السوق الشرق أوسطية

بسم الله الرحمن الرحيم

سوق شرق أوسطية

(المجلد الأول)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١ سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العرب من النظام العربى إلى النظام الشرق أوسطى تحت التشكيل			
نبيل عبد الفتاح	السياسة الدولية	١	٩٣-٠١-١٦
"القومية" .. و "الشرق أوسطية"			
محمد سيد احمد	الاهرام	٣٥	٩٣-٠٢-٠٤
لال خصيب مركزه اسرايل تراه موسكو عام ٢٠٠٠			
نبيل الملحم	الكفاح العربى	٢٧	٩٣-٠٣-١٥
أفكار مصرية لإقامة سوق شرق أوسطية			
	الاهرام	٣٠	٩٣-٠٢-٢٧
تساؤلات ومحاذير حول "السوق الشرق أوسطية"			
حلمى النمر	الاهرام	٣٣	٩٣-٠٣-٠٤
وجوب عزل يوسف والى ومحاكمته لدعوته لقبول مشروع إسرائيل الكبرى			
محمد حلمى مراد	الشعب	٣٦	٩٣-٠٣-٠٩
كارثة مرعبة : والى يبدأ خطوات السوق المشتركة مع إسرائيل !			
صلاح بديوى	الشعب	٤٠	٩٣-٠٣-٠٩
"السوق شرق أوسطية" يجرى تنفيذها الآن ؟			
محمد سيد احمد	الاهالى	٤٣	٩٣-٠٣-١٠
أوروبا تتصور التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط			
نور الدين الفريضى	الحياة	٤٥	٩٣-٠٣-١١
بيريز يأمل بدور أكبر لأوروبا فى المتعددة والمساعمة فى "بناء شرق أوسط جديد"			
	الحياة	٤٨	٩٣-٠٣-١١
انكشف المستور بعد تصريحات والى عن الوحدة الاقتصادية مع إسرائيل			
عادل حسين	الشعب	٥١	٩٣-٠٣-١٢
السوق تقضى على اتفاقات التعاون العربى وتعطى التفوق الاقتصادى لإسرائيل			
صلاح بديوى	الشعب	٦٠	٩٣-٠٣-١٢
نتهم يوسف والى بالخيانة العظمى : فما دفاعه .. وما موقف الدولة منه ؟			
محمد حلمى مراد	الشعب	٦٣	٩٣-٠٣-١٦

مجلد رقم ١ . سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٦٧ مشروعاً زراعياً يقدمها "والى" على طبق من ذهب للصهاينة !			
صلاح بديوى	الشعب	٦٦	٩٣-٠٣-١٦
مشروع إسرائيل وضع فى عام ١٩٦٨ .. ويوسف والى يفاجر بالبدء فى تنفيذه			
طلعت رميح	الشعب	٧٠	٩٣-٠٣-٢٣
مصر والعرب .. فى مواجهة المخططات الصهيونية والغربية			
حسين فهمي مصطفى	الاهالى	٧٤	٩٣-٠٣-٢٤
خبراء يهود وأمريكان وعرب بالقاهرة لتنفيذ مؤامرة السوق الشرق أوسطية ٩١٠٠٤			
صلاح بديوى	الشعب	٧٦	٩٣-٠٣-٣٠
تضارب فى مواقف الدول العربية من قرار المقاطعة !			
باهر شوقى	الوفد	٨٠	٩٣-٠٣-٣٠
بنك للتنمية ومشروع مارشال و "نافتا" شرق أوسطية			
عاطف عبدالله	العالم اليوم	٨٣	٩٣-٠٤-٠٢
التعاون الاقتصادى الاقليمى بين دول الشرق الأوسط لا يمكن بدون السلام وحقوق الفلسطينيين			
	الاهرام	٨٤	٩٣-٠٤-٠٣
هل السوق الشرق أوسطية .. تحقق الاندماج الكلى لاسرائيل فى المنطقة العربية			
مصطفى طيبة	الوفد	٨٥	٩٣-٠٤-٠٣
التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط مشروع غائب للمستقبل			
صلاح بسيونى	العالم اليوم	٨٩	٩٣-٠٤-٠٤
٤٠ عالماً وخبيراً عربياً يرفضون قيامها .. ووالى يصر على إقامتها			
	الشعب	٩١	٩٣-٠٤-٠٦
مبارك يبحث اليوم مع كلنتون فى أول لقاء بينهما وسائل تحقيق السلام فى المنطقة			
ابراهيم نافع	الاهرام	٩٤	٩٣-٠٤-٠٦
بين العروبة والشرق أوسطية			
احمد حمروش	الشرق الاوسط	٩٧	٩٣-٠٤-٠٦
السوق الشرق أوسطية- طبعة جديدة من مشروع بيريز -			
عبد الرازق حسن	الاهالى	٩٩	٩٣-٠٤-٠٧
عقول مصرية تمناقش مع مسئولى المنظمات الدولية كل الأفكار حول : كيانات جديدة مقترحة بالشر			
	الاهرام	١٠٤	٩٣-٠٤-١٠
واشنطن تحدد مراحل العلاقات الاقتصادية لتكريس السيطرة الصهيونية			
محمود بكرى	الشعب	١٠٧	٩٣-٠٤-١٣
اصحاب "الشرق أوسطية" وخطاياهم المتسارعة			
حلمى شعراوى	الاهالى	١١٠	٩٣-٠٤-١٤

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
شرق أوسط بغير حدود !!			
عبد العزيز محمد	الوفد	١١٣	٩٣-٠٤-١٥
مؤتمر اقتصادى للحزب الوطنى لتمرير مؤامرة السوق الشرق أوسطية			
صلاح بديوى	الشعب	١١٤	٩٣-٠٤-١٦
مهام عاجلة فى انتظار عرب المشرق			
مروان اسكندر	العالم اليوم	١١٨	٩٣-٠٤-٢٧
السوق الشرق أوسطية			
مدحت الزاهد	الاهالى	١٢٠	٩٣-٠٤-٢٨
شرق أوسط بغير حدود !!			
عبد العزيز محمد	الوفد	١٢٣	٩٣-٠٤-٢٩
تنسيق مصرى اسرائيلى حول السوق الشرق أوسطية			
اشرف خليل	الشعب	١٢٥	٩٣-٠٤-٣٠
ضغوط أمريكية على الدول العربية لإقامى سوق الشرقالأوسط على انقاض السوق الغربية			
صلاح بديوى	الشعب	١٢٧	٩٣-٠٤-٣٠
الاصل والصورة فى أفكار الدكتور والى الشرق أوسطية			
عبدالغفار شكر	اليسار	١٣٠	٩٣-٠٤-٣٠
وأخيراً .. شرق أوسط بغير حدود !!			
عبد العزيز محمد	الوفد	١٣٧	٩٣-٠٥-٠٦
ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى			
امين محمد امين	الاهرام	١٣٩	٩٣-٠٥-٠٧
حول السوق "الشرق أوسطية"			
محمد سيد احمد	الاهرام	١٤٠	٩٣-٠٥-١٣
السوق الشرق أوسطية : التطبيع أم السلام أولاً ؟			
امين هويدى	الاهرام	١٤٢	٩٣-٠٥-٣٠
مشروع السوق الشرق أوسطية وإنشاء دولة اسرائيل الكبرى			
فوزى منصور	اليسار	١٤٤	٩٣-٠٦-٠١
مرة أخرى حول شروع سوق الشرق الأوسط !			
عبد العظيم انيس	اليسار	١٤٩	٩٣-٠٦-٠١
ضد التيار مشروع شرق أسرائيلى !			
امينة النقاش	الاهالى	١٥١	٩٣-٠٦-٠٣
السوق الشرق أوسطية كيف تتعارض مع المصلحة القومية			
صلاح العقاد	الوفد	١٥٣	٩٣-٠٦-٠٣

مجلد رقم ١ ، سوق شرق أوسطية

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
جهود مكثفة لعقد الجولة العاشرة من المفاوضات			
محمود بكرى	الشعب	١٥٣	٩٣-٠٦-٠٤
العرب والسوق الشرق أوسطية			
عبد الفتاح محمد عبد الفتاح	الاهرام	١٥٥	٩٣-٠٦-٠٦
ضم اسرائيل إلى دول المنطقة يؤخر انعقاد ندوة البحوث الاقتصادية فى الشرق الاوسط وافريقيا			
سوزانا طربوش	الحياة	١٥٧	٩٣-٠٦-٠٦
طريق إسرائيل للخروج من أزمات .. على حساب العرب			
محمد جمال مظلوم	الاهالى	١٥٨	٩٣-٠٦-٠٩
ترويج جديد للسوق الشرق أوسطية			
مصباح قطب	الاهالى	١٦١	٩٣-٠٦-٠٩
هل بدأت المرحلة الثانية لتنفيذ فكرة "السوق الشرق أوسطية"			
محمد جمال عرفة	الشعب	١٦٢	٥٩-٠٦-١١
شبكة إقليمية بتمويل غربى للإعداد للسوق الشرق الأوسطية			
عبد الرحمن اسماعيل	الشعب	١٦٤	٩٣-٠٦-١١
حل قضية الصراع لا يعنى معالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية والدفاعية			
سوزانا طربوش	الحياة	١٦٥	٩٣-٠٦-١٤
رفض عربى لمشروع السوق الشرق أوسطية			
صلاح بديوى	الشعب	١٦٩	٩٣-٠٦-١٥
التعاون الاقليمى .. ومخاطر زراعية إسرائيلية			
عصام رفعت	العالم اليوم	١٧١	٩٣-٠٦-١٨
مناقشة ساخنة عن "السوق الشرق أوسطية"			
مدحت الزاهد	الاهالى	١٧٣	٩٣-٠٦-٢٣
السوق الشرق أوسطية نقيض للسوق العربية المشتركة وإسرائيل هى المستفيد الوحيد من النظا			
ابراهيم فرغلى	العالم اليوم	١٧٤	٩٣-٠٦-٢٤
فكرة السوق ستقضى على الجامعة العربية ومؤسساتها			
	الشعب	١٧٧	٩٣-٠٦-٢٥
وجه آخر لإسرائيل			
	العالم اليوم	١٧٩	٩٣-٠٦-٢٦
تأمين السلام فى الشرق الأوسط مشروع بشأن التحول الاقتصادى			
	العالم اليوم	١٨٠	٩٣-٠٦-٢٧
"الشرق أوسطية" الجديدة .. حقيقة قادمة			
فتحى عبد الفتاح	العالم اليوم	١٨٣	٩٣-٠٦-٣٠

مجلد رقم ١ · سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كيف يبح "السوق" سلاحاً فرض حل عادل للقضية الفلسطينية			
محمد سيد احمد	اليسار	١٨٤	٩٣-٠٧-٠١
مخاطر ومحاذير السوق الشرق أوسطية			
محمود عبد الفضيل	اليسار	١٨٧	٩٣-٠٧-٠١
السوق الشرق أوسطية الاسم السرى لمد اسرائيل بشرايين حياة عربية ..			
مدحت الزاهد	اليسار	١٩١	٩٣-٠٧-٠١
عرب أم شرق أوسطيون-المصالحة العربية الاسرائيلية بديل "التطرف القومى والدينى"			
	العربى	١٩٩	٩٣-٠٧-٠٥
بالصدفة ! شرق عربى أم أوسطى ؟			
طلعت رميح	الشعب	٢٠٤	٩٣-٠٧-٠٩
السوق الشرق أوسطية تستهدف إدارة "إسرائيل" للمنطقة لحساب أمريكا			
محمود بكرى	الشعب	٢٠٥	٩٣-٠٧-٠٩
الدعوة للسوق ينبغى أن تكون حافزاً لإيجاد كيان اقتصادى عربى			
سحر مدين	العالم اليوم	٢٠٧	٩٣-٠٧-١٠
السوق الشرق أوسطية .. سوق مشبوهة هدفها خدمة اسرائيل فى المقام الأول			
هشام ابراهيم	النور	٢١٠	٩٣-٠٧-١٤



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

دراسة

العرب من النظام العربى الى النظام الشرق أوسطى تحت التشكيل

نبيل عبدالفتاح

رئيس وحدة البحوث الاجتماعية والقانونية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مقدمة :

● المشهد الشرق أوسطى ، والغرب آسيوى هو الأكثر حضورا وصخبا منذ نهاية حرب الخليج الثانية ، وهو فى ذاته يمثل لغزا كبيرا من الغاز السياسة والثقافة والأعراق والأديان ، والطموحات والهزائم الكبرى ، والثروات ، ودهاليز القصور ، واللغات السياسية المراوغة ، مشهد بالغ الغرابة والخصوصية ، وربما لانبالغ إذا قلنا أنه الأكثر فرادة على مستوى الجغرافيا النفسية ، والقيمية فى عالمنا ، ليس فقط لقدمه ، ولا لبتروله ، وثرواته وإسرافه فى هدر الثروات ، والاستهلاك الوحشى الذى يفوق معدلات الكبار عند القمة فى شمال العالم فحسب ، وإنما لتلك الطبقات الغائرة من التجارب ، والثارات الدفينة ، والمخاتلات والباطنيات والتقيات ، والازدواجيات بين المضمر ، والمعلن ، بين المكتوب والموثق من المعاهدات والالتزامات ، وبين السلوك العملى . عالم بالغ الوضوح فى رسمه على خريطة الصراعات الأقليمية والدولية وبالغ الغموض والتركيب فى جينالوجياه القيمية ، والسياسية ، والعرقية ، والقبائلية . فسيفساء تحاول علوم الانثروبولوجيا ، والسياسة ، والاجتماع ، والنفس الامساك ببعض معطياتها الغنية ، ولكنها تروغ من المحاولات الضارية للامساك بها ، ولو فى حدها الشحيح بهدف التصنيف ، أو لأغراض التعليم ، والبحث المبسط . كيف يمكننا الوصول إلى تبسيط آخر لهذا المشهد الغرائبى ، بكل دلالاته وتعقيداته ولو عند حدوده الدنيا وهو علاقة بقايا ماكان يسمى بالنظام العربى الذى فككته « عاصفة الصحراء » ، وحولته إلى أشلاء من الدم ، والبقايا . هل يمكننا إبراز بعض من الوجوه الغائرة فيما وراء الصور المرئية من التفاعلات ، والمنافسات ، والصراعات بين إيران ، وتركيا ، وإسرائيل ، وممالك النفط ، وبعضا من جمهوريات الماء المعسورة . أن الصورة على الرغم من أنها تبدو ، واضحة ، ولا لبس فيها أحيانا لدى البعض من محترف الكتابة حول النظم الاقليمية ، والعلاقات الدولية الا أن السيولة والغموض ، وحركة الوقائع والأحداث تكشف عن أن هناك خللا ما فى نظام البحث والتفكير حول منطقة الشرق الأوسط ، والخليج . يبدو لنا إذن ، أن تحليل التفاعلات ، عبر الرصد الكمى وتحليلاته ، ربما لايقودنا إلا الى فهم مبتسر آخر لهذا الاقليم المتخم بالغموض ، والسيولة فيما وراء السكون القاتل للمشهد الصحراوى فى أقليم النفط ، وما يجرى وراء قصوره ومضارب قبائله النفطية . من أى المداخل نروم هذه المحاولة الامساك بهذا المشهد المتغير فى صوره ، وعناصره ، وفاعليه ،

المصدر : السياسة الدولية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٢

وقوانين تشكله بعد حرب الخليج الثانية ! سوف نحاول ـ جاهدين ما أمكن ذلك ـ من تفكيك هذا المشهد بحثا عن تلك الفجوات بين المرئى ، واللامرئى ، سعيا وراء فهم اللا معنى الكامن وراء فجوات اللغة ، والسلوك ، بين لغة القصور ، ومشايخ القبائل ، وامراء الصحراء وقيمها ورموزها ، وبين اللغة المحدثة ، الدبلوماسية والسياسية ، التى تستخدمها صفوات تلقت بعضا من علومها ، ولغتها ، واقنعتها من الغرب وتتلاعب بها ، وبمدلولاتها ، على هذا المسرح السياسى الأقليمى الهائج بأزماته وطموحاته ، وعسره ويسره ، واحلامه وكوابيسه ، ودعاوى السيطرة والملك الساكنة فى لا وعى حكامه ، واحلامهم ، وأيضا دعاوى المجد الامبراطورى التى تلوح بين الحين والآخر فى أفق الملالى ، وآيات وحجج الله فى طهران حيث تبدو صور عرش الطاووس الفارسى ، وقد ارتدت وجوهها الدينية من العمامة والمدفع ، والمذهب الشيعى الأثنى عشرى مسيطرا على دار الاسلام بدءا من الخليج حيث مهاوى القلب الامبراطورى ، وعشقه الكبير . وثمة حلم كبير آخر ممثلا فى عمامة سليم الأول ، وإمبراطورية آل عثمان الكبرى ، ولكن تواجهها قبعة كمال أتاتورك الاوروبية ـ والتقنينات الحديثة العلمانية حيث يسكن فؤاد اقسام ، واسعة من الصفوة السياسية المدنية ـ واقسام من العسكريين ـ الحلم الاوروبى ، وعضوية السوق المشتركة . إزدواجيات تتحرك متصارعة ، ومتنافسة وتتجلى فى اللغة السياسية ، والفعل ، والحركة فى كل الاتجاهات . وبين أحلام وكوابيس الزعامتين الايرانية ، والتركية غياب عربى مطبق .

وعلى الجانب الآخر هناك عيون وعقول الصفوة السياسية الحاكمة فى إسرائيل تعرف ما تريده تماما ، بعد أن درسته ، وحددت مراقيته ، ولديها المشروع والقدرة على التنفيذ للسيطرة على هذا العالم الشرق أوسطى ، والغرب آسيوى الغامض ، عالم الشظايا ، والصراعات وهى قادرة على الفعل ، والحركة ، واللعب فيما وراء قصوره ، وممالكه ، وقادرة على الانجاز فى هذا العالم من الأشباح والطموحات الامبراطورية ، والاقليمية ، وهى قادرة بفهمه ، ودرسه على أن تفرض ذاتها كيانا طبيعيا صغيرا ، ولكن نخبويا ، كعقل ومحرك ومستشار ومبدع المنطقة . وراء كل هذه الأخيلة الشرق أوسطية ، والغرب آسيوية الجامحة تغيب الأحلام العربية القومية ، والوحدوية ، وتتبدد لغتها الجامعة ومواريثها ، وصراعاتها ، ورموزها ، ويبدو العالم



العربى ، عوالم صغيره عرقية واثنية وطائفية ، واحلاما صغيره تتمحور وتتمدد وتتفتت ، بعدد الذوات الفردية أو الجماعية الفرعية المتفجرة فى هذه المنطقة حيناً بأسم الطائفة ، أو الدين ، أو العرقية ، ربما لم يشهدها فى تاريخه ما بعد الاستقلال لاعتبارات عديدة ، منها أن الوضع الراهن لم يعد وضع أزمة طارئة فى سياق زمنى محدد ، ومن ثم فإن إمكانيات تجاوزها واردة وممكنة كما كان الأمر فى الماضى القريب ، وإنما نحن إزاء أزمة كيانية ، بمعنى وجود العالم العربى كإطار لغوى ، وبشرى ، ودينى ، وثقافى يتميز بتوافر الحد الأدنى من مقومات التجانس ، وإحتمالات التكامل . كل هذه المقومات ذات الطابع الكيانى مهددة بهذا المعنى ، وربما كحقيقة جيوبوليتيكية فى هذه المنطقة من العالم المتغير فى موازينه وعلاقاته ، وقواعده .

● وفى تقديرنا أن درس ، وفهم العلاقة بين العرب ودول الجوار الجغرافى فى منطقة غرب اسيا تحديدا ، لابد وأن تدرس فى إطار تاريخى ، وإن كان ذلك ليس من مهام هذه الورقة ، وسنتجاوز ذلك لدرس هذه العلاقة فى لحظتين تاريخيتين ، هما : أثناء أزمة الخليج الثانية ، ثم فى أعقابها ، أى درس ما وراء هذه التفاعلات والمنافسات ، والصراعات ، والسلوك الذى اعقب نهاية الأزمة بالقتال والحرب الصاعقة التى غيرت المنطقة ، وكرست تحولات العالم عند القمة الدولية . وهنا نحاول ـ فى القسم الثانى من الورقة محاولة إستشراف هذا العالم الشرق اوسطى ، والغرب أسيوى الجديد ، وعلاقة العرب به ، وبدول الجوار الجغرافى وسنشير على نحو عرضى الى إسرائيل لأهمية ذلك القصوى ، وإن كان ذلك لايعد من المهام التحليلية الأساسية لهذه الورقة .

وتبقى ملاحظة أولية نسوقها ـ قبل أن ندلف الى موضوع البحث ـ وهى أننا فى لحظة نحتاج فيها ، ونحن فى مقام الدراسة والبحث لقضايا وإشكاليات تمس عقائدنا ، وتحيزاتنا ، واهوائنا ، وولاءاتنا السياسية ، أو القومية ، أو الفكرية أن نحاول ما أمكن أن نخلق فجوة ، ولو بالوهم بين موضوع تحليلنا ، وإنتماءاتنا ، وإختياراتنا الفكرية . فدرس الوضع الراهن وإحتمالات تطوره ، وتشكل عوالمه شئ ، والقبول به أو الدعوة إليه أمر آخر تماما ، على الرغم من أن نظام الشرق الأوسط ـ تحت التشكيل ـ قد يتناقض ، ويتبلور على أنقاض القومية والعروبة ، وأحلام الوحدة أو التكامل ، ولو على غير إرادتنا ، ومصالحنا الا أن ذلك لايعنى قبول البعض منا به ، أو انصياع البعض الاخر فرحين ، ومبشرين ، وداعين له بالمصالح . والأهواء ، والانتماءات العابرة للحدود والقوميات والجنسيات ، وقد يقبل آخرون بدعوى الذرائعية ، وقوة الأمر الواقع وهرولة الصفوات العربية ـ والخليجية تحديدا ـ للدخول من بواباته الرمزية فى مدريد . إذن هناك مساحة نضعها ـ بالوهم أو بالوعى ، او بالحقيقة ـ بين تلك العناصر والقواعد والتفاعلات التى ينطوى عليها مشهد العلاقة بين العرب وتركيا وإيران ـ وإسرائيل ـ ، وبين عقائدنا واهوائنا المهزومة .

ونقترح الاطار التالى لتحليل إشكاليات العلاقة بين العرب ، وتركيا وإيران .

اولا : التحالف الدولى ، وإعادة تشكيل التحالفات الاقليمية .

ثانيا : ايران والغزو العراقى للكويت .

ثالثا : السياسة الايرانية بعد نهاية حرب الخليج .

رابعا : إيران والجمهوريات الاسلامية المستقلة .

خامسا : الموقف الايرانى من نظام الشرق الأوسط .

سادسا : تركيا والنظام العربى .

١ ـ الدور التركى أثناء حرب الخليج .

٢ ـ الدور التركى بعد حرب الخليج .

٣ ـ الدور التركى فى أسيا الوسطى .

٤ ـ الدور التركى ونظام الشرق الأوسط .

سابعا : العالم العربى بين إعلان دمشق ونظام الشرق الأوسط .

اولا : ـ التحالف الدولى ، واعادة تشكيل التحالفات الاقليمية :

شكل التحالف الدولى الواسع النطاق ، سواء بالسياسة او بالقوات العسكرية ـ الرمزية فى اغلبها باستثناء القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية ـ أبرز صور عملية عاصفة الصحراء . وشكل الوجود الأجنبى المكثف فى الخليج بأعلامه ، ودوله ، ودياناته ، وثقافاته ، وقيمة ولغاته المتعددة ، ربما رمزيا الخيار الغربى الوحيد الذى طرحته الولايات المتحدة والغرب على حكام وشعوب المنطقة لشكل العلاقات الدولية الجديدة ، وأيضا للنظام الاقليمى الذى يتعين عليهم الانخراط فيه ، والقبول بمبادلاته وتفاعلاته ، وقواعده . وكان قبول ملوك وامراء ومشايخ المنطقة على حذر ولو فى الشكل بهذا الوجود المكثف ، بهدف ابعاد شبح سيطرة العراق وآلته العسكرية ، وطموحاته الأقليمية ، وشعاراته العروبية على الخليج ، والاطاحة بعروش ممالك ومشيخات وامارات الصحراء النفطية ، ولو عند الاستعانة بقوات متعددة الجنسيات جاءت كلها وراء الدفاع عن حقول النفط ، واعادة صياغة النظام الدولى ومباركة القيادة العظمى الوحيدة لما بعد نهاية عالم الثنائية القطبية القديم . كانت الاستعانة بالأجنبى ، وبالشكل العربى لتسويغ هذه العملية ، واسباغ طابع الحل والمشروعية عليها هى فى احد جوانبها تعبيرا عن المجهول الذى قررت هذه القيادات المراهنة عليه وربما اهلت نفسها له منذ فترة ، بعد تفجر ثروة النفط ، واوهام القوة الاقليمية التى ترتبت



عليه بعد دبلوماسية الشيكات ، فقد خرجت هذه الممالك والمشيخات والامارات ، اى دول مجلس التعاون الخليجى ، من دفء العلاقات القبائلية ، وقيمها ، وقواعدها ، وتجانسها الى تعقد الحداثة المفروضة فرضا بالاستهلاك المكثف لتكنولوجيا فائقة الحداثة ، ولنظم ، وادارات ، وعوالم معقدة لم تألفها هذه الشعوب ، وبأطماع اقليمية ، وخارجية ، ووجود كثيف للعمالة العربية والاسيوية والأجنبية حيث تفاعلات وشبكات من العلاقات المتعددة القيم ، والثقافات ، والهويات تواجدت فى المملكة العربية السعودية ، والخليج . وكانت التوازنات القائمة قبل حرب الخليج ، تتأسس داخليا عبر التوازنات العائلية ، والمزايا الضخمة للقبائل والعائلات المساندة للدولة ، والتوازن بين افراد العائلات الحاكمة ، ووفق أسس وموازين حساسة سواء فى عملية التواجد فى واجهة السلطة ، او فى مساحة ممارستها ، او فى بناء القوة المحلى ـ او الاقليمى ـ ان العقلية القبائلية ، او العشائرية التى ادارت شئون الحكم فى هذه المجتمعات ، حاولت تطوير اساليب الادارة القديمة ، ما قبل النفط ، ومتغيراته . ازاء الأطماع الداخلية للفئات الوسطى التى تعلمت فى الغرب . هناك الثروة والمشروعات الخاصة ، او المناصب الادارية والجامعية وتجنيد العناصر الاكثر ولاء ـ وانتماء للأسر والقبائل المبايعة للعائلة الحاكمة ـ فى بعض المناصب الوزارية ، والدبلوماسية الهامشية فى خدمة مصالح الدول الجديدة الناشئة ، وفى مواجهة حاجة الدولة الى عمالة أجنبية فى القطاعات الادارية والنفطية ، والخدمات ، والتعليم ، والصحة ، استخدمت سياسة تقوم على تحقيق الامن بالتوازنات فى مكونات هيكل العمالة الواحدة ، فازاء اطماع عرب الماء والعسر يتم خلق موازنات بين العمالة العربية ، وبينهم وبين العمالة الوافدة من ايران وتركيا والعمالة الاسيوية الأخرى ، فى ظل أمن داخلى صارم يديره تخطيطا ، وتنفيذا مستشارون غربيون وازاء الأطماع الاقليمية فى موارد النفط وثرواته الهائلة فهناك دبلوماسية الشيكات للدول المعسورة ، والمشروعات المشتركة ... الخ وهناك ايضا الشيكات الخفية ، او النقود السوداء ـ البترودلار ـ وبريقه تعطى وراء شعار المفاوضات والزيارات للغواية ، وتحجيم الأطماع ، وبعض الهبات جلبا للتأييد الاعلامى المقروء ، والمسموع ، والمرئى ، وتمويل آلة اعلامية ضخمة تدفع عنهم غوائل العقل النقدى ، وجموح المعارضات السياسية الراديكالية ، ورويدا .. رويدا كانت السيطرة الكاملة على مناطق الثراء الثقافى ، والاعلامى ، بقوة البترودولار ، وشيكاته .

تمت صياغة توازنات دقيقة عبر الدبلوماسية ، والغواية ، وشبكات الدعم ، والقروض ، والهبات للدول العربية الفقيرة ، والشبكات الخفية لذوى السلطة والنفوذ فى دول العسر وهبات اقل لجماعات سياسية ، واعلامية . وكانت حرب الخليج الأولى بين العراق وايران فرصة ذهبية واغتنمتها دول الخليج لدعم طرفى الصراع ، وذلك فى محاولة لتحقيق توازن قائم على الضعف والانهاك المتبادل للدولتين .

اذن كانت هناك سياسة خليجية ذات سمات عامة ـ مع بعض الخصوصية من دولة لأخرى ـ للتعامل مع تحولات الداخل الاجتماعية ، ومع صراعات الخارج الاقليمى ، واطماعه . وماوراء هذه السياسة ، هناك قبول ، ولو اكراهى تحت ضغط الضرورات اباحت لهم فتح بلدانهم امام عالم مختلف يتحدث بلغات ، وقيم ، وثقافات ، وطقوس مخالفة لهم ، جاءوا تحت ضرورات الحاجة لادارة الممالك النفطية ، وخدمة « شعوبها » او تركيباتها القبائلية او العشائرية . وجاءت الضرورة الثانية ، عاصفة ، وسريعة ، وخطرة متمثلة فى غزو العراق للكويت وتحرك قواته صوب منابع النفط ، وعلى مقربة من حدود السعودية ، والمنطقة الشرقى منها ، وهكذا تأخذ الضرورات الاستثنائية الصعبة هذه النظم العشائرية والقبائلية صوب القبول بأمور تعتبرها من المحظورات ، بعيدا عن عوالمها التقليدية التى الفتها ، وتعاملت معها ، وكان المحظور الثالث هو القبول بالوجود الأجنبى العسكرى الكثيف حول منابع النفط ، وعلى مقربة من التكوينات العشائرية والقبائلية حيث الخشية من القيمة الجديدة ، والثقافات ، والطقوس المختلفة التى ربما تكون مخزونا مختلفا من الدعاوى ، والمطالبات ، وربما المعارضات . وتم القبول بالمحظور ومحاولة ان يكون بعيدا يؤدى وظيفة ودورا باجر مهما بلغت كلفته المالية او الاستراتيجية لحماية النظم ومنابع النفط . ان شكل التحالف الدولى ، ونمط قيادته ، ربما مثل امام دول الخليج ، وحكامها شكل النظام الاقليمى الجديد ، وتوازناته المختلفة بعد الحرب ، وربما يعكس ايضا بعضا من صور التوازنات فى داخل هذه الدول التى ظهرت حديثا على خريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة ، فأغلبية هذه الدول تعيش فى ظل فجوة وفراغ سكانى محلى ، وبعضها تشكل الاقليات الوافدة اغلبية فى مجموعها بالنسبة للسكان المحليين ، حيث توازنات القوة تختلف ، واهواء وأطماع السيطرة على الثروة او تغيير الحدود بالقوة ان امكن ، واجازت الظروف ومتغيرات العالم والاقليم والمنطقة هى امور واردة فهاجس ازمة غزو الكويت الخطيرة ، لايزال ساكنا فى القصور المقامة على رمال الخليج المتحركة ، ومن هنا يمكن لنا ان نفسر سلوك دول ما يسمى بمجلس التعاون الخليجى فى ادارة الأزمة

ازاء دول الجوار الجغرافى ايران ، وتركيا سواء بالاتصالات ، والدعم ، او الغواية فى الدخول فى شكل من العلاقات مختلف فيما بعد ان تضع الحرب اوزارها ، ويتم طرد الجيش العراقى من الكويت ويتبدد « غبار الأزمة والحرب ، سواء عبر نظام الأمن الجديد ، او العلاقات الاقتصادية ، او عبر الدخول الرمزى الى نظام الشرق الأوسط بالحضور كمراقبين فى المشهد الافتتاحى للمفاوضات العربية - الاسرائيلية فى مدريد . ان دول الخليج - ورغم الاختلافات المحدودة بينها ولاعتبارات تاريخية ،وخاصة - يبدو انها ترى فى نظام الشرق الأوسط ، وعلاقاتها مع دول الجوار ، تحقيقا لأمنها الاقليمى والجماعى عبر التوازنات التى سنشير اليها فيما بعد هو افضل نظام يشبع حمايتها من أطماع ذوى القربى ، والطامعين فى ثرواتها ، والذين لايعترفون فى اعماقهم بشرعيتها ، وحقها فى الوجود ؛ ومن هنا فالاتفاقات مع الولايات المتحدة - ابرمت واعلنت للكافة ، او ضمنية فى الستر - على ضمان الأمن - للكويت والبحرين وقطر - أو مع بريطانيا وفرنسا هى الأضمن والاكثر تحقيقا للأمن والاستقرار ، ومنع تهديدات الطامعين بما فيهم دول الجوار ، والدول العربية الاخرى .

ويبدو اذن ان التركيب الداخلى لهذه الدول ، وتوازناتها ، تمثل مشهدا كاريكاتوريا للنظام العالمى الجديد ، ونظام الشرق الأوسط ، وهو العالم الذى ظهرت بعض من معالمه فى التحالف الدولى متعدد الجنسيات اثناء الأزمة ، وتبلور بعدها فى سقوط الاتحاد السوفيتى والامبراطورية الماركسية فى اوروبا الشرقية ، وتفكك هذه الدول الى جمهوريات ، ودول ، وصراعات اقليات دينية وعرقية ، وقومية وانطلاقا من طبيعة التركيب الداخلى لهذه الدول يمكننا ايضا فهم الخيارات التى قبلتها هذه الدول بعد نهاية الحرب ، لكى تصوغ توازنات امنها واستقرارها عبر علاقاتها مع دول الجوار الجغرافى غير العربية ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا .

ثانيا : ايران والغزو العراقى للكويت :
- الموقف الايرانى من الأزمة(*)

١ - تحتل الجمهورية الاسلامية الايرانية ، موقعا هاما ، وثقلا استراتيجيا فى اطار علاقات التوازن الاقليمى ، فى منطقة الخليج ، وغرب آسيا . وتطرح ايران نفسها كقوة اقليمية بارزة فى اطار التفاعلات السياسية ، والأمنية فى منطقة الخليج ، ولم تخف السياسة الخارجية الايرانية منذ ايام الشاه السابق أطماعها الاقليمية ، ولا الدور الذى تريد ان تلعبه فى المنطقة لملء الفراغ شرق السويس منذ انسحاب بريطانيا من الخليج فى أوائل السبعينيات .

٢ - وبعد انهيار النظام السياسى الايرانى ، والحكم الامبراطورى ، وبناء الحكومة الاسلامية التى يقودها رجال الدين ظهرت فورا طموحات النظام الجديد فى تصدير الثورة الى المنطقة والعالم الاسلامى ، وطرح شرعية اسلامية بديلة للشرعيات الملكية والاميرية فى النظم العربية القائمة فى الخليج .

٣ - بقيام الحرب العراقية - الايرانية حدث انقسام عربى - عربى بتأييد سوريا لايران - واحيانا ليبيا ثم تراجعها - والموقف المزدوج من دول الخليج علنا بالوقوف مع العراق ، وضمنيا بدعم كل من طرفى الصراع لأنهاكهما للوصول بالنزاع الى مرحلة توازن الضعف . وللحد مع انعكاسات نيران الحرب على دول الخليج ، وفى ظهور دور بارز لدولة عمان ، ولامارة دبى ، فى اطار الدور السرى الذى لعبته بقية بلدان الخليج .

٤ - بإنتهاء الحرب ، وقبول ايران لوقف اطلاق النار ، ثبت عدم قدرة ايران على الاستمرار فى الحرب ، والرغبة فى أحداث تحولات فى سياسة ايران الخارجية نحو الغرب والمنطقة . وخاصة فى ظل انتصار الجناح المعتدل فى اطار الخلافة السياسية الايرانية - جناح حجة الله هاشمى رافسنجانى - والاتجاهات الاصلاحية ، والسياسية المعتدلة تجاه الغرب .

٥ - اتخذت بريطانيا موقفا معتدلا - بعد أزمتها مع العراق تجاه ايران تمثل فى رسالة من وزير الخارجية « دوجلاس هيرد » وهى تلبى الشروط التى وضعها البرلمان الايرانى لاعادة العلاقات ، ذكر منها ان الحكومة البريطانية لا تريد اهانة الاسلام لأنها تفهم ان كتاب « رشدى » - آيات شيطانية - اثار مشاعر المسلمين . كما أكد فيها ان لا علاقة للحكومة البريطانية بنشر الكتاب . وقد وافق أعضاء البرلمان بالاجماع على الرسالة وهو يزيل العقبة القانونية امام اعادة العلاقات الدبلوماسية بين

(*) اعتمدنا فى هذا العرض الرصدى التحليل على ورقة حوار قدمت اثناء ازمة الخليج لهيئة البحوث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى سلسلة الأوراق الداخلية ، متابعة أزمة الخليج ، الورقة التاسعة ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٢

البلدين . وهذا الموقف مثل ضربة للاتجاه المتشدد فى القيادة الايرانية تجاه الغرب ، والذى كان وراء وضع الشروط السابقة .

٦ - باندلاع الازمة الثانية فى الخليج واحتلال العراق العسكرى لأراضى الكويت ، ثم ضمه لها حدث اختلال فى التوازن الاستراتيجى والأمنى فى الخليج لصالح العراق ، وضد المصالح الايرانية فى المنطقة . وقد صرح حجة الله على اكبر هاشمى رافسنجانى الرئيس الايرانى وبعد اجتماع المجلس الاعلى للأمن القومى - وهو أعلى هيئة سياسية فى ايران - ان الحكومة الايرانية (لن تقبل الاحتلال والضم العراقى للكويت بأى شكل من الاشكال ، واكد المجلس على ان « ايران لا تزال تعترف بالكويت المستقلة ، وقال ان « الجمهورية » الاسلامية تعتبر ان الحل الوحيد يبدأ بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت « وان » ايران مستعدة كليا للدفاع عن مصالحها فى أى ظرف كان « وتم تكليف » على اكبر ولايتى « بإتخاذ الاجراءات الفورية المتعلقة بحياة الرعايا الايرانيين فى الكويت » .

٧ - بعد تزايد الوجود العسكرى الامريكى والغربى ، ثم العربى فى السعودية والخليج . التزمت ايران الصمت فى البداية ، ثم اتخذت موقفا رافضا ، وأعلن المستشار الخاص للرئيس الايرانى السيد /على رضا معايرى « أن تدخل القوى الاجنبية فى الازمة ضمن الظروف الراهنة ليس مقبولا ، وذلك أثناء زيارته لانقره .

وكان السيد « على اكبر ولاياتى » وزير الخارجية الايرانية قد صرح فى أثناء زيارته لعمان بقوله : لا نستطيع قبول اى تغيير فى حدود الكويت البرية والبحرية » .

٨ - قام الرئيس العراقى « صدام حسين » بمبادرة تمثلت فى جلاء القوات المسلحة العراقية من الاراضى التى احتلتها فى ايران ، ، وقبول « اتفاق الجزائر » الموقع سنة ١٩٧٥ ، وبإطلاقه لسراح أسرى الحرب الايرانيين . وهى الاتفاقية التى شن العراق الحرب على ايران لتعديلها ، واستمر الصراع حولها لمدة ثمانى سنوات ! اعتبرت القيادة الايرانية أن ذلك يعد نصرا لمبادىء الجمهورية الاسلامية الايرانية .

ولم يترتب على مبادرة الرئيس العراقى اى تغيير - فى الموقف الايرانى تجاه غزو الكويت فقد صرح « رافسنجانى » ان السلام بين ايران والعراق ، مستقل تماما عن احتلال العراق للكويت . وطالب بإنسحاب القوات العراقية من هذا البلد ، لتهيئة الظروف لعودة السلام والطمأنينة ، وان ايران تعتقد ان المشكلة التى نشأت يجب ان تحلها دول المنطقة بتعاونها بعضها مع بعضها الاخر . وذلك فى رده على مكالمة هاتفية بينه وبين الرئيس التركى تورغوت اوزال .

- الاسباب الكامنة وراء الموقف الايرانى من أزمة احتلال العراق للكويت :

السؤال الذى يطرح هناك هو : ماهى الدوافع التى كمنت وراء هذا الموقف الايرانى المزدوج من إدانة الغزو العراقى للكويت من ناحية والمطالبة بإنسحاب القوات العراقية ، حتى بعد مبادرة صدام حسين تجاه المطالب الاقليمية الايرانية ، كما قننت بعض عناصرها فى اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ ، وفى ذات الوقت رفض الوجود العسكرى الاجنبى فى المنطقة ، والمطالب بحل المشكلات الاقليمية بين دول المنطقة ؟ ! اثناء أزمة الخليج الثانية

فيما يتعلق بالشق الأول ، يمثل احتلال العراق للكويت ، وضمها للعراق ، خللا أمنيا ، واستراتيجيا فى المنطقة ، وله أثاره السلبية على المصالح الاقليمية الايرانية فى الخليج . وخاصة بعد السيطرة على جزيرتى « وربة » و « بوبيان » الاستراتيجيتين واللتين رفضت ايران بوضوح سيطرة العراق عليهما . ومن ثم اقتضى ذلك موقفا ايرانيا واضحا من رفض ، وإدانة هذا الغزو والضم . والاصرار على ذلك على الرغم من مبادرة الرئيس العراقى . وذلك لسببين :

الأول : إثبات ايران لدول الخليج - وبعضها دعم ايران سرا فى أثناء الحرب - انها لا تمثل تهديدا أمنيا ضدها ، وانما التهديد يأتى من الشقيق العربى ، وليس من الجار المسلم ، بكل دلالات ذلك من امكانية تعاون واسع النطاق بعد انتهاء الأزمة .

الثانى : ابراز مسألة الاعتدال الايرانى ، وامتثاله للشرعية الدولية والاجماع العالمى المتمثل فى القرارات التى أصدرها مجلس الامن ، وخاصة التدابير الاقتصادية التى اتخذها فى الميثاق (المادة ٤١ من الفصل السابع) وهو الامر الذى يعزز من مكانة ايران ، وهيبتها الدولية والاقليمية ، وايضا يساهم فى اشاعة صورة الاعتدال الايرانى ، والقيادة المعتدلة التى تسيطر على مقاليد السلطة فى طهران ، وهو ما يؤدى إلى دعم الدول الغربية ، والاعلام الغربى لقيادة « على أكبر هاشمى رفسنجانى » « وعلى خامنئى » مرشد الثورة الاسلامية المعتدل ، فى مواجهة الاتجاه الذى طالب بمواقف حازمة تجاه الغرب أو التدخل المباشر فى أزمة الخليج .

أما الشق المتعلق برفض الوجود العسكرى الغربى فى المنطقة ، والذى يعكس دعما غير مباشر للسياسة العراقية فى ادارة الازمة التى رات ان المشكلة الاخطر فى الخليج ليس احتلالها وضمها للكويت وانما الوجود العسكرى الاجنبى فى المنطقة ! ويمثل تأييدا ايرانيا لمواقف بعض الدول العربية كالجزائر ، وتونس ، وليبيا ، والسودان .. الخ . هذا الموقف يرجع لعدة أسباب :

(أ) ان الوجود الاجنبى والخوف من استمراريته يمثل



تهديدا لامن ودور ايران فى المنطقة .

(ب) ان رفض الوجود الاجنبى هو امتداد للموقف الايرانى من الغرب ، وفى ذات الوقت يلبى بعض مطالب العناصر المتشددة فى القيادة الايرانية تجاه الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية .

(ج) أيضا كانت هناك الرغبة فى فتح المجال أمام قنوات متعددة مع بعض الدول العربية الرافضة لهذا الوجود ، وخاصة الجزائر وتونس والسودان . وذلك لاعتبارات تتعلق بدور وثقل الحركة الاسلامية الاخوانية فيها (الاتجاه الاسلامى فى تونس ، الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الجزائر الجبهة القومية الاسلامية فى السودان) . ومن ثم يلبى هذا الموقف مصلحة ايران مباشرة فى استمرارية دورها الرمزى والسياسى ، وثقلها فى اطار حركات الاسلام السياسى الراديكالى فى العالم العربى . وتأكيدا لمواقفها السابقة من السعودية ، وشرعية هذه المواقف التى طالما انتقدت سياسة السعودية تجاه الحجيج وعدم قدرتها على حماية الاماكن المقدسة ، وهو ما ظهر بعد كارثة ممر المعيصم فى موسم الحج عام ١٩٨٩ .

إن الموقف المزدوج الذى يفصل بين رفض الاحتلال العراقى للكويت وضمها ، ثم رفض الوجود الاجنبى العسكرى فى الخليج ، هو موقف حقق عدة مصالح وادوار ايرانية متعددة فى اطار ازمة الخليج الثانية ، حيث ساهم هذا الموقف فى كسر العزلة الدولية للنظام الايرانى ، وساهم فى احداث عدة تغيرات داخلية فى ايران تمثلت فى سيطرة العناصر المعتدلة فى بناء القوة الايرانية بعد وفاة الامام الخومينى ، ونهاية الحرب فى الخليج ، اذ اعطى للرئيس الايرانى على اكبر هاشمى رفسنجانى - فى اطار سلطات تنفيذية - الحق فى ان يعيد صياغة بعض مكونات بناء القوة عند القمة لصالح سياساته الاعتدالية وانفتاحه على الغرب ، والمنطقة لممارسة سياسة داخلية نشطة لمواجهة المشكلات الاقتصادية ، والاجتماعية ، وسياسة اقليمية طموحه سواء على مستوى الخليج ، أو نحو الجمهوريات الاسلامية المستقلة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى القديم ، وبدء منافساته الضارية مع تركيا ، فى جزء من تصورات كلا الدولتين لمواقعها ، ومشروعاتها الكبرى فى ظل التغيرات الاقليمية والدولية بعد نهاية الحرب فى الخليج ، وهو ما سوف نشير اليه بعد ذلك .

ثالثا : السياسة الايرانية بعد نهاية حرب الخليج : ذرائعية امبراطورية بوجه دينى :

خرجت ايران من ازمة الخليج الثانية ، محققة عدة مكاسب ، ومصالح قومية ، نشطت آمالها الواسعة فى دور اقليمى بارز ، ومكانة دولية هامة . ولعل اهم هذه المكاسب تمثل فى تحطيم الآلة العسكرية العراقية الضخمة وتقليص طموحات العراق الاقليمية التى لم تستطع الحرب الضروس معه كبح جماحها ، ناهيك عن فتح الجسور مع الغرب والولايات المتحدة ، من خلال موقفها من الأزمة ، والحوارات التى ساهمت فى الافراج عن الرهائن الغربيين فى لبنان ، وذلك بضغوطها على حزب الله فى لبنان واقرار العراق بالاتفاقيات المبرمة مع ايران فى الجزائر عام ١٩٧٥ . فتح الباب امام دور نشط فى الخليج سواء اقتصاديا أو امنيا . وقد ساهم فى دعم هذا الاتجاه رغبة ايران فى الاستفادة من انهيار وتفكك النظام العربى - نستخدم هذا التعبير لشيوعه وليس لدقته - وما ترتب عليه من طعنات نجلاء اصابت الدعاوى القومية والعروبية والوحدوية ، فضلا عن الضعف الشديد الذى اصاب الجماعات القومية ، والراديكالية ، واليسارية بعد التحولات الكبرى فى العالم ، والنزعة المحافظة ، والليبرالية ، والراسمالية التى بدأ وكأنها تسيطر على العالم ، كله ، وتسقط معها كل الافكار والنظم والمقاومات القديمة ، وهو ما اظهرته دراما الانهيار المدوى للاتحاد السوفيتى والامبراطورية السوفيتية ، وفى ذات الوقت النشاط الحركى الكبير للاصوليات السنية الراديكالية فى العالم العربى ، والدول المحورية فيه كمصر ، والجزائر - ناهيك عن السودان وتونس - وهى اصوليات ترى ايران صديقة فى اممية دار الاسلام ، وليست عدوا . على نحو ما تراه النظم العربية التى تتمرد عليها هذه الجماعات الراديكالية .

والواقع ان الدور الايرانى الاقليمى الذى برز مجددا وبقوة فى أعقاب الأزمة فى الخليج يمكن لنا معالجته على النحو التالى :

١ - التصور الايرانى للأمن الأقليمى فى الخليج .
٢ - السلوك الايرانى ازاء الخليج ، وتطورات الأوضاع فى الجمهوريات الاسلامية وافغانستان .

(١) التصور الايرانى للأمن الاقليمى فى الخليج : المدفع والعمامة السوداء :

يمثل الخليج بالنسبة لايران واحدا من أهم ثوابت سياستها الامنية واستراتيجيتها العسكرية ، ليس فقط بحكم الموقع الاستراتيجى ، وانما بالنظر الى ان المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمى ، وتمثل المركز الرئيسى لثقل الدور الايرانى فى المنطقة والعالم ، وخاصة وان النزعة ذات الطابع الامبراطورى ، والتوسعى هى جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الايرانية لاعتبارات يراها بعض المراقبين تمس التماسك الداخلى لمجتمع التعددية العرقية والقومية وخاصة اذا ما توافرت الظروف ، والامكانات للعب هذا الدور بالتأثير والهيمنة والسلوك . وقد برز هذا الدور مجددا عبر الوجه الدينى للثورة الايرانية ، التى مثلت تهديدا كبيرا لشرعية النظم الحاكمة فى الخليج ، وعلى ذات الاسس ومصادر الشرعية الدينية - فى قلبها



مع اختلافات اخرى ، وفي اعقاب كسر الالة العسكرية العراقية ، واعتراف العراق اثناء الازمة باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

رأت ايران ضرورة الدخول بقوة في عملية صياغة النظام الاقليمي الجديد ، وترتيبات الامن في المنطقة ، وذلك كطرف رئيسي ، وفاعل ويمكن لنا بلورة التصور الايراني - عبر متابعة تصريحات القادة الايرانيين لغياب رؤية او مشروع شامل طارح في هذا المضمار في عدة نقاط .

ا - ان الامن في الخليج هو مسئولية الدول الواقعة على شواطئه ومن ثم فان اى منظمة او نظام اقليمي فرعي لابد وان يدخل ايران طرفا اساسيا فيه .

ب - ضرورة ابعاد القوى الاجنبية والخارجية عن مجال قضايا الامن في الخليج ، وخاصة القوى الغربية ، او العربية ، وخاصة مصر وسوريا بعد مشاركتهما في التحالف الدولي ضد العراق وباعتبارهما طرفين اساسيين من خارج الخليج في اعلان دمشق .

جـ - الدعوة الى حل منظمة دول مجلس التعاون الخليجي ، واقتراح اقامة نظام امني تشارك فيه ايران ، وان التحالف الايراني الخليجي الجديد ، تكون لايران اليد العليا فيه بوصفها اكبر قوة اقليمية[1] .

د - الاستفادة من وجود اقليات شيعية في دول الخليج العربي ، والمملكة العربية السعودية والعمل على فتح اسواق للعمالة الايرانية . عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها ايران في دعم اقتصادها ، وفي الاستفادة من وضعها الاقليمي في هذا الاطار .

هـ - صبغ دورها الاقليمي بالطابع الاسلامي في الخليج - ولدى شيعة لبنان - وفي اطار علاقاتها بالنظام الحاكم في السودان وبالحركات الاسلامية الراديكالية في المنطقة العربية ، وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور في اطار المواريث الدينية والقيمية لشعوب ودول المنطقة العربية .

و - التعاون بين كافة دول منطقة الخليج في كافة المجالات .

ويمكن لنا بلورة التصور الايراني عبر تصريحات وزير الخارجية « علي اكبر ولا ياتي » في الدعوة الى ترتيبات امنية تشارك فيها ايران وتقوم على الركائز التالية :

(١) الخبرة المكتسبة من ازمة الخليج تجعل من الضروري اقامة نوع من الترتيبات الامنية في المنطقة تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها .

(٢) يجب ان تكون المنطقة خالية من مخزونات الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وان يكون وجود القوى الاجنبية في المنطقة اقل ما يمكن ولفترة محدودة .

(٣) ان مسئولية التحركات الرامية الى إعداد ترتيبات الامن تقع على عاتق الدول الخليجية .

(٤) انه بدون تعاون مشترك بين جميع دول المنطقة لا يمكن اقامة امن[2] وقد ترتب على هذا التصور سلوك ايراني نشط ، يستهدف تغيير الطابع السلبي القديم للعلاقات مع دول المنطقة . وفي ظل هجوم ايراني ضار على مشاركة مصر وسوريا في ترتيبات الامن في الخليج وفي صيغة اعلان دمشق ، وايضا على انتقادات بعض عناصر في الصفوة الايرانية للاتفاقيات الامنية التي ابرمتها الكويت ، والبحرين مع الولايات المتحدة وامكانيات ابرام اتفاقات مماثلة مع بريطانيا وفرنسا ، وذلك لضمان امن هذين البلدين ، ناهيك عن امكانية وجود اتفاقات غير معلنة مع بقية دول المنطقة .

والواقع ان الموقف الايراني من الاتفاقات الامنية التي ابرمت بين الكويت والبحرين والولايات المتحدة تتفاوت بين ابداء الرفض والهجوم ، الى المراوغة ، والغموض في تحديد موقفها من هذه الاتفاقيات ، حتى لا تستثير الولايات المتحدة ، والدول الغربية ، والخليجية في مقابل دعوتها الى مشروعها في الدخول الى صلب ترتيبات الامن كمدخل لدورها الاقليمي الكبير . وهذا التفاوت في الموقف واللهجة هو تعبير عن منافسات السلطة السياسية بين الاجنحة المعتدلة ، وبين راديكاليي الملالي .

وعلى الرغم من غموض التصور الايراني لنظام الامن في الخليج ، وعمومية بنوده .

إلا اننا يمكن استشفاف بعض مكوناته من البيان السوري - الايراني الذي صدر في اعقاب زيارة رافسنجاني لدمشق اثناء ازمة الخليج ، وخطبته يوم الجمعة ١٩٩٠/٩/٢١ . والمشروع ينطلق من حلول قوات عسكرية تتألف من دول المنطقة محل القوات العراقية والاجنبية ، وقيام الدول الخليجية باعمار العراق وايران وتوقيع معاهدة عدم اعتداء بين دول المنطقة ، تمنع استخدام القوة العسكرية في حسم النزاعات فيما بينها ، وتحل هذه النزاعات من خلال محكمة اقليمية ، وضرورة

---

(١) انظر ... جمهوري اسلامي الايرانية في مقالها الافتتاحي حيث وصفت مجلس التعاون الخليجي بانه مؤامرة امريكية استهدفت تطويق الحدود الجنوبية لايران في اعقاب الثورة ، مشار إليه في جريدة الاهرام في ١٩٩٠/١٢/٢٧

(٢) انظر ... لهذه التصريحات في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١ ص ٢٠٩ ، ٢١٠



الاتفاق بين دول المنطقة على عدم استقدام قوة اجنبية فى حال وقوع نزاع عسكرى بين هذه الدول . وضرورة اتخاذ دول المنطقة سياسة نفطية متوازنة تخدم شعوب المنطقة الاسلامية[٣] وثمة من يرى ، أن الصورة العملية للمشروع الايرانى سوف تكون على النحو التالى : ا - توسيع مجلس التعاون الخليجى لكى يشمل ايران والعراق - بعد هزيمتها - (وربما سوريا اذا بقيت على ولائها لايران) .

ب - تشكل الايديولوجية الاسلامية الغطاء للتنظيم الأمنى الجديد .

ج - تستخدم أيران القوة التى تحصل عليها من هذا التنظيم (الذى يتحكم فى نفط الخليج واحتياطاته ، فى مواجهة الغرب واسرائيل وخدمة المصالح الايرانية[٤] .

ويبدو لنا ان أيران فى مشروعها للسيطرة الاقليمية على منطقة الخليج ، وحيازة اوراق القوة النفطية والسياسية والأمنية ، لا تهتم كثيرا بشكل الصيغة التنظيمية للمشروع الأمنى ، وانما ما يهمها هو حيازة موقع داخل هذا التشكيل فاذا كانت دول الخليج تريد توسيع مجلس التعاون الخليجى ، كان بها ، على الرغم من الهجوم المستمر على هذه الصيغة من جانب بعض المسئولين الايرانيين . ومسألة الاطار الايديولوجى لشعارات التنظيم على مسألة التنظيم الأمنى ، فهى غطاء رمزى للظهور الأيرانى داخل هذا التشكيل اذا ما تم . ومع الوجود العسكرى - السياسى العربى الكثيف فى المنطقة ، فإن ما يهم أيران هو الدخول فى شكل التنظيم فى البداية ، وبعد ذلك فإن التفاعلات الداخلية ، والضغوط التى ستمارسها يجعلها قادرة على تحقيق اهدافها الاقليمية .

والذى يراس فى ذات الوقت مجلس الأمن القومى الأيرانى الذى يضم رؤساء السلطات الثلاث بالاضافة الى ممثلين للمرشد العام للثورة - خامنىء - والوزراء المعنيين ، ويرأس ايضا مجالس الاقتصاد والثقافة والاستثمار ، والتخطيط . وكل هذه الصلاحيات التنفيذية أعطته امكانية لانطلاق برنامجه للاصلاح الاقتصادى فى اطار الخطة الخمسية الثانية التى يقترب ميعاد البدء فيها ، مع اقتراب موعد ترشيحه لولاية ثانية بعد شهور عديدة . وهذا الوضع الجديد . والذى يتوافق مع النزعة الانفتاحية المعتدلة لرافسنجانى يتطلب توافر سياسة مرنة ، ومعتدلة فى صياغة لغة خطاب السياسة الخارجية ازاء دول الخليج - وازاء البلدان العربية الاساسية كمصر - وازاء الدول الغربية . حتى يمكن للمشروع الأيرانى أن يجد منافذ للحركة والحياة فى المنطقة .

ليس فقط فى المجال الأمنى ، وانما فى المجال الأقتصادى عبر المشاريع الخليجية الأيرانية وهو الأمر الذى يتطلب تحسين العلاقات الايرانية - المصرية . والايرانية - السعودية ، التى اختلفت لهجة الخطاب الايرانى تجاهها بعد سنوات من الخلاف الشديد ، وخاصة بعد حوادث مقتل الحجيج الأيرانيين منذ سنوات ، وفى علاقات ايران بالخليج والسعودية تتداخل السياسة ، مع النفط ، والاقتصاد . فإيران ترمى الى اتفاق مع دول المنطقة على سياسة لتسعير وتسويق النفط . ودخول الاستثمارات الخليجية فى السوق الايرانية[٦] ، وهو ما يتطلب تحسين العلاقات الايرانية - العربية بعامة .

والذى يؤكد على الطابع البراجماتى ، والذرائعى للسلوك الأيرانى ، والمرونة فى التعامل مع أوضاع المنطقة فيما بعد الحرب ، هو التغيير النسبى فى موازين القوى الداخلية ، وفى تركيب بناء القوة فى ايران عند القمة ، وفى المؤسسات السياسية للجمهورية الاسلامية . حيث انتهت هذه التطورات الداخلية ، لصالح رئيس الجمهورية حجة الله على اكبر هاشمى رافسنجانى ،

ولكن هذه السياسة تقف دونها عقبة أعلان دمشق ، والرفض الايرانى لهذه الصيغة التى تم الاتفاق عليها بين دول مجلس التعاون الخليجى ، ومصر وسوريا .

ان نظرة ايران للخليج اصبحت تكتسب أهمية فائقة الان ، باعتبارها أن الخليج ، والنفط ، والثروة ، والمجال الاستراتيجى ، والجيوبولتيكى ، هما ركيزة دور ومكانة ايران الاقليمية ، والدولية ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد

(٣) انظر اشارة عامة الى بنود هذا المشروع فى د . عبدالمنعم سعيد : أمن الخليج ، الاهرام المسائى ١٩٩١/١/٣١

(٤) د . عبدالمنعم سعيد ، المرجع السابق .

(٥) محمد صادق الحسينى : الانفتاح الايرانى على العرب ، الشروق : العدد ١٢ - ١٩٩٢/١/٢٥ ص ٩

(٦) محمد صادق الحسينى ، المرجع السابق



المصدر : الســـياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوفيتي القديم ، وبدء الصراع على الجمهوريات الاسلامية بينها ، وبين تركيا المدعومة من الغرب ، في سبيل مد النفوذ ، والتأثير على هذه الجمهوريات ، ومن ثم أصبح التنافس في الخليج أمرا بالغ الأهمية من منظور المصالح القومية الايرانية ، لا سيما وان تركيا حققت نجاحات في مجال المنافسة وهو ماسنشير اليه فيما بعد ..

ان العلاقة مع الجمهوريات الاسلامية ، وافغانستان ، وباكستان طرحت متغيرا جديدا ليس في موقف ايران من الخليج ، والنظام العربي الذى سقط في اعقاب حرب الخليج الثانية ، وإنما ايضا مستقبل عملية تشكيل نظم اقليمية عديد مع بدء تشكيل النظام الدولي الجديد ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلته الأولى والانتقالية . ومن ثم سوف نحاول ان نتلمس الموقف الايراني من الجمهوريات الاسلامية ، حتى تستطيع ان تحدد الدور الأيراني سواء في الخليج او نظام الشرق الأوسط .

رابعا : ايران والجمهوريات الاسلامية المستقلة :

إبان حياة الأتحاد السوفيتي القديم ، وقبل تفككه كانت أيران والاتحاد السوفيتي يمثلان لكليهما محاور رئيسية للأمن القومي لكلا الدولتين ، من الناحية الجيوبوليتيكية ، والاستراتيجية . ومع الثورة الايرانية ، وسقوط الشاه ، كانت هناك مخاوف سوفيتية من أمكانيات انتقال افكارها السياسية ـ الأصولية الى الجمهوريات الأسلامية ، واهتمت ايران ايضا بدعم علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ، على الرغم من الاختلافات الايديولوجية الحادة ، وخاصة مع حالة العداء الايديولوجي مع الولايات المتحدة[٧] . وبعد سقوط الأتحاد السوفيتي ، وتفكك جمهورياته ، واستقلال الجمهوريات الاسلامية الخمس في أسيا ، كان ذلك يعني لايران امكانية دعم علاقاتها ، ومد نفوذها اليها ، كجزء من عملية أكبر لبناء المكانة الاقليمية والدولية ، وبأعتبار أنها تمثل اسواقا واسعة لايران ، ومجالا للعمل المشترك . وثمة هدف أخر ، يتمثل في الاستفادة الواسعة من ترسانة الاسلحة المتطورة وغير التقليدية ، والنووية لهذه الجمهوريات ، وذلك كأحد العناصر الهامة في مشروع تحديث المؤسسة العسكرية الأيرانية الذى يمثل حجر الزاوية في عملية بناء هذا الدور الأقليمي ، ذى الأفاق الامبراطورية .

وقد حاولت ايران في سياستها ازاء الجمهوريات الاسلامية المستقلة ان تحقق اهدافها السابقة ، اعتمادا على التداخلات مع بعض هذه الجمهوريات كأذربيجان ، وذلك على أساس ان سكان اقليمي أذربيجان الغربية والشرقية الايرانيتين وسكان جمهورية اذربيجان السوفيتية يرتبطون بروابط عرقية وجغرافية ودينية مما يسهل حركتها إزاءها ، وتجاه الجمهوريات الأخرى وتختلف الاتجاهات الأذربيجانية بين الطابع القومي التركي ، وبين النزعة الدينية الشيعية[٨] .

وثمة انباء عديدة رددتها وسائل الاعلام الغربية مفادها نجاح ايران في الحصول على ثلاثة قنابل نووية سوفيتية ، واتفقت مع عدد يتجاوز خمسين خبيرا وعالما نوويا سوفيتيا بدأوا العمل بالمنشآت النووية الايرانية ، وان ايران انفقت على دفع مبلغ تراوح بين ١٣٠ و ١٥٠ مليون دولار تقوم بتسديدها على اقساط كلما تسلمت قنبلة من القنابل الثلاث ، وانها استفادت من حالة الفوضى التى انتابت الجمهوريات السوفيتية ، واتفقت مع عدد من علماء وخبراء الذرة السوفيت لتفكيك هذه القنابل واعادة تركيبها[٩] . وترى مصادر امريكية أن المخابرات الأمريكية استطاعت التوصل لادلة تؤكد أمتلاك ايران عشرة رؤوس نووية حصلت عليها من كازاخستان المجاورة لها . واصبحت واشنطن ـ عبر اتصالات المخابرات الأمريكية السرية مع المخابرات الروسية ـ على تسليم كازاخستان معدات لتصنيع هذه القنابل ، وأن التقارير التى حصلت عليها تفيد ان كازاخستان نقلت رؤوسا نووية الى ايران مقابل الحصول على البترول والعملة الصعبة[١٠] . وتشير مصادر اوروبية عديدة الى أن اجهزة المخابرات الغربية ينتابها القلق من تزايد الادلة المؤكدة على حصول ايران على المزيد من الاسلحة السوفيتية المتطورة بما يهدد محادثات السلام في الشرق الاوسط .

هذا فضلا عن المعدات العسكرية الأخرى التى تحصل عليها من كوريا الشمالية[١١] . وبالاضافة إلى هذه المحاولات الايرانية الضارية للحصول على معدات

(٧) لم يمنع القرار الايديولوجي ايران اثناء الحرب مع العراق الى المشاركة العربية السعودية في فضيحة الكونترا مع الولايات المتحدة واسرائيل والملكة !

(٨) الأهرام ١٩٩١/٩/٢٤ ، وانظر ايضا منى ياسين : زيارة ولاياتي للاتحاد السوفيتي ، الشعب ١٩٩١/١٢/٣

(٩) الأهرام المسائي ١٩٩١/١٢/٢٩

(١٠) الأهرام ١٩٩٢/٥/١٢

(١١) الأهرام المسائي ١٩٩٢/٤/٦ ، وانظر ايضا ما ذكرته مجلة (شتيرن) الالمانية من ان المخابرات الالمانية قدمت تقريرا الى الحكومة يفيد شراء ايران لاسلحة نووية من جمهورية كازاخستان ، لانها رؤوس متفجرة وصواريخ لحملها متوسطة المدى ، وهو ما اكدته ايضا صحيفة (يو. اس نيوز) الامريكية ، الأهرام ١٩٩٢/٢/١٧

وأسلحة متطورة وغير تقليدية من الجمهوريات الاسلامية المستقلة ، وروسيا تنفيذا للاتفاق الذى ابرم ايام جورباتشوف ، وهناك الاتفاقات الايرانية مع الصين ايضا .

وإذا صرفنا النظر عن مدى صحة الأنباء الخاصة بحصول إيران على سلاح نووى - وهو أمر وارد فى إطار مشروعها النووى ، وتحديث بنيانها العسكرية بعد حرب الخليج - فإن إيران على مايبدو إستطاعت السير قدما فى مشروعها التحديثى للمؤسسة العسكرية ، وإستفادت فى هذا المجال من الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى .

وعلى المستوى السياسى ، تحركت الحكومة الايرانية صوب هذه الجمهوريات - فى إطار تنافسها مع تركيا - فقامت بالوساطة بين جمهوريتى « أرمينيا » و« أذربيجان » ، بهدف حل النزاع المسلح الذى نشب بين الجمهوريتين على أقليم « ناجورنو - كارباخ » الواقع داخل جمهورية أذربيجان وتسكنه أغلبية أرمينية ، وهو فى جزء منه إهتمام بالجمهوريات فى إطار سلسلة من الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية والتجارية والعلمية التى ابرمتها مع الجمهوريات الخمس علاوة على إنضمام هذه الجمهوريات كأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى - التى عقدت فى طهران - وتضم أذربيجان وتركمستان ، وأوزبكستان وقيرجيزستان ، وطاجكستان وذلك مع الدول المؤسسة للمنظمة وهى إيران وتركيا وباكستان .

وأعلنت جمهورية كازاخستان ، المجاورة للصين الشعبية أنها ترحب بنتائج « إجتماع طهران » ، الذى لم تشترك فيه إلا بوضع المراقب[١٣] . وفاجأت إيران المراقبين بإعلان تعاون جديد للدول المطلة على بحر قزوين وهو تعاون إشتمل على « إيران » و« أذربيجان » ، و« تركمنستان » و« طازخستان » وروسيا الاتحادية ويبدو صحيحا مايذهب إليه البعض - عبدالملك خليل - من أن التحرك الايرانى يشير الى عدة امور هامة تتمثل فيما يلى :[١٤]

١ - الانتقال السريع من التحرك على اليابسة الى التعاون على المياه ، أى من التعاون مع الدول الاسلامية الخمس فى آسيا الوسطى بالاضافة إلى طازاخستان . إلى الاطلال على تنشيط التعاون على بحر « قزوين » - إستمرارا للعلاقات التى ابرمت مع « جورباتشوف » قبل إنهيار الاتحاد السوفيتى - اى كتزاوج بين الجغرافيا والسياسة وبين التاريخ والاستراتيجية ، اى رغبة إيران فى إتاحة الفرصة لروسيا الاتحادية لتتحول الى إمتداد جغرافى وسياسى صوب الشرق الأوسط بمعناه العام الذى يضم تركيا وإيران .

٢ - سعى إيران لنفى - ولو فى الشكل - للاتهامات الغربية والاقليمية برغبتها فى الظهور كقوة عسكرية ضاربة ، وذلك بإظهار تركيزها على الجوانب الخاصة بالتعاون الاقتصادى .

٣ - إن تركيا تتحرك ايضا فى آسيا الوسطى وبقوة حتى لاتترك هذه المنطقة كفراغ تتحرك عليه سياسيا وإقتصاديا إيران وباكستان وهو ما سنشير إليه عندما نتعرض للدور الاقليمى لتركيا .[١٥]

يمكن بلورة السلوك السياسى الايرانى فى التحرك على عدة أصعدة

١ - عسكرية لدعم مؤسستها العسكرية .

٢ - سياسية بهدف تشكيل سياسى واسع .

٣ - إقتصادية بدعم علاقاتها التجارية - والاقتصادية والسلمية مع الجمهوريات الاسلامية .

وفى هذا الاطار يمكن القول مع البعض أن إيران إستفادت بصفة عامة من تفكك الاتحاد السوفيتى وذلك على النحو التالى :-

١ - تحرير الحدود الشمالية لايران من ثقل ضغط دولة عظمى ، وفتحت المجال أمامها إزاء دائرة واسعة لممارسة النفوذ والتأثير والتجارة والسياحة والثقافة ، فضلا عن الاسلحة الرخيصة .

٢ - تعزيز حجج إيران فى مواجهة النفوذ الامريكى فى منطقة الخليج خاصة ، وأن مبرر الوجود الأمريكى الأساسى فى البداية ، على الأقل ، هو الخطر السوفيتى ، ومن ثم فإن أطروحاتها حول أمن الخليج تجد مبررا ومسوغا لها .

٣ - أن أى ترتيبات أمنية فى الخليج لا تكون سوى بين دول المنطقة فقط .[١٦]

ومع عناصر الاستفادة السابقة لايران فى أعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتى الا أن حركتها داخل الجمهوريات الاسلامية لم تحقق ذات المكاسب الواسعة التى كانت ترمى اليها ، وتشتهيها سياسيا ، وإستراتيجيا ، بالنظر إلى الدور التركى البارز والمدعوم غربيا لأسباب عديدة ستشير إليها فيما بعد .

(١٣) انظر الاهرام ١٩٩٢/٢/١٨ ، وعبدالملك خليل : التحرك الايرانى الخاطف من اليابسة الى المياه ، الاهرام ١٩٩٢/٢/٢٠

(١٤) عبدالملك خليل ، المصدر سابق الذكر .

(١٥) عبدالملك خليل ، المصدر سابق الذكر .

(١٦) ابراهيم نوار : إيران تبحث لنفسها عن دور اقليمى جديد ، الاهرام ١٩٩٢/٢/٧ .

المصدر : السياسة الدولية



التاريخ : يناير ١٩٩٣

ويبدو أن الحصيلة المبدئية لايران من التنافس مع تركيا لم تتجاوز النتائج التى سبق أن أشرنا إليها سواء فى مجال الاسلحة ، أو بعض الاتفاقات الخاصة بالتعاون بين دول المنطقة . لأن التنافس الضارى هو بين تركيا ، وروسيا الاتحادية ، بالاضافة إلى إيران ، وباكستان نسبيا ولو عند الحدود الدنيا ، لأن إيران رغم رصدها لملايين الدولارات للدعاية للنموذج الاسلامى الايرانى ، إلا أن النموذج الايرانى الراديكالى - أو حتى المعتدل فى خطاب رافسنجانى ومجموعته - تتسم بطابع طقسى ، وسلوكى ، ورمزى متشدد ، وتزمت ، ويختلف مع الميراث الثقافى والتقاليد العلمانية الحديثة التى ارستها التجربة الماركسية - الشيوعية أثناء الاتحاد السوفيتى القديم . وهو ما يجعل النموذج الاسلامى - العلمانى الأتاتوركى هو الاقرب نسبيا الى هذه الجمهوريات ، فضلا عن عامل اللغة الذى يمثل عقبة كأداء إزاء إمتداد النفوذ الايرانى فى آسيا الوسطى ، لأن اللغة التركية هى الغالبة فى هذه الجمهوريات ، وعلى سبيل المثال فى طاجكستان ، حيث اللغة الفارسية هى اللغة الغالبة ، يشكل السكان « الاوزبك » ٢٥ بالمائة من السكان ، بينما يتحدث نصف السكان من الطاجك اللغة التركية الأوزبكية . فضلا عن أن الجمهوريات الوسطى مازالت تقوم على اساس نظام الدولة السوفياتية ، التى هى علمانية بالأساس ، وهى مهتمة ايضا بعملية إقامة إقتصاد سوق حرا ، الأمر الذى جعل تركيا نموذجا أكثر إغراء من إيران . وايضا - الجمهوريات الاسلامية - بإستثناء أذربيجان - تخضع لنفوذ الثقافة الاسلامية السنية التى تفصلها عن إيران »[١٧]

ويذهب البعض إلى أن السلوك السياسى الايرانى المكثف فى آسيا الوسطى دفاعى ، وليس هجوميا ، وسببه حاجة إيران إلى الأمن ، لأن سياستها الدفاعية - تجاه العالم التركى إذا جاز التعبير - والمتمثل فى وجود تركيا الى الغرب وأغلبية من السكان السنة الذين يتحدثون التركية إلى الشمال ، يتمثل فى بناء نفوذ مؤسس على بعدين الأول : فى افغانستان ، وفى جمهورية طاجكستان فى آسيا الوسطى ، تقيم إيران « بنية ثقافية » حيث تستخدم اللغة الفارسية كمنبر للتوحيد »[١٨]

والبعد الثانى : يتمثل فى سياسة إقامة بنية إقتصادية تقوم على سياسة التجارة المفتوحة التى تمارسها مع جيرانها الشماليين ، وبالجمع بين البنى الاقتصادية والثقافية - كما يقول سنكيز كندار[١٩] - تقام سلسلة من الدفاعات ضد النفوذ الذى يؤدى فى النهاية الى تفتيت ايران نفسها »[٢٠]

إن حركة تركيا نحو الجمهوريات أحرزت نتائج هامة ، وإستفادت من عوامل عديدة ، ولكن إيران تحاول على الأقل مزاحمة تركيا فى هذا المجال الاستراتيجى الواسع ، وفى ذات الوقت منع تأثير التعددية الأثنية والقومية وصراعاتها فى الجمهوريات من أن تؤثر فى داخل إيران ذاتها ، ومحاولة تطوير هذه السياسة الدفاعية - بأبعادها المختلفة - إذا ما واتتها الظروف فى المستقبل .

أن جوهر التنافس فى آسيا الوسطى ، وجمهورياتها بين إيران ، وتركيا ، وروسيا الاتحادية ، وباكستان ، من وجهة النظر الايرانية هو توسيع إمكانيات المناورة أمام السياسة الخارجية الايرانية ، لحيازة اوراق قوة تمارسها فى منطقة الخليج ، والشرق الأوسط ، فيما بعد نهاية الأزمة الثانية فى الخليج . ومن هنا سوف يكون الخليج والشرق الأوسط هو محور سياسة إيران ، للعب دور اقليمى كبيرا فى عالم الشرق الأوسط إنطلاقا من الخليج ، ومحاولة تحجيم الأدوار العربية ممثلة فى طرف بيان دمشق مصر وسوريا ، ودور تركيا الذى يستهدف إقامة مشاريع للمياه ، وللتعاون الاقتصادى ، ودمج اسرائيل فى المنطقة ككيان طبيعى مشارك ، وفاعل فى شبكة تفاعلاتها الأقليمية الجديدة ، وذلك عبر خطاب ، وسياسة تناور بين رفض النفوذ الأمريكى والغربى ، وترفع لواء الأيديولوجية الاسلامية - السياسية ، وبين مهادنات ومراوغات تناور للدخول فى تركيبة تجمعها مع دول الخليج ، بهدف النفاذ الأمنى ، والاقتصادى والتجارى إلى داخل دول المنطقة .

خامسا : الموقف الايرانى من نظام الشرق الأوسط :

وقفت إيران ضد النظام الأقليمى العربى قبل إنهياره فى أعقاب حرب الخليج ، لاعتبارات عديدة ، منها أن الشرعية السياسية للنظام العربى تتأسس حول قيم العروبة ، وإحتمالات الوحدة ، والتكامل العربى ، ويدخل الاسلام عنصرا من عناصر هذه الشرعية أو موردا من مواردها . وفى ذات المستوى فإن المخاطر الأمنية ، التى كانت تمثل تهديدا لهذا النظام تتمثل فى إسرائيل وفى اطماع دول الجوار الجغرافى العربى ، وعلى رأسها ايران ، وتركيا ، وأثيوبيا .. إلخ فضلا عن أن الأطروحات الايرانية الاسلامية - الشيعية - تتركز على الجامعة الاسلامية - الصياغة الحديثة لدار السلام - وإلى

(١٧) انظر روزاليند ماندين : ايران تواجه عقبات فى مد نفوذها الى آسيا الوسطى ، نشرة الاعلام الامريكى بالقاهرة ١٩٩٢/٥/٧

(١٨) انظر : روزا ليند ماندين ، المرجع السابق

(١٩) الصحفى التركى الذى نقلت عنه روزاليند ماندين التحليل السابق الذى عرضه فى ندوة اقامها معهد كارينجى للسلام .

(٢٠) روزا ليند ماندين ، المرجع السابق .



راديكالية الأيديولوجية الشيعية الأثنى عشرية ، وولاية الفقيه ، وهو ما يمثل تحديا لشرعية النظم الخليجية والمملكة العربية السعودية ، وهو ما ظهر في تصريحات قادة الثورة الايرانية ، وإضطرابات الحجيج الايرانيين في مواسم الحج بالاراضي المقدسة في السعودية .

* إيران إذن ضد النظام العربي الذي يركز حدوده ، وقيمه ، وتفاعلاته ، وتنظيماته ، وشبكاته القاعدية في الدول العربية ، مع تفكك هذا النظام ، وضعف مؤسساته الأساسية كالجامعة العربية ومنظماتها الاقليمية الفرعية ، وحتى في ظل تفكك موحداته التنظيمية الى عدة منظمات ومحاور كمجلس التعاون الخليجي الذي إعتبرته إيران تنظيما أمريكيا وغربيا مشبوها ، ودول التجمع العربي الذي ضمت العراق ، ومصر ، والأردن ، واليمن ، والمجموعة المغاربية .

* من هنا يمثل تفكيك ، وإنهيار النظام العربي القديم مصلحة قومية إيرانية ومدخلا لدورها الأقليمي . ولكن مشكلة الطموح الايراني الامبراطوري - الذي يعتمر العمامة السوداء ، ويرفع المدفع والمصحف لواء للشرعية ورمزا لاختراق المنطقة العربية ، قلب العالم الاسلامي ، - يتمثل في أن هذا النظام الجديد ، سيدخل إيران كطرف من اطرافه الرئيسية مع تركيا ، وإسرائيل . ولكن إشكالية تطبيع الدولة الاسرائيلية ككيان ، ودور في النظام والمنطقة يمثل تحد لأطروحاتها الراديكالية المعارضة لوجود اسرائيل ، والغرب ، وهو ما يبرز بوضوح وبصوت جهير في خطاب الصفوة السياسية الايرانية . وهو ما يطرح إشكالية ، وعقبة أمام الخطاب والسياسة الايرانية إزاء المنطقة . ناهيك عن إدراك هذه الصفوة لعدة أمور هامة تتمثل فيما يلي :

أ - أن وجود أسرائيل وتركيا هدفة الأسمى البترول والمال ، واسواق الخليج ، وتصدير العمالة التركية تحديدا والخبرة الاسرائيلية المتطورة نسبيا في مجالات عديدة ، وهو ما يمثل تحديا للطموح ، والدور الاقليمي للسياسة الايرانية .

ب - أن دول الخليج اعطت موافقتها الرمزية ، والواضحة بالدخول في نظام الشرق الأوسط بالحضور كمراقبين في مؤتمر مدريد ، وبكل مترتبات عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي .

ج - أن اسرائيل ، وتركيا تعتمدان على دور امريكي ، وغربي فاعل في مضمار اعادة تشكيل النظام الاقليمي الجديد للشرق الاوسط في حال ماذا استمرت عملياته في التفاعل والتشكل ، وهما تحديان عسكريان بارزان في المنطقة كلها .

ولكن في ذات الوقت ، هناك بادرة ايجابية في منطقة الخليج ، تتوافق مع الهوى الايراني تتمثل في الشروخ التي اصابت فكرة العروبة ، والقومية العربية . في اعقاب حرب الخليج وانتشار روح العداء والكراهية للفكرة العروبية ، والرغبة السائدة في الصفوة السياسية الحاكمة - ممثلة في المشايخ والامراء والملوك - في اعطاء الظهر للعالم العربي ، والتعامل مع وحداته ونظمه على نحو شكلي ، وفي حدود ضيقة والرغبة في اقامة توازنات اوسع دولية واقليمية تتعدى حدود المؤسسات الضعيفة المتبقية شكليا من النظام العربي كالجامعة العربية وغيرها من المنظمات الاقليمية التابعة لها .

هل يمكن لايران القبول بنظام الشرق الأوسط ، وهل يمثل ذلك تقليصا لدورها الأقليمي ؟

* في تقديرنا ، وبالرغم من غياب تصورات ايرانية حول هذا النظام خارج تصورها القائم لنظام الأمن في الخليج - ان ايران ستحاول وبكل ما اوتيت من اوراق القوة ان تحقق مكانة متميزة في اطار ترتيبات للأمن ، والتعاون الاقتصادي في منطقة الخليج ، وسوف تسعى ايضا للاستفادة من الاقليات الشيعية في هذه المنطقة كورقة سياسية هامة . ومع ذلك فانها تبدو اقرب الى دفع دول الخليج بعيدا عن اية محاولة لحصر ترتيبات الامن والتعاون في اى اطار عربي ، ويمكن لايران قبول المشاركة في ترتيبات اوسع تمس منطقة الشرق الاوسط ككل ، ولكن في ظل دور متميز أمنيا ، واقتصاديا في الخليج . والثابت ان السياسة الايرانية رغم اللغة الايديولوجية الزاعقة لخطابها السياسي ، الا ان النزعة البازارية البراجمانية حاكمة للسلوك . وهو ما ظهر في اشتراكها في فضيحة الكونترا مع اسرائيل والولايات المتحدة ، والسعودية ، فضلا عن ان الطابع الذرائعي ، والعملي لتفكير القيادة الايرانية الحالية التي يمثلها حجة الاسلام على اكبر هاشمي رافسنجاني . وهذا الطابع العملي يفرض نفسه على الادوار والمصالح القومية للدول الاقليمية الكبرى ، خاصة في ظل المنافسات والصراعات الدولية ، والاقليمية الضارية التي تتم في الخليج وبه .

سادسا : تركيا والنظام العربي : اشباح الامبراطورية العثمانية ، والحلم الاوروبي :

* طموحات تركيا في لعب دور اقليمي بارز ، ونشط في منطقة الشرق الأوسط ، يمثل واحدا من الاحلام الامبراطورية الكبيرة في المنطقة ، ومن دول الجوار الجغرافي للعالم العربي، وهو دور يستعيد في المخيلة السياسية ، وفي وعي - أو البنية اللاواعية - الصفوة السياسية التركية عالم الامبراطورية العثمانية - والولايات ، والسلاطين من آل عثمان ، حيث استانبول هي حاضرة تأمر ، فتطاع وحيث كانت مصادر السلطة ، والثروة ومنابعها تصب في الأستانة ، ومعها المجد الامبراطوري لآل عثمان . وثمة ولع واشتهاء لأنهار النفط والثروة التي تجرى في بعض مناطق الامبراطورية ، ويتكالب عليه الجميع من الغرب ، ومن المنطقة ومن التخوم المجاورة لها ، كل ذلك حلم من الأحلام التي تراود



الصفوة التركية ، ولكن الظروف والتوازنات فى هيكل القوة الاقليمى لاتساعدها منذ فورة الثروة النفطية فى اعقاب حرب اكتوبر ، وهناك فى داخل العقل والمخيلة والوعى السياسى للصفوة التركية الحلم الاتاتوركى التحديثى والعلمانى الذى تمثل تقنينات مصطفى كمال القانونية الغربية رمزه الكبير ، ومعه القبعة ، والمؤسسة العسكرية ، والنظام البرلمانى ، هذا الحلم الذى يتناسل ، منذ مصطفى كمال اتاتورك ، وانتهى فى اللحظة التاريخية الراهنة الى الرغبة العارمة فى الانضمام الى المجموعة الاوروبية ، واوروبا الموحدة تحت شعارات « وداعا للشرق » وكلا الحلمين الكبيرين وراءه مؤيدون فى الحركة السياسية التركية ، وعند قمة اجهزة الدولة ومؤسساتها . وكلاهما وراءه مصاعب اقتصادية ، وعقبات سياسية ، وبالاجمال ازمة هوية لانبالغ فى القول بأنها تتميز بالحدة ، والتوتر ، والازدواجية التى تتنافس على روح تركيا وعقل صفوتها الحاكمة والمعارضة .

وبين هذين الاختياريين الوداع للشرق ، وعمامة سليم الاول تكاليف وسياسات وعقبات . واذا تجاوزنا مؤقتا العقبات السياسية لنتناولها بعد ذلك ، وحاولنا ان نبلور عقبة اخرى هامة تتمثل فى الارث السلبى التاريخى لتركيا فى المنطقة ، حيث آثار الحكم العثمانى السلبية ، وتكريسه للتخلف فى مصر ، والعالم العربى ، وفى زرع نظام الملل ، والطوائف ، والنخب السياسية التى تنحدر من أصول تركية وممارساتها الاستعلائية ، والعنجهية التى لازالت تشكل واحداً من المدركات السلبية للأستعمار التركى - العثمانى وللحكام العرب من ذوى الاصول التركية ، والشركسية التى مارست البغى والاستغلال على ابناء الشعوب العربية ، وخاصة فى مصر ، والمشرق العربى .

ولم تستطع تجربة كمال اتاتورك العلمانية الجهيرة ، ولا قبعته الاوروبية ، ولا الحروف اللاتينية للغة التركية ان تستثير فى المخيلة العربية ، ولا فى الوعى الجماعى العربى المشرقى مرجعية ما ، او نموذجا يحتذى ، وانما كانت المواريث السلبية - وخاصة فى لبنان وسوريا والعراق - هى التى تتحرك فى الوعى والذاكرة ، وعلى الرغم من محاولات بعض المثقفين العرب فى اطار الصراعات الطائفية فى لبنان ، والمشرق ، وكجزء من حركة المد الاسلامى ، اعادة تقييم الدولة العثمانية فى اطار علاقاتها بالعالم العربى ، لم تحرز ايجابيات فى مجال تحويل السلبيات فى الذاكرة والوعى والادراك الى مجال رفع العوائق . ولازالت التجربة التركية حتى فى مجال الخصخصة لاتمثل مرجعية لأن الاختيار المطروح ، المتمثل فى النموذج الليبرالى ، والسوق الحرّة ، والاسلام العلمانى ، لايحتاج الى التجربة والنموذج التركى ، فثمة مصادر واصول اخرى يتم الرجوع اليها من المنابع الاوربية والامريكية ذاتها .

يمثل هذا العائق الادراكى - التاريخى - احد ابرز الفجوات فى العلاقات التركية العربية

واذا كانت الظروف فى الماضى القريب ، تحول بين تركيا ، وبين ادوار متميزة فها هى الظروف قد واتتها ، وتمثلت فى حرب الخليج ، ودورها الكبير اقليميا فى مساعدة قوات التحالف الدولى ، ورغبتها الصريحة فى اعتبار الازمة بمثابة اداة تغيير الخريطة السياسية فى المنطقة ، وانها لابد وان يكون لها دور فى الجغرافيا السياسية الجديدة فى الشرق الأوسط ولكن انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك جمهورياته واستقلال الجمهوريات الاسلامية فى وسط آسيا ادت الى بروز امكانية اخرى وواسعة لدور اقليمى تركى كبير فى وسط آسيا والقوقاز ، الأمر الذى تظهر معه السياسة التركية محملة بازدواجيات من نوع جديد الشرق - الغرب آسيا - الشرق الاوسط ، والخليج العربى

وسوف نتناول التحرك التركى فى المنطقة وسياساته انطلاقا من عدة محاور كتلك التى تناولنا بها الدور الايرانى :

اولا : الدور التركى اثناء حرب الخليج .
ثانيا : الدور التركى بعد حرب الخليج .
ثالثا : الدور التركى فى آسيا الوسطى .
رابعا : الدور التركى ونظام الشرق الأوسط .
وذلك على النحو التالى :

اولا : الدور التركى اثناء حرب الخليج :

مثل الدور التركى فى حرب الخليج - وقبل تفكك الاتحاد السوفيتى - واحداً من ابرز الأدوار الاقليمية اثناء الحرب ، حيث ظهرت خلالها النوايا ، والمصالح التركية فى دور اقليمى طموح ، تحاول به ان تحقق مكانة اقليمية وسياسية واقتصادية ، فى اطار الصراعات الاقليمية على النفط ، والمال الخليجى ، والأسواق . خاصة وان تركيا لديها تصورات لنظام الشرق الأوسط ، الذى يتضمن دوراً لاسرائيل ايضا ، وهو مايتصادم وقيم وقواعد النظام العربى التى هدمتها الحرب فى الخليج

وسوف نتناول الدور التركى فى حرب الخليج على النحو التالى :[٢١]

(١) المعطيات الاساسية للسلوك التركى تجاه الازمة .
(٢) محددات السلوك التركى .
(٣) مواقف المعارضة التركية تجاه السياسة التركية فى الأزمة .

(٢١) اعتمدنا فى رصد وتحليل الموقف التركى من الازمة فى الخليج على ورقة حوار داخلية قدمت الى البحوث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام فى اطار سلسلة الاوراق الداخلية « متابعة ازمة الخليج » الورقة رقم ٤٤ .



(١) : **المعطيات الاساسية للسلوك التركى تجاه الازمة :**

(أ) تمثل تركيا أحد الفواعل الاقليمية البارزة على صعيد ازمة الخليج بالنظر الى موقعها الجيوبولتيكى المتاخم للعراق ، وارتباطاتها الاقليمية ، والدولية بحلف شمال الاطلنطى ، ومن ثم لمصالحة ومصالحها فى منطقة غرب آسيا ، والخليج .

(ب) ـ وقد اتخذت تركيا موقفا مناهضا للسلوك العراقى للكويت ، وقد استصدرت الادارة التركية قرارا من البرلمان التركى يخول لها كافة الصلاحيات العسكرية فيما عدا حق اعلان حالة الحرب . وقد أعلنت تركيا عن تأييدها للتدخل العسكرى فى الازمة ، واستعدادها لتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولى

(ج) ـ قامت تركيا بحشد ١٠٠ الف جندى و ١٥ الف احتياطى قرب الحدود العراقية ـ التركية تحسبا لامتداد القتال لتلك المناطق ، ودعمت هذه القوة ٥٠ طائرة تركية و ٤٣ طائرة اوربية تم تخصيصها لمهام دفاعية ، بالاضافة الى وجود طائرات امريكية فى قواعد قريبة من الحدود التركية ـ العراقية بعضها اعتراضية والاخرى قتالية مثل اف ـ ١٥ ، وبعضها للقصف بعيد المدى مثل اف ١١١ ، وهناك قاعدة انجليليك الامريكية وتضم خمسة الاف امريكى .

(د) بعد نشوب العمليات الحربية ، استخدمت قوات التحالف الدولى القواعد الامريكية فى تركيا فى جذب العراق .

(٢) **محددوات السلوك التركى :**

(أ) ـ تمثل منطقة الخليج اهمية جيوستراتيجية وامنية للنظام التركى ، ومن ثم يمثل اى اختلال فى التوازن الاستراتيجى فى منطقة الازمة مساسا بالامن القومى فى التصور التركى .

(ب) ـ ان تركيا ، وفقا للادراك السائد لدى الرئيس « تورجوت اوزال » ترى ان الازمة قد فتحت المجال امام تغيير الجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج ، وان مصلحة تركيا ان تكون جزءا من عملية التغيير الجيوبولوتيكى ، لاعتبارات امنية ، واقتصادية واستراتيجية .

(ج) ـ أن الدور الاقليمى الجديد لتركيا فى غرب آسيا ، والخليج فى ظل تحولات النظام الدولى الذى يتشكل ، يعيد الى موقعها الاستراتيجى شبابه ، لتحقيق مصالحها ، وفى فتح الباب مجددا امام امكانية دخولها السوق الاوروبية المشتركة .

(د) ـ ان الدور الجديد لتركيا فى تصور تورجوت اوزال يحقق عدة مصالح قومية لها ، ومن ثم يقوى من مركزه وصلاحياته الفعلية فى الحياة السياسية ، وخاصة فى ظل تصاعد الازمة الاقتصادية ، وارتفاع معدلات التضخم ، وهبوط شعبيته آنذاك ، وحكومته .

وان الدور الجديد لتركيا فى الخليج ، والمنطقة يتماشى ، وترحيبه بالتيار الاسلامى ، وسماحه لخريجى المعاهد الدينية بالانخراط فى صفوف الجيش ، وان الميراث الاسلامى ، ووجوهه الجديدة ، يسهل عملية الوجود التركى الجديد ، وادواره .

(هـ) هناك اطماع تركية قديمة فى منطقة الموصل وكركوك حيث حقول النفط العراقى الغنية .

(٣) : **مواقف المعارضة تجاه السياسة التركية فى الازمة :**

(أ) اتخذت المعارضة التركية موقفا مختلفا مع سياسة تورجوت اوزال ، والادارة التركية الحاكمة ، فأردال اينونو زعيم الحزب الشعبى الديمقراطى التركى المعارض رأى ان أوزال يدفع بتركيا الى الحرب من اجل تقوية مركزه كرئيس للجمهورية ، وان امريكا ، والغرب يريدان توريط تركيا فى الحرب بحجة ان الاسلحة التى يملكها العراق قد تشكل خطرا عليه .

(ب) أبدت بعض قيادات المؤسسة العسكرية التركية ـ انذاك ـ معارضة شديدة لتصورات اوزال ، فاستقال فى اكتوبر ١٩٩٠ (على بوزار وزير الخارجية التركى السابق) ، وحذا حذوه صنعا جيراى وزير الدفاع ، وانسحب الجنرال تورامتاى رئيس اركان الجيش فى ٣ ديسمبر ١٩٩٠ ، واستقال بعده قائد القوات البرية الذى كان يشاركه الرأى . وكادت جلسة صاخبة للمجلس الوطنى للامن تؤدى الى استقالة جماعية للقيادة العليا للجيش . وهذا الموقف يرجع لعدة اعتبارات اساسية منها :

(١) عدم التزامه بالتقاليد السياسية الاتاتوركية التى تحافظ عليها المؤسسة العسكرية التركية ، ومنها الحياد الاقليمى ، والايديولوجية العلمانية ، والطابع المطلق لحكمه .

(٢) رأت المعارضة التركية ضرورة الا تتعدى العمليات العسكرية حدود تحرير الاراضى الكويتية حتى لاتمتد العمليات الى حدود تركيا بكل انعكاسات ذلك .

ولاشك ان المعارضة التركية ، كانت عيناها بالاضافة الى الصراعات الحزبية الداخلية ، على بعض الخلافات حول تصور الدور التركى فى المنطقة وهوية هذا الدور التى تمثل ابرز الصراعات فى تركيا ، وفى اطار صفوتها الحاكمة والمعارضة معا .

ثانيا : الدور التركى بعد حرب الخليج :

لعبت تركيا دورا اساسيا على المستوى اللوجيستيكى فى حرب الخليج ، وقد خرجت من الحرب وهى تأمل فى تغير الجغرافيا السياسية للمنطقة ، واستفادت من ذلك على المستويين الاقتصادى ، والعسكرى من خلال المعونات والمساعدات الاقتصادية الغربية ، والعربية وفى ذات الوقت فى تحديث بعض مكونات نظام التسليح

لديها ، وحصولها على انماط تسليحية جديدة ، ومتطورة كصواريخ باتريوت ، ودبابات ليوبارد الالمانية . وبينما كانت ايران - ولاتزال - ترى دورها الاقليمى فى اطار صورة ودور الشرطى الاقليمى - وخلال التصور الشاهنشاهى فى خلفية هذا التصور القومى الايرانى - كانت تركيا ودورها الاقليمى ، والأمنى موضوعا للخلاف فى التصور السياسى لدى اقسام من الصفوة السياسية ، والعسكرية التركية . فثمة من يرون دور تركيا الاقليمى بعيدا عن دور الشرطى الاقليمى ، وذلك حتى لايستعيد ذلك فى الادراك السياسى ، والوعى العربى ، مواريث تاريخية حول الاستعمار التركى ، والعثمانى فى العالم العربى ، والدور الذى لعبته تركيا تاريخيا فى محاولة تطويق حركة التحرر الوطنى العربى ، عبر الاحلاف السياسية - وابرزها الحلف المركزى - من هنا يمكن ان نستخلص من الخلاف الذى جرى داخل صفوف الصفوة ، ان ثمة اتجاها يرى ضرورة الابتعاد عن هذه الصيغ ، وتقديم تصورات متكاملة تنطوى على الابعاد والمكونات الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية فى صياغة هذا التصور ، وعلى نحو مرن ، وغير تقليدى حتى لايؤدى ذلك الى تعبئة مضادة فى مواجهة اى تصور جامد للأمن ، ومن ثم للدور الاقليمى لتركيا فى اعقاب حرب الخليج ، وعمليات عاصفة الصحراء . ويمكن لنا ان نرصد المكونات الاولية للتصور التركى لمسألة الأمن فى الخليج - من التصريحات والافكار التى طرحتها الصفوة التركية - على النحو التالى : -(٢٣)

١ - امن منطقة الخليج يخص الدول الواقعة فى تلك المنطقة وحدها ، ومن ثم فلها اتخاذ ما تراه من التدابير والترتيبات التى تراها مناسبة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام فى المنطقة .

٢ - اذا كان لابد من الترتيبات الامنية فيمكن ان تتخذ شكلا دفاعيا ذا طابع ثنائى مع دول المنطقة والابتعاد عن اى ترتيبات جماعية وعدم المشاركة فيها .

٣ - ان أمن الشرق الأوسط يتطلب اشراك الدول المجاورة للعراق فى ترتيبات الأمن المستقبلية فى المنطقة وهى : تركيا ، وايران ، وسوريا ، ومصر .

٤ - ان تحقيق الأمن فى منطقة الشرق الأوسط ككل يتطلب حل كافة المشكلات السياسية فيها ، وعلى راسها القضية الفلسطينية ، والمشكلة اللبنانية ، والتفاهم حول نزع السلاح فى المنطقة .

٥ - ان المدخل الرئيسى لترتيبات الأمن يتطلب توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة مثل اقامة المشروعات المشتركة ، والغاء القيود التجارية ، وتدعيم فرص التكامل الاقتصادى .

٦ - يجب ان تسود الديموقراطية ، عبر الخطوة خطوة وليس المستوى الاعلى السائد فى الديموقراطيات الغربية ، وفقا لتصور الرئيس تورجوت اوزال(٢٤)

إن التصور التركى السابق ، يتسم بالشمول ، والاضمار ، لانه يخفى اكثر مما يظهر فضلا عن انه اكثر شمولا ، وتكاملا فى مكوناته عن التصورات الايرانية الغامضة ، والتى تعتمد على المداولات السرية ، وضغوطها على بعض دول الخليج ، التى تقوم بأشاعة التناقضات ، والخلافات فى اطار دول مجلس التعاون الخليجى . ويحاول التصور التركى إضفاء مشروعية على الدور التركى مؤسسة على قبول دول المنطقة ، ومحالفيها من العالم العربى ، كمصر وسوريا ، والربط بين الاقتصاد والأمن ، ولكن فى صياغة مفتوحة ، وتجعلها رهينة بقبول دول منطقة الخليج ، ورغباتها السياسية وهذه الصياغة الشكلية ، تنطوى على معنى مفاده ان اى تعاون اقتصادى يتجاوز المنطقة العربية لابد وان يدخل المكونات الامنية فى خلفيته . وثمة حديث متدرج - وفقا لتورجوت اوزال - عن الديمقراطية لكى يكون ذلك تعبيرا عن محاولة تركية لتقديم مايسمى « النموذج السياسى التركى » - العلمانية والاسلام والتعددية الحزبية والسياسية - للحصول على دعم الغرب ، ولاسيما وان ثمة تخوفات غربية من الاحياء الدينى للاسلام السياسى ومعاداته للغرب ، سواء تمثل ذلك فى الاصولية الشيعية الايرانية ، او الاصوليات السنية الراديكالية فى المشرق والمغرب العربى . ومن ثم فالاكثر ملاءمة للغرب ، وقيمه ، ومصالحه الاستراتيجية هو القبول التركى ، ودعوة الديموقراطية المتدرجة فى دول المنطقة . ومن ناحية أخرى فالحديث عن ديموقراطية متدرجة امر يلائم التركيبات الاجتماعية والسياسية السائدة فى المملكة العربية السعودية ، ومنطقة الخليج .

ان حرب الخليج الثانية وبدء انهيار النظام الدولى القديم ، وبدء عمليات تشكل النظام الجديد ، ورغبة الولايات المتحدة فى صياغة النظم الاقاليمية الفرعية ، لكى تتوافق مع تحولات النظام الجديد ساهمت فى احياء الدور التركى الاقليمى ، وفى تجديد النزعات الامبراطورية واشباحها فى خلفية ادراك الصفوة السياسية التركية ، وقادتها ، وذلك فى منطقة الشرق الاوسط ، ونظامه الذى تعتبر تركيا ان اسرائيل جزءا لايتجزأ منه - لاعتبارات تركية وغربية محضه - أو فى اطار الدور الأسيوى لتركيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، واستقلال الجمهوريات الاسلامية فى وسط

(٢٣) انظر فى ذلك التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩١ ص ٢١٧ ، ٢١٨

(٢٤) المرجع السابق ص ٢١٨



آسيا .

وسوف نشير الى هذا الدور فى اطار التصور التركى الكلى لدورها فى المنطقة وفى وسط آسيا . وفى ذات الوقت محاولة لبلورة دور جديد لتركيا فى نظام عالمى متغير ، وفى اطار نظم اقليمية فرعية يعاد تشكيلها لتتوافق مع متغيرات العالم ، وتحولاته الكبرى .

ثالثا : تركيا ورياح التغيير فى آسيا الوسطى : احلام الامبراطورية الآسيوية :

كانت ابرز نتائج حرب الخليج ، خروج الولايات المتحدة ظافرة فى ميدان التنافس الدولى مع الاتحاد السوفيتى ، ودول الكتلة السوفيتية ، وبدء تفككها ، وانهيارها المدوى ، وتحولاتها الدرامية الى دول وكيانات اعتراها التمزق والتحول من اقتصاديات الخطة ، والمشروع العام ، الى الولع الجامح بالمشروع الخاص ، والتخصيصية ، والليبرالية السياسية ، وانفجاراتها الحزبية وتعددياتها ، وكان من ابرز نتائج عملية التفكك استقلال الجمهوريات الاسلامية فى وسط آسيا . وهو الأمر الذى يعنى ان الوهن الذى اصاب دور تركيا القديم كأحد حوائط الصد الدفاعية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى القديم ، قد تحول الى دور كبير ازاء الجمهوريات الاسلامية ـ بخصائصها الاثنية واللغوية ، والدينية الخاصة ـ سيما ، وان تركيا لها تداخلاتها العرقية ، واللغوية ، والقومية مع منطقة وسط آسيا ، فضلا عن انها تمتلك خبرة ، ورؤى خاصة للتعامل مع هذه الجمهوريات ولاشك فى ان الخيار الآسيوى ـ والشرق اوسطى ـ هو جزء من الهويات المتصارعة فى اوساط الصفوة التركية ، وايضا تعبيرا عن انعكاس التنافس بين الهوية الآسيوية والهوى الأوروبى ، ومطارحاته التركية ، لأوروبا الغربية بهدف الانتماء اليها ، ووداع المنطقة الاسيوية . هذه المحاولة للأفلات من إرث تاريخى قديم لتركيا كجزء من تاريخ آسيا ومنطقة الشرق الأوسط ، وعالم الاسلام ، وذلك عبر محاولة صياغة نمط من الاسلام العلمانى ، الذى لايتداخل فى السياسة التركية ، ولا فى الحياة الاجتماعية

وقد حاولت تركيا الدخول السريع ، والنشط الى هذه الجمهوريات الاسلامية فى اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى ، وخاصة فى ظل منافسة ايرانية ضارية ـ وباكستانية على نحو ما ـ وهى محاولات هدفها تحقيق ادوار اقليمية ومكانة دولية قائمة على تحقيق مدى للنفوذ والتأثير فى هذه الجمهوريات ـ وبعضها يمتلك اسلحة نووية وترسانة حديثة من الاسلحة التقليدية وما فوق التقليدية ـ ناهيك عن النوايا الاقتصادية .

ان السياسة التركية تجاه الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى يمكن بلورتها من خلال السلوك التركى على النحو التالى :

١ ـ ضرورة ملء الفراغ الاستراتيجى ـ اذا جاز استخدام هذا التعبير ـ الناشىء عن انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى ، وذلك لاعتبارات خاصة بالأمن القومى التركى ، بالنظر الى طبيعة الارتباطات الجيوبولتيكية بين تركيا وهذه المنطقة .

٢ ـ ان السياسة التركية عليها ان تحول دون امتداد نفوذ الاصولية الشيعية الراديكالية فى هذه المناطق على اساس ان انتشار النفوذ الايديولوجى والسياسى للمد الاسلامى الراديكالى ، سوف يؤثر على تركيا ذاتها ونموذجها السياسى ، لاسيما وان هناك ـ اسسا موضوعية سواء فى الهوية او القوى السياسية ـ ما قد يجعل لهذا المد تأثيراته الداخلية وبما ينعكس على التوازنات السياسية والاستقرار داخل المجتمع والدولة فى تركيا ، وبما يؤثر على النموذج التركى . .

٣ ـ ان نجاح السياسة الخارجية التركية ازاء الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى وشيوع نموذجها الاسلامى ـ العلمانى ، او نموذج الدولة العلمانية ، التى تأخذ بالديموقراطية الغربية فى اطار شعب مسلم ، هو النموذج الاقرب الى واقع هذه الجمهوريات التى عاشت النموذج العلمانى ـ الشيوعى منذ تأسيس الدولة السوفيتية ، ومن ثم فان ذلك سوف يحول دون خضوعها لدوائر النفوذ الايرانى ـ الباكستانى ـ او الافغانى ـ وفى ذات الوقت فان هذا النموذج ـ والدور سيلقى دعما من الدول الغربية ـ الولايات المتحدة واوروبا الغربية ولاسيما المانيا وفرنسا ـ سواء على المستوى السياسى ، او الاقتصادى ، وان لم يؤد ذلك الى قبول تركيا فى السوق المشتركة ، فعلى الاقل هو دعم نفوذ ومكانة تركيا الدولية .

٤ ـ ان السياسة التركية ، تعتمد على عدة مكونات منها التداخل القومى ، والعرقى ، واللغوى ، والاقتصادى عبر تقديم نموذج التحول الى القطاع الخاص ، والمشروع الحر ، وآليات السوق المرسلة ، والتعددية السياسية والحزبية ، ومنها الدعم الاقتصادى ، والخبرات الفنية ، والعلمية . اى هناك حزمة من السياسات التركية تجاه هذه الجمهوريات الاسلامية الاسيوية .

ولاشك فى ان هذه السياسة اعتمدت على عدة مقومات موضوعية ، منها عامل اللغة التركية باعتبارها اللغة الغالبة فى هذه الجمهوريات ، وحتى فى طاجكستان ، حيث اللغة الفارسية منتشرة ويشكل السكان الاوزبك ٢٥ بالمائة من السكان ، بينما يتحدث نصف السكان من الطاجك اللغة التركية الاوزبكية . وايضا الجمهوريات الوسطى ، باستثناء اذربيجان ، تخضع لنفوذ الثقافة السنية التى



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ...... يناير ١٩٩٣

تختلف عن ايران (٢٥)

وقد عرض رئيس الوزراء التركي - سليمان ديميريل - تقديم ١،٢ مليار دولار كقروض وتسهيلات ومازال الاتراك - كما يرى بعض المراقبين - يحلمون باقامة خط انابيب البترول من كازاخستان واوزبكستان ليصل الى تركيا من تحت بحر قزوين ، وعبر اراضى اذربيجان وارمينيا . ويؤكد ادموت اريك رئيس برنامج معونات ماوراء البحار في انقرة ان ايران لديها فائض من المال لايستطيع اقتصادها ان يستوعبه ، ويرى انه اذا كانت تركيا وحلفاؤها - الغربيين بالطبع - قد نجحوا في الصراع ضد الشيوعية فانهم لايجب ان يفشلوا في مواجهة التطرف الديني[٢٦] ان تركيا تعتمد في سياستها ، وادواتها ، على ان العدو القديم للنظام الدولي ، وهو الشيوعية قد سقط ، وكانت طرفا في مواجهته ، وان اشكالية العدو في النظام الدولي الجديد ، هي ابرز اشكاليات هذا النظام - الذي يتشكل الان - ومن ثم فالمرشح للعب دور العدو ، والفزاعة التي تمثل . هدف التعبئة للقدرات ، والملكات والقوة هو الاسلام السياسي الراديكالي - ضمن اعداء اخرين - وانه يستنفر الثقافة ، والقيم ، والتقاليد ، والنماذج الغربية في السياسة ، والثقافة . وان وجود ايران ، والاصوليات السنية ، يمكن ان يشكل خطرا استراتيجيا وسياسيا وثقافيا . وتركيا تدرك - في اوساط الصفوة السياسية في الحكم والمعارضة - ان هذا الدور هو الذي يحيي الدور التركي الاستراتيجي في النظام العالمي الجديد ، كقوة اقليمية في اطار النظم الاقاليمية الفرعية .

ولاتتحرك تركيا في هذا المجال وحده ، وانما في اطار صياغة تكتل اقليمي جديد للدول الاحدى عشرة المطلة على البحر الاسود ، وتستهدف تركيا من هذا التحرك ان تكون دولة تمتلك العديد من « المفاصل » التي تربط بين الساعد الاوروبي والايادي في اسيا الوسطى واوكرانيا وروسيا ، وتأكد ذلك باشتراك ستة من زعماء رابطة الكومنولث في التوقيع على بيان اسطنبول «[٢٧] وفي نظر بعض المتخصصين « تسعى تركيا مستقبلا الى توظيف انجاز البحر الاسود لتتحول ليس فقط لأن تكون معبرا بين اوروبا واسيا ولكن لكي تكون ايضا رابطة بين اسيا الوسطى والشرق الاقصى والصين الشعبية مع دول الشرقين الاوسط والادنى ، والاستفادة القصوى من التحرك على اليابسة الاسيوية وحتى مشارف سور الصين - على حد تصور اكده سليمان ديميريل .[٢٨]

ان محصلة السلوك السياسي الخارجي لتركيا في اسيا الوسطى ، وفي دول البحر الاسود ، تكشف عن انها نجحت نسبيا ، في تنافسها مع ايران . ولكن يظل هناك الدور الباكستاني - المحدود نسبيا - ازاء هذه الدول . اذا تدعو باكستان - عبر رئيسها غلام اسحق خان - لاقامة كتلة للتجارة الحرة تضم الجمهوريات الاسلامية ، وباكستان ، وافغانستان وايران ، وتركيا ، وذلك من خلال سوق حرة مشتركة لتبادل السلع والخدمات بين هذه الدول الاسلامية ، وتنمية رؤوس الأموال والاسواق المالية ، مما يوفر - بحسب تعبير الرئيس الباكستاني - التدفق المالي والتوازن في موازين المدفوعات .[٢٩]

ولكن يظل الدور الباكستاني محدودا مقارنة بالدور التركي المتميز ، والايراني

والسؤال الذي نطرحه هنا هو : هل النجاح النسبي لتركيا في اسيا الوسطى يؤثر على تصوراتها للنظام الاقليمي الشرق اوسطي ؟

في تقديرنا ان تركيا وصفوتها السياسية - التي نشطت في المرحلة الاخيرة - تدرك ان امتداد نفوذها في آسيا الوسطى ، هو من الأمور الهامة في مجال تحقيق الامن القومي التركي ، وتعزيز مكانتها الدولية ، ولكن على صعيد المصالح الاقتصادية - والسياسية - فأن منطقة الخليج حيث منابع النفط ، ومصادر الأموال ، هي من الاهمية بمكان ، ولاعتبارات اخرى ، تمس امنها ازاء عدة دول عربية وايران ، ومنها طبيعة التركيبة ، القومية التركية ، ازاء الاكراد مثلا والمنتشرين في عدة دول من دول المنطقة احدى القضايا السياسية والقومية والامنية الهامة وان نظام الشرق الاوسط هام بالنسبة لدورها الاقليمي ، ومكانتها الدولية . وفيما يتعلق بالصراع بين النموذج العلماني للدولة ، والدين الاسلامي في اطار متغيرات هذه العلاقة بين الدين والدولة - في منطقة

---

(٢٥) روزا ليند ماندين : ايران تواجه عقبات في مد نفوذها الى اسيا الوسطى مرجع سالف الذكر . ويرى سنكير كندار الصحفي التركي ان تركيا بدأت تدرك انها لاتستيع ان تهرب من موقعها الجغرافي ، وأنها تتطلع الى احياء مجال نفوذ الامبراطورية العثمانية لكي تضمن على الاقل موقعا في اطار عمليات تفكك واعادة تشكيل هذه المنطقة الهامة على خريطة عالم ما بعد الحرب الباردة ، المرجع السابق ذكره

(٢٦) المناقشة التركية الايرانية في اسيا الوسطى، الوفد ٢٢ مايو سنة ١٩٩٢

(٢٧) عبدالملك خليل : لماذا فعل الاتراك ما لم يفعله العرب، الاهرام ١٩٩٢/٧/٥

(٢٨) عبدالملك خليل : المرجع السابق . يلاحظ ان تركيا قدمت ٥٠٠ مليون دولار لاوزبكستان بالاضافة الى ٣٠٠٠ منحة دراسية في مختلف التخصصات في تركيا، وجود ٢٥٠ بنكا محليا وعالميا لتقديم القروض في هذه المنطقة .

(٢٩) الدول الاسلامية تناقش التعاون الاقتصادي وباكستان تدعو لاقامة كتلة اقتصادية حره ، الحياة - ١٩٩٢/٧/٢



الشرق الاوسط .

رابعا : تركيا والنظام الاقليمي الشرق اوسطي تحت التشكيل :

حاولنا ان نستشرف فيما سبق ملامح التصورات المتنافسة في العقل السياسي التركي ازاء سياستها الخارجية ، وسلوكها الذي يستهدف من الفرص التاريخية - الوصف لامبالغة فيه رغم ابتذال النعت في الكتابة السائدة - المتاحة امامها سواء في منطقة الخليج ، والشرق الاوسط ، أو وسط آسيا لبناء مكانة اقليمية ومتميزة في هاتين الدائرتين ، وكيف ان ذلك يشكل احد ابعاد الصراع والازدواجية في الهوية التركية ، وذلك بين البعد الاسيوي ، والشرق اوسطي - بموارثيه وعلاقاته وطموحاته - وبين النزعة الى التأورب ، والرغبة في الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة .

والتصور التركي ازاء نظام الشرق الاوسط ، ينطلق من ان الحرب في الخليج قد جاءت بمتغيرات امنية ، وسياسية ، واستراتيجية ، وثقافية تدفع نحو اعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير ، وذلك على انقاض النظام العربي - الذي تداعى وتساقطت بعض عناصره اثنائها على نحو درامي ، وان دخولها كطرف فاعل ، ومؤثر في الجغرافيا السياسية والامنية للمنطقة ، لن يدخل - فوق المواريث السلبية - الا عبر نظام الشرق الاوسط ، وباساليب تتسم بالذكاء ، والحرص ، واللغة السياسية التي تقوم على تبادل المصالح ، وتوازنها ، والصداقة ، وامكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة ، وليس عبر اللغة الايديولوجية - على النمط الايراني - ولاباستعراض مظاهر القوة ، والهيمنة .

وينطلق التصور التركي من ضرورة ادخال دول الجوار الجغرافي ، تركيا وايران واسرائيل - والأخيرة ضمنيا ، وفي مشاريع المياه لاثارة الرغبات ازاء الغرب واسرائيل والعرب - في اطار عمليات التسوية الاقليمية - في اطار النظام الاقليمي الجديد .

ويقوم مشروع النظام الجديد على تصور الرئيس تورجوت اوزال لما يسمى « بالخيار الاسيوي »[٣٠] والذي يرمي الى تشكيل تحالف اقتصادي وامني واستراتيجي - عبر تركيا وايران وباكستان لتوسيع اطار الاطراف غير العربية - وبين بعض دول المنطقة الاقل حجما ، وذلك لتحقيق عدة اهداف الاول : ربط المنطقة الغربية باوروبا من خلال السياسة المتوسطية لدول السوق ، وان تقوم بدور الوسيط من خلال دور في مجالات المياه والغذاء ونقل النفط والثاني : ان تستخدم الدور الذي يمكن ان تؤديه في هذا الاطار في مواجهة العقبات التي تضعها اليونان امامها للدخول في السوق المشتركة[٣١] . وهذا التصور قد يضيق او يتسع في اطرافه في اطار حصار تحرك السياسة التركية في وسط آسيا فتحقيق انجازات في هذه المنطقة ، يعني امكانية ان تلعب تركيا دور الوسيط الاستراتيجي - اذا جاز التعبير - بين آسيا الوسطى ، ودول البحر الاوسط ، واوروبا ، وبينها وبين الشرق الاوسط ، وبين هؤلاء ، وبعضهم بعضا .

وفي هذا الاطار دعا اوزال الى انشاء صندوق لتمويل المشروعات الاقتصادية تقوم بتمويله الدول النفطية العربية ، واوروبا واليابان ، والولايات المتحدة بتقديم التكنولوجيا المتطورة ، وتركيا بتقديم المشورة والخبرة الهندسية والعمالة اللازمة لمشروعات الانماء والتعاون في المنطقة ، ولاسيما في تركيا ومصر وسوريا والاردن التي تضررت من الحرب في الخليج ، مع اقامة مشروعات لاستصلاح الاراضي ، واقامة السدود والطاقة الكهربائية ، وتستثمر فيها الدول الخليجية اموالها .

ولكن تركيا تطرح في مشروعات التعاون المائي ، اقامة مشروع اطلقت عليه « خط انابيب السلام » وهو احد الافكار التي تمثل احد عناصر تفكير وطرح الرئيس اوزال - ابان رئاسته للوزارة - وعرض هذا المشروع اثناء زيارته للولايات المتحدة في فبراير ١٩٨٧[٣٢] ويقوم هذا المشروع على اساس فرعين من الانابيب يضخ فيهما مياه من نهر كيهان - ٥١٠ كيلو مترات - وسيهان - ٥٦٠ كيلو مترا - اللذين ينبعان من جبل الاناضول ويصبان في البحر المتوسط بالقرب من مدينة « اطنة » جنوب تركيا لتوزيعها على السعودية والامارات ، ويبلغ طول الخط الاول ٢٢٠ كيلو مترا ويمر من خلال العراق ، ويعبر الكويت والساحل السعودي على الخليج لينتهي في امارة الشارقة ، ويضخ كل منهما - بقطر ٣ امتار - مليار متر مكعب من المياه في المتوسط سنويا .[٣٣]

ووفقا للدراسات التي قامت بها شركة براون وروث

---

(٣٠) انظر التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ص ٢١٨ وما بعدها ، واعتمدنا على الرصد الذي جاء به التقرير ، وعرضه لهذا الجانب .

(٣١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ص ٢١٩

(٣٢) مجدي صبحي : مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف ، ص ١٧ : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، سلسلة اوراق استراتيجية ، يناير ١٩٩٢ الورقة رقم (٧)

(٣٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، ص ٢٢٠

الدولية ، وهي شركة امريكية قدرت تكلفة الانبوب الغربي بنحو ٨,٥ مليار دولار وانبوب الخليج ١٢,٥ مليار دولار اى باجمالي قدرة ٢١ مليار دولار . وقدرت فترة تنفيذ المشروع في مدة تتراوح بين ١٨ الى ١٠ سنوات وعمره الافتراضى بنحو ٥٠ سنة[٣٤] . وان المشروع تكلفته معقولة من زاوية المقارنة مع تكلفة تحلية المتر المكعب من مياه البحر وتصل الى الثلث[٣٥] . وقدرت تكلفة المتر المكعب من مياه الخط الغربي بنحو ٨٤ سنتا وانبوب الخليج بحوالي ١,٠٧ دولار في مقابل تكلفة تصل الى خمسة دولارات للمتر المكعب في محطات تحلية مياه البحر من مياه الخليج ، وتأمل تركيا في تحقيق عوائد مالية كبيرة تصل الى نحو مليارى دولار سنويا نظير بيع المياه للدول العربية[٣٦]

وثمة ردود فعل حول المشروع من جانب غالبية الدول العربية ازاءه ، وذلك الخشية من ان تكون ورقة المياه الحيوية في ايدى تركيا ، تتحكم بها ومنها في امور ذات طابع استراتيجي ، وايضا لرفضها ان تكون اسرائيل جزءا منها ، وقدم المشروع بعد ذلك بعد حذف اسرائيل من بين الدول المستفيدة منه ، ولكن تركيا دعت بالتعاون مع جهات امريكية ، متعاطفة مع اسرائيل الى مؤتمر دولى للتعاون في مجال المياه كان من المزمع عقده في استنبول في نوفمبر ١٩٩١ ، وتم تأجيل المؤتمر نظرا لرفض سوريا تؤيدها دول عربية اخرى ان تحضر اسرائيل هذا المؤتمر ، بالاضافة الى الاعتراض على العرض التركي القائم ازاء التوصل الى اتفاق حول توزيع مياه نهر الفرات[٣٧]

. واستبعاد اسرائيل مسألة وقتية - وذات طابع تكتيكي - لان شيمون بيريز صرح عقب لقائه بالرئيس اوزال في ٨ ابريل ١٩٩١ « ان الرئيس اوزال مستعد لتنفيذ مشروع انابيب السلام ، وهو بحق مشروع سلام ، لان الحرب المقبلة في الشرق الاوسط قد تنشب بسبب المياه وليس الارض ، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة ، والى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة ينبغي ايضا تبنى خطة اقتصادية للتنمية يمكن لها ان تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لمشروع مياه السلام (الانبوب الغربي) ان يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الاردن »[٣٨] .

ان هذا المشروع - الذى يرتكز على طموحات تركيا في التحكم بمفتاح استراتيجي في المنطقة تحت شعارات السلام سوف يؤدى الى التأثير على اوضاع الموازين المائية في العراق وسوريا ، وتعترف المصادر التركية - ازاء موقف سوريا والعراق الرافض - ان كلا الدولتين سوف تفقدان نسبة من المياه المتدفقة اليهما عبر نهر الفرات ، الذى ستنخفض الكمية المتدفقة من ٣١ مليار متر مكعب سنويا ، الى ٢١ مليار متر مكعب ، وستتأثر سوريا بنسبة ٢٩ ٪ والعراق بنسبة ٣٧ ٪[٣٩] .

ان نظرة الى تصورات تركيا في قضايا المياه ، والتعاون الاقليمي تكشف عن عدة امور :

١ - انها تحاول ان تلعب دورا كبيرا في نظام الشرق الاوسط عبر المياه ، والمشروعات المشتركة ، والعمالة

٢ - انها تربط النظام الجديد باشكال مرنة من التعاون الامني وقد تتضمن اتفاقات تمس قضايا الاكراد ومشاكلهم السياسية .

٣ - ان نظام الشرق الاوسط - الذى تدخل فيه اسرائيل مع دول الجوار الجغرافي - يمثل اعادة صياغة لهوية المنطقة كلها وتداخلها مع مناطق جيوبوليتيكية ، واقليمية اخرى .

٤ - ان تركيا تقدم مشروعها العلماني للعلاقة بين الدين الاسلامي - السنى المذهب - وبين السياسة ، في مواجهة المد الاسلامي الراديكالي في المنطقة ، وانها طرف مباشر في مواجهة عدو النظام الاقليمي الجديد المتمثل في الاسلام السياسي ، والارهاب ، ومشاكل البيئة .

٥ - ان تركيا تستهدف الوجود الاقليمي في النظام الجديد ، وفي منطقة الخليج على انقاض النظام العربي ، ودعاوى الوحدة والقومية العربية .

سابعا : العالم العربي بين اعلان دمشق ونظام الشرق الاوسط :

إعادة تشكيل الهوية ، والعلاقات ، والرؤى :

بعد تفكك النظام العربي ، بنشوب ازمة الخليج الثانية ، ووهنه ، وتساقط بعض عناصره في اعقابها حدثت عدة امور بالغة الخطورة في عالمنا العربي ، نرصد بعضها تحليليا على النحو التالي : -

١ - الفجوات النفسية ، والادراكية بين الصفوات

---

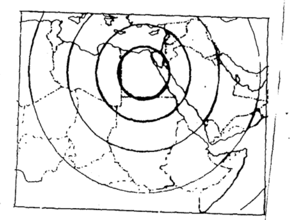
(٣٤) مجدى صبحى ، المرجع السابق ، ص ١٧
(٣٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، ص ٢٢٠
(٣٦) مجدى صبحى ، المرجع السابق ، ص ١٧
(٣٧) التفاصيل من مجدى صبحى ، المرجع السابق ، ص ١٨
(٣٨) تصريح شيمون بيريز ، من مجدى صبحى ، المرجع السابق ص ١٨
(٣٩) التقرير الاستراتيجي العربي ، المرجع السابق ، ص ٢٢١

السياسية المتحالفة والمعارضة ـ الخليج ومصر سوريا ، وبين بقية البلدان العربية ـ وبين الشعوب العربية ذاتها ، وخاصة بين منطقة المغرب العربى ، والمشرق العربى مصر وسوريا والخليج ، وبين هؤلاء ، وبين الاتجاهات ،التى سادت فى الاوساط الشعبية الاردنية والسودانية والفلسطينية ، وهو الامر الذى يكشف عن دخول فئات اجتماعية واسعة ضمن اطار الانقسامات النخبوية حول المصالح ، والمكانات الاقليمية .

٢ ـ بروز روح ثارية لدى الصفوة الحاكمة فى الخليج والسعودية ـ فى مواجهة الجروح الناشئة عن الأزمة والحرب ـ ازاء الدول العربية التى اتخذت مواقف معارضة من الوجود الاجنبى والغربى المكثف فى منطقة الخليج

٣ ـ ظهور نزعة عداء للعروبة ، والفكرة القومية العربية بين فئات اجتماعية عديدة فى دول الخليج العربى ، ترفع وبشكل علنى الدعوة الى ادارة الظهر للعالم العربى ـ وثمة دعوة مماثلة ظهرت فى الفترة الأخيرة فى ليبيا ازاء العروبة والعالم العربى ـ وهو اتجاه كان سائدا فى هذه المنطقة ، على استحياء قبل حرب الخليج الثانية ، وكان يظهر فى نمط المعاملة الفظة للعمالة القادمة من دول العسر . ويبدو أن الوجود الأمريكى ، والأجنبى فى المنطقة ، أعطى لشعوب المنطقة ، وعائلاتها الحاكمة احساسا جماعيا ، بأن امنهم ، وثرواتهم ، ويسر أوضاعهم ورخاء معاشهم مرتبط بالوجود العسكرى ، والأمنى الغربى ، وأن التهديدات العسكرية والأمنية تأتيهم من الدول العربية المحيطة بهم .

٤ ـ قبول دول الخليج ، والمملكة العربية السعودية الدخول فى نظام الشرق الأوسط والاعتراف الفعلى ، الواقعى بأسرائيل من خلال المشاركة كمراقب فى مباحثات مدريد بين اسرائيل ، والفلسطينيين ، والسوريين ، والأردنيين . وذلك رغبة من هذه الدول فى



الوصول الى تسوية للصراع العربى ـ الاسرائيلى الذى يمثل أحد ابرز بقايا الالتزامات المعنوية ، والمالية الناجمة عن مشاركتها فى النظام العربى ـ المنهار ـ ويبدو ايضا رغبتها فى انهاء هذه الالتزامات ، وتحويلها الى التزامات فى اطار منظومة الشرق الأوسط ، وبدء توازنات من نمط جديد فى الأمن ، والاقتصاد ، والتعاون تقوم على اسس أوسع فى اطارها ، ومكوناتها تحقق لها مصالحها ، وامنها .

انطلاقا من هذه الأمور المستجدة ، يمكننا هنا تحليل اعلان دمشق ، وهل يمثل محاولة لبناء نظام عربى جديد او بديل عن النظام الذى سقط غداة ازمة الخليج الثانية ، وعلاقة ذلك بمشروع نظام الشرق الأوسط الذى بدأ رمزيا بمباحثات مدريد بين العرب والاسرائيليين . وسنتناول ذلك على النحو التالى : ـ

١ ـ اعلان دمشق : الصيغة والمراوغات .

٢ ـ نظام الشرق الأوسط ، وعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافى : عالم الملل ، والنحل ، والاديان ، والثقافات ، والتناقضات .

١ ـ اعلان دمشق : الصيغة والمراوغات :

يمثل اعلان دمشق الذى وقعته دول مجلس التعاون الخليجى مع مصر ، وسورية بعد حرب الخليج ، واحدا من أبرز الوقائع التى تكشف لنا عن نمط التفكير السائد فى منطقة الخليج ، من عدة وجوه اولها : مدى احترام هذه الدول وقادتها للوثائق الدولية ، وخاصة فى الأطار العربى ، ومسألة الالتزامات القانونيةأو المادية أو المعنوية التى تترتب على توقيع الدول للوثائق ، والمعاهدات الدولية .. الخ وثانيها : أن هذا الاعلان يمثل من حيث اطرافه أحد أبرز نتائج حرب الخليج من منظور التحلل من اطار العلاقات والقواعد والتفاعلات التى كانت سائدة فى نطاق ماكان يسمى بالنظام الاقليمى العربى السابق ، وايجاد اطارات من العلاقات تختلف عن الاطارات السابقة من حيث اطرافها ، وقواعد التعامل فى داخلها ، وثالثها : أن هذا الاعلان يمثل مدخلا لنظام الشرق الأوسط ، من حيث الممارسات والسلوك الذى احاط به من قبل دول الخليج ، وذلك على خلاف الخطاب السياسى الذى صيغ به الاعلان ، سواء فى ديباجته ، أو مجموعة التصريحات ، والحوارات الرسمية التى سبقت واعقبت التوقيع عليه . ومن الطبيعى فى السلوك السياسى الذى ينزع الى التحلل من اطارات وقيود سياسية والتزامات خارج اطار مجموعة اقليمية ، أن يصوغ لغته وخطابه السياسى ، على نحو لا يبدو ، وكأنه يخرج عن نطاق الأطار السابق ، بل وعادة ماتكون اللغة زاعقة ولاسيما الخطاب القومى العربى ـ فى اطار سمات اللغة العربية وخصائصها وبيانها ومدلولاتها .



وقد جاءت صيغة اعلان دمشق لتكون بمثابة تتويج للحلف السياسى « العسكرى » ! الذى جمع بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى اثناء ازمة الخليج الثانية ، ولتكون بمثابة اقرار لنتائجه ـ فى مواجهة الأطراف العربية الأخرى ـ المتمثلة فى ضرورة المزاوجة بين امن دول اليسر المالى والنفطى ، وبين حاجة دول العسر والفائض البشرى ـ والدائنية المتضخمة للدول والمؤسسات الغربية والعربية ـ اى بين حاجة دول مجلس التعاون للامن ، والقوات العسكرية لحماية دوله ، وبين الحاجة الاقتصادية لمصر وسوريا ، وفى اطار هذه الصيغة يتم حصر الامن فى منطقة الخليج فى الأطار العربى ، ولو بين مصر وسوريا ودول الخليج ، وابعاد الأطراف غير العربية عن قضايا الأمن لأقطار الخليج . وهى صيغة تبدو وجيهة فى أطار الصياغة اللغوية ، ولكنها تتنافى مع حقائق ، وتجارب المنطقة . فلم يكن هناك قبل حرب الخليج أمن قومى عربى أو الأمن الجماعى العربى ـ وذلك على الرغم من الاتفاقات المعقودة فى اطار جامعة الدول العربية اى فى نطاق معاهدة الدفاع العربى المشترك . لأن العقائد والسياسات الأمنية العربية كانت تقوم على وضع مجموعة من الاخطار ، والتهديدات مصادرها الاساسية إزاء دول عربية ، بأستثناء مصادر التهديد التى تأتى من اسرائيل ، ودول الجوار الجغرافى العربى . [٤٠] ووزن هذه المخاطر فى حالة كل دولة على حدة .

وقد اتسم الاعلان فى صياغته فى جزء من ملامحه باللغة القومية القديمة ـ ربما بفعل سيادة هذه اللغة فى الخطاب السياسى السورى الرسمى ـ وفى ذات الوقت بأدخال عدة عناصر مرجعية بخصوص مفهوم الشرعية الذى انطلق منه الأعلان ، وهى التمسك بالأهداف والمبادىء التى كرستها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، والأمم المتحدة . أى عدة مكونات للشرعية منها شرعية النظام القديم ممثلة فى الجامعة العربية ، ثم المؤتمر الاسلامى احد اطارات تحرك السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية ، ودول مجلس التعاون الخليجى ، والأمم المتحدة بحسبانها الأطار الذى تحركت عبره شرعية قرارات الولايات المتحدة ودول التحالف الدولى ، وبينها الدول اطراف اعلان دمشق .

وتقوم التزامات اطراف الاعلان على اساس عدة مبادىء اهمها ما يلى :

الالتزام الاول : العمل على بناء نظام عربى جديد من أجل تعزيز العمل العربى المشترك واعتبار الترتيبات التى يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذى يمكن البناء عليه من اجل تحقيق ذلك ، وترك المجال مفتوحا امام الدول العربية الأخرى للمشاركة فى هذا الاعلان فى ضوء اتفاق المصالح والاهداف .

الالتزام الثانى : تعزيز التعاون الاقتصادى بين الاطراف المشاركة وصولا الى تجمع اقتصادى فيما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الالتزام الثالث : احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية[٤١] .

ولاشك أن هذه الالتزامات الاساسية ـ وغيرها ـ تشير الى عدة أمور هامة تتمثل فى الآتى : ـ

١ ـ الاعتراف بأنهيار النظام العربى القديم ، وأسسه وقواعده ـ رغم الاشارة العامة اليها ـ ورغبة اطرافه فى بناء نظام عربى بديل يتأسس على ملابسات الازمة فى الخليج ، وتحالفاتها ، ونتائجها ، وهو مفتوح فى الشكل ، ولكن فى الممارسة يتمحور اساسا فى مراحله الاولى على اطرافه .

٢ ـ إن هذا النظام يؤكد على مسألة السيادة على الموارد الطبيعية والاقتصادية ، اى على البترول ، والبترودولار ، فى مواجهة الدعوى التى انتشرت اثناء الازمة لدى بعض الدول ، والاتجاهات القومية ، وفئات اجتماعية واسعة بضرورة اعادة توزيع الثروة والموارد فى العالم العربى ، حتى يمكن خلق توازنات تحول دون تغيير الحدود والانظمة . من دول العسر والفائض البشرى الى دول اليسر ، والفراغ البشرى . وأن التجمع الاقتصادى المرجو فى الصياغة ، يبدو امرا كان يمثل محض استجابة عارضة ، ووقتية من دول مجلس التعاون الخليجى للمطالب المصرية والسورية الاقتصادية .

ويشير الاعلان فى اهداف التنسيق والتعاون الى القبول بصيغة المؤتمر الدولى لحل القضية الفلسطينية . تحت اشراف الأمم المتحدة ـ وايضا تأكيد ان وجود القوات المسلحة المصرية ، والسورية فى السعودية ودول عربية أخرى فى منطقة الخليج ، بهدف الدفاع عن اراضيها يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان امن

---

(٤٠) انظر نبيل عبد الفتاح : غزو العراق للكويت ، ازمات الأمن ، والمؤسسة ، والثقافة فى : احمد يوسف احمد : أزمة الخليج تحديات الحاضر والمستقبل الناشر : اتحاد المحامين العرب ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

(٤١) انظر نصوص الاعلان كاملة فى جريدة الاهرام ، العدد الصادر فى ١٩٩١/٣/٧



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج ، ونموذجا يحقق فعالية النظام الامنى العربى الدفاعى الشامل ويمثل هذا الهدف بالاضافة الى التعاون فى المجال الاقتصادى والثقافى

ولكن هذا الاتفاق ، فى اشاراته العامة وغير المحددة تحديدا واضحا من حيث الحقوق والالتزامات ، لم يحظ بالجدية الواجبة لكى يدخل حيز التنفيذ ، والانتقال من المبادىء العامة الى الامور التفصيلية فى العلاقة بين اطرافه . ومراوغة دول مجلس التعاون مع مصر وسوريا ومغازلتها المتعددة لايران ، الأمر الذى ادى الى سحب القوات المصرية والسورية من السعودية ، والكويت ، ثم وصول الاطراف الى صيغة اخرى معدلة لاتفاق دمشق ، تم التوقيع عليها فى ١٩٩١/٧/١٩ وبصرف النظر عن الخطوط العريضة المتماثلة بين الاعلان الاول والصيغة المعدلة ، الا أن ثمة أمور جديدة استجدت فى الصيغة المعدلة وتتضمن حرص اطرافه على استقرار الامن فى المنطقة وليس الامن القومى العربى(٤٢) .

وثمة اشارة فى الاعلان ـ بعد تعديله ـ الى ان ماقامت به القوات المصرية والسورية اثناء أزمة الخليج من مساندة قوات المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الاخرى فى تحرير الكويت والدفاع عن نفسها تجاه العدوان يمثل تطبيقا نموذجيا لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية واساسا لتعاون امنى عربى فعال .

وهذه الفقرة تختلف عن صياغة ذات الفقرة (ب) من الاعلان الاصلى ، وهنا تجدر الملاحظة الى استبعاد صيغة وجود القوات المصرية والسورية على ارض السعودية ودول عربية اخرى بتعبير مساندة قوات السعودية ودول مجلس التعاون . وثمة من يرى ان هذه صياغة غير دقيقة فى مجال الاشارة الى اتفاقية الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى ، لان ما تم كان فى مواجهة احدى الدول العربية المصادقة على هذا الميثاق(٤٣)

وتشير الفقرة (ب) ايضا فى الاعلان المعدل الى انه « يحق لأى دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستعانة بقوات مصرية وسورية على اراضيها اذا رغبت فى ذلك » . وجعلت حقها فى الاستعانة بالقوات رهنا برغبتها الخاصة ، وفى التوقيت الذى تحتاجه ، وهو ما يمثل تحولا عن عملية بناء نظام امنى فى اطار العلاقة بين دول المجلس ومصر وسوريا .

ولاشك فى أن المراوغات التى تمت من دول المجلس دفعت الامور الى حد عودة القوات المصرية ، والسورية الى بلادها ومن ثم الانهاء الفعلى لفكرة تشكيل قوة أمن عربية لحفظ امن الدول الخليجية العربية ، يكون قوامها قوات البلدين العربيين اللذين تحالفا مع دول مجلس التعاون ، والقوات الدولية الاخرى(٤٤) . ولاشك فى ان السلوك المصرى ـ السورى ، جاء ردا على الخلافات بين دول الخليج بعضها بعضا حول قضية وجود القوات المصرية ـ السورية ، وهو الأمر الذى مثل موضوعا للخلاف الخليجى ـ المصرى ـ السورى ، ويمكن تركيز نقاط الخلاف المصرى الخليجى حول عدة أمور تمس النظام الأمنى المستقبلى فى الخليج ، ومستقبل العلاقات العربية والتعاون بين مصر والدول الخليجية ، ورغبة مصر فى ان تكون الترتيبات الامنية عربية خالصة ، وفى اطار الجامعة لا خارجها فضلا عن استياء مصر من بعض السلوكيات المسيئة لرعايا عرب وبينهم مصريون .(٤٥)

وحتى بعد الوصول الى الصيغة المعدلة ، ثارت ازمة ثانية تمس تنفيذ الاعلان المعدل ، وهى امور ترجع الى الفجوات التى ثارت على المستوى النفسى والادراكى بعد حرب الخليج ، والتوجهات المضادة « للنظام العربى » ، التى كانت هناك جذور لها قبل ذلك ، عبر توجه هذه الدول الى انشاء مجلس التعاون الخليجى ، والحديث الدائم عن هوية خليجية ، وانتماء خليجى ذى طابع اسلامى ، وميل هذه الدول الى اتخاذ مواقف شبه موحدة ـ او موحدة ـ ازاء القضايا العربية ، وتجاهل الوحدات الاخرى للنظام العربى ، ونظرتها المشوبه بالشكوك تجاه سلوك الاطراف العربية تجاهها .

وعلى الرغم من ان لدول مجلس التعاون شكوكها ازاء العمل العربى المشترك فى المجال الامنى ـ حتى مع الدول

---

(٤٢) طلعت مسلم : إعلان دمشق هل يكون اداة لفرض السيطرة الأمريكية ؟ جريدة الشعب العدد الصادر فى ١٩٩١/٨/١٣
(٤٣) انظر فى مناقشة امنية للاعلان فى : طلعت مسلم : المرجع السابق .
(٤٤) حسن ابو طالب : تصور دول مجلس التعاون الخليجى لقضايا الامن فى الخليج ، بحث مقدم الى ندوة مصر وامن الخليج بعد الحرب ، ابو سلطان ٢٧ ـ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩١ ص ١٥
(٤٥) حسن ابو طالب : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦



التى سارعت لنجدتها ، والتحالف معها ازاء العراق .

فالواضح ان مصر وسوريا لا تملكان تصورا متكاملا ودقيقا لهذا النظام التصور فى اطار عربى(٤٦) .

٢ ـ نظام الشرق الاوسط وعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافى :

إن ظاهرة الخروج على النظام الدولى وقواعده ومؤسساته ، والتعامل معها فى الحدود الدنيا ، وعلى نحو شكلى ، وفى لغة الخطاب السياسى كانت واحدة من ابرز ظواهر السلوك الخليجى تحديدا ، وجاءت أزمة الخليج الثانية لترسى رغبة عارمة فى هذه الدول لتوسيع نطاق التوازنات التى يقوم عليها امنها ، واستقرارها سواء بمعادلة العرب ، بدول الجوار ، ودول الجوار بالوجود الدولى ، والعروبة بالاسلام ، وتجاهها بالشرق الاوسط التعددى فى ملله ، ونحله ، واقوامه ، وعقائده . انها رغبة فى الحصول على الأمن والاستقرار عبر توازنات بالغة الصعوبة ، وقواعد لم تتشكل بعد . انه جرى وراء السيولة والغموض .

ويمثل نظام الشرق الاوسط احد الانظمة الفرعية النقيضة « للنظام العربى » وقيمه وعقائده ، وقواعده ، ومؤسساته . وسوف تؤدى عملية تشكيله إلى بث تيارات تفكيكية جديدة ، وعاصفة على مواريث وأطر ومؤسسات النظام العربى الذى انهارت اسسه ، ولازالت هناك بعض اثاره وبقاياه المؤسسية ، وفى اللغة السياسية ، بلا فاعلية ، او روح . ان نظام الشرق الاوسط سوف يؤدى الى عدة تفاعلات وتفكيكات سوف تؤدى الى نتائج بالغة الخطورة والأهمية على وجود العالم العربى ويمكن رصدها على النحو التالى :(٤٧)

١ ـ تصفية التراث الايديولوجى ، والسياسى القائم على رفض الايديولوجية الصهيونية ، سواء فى الخطاب السياسى ، او فى اساليب التنشئة التعليمية ، والسياسية . الخ

٢ ـ ان نظام الشرق الاوسط الجديد ، بوحداته ، وتفاعلاته ، ونزاعاته هو شرق أوسط متعدد الايديولوجيات والاديان ، والسياسات ، والأساطير ، والقوميات والثقافات ، ويمكن ان تشهد المنطقة صحوة للثقافات والعرقيات الفرعية تحت حماية التنظيم الجديد للمنطقة .

٣ ـ تغيرات فى نمط التحالفات فى المنطقة ، منها امكانية تحالف الاقليات القومية والدينية المتعدى لحدود الدول القائمة ، وهذا سيدفع الى ضرورة صياغة نمط مختلف من العلاقات السياسية الداخلية مع هذه الاقليات .

٤ ـ نفاذ دول الجوار الجغرافى إلى قلب المنطقة مع اسرائيل من خلال قضايا المياه ، والتعاون الاقتصادى ، والترتيبات ذات الطابع الامنى .

٥ ـ تلعب اسرائيل دورا فريدا فى المنطقة ، سواء على مستوى دور الدولة الاقليمية الاعظم ، ومنظم المنطقة ، ونموذجها التحديثى ـ فى اطار مواجهة النموذج التركى المعاق ـ ووسيطها مع الغرب فى كافة المجالات .

٦ ـ سيظهر نمط جديد من الصراعات فى المنطقة ، وذلك بالوصول الى تسوية ما للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وستنشب صراعات جديدة عرقية ، وقومية ، ودينية ، وفى ذات الوقت ستتحول طاقة العنف التى كانت تستهلك فى اطار هذا الصراع الى مجالات اخرى .

٧ ـ الاسلام السياسى الراديكالى سيلعب دور العدو فى النظام الاقليمى الشرق اوسطى ، بكل دلالات ذلك ، والصراعات الفرعية التى ستنشب حوله ، وايضا الموقف من ايران(٤٨)

إن نظام الشرق الاوسط سيؤدى الى اعادة صياغة كاملة للمنطقة اذا مابدات عمليات تشكله ، وقد يستغرق هذا وقتا ، حتى فى ظل اى سيناريو للتسوية السلمية . تقوم على حل شامل ، او صيغة وسطية ، او تسوية عند الحد الادنى .. لقد دخلت اسرائيل ، وايران ، وتركيا ـ وربما باكستان ـ الى قلب المنطقة ، فى مرحلة وهن عربى شامل لم يشهدها فى تاريخه المعاصر .

ان عاصفة الصحراء ، وطموحات تركيا ، وايران ، واسرائيل وباكستان جامحة ، ورغباتها فى لعب ادوار امبراطورية كبيرة ، بينما العالم العربى يقف مترددا ، وعاجزا . وكأننا امام خيار بوريدانى ، فى حدته ، وربما مايشبه ذلك قليلا .

---

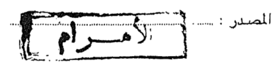
(٤٦) محمد السيد سعيد : الدعوة لمؤتمر قمة دول اعلان دمشق ، هل هناك فرصة للنجاح ، الاهرام ، ١٠ يوليو ١٩٩٢

(٤٧) نبيل عبدالفتاح : القضايا المطروحة فى مفاوضات السلام ، جريدة الاهرام ، العدد الصادر فى ١٩٩١/١١/١

(٤٨) نبيل عبد الفتاح : المرجع السابق .



المصدر : ......



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٤ نوفمبر ١٩٩٢......

«القومية».. و«الشرق أوسطية»

تارجح مفهوم «النظام الاقليمى» طوال تاريخنا المعاصر بين تصورين.. تصور صدر من منظورنا كمصريين وعرب، ربط هذا «النظام» بالنهوض العربى المعاصر، ما سمى بحركة «القومية العربية».. وآخر أرجعه الى «الشرق الأوسط»، أى الى هوية الاقليم «الجغرافية»، ومن منظور العالم الغربى اليه. وهو منظور لا يميز بالبداهة بين العرب وغير العرب.

قلت من منظورنا «كمصريين وعرب»، لأن حركة التحرير العربية نسبت الى نفسها صفة انها لا تتحقق بمجرد أن تكون الأقطار العربية قد نالت، كل على حدة، استقلالها من الاستعمار وحسب.. وانما هى حركة تنطوى على بعد آخر هو تحقيق «الوحدة القومية» للأمة العربية، كعملية مصاحبة ومكملة لعملية الاستقلال.

بقلم :

محمد سيد احمد

ولذلك قيل ان حركة التحرر العربى لا يمكن وصفها فقط بالحركة «الوطنية»، بل يتعين وصفها أيضا بالحركة «القومية». والجدير بالملاحظة أن اللغة العربية وحدها تميز بين مفهومى «الوطنية» و«القومية». فليس هناك مصطلح يشير الى «القومية» بمعزل عن «الوطنية» فى أية لغة أخرى.

ان هذه سمة مميزة «للوطن العربى» بالذات. قد ترجع اسبابها الى خصوصية ما يوصف بـ «الأمة العربية». فان «الأمة العربية» قبل أن تربطها الروابط الاقتصادية - شأن الامم فى أوروبا على سبيل المثال - يربطها رباط اللغة، والتعامل المشترك من خلال لغة واحدة، دونما نظر الى حقيقة ان اوروبا - اليوم - أكثر نجاحا من العرب فى تحقيق وحدتها، رغم انها تتعامل مع عدد من الأمم ذات لغات مختلفة.. ان الثورة العصرية فى مجال الاعلام والاتصال، وسهولة الترجمة الفورية بفضل انجازات التكنولوجيا العصرية، قد لغتا إختلاف اللغة كعقبة فى وجه التداخل والاندماج.

أما المفهوم الآخر المنسوب الى «النظام الاقليمى»، فانه مفهوم «الشرق أوسطية».

وليس هو مفهوم «جغرافى» فقط، بل هو أيضا مفهوم «سياسى»، ومفهوم له تاريخ.. فلقد أراد الاستعمار ربط المنطقة - بمختلف دولها، العربية وغير العربية - بأحلاف، تحت قيادة الغرب وفى مواجهة الاتحاد السوفيتى.. ومن هنا برزت الحاجة «السياسية» للتهوين من شأن الهوية العربية للمنطقة، والعمل على إقامة روابط بين دولها باسم العداء للشيوعية، او باسم الاسلام - لضم تركيا وايران اليها - بل وتسوية النزاع العربى الاسرائيلى، باعتبار اسرائيل حليفا مؤتمنا وصديقا حميما للغرب، وطرفا لابد ان يكون له دور بارز فى «النظام الاقليمى».

ومن أبرز ما ميز تاريخنا المعاصر هو أن هذين التصورين قد طرحا على الدوام على أنهما على طرفى النقيض، وأن الصدام بينهما حتمى. لقد طرح مشروع التوحيد القومى العربى على أنه فى تناقض صريح مع مشروع توحيد المنطقة تحت عنوان «الشرق أوسطية»، لأن هذا الأخير يحمل ضمنا معنى إشراك اسرائيل، وربما أيضا دول إقليمية أخرى - كتركيا وايران - فى إطار مشروع اقليمى مشترك. والتاريخ المعاصر للمنطقة ما هو فى النهاية إلا تاريخ الصراع بين هذين المشروعين.

اما الآن فلقد أصبحنا بصدد وضع مختلف، إذ لم يعد مقبولا أن يظل أى نزاع فى أى موقع فى العالم أسير صراع بين تصورين متضادين يستمر الى غير حد.. لقد سقط هذا النمط من الصراع مع سقوط «النظام العالمى الثنائى القطبية».. وكما أن «التضاد الكلى» بين العقيدة الشيوعية (الممثلة فى الاتحاد السوفيتى) والعقيدة الرأسمالية (التى اصبحت الولايات المتحدة أبرز المدافعين عنها) ظل، طوال عقود، مبررا لتشجيع استمرار مواجهة فى الشرق الأوسط تتصف هى الأخرى «بالتضاد التام».. فان إختفاء التضاد على الصعيد الدولى أصبح حائلا دون استمراره على الصعيد الاقليمى.. وكان

عقد مؤتمر مدريد، وقبول كل الأطراف باجراء مفاوضات سلام مباشرة، تعبيرا عن هذا التغيير الجوهرى..

هل معنى ذلك أن «القومية العربية» قد سقطت، كما سقطت الشيوعية، وأن «الشرق الأوسطية» قد أصبحت هى كل شىء؟.. الحقيقة أن العرب اذا ما سلموا سلفا بهذه المقولة انما يبدون استعدادهم للتفريط فى حجة من أهم حججهم وهم يباشرون مفاوضاتهم مع اسرائيل.. ان اسرائيل تؤمن بانه بوسعها الانطلاق من أن التناقضات العربية/العربية قد أصبحت أكثر حدة من تناقضات العرب مع غير العرب، بما فى ذلك اسرائيل.. ولذلك كان تخلى العرب عن تمسكهم بتضامنهم القومى تأكيدا لصحة إدعاءات اسرائيل فى هذا الصدد.. وقد نجحت اسرائيل فعلا فى فرض نمط لعملية التفاوض يقوم على تعاملها الثنائى مع كل طرف عربى على حدة، مما يحمل ضمنا معنى أن التناقضات العربية/ العربية ممكنة الاستثمار!

● وليس من شك فى أن مركز العرب التفاوضى انما يتوقف، فى التحليل الأخير، على عدم تسليم الأطراف العربية بأن «الشرق أوسطية» أصبحت هى وحدها المقررة لكل شىء. وإلا كانت عملية السلام بشروط اسرائيل بالكامل، لامن الوجهة الاجرائية وحسب، بل ومن حيث المحتوى كذلك. ولو كان علينا أن نسلم بانه لم يعد هناك مفر من التعامل فى إطار «الشرق أوسطية»، فان هذا أدعي من أى وقت سبق كى يكون هناك إحياء لصور من التضامن العربى تلائم ظروف العصر، ولاتترك الساحة فسيحة «للشرق أوسطية» وحدها!

واذا صح أن «القومية العربية» قد جسدت، في عهد مضيء قوة دفع النضال التحرري العربى، فمن الممكن أن تصبح الآن رمزا لحاجة العرب الي تعاون اقتصادى، حماية لمصالحهم المشتركة في وجه كتل دولية عملاقة عاتية، خاصة فى وقت تعرض فيه التضامن الاقتصادى العربى لشرخ عميق مع حرب الخليج. بل ربما كان علينا أن نجعل من مناطحتنا «للشرق أوسطية» حافزا من أجل إعادة تدشين المنطلق القومي، بدلا من ترك الغير - وفى مقدمتهم الاسرائيليون - يستثمرون التناقضات العربية/العربية، وبلوغ التردى العربى حدا غير مسبوق، لتوجيه عملية السلام وفق مصالح اسرائيل على طول الخط..

● ان التداخل بين «المنطلق القومى» و«الشرق أوسطية» لم يعد منه مفر. ويتمثل التحدى فى أيهما اقدر على توظيف الآخر.



المصدر : الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ [illegible] ٢٠٠٠

«الكفاح العربي» من موسكو

هلال خصيب ونفوذ اسرائيلي تراه موسكو عام ٢٠٠٠

برامج ذهبية

والكلام السابق الذي يقوله ايغور يوغوسلاف هو جزء من دراسة طويلة نشرها في اطار ابحاث المعهد، في محاولة للتنبؤ بالأولويات الاستراتيجية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط وبالتالي في الجغرافية القلقة التي تمنح او تمنع، الاستتباب عن النظام العالمي الجديد، حيث سيكون من حق الأميركي ان يصحح القدر وينقل النفط من يد العربي الى يد المواطن الأميركي متجاوزاً مشايخ الخليج العربي وآيات الله الإيرانيين، على حد الرأي الفج

الذي قاله جيمس ايكهنز ذات يوم.

وكي يعاد تكوين القدر فإن الولايات المتحدة، وهذا هو رأي ايغور يوغسلاف، لن تنظر الى عملية السلام في الشرق الأوسط باعتبارها اجراءات حدودية ترتب داخل الحدود ومخارجها وانما هو العملية الكلية القدرة التي تجعل الشرق الأوسط شيئاً آخر مختلفاً، يفتح حدوده على اساس برامج ذهبية، تجمع الماء التركي والنفط السعودي والسوق المصرية والخبرات اليهودية، ويخرج من تلك المتاهة الكبرى التي يسمونها الشرق الأوسط، نحو تاسيس وضع اقليمي ياخذ بطريقة (الأوهام الدينية والقومية) بعد ان يكرّسها ولفترة طويلة في انتاج القلق والحروب الأهلية، وبشكل منهجي، يسمح للشرق الأوسط بالتفتت الى دويلات تقف على حوافي الأوبئة، وتمنع انتاج تجربة محمد علي باشا مرة اخرى عبر مشروع شرق اوسطي يقوم على اساس جعل منطقة الشرق الأوسط، منطقة مكونة من تباينات قومية واثنية في اطار منطقة اقليمي تشكل اسرائيل مركزه، بينما تكون بقية عناصر المنطقة اطرافا لهذا المركز.

بالطبع فإن وضعاً من هذا النوع يتطلب اجراءات يعتقد الكثيرون من العاملين في مراكز الابحاث الأميركية ان الوقت حان لإعلان نفيرها. ويأتي في اولويات هذه الإجراءات التخلص من تلك القيادات العربية التي تعمل على اساس المشروع القومي، وبأفق مغاير للنظام الاقليمي بالاضافة لتغذية القيادات السياسية العربية التي ستجد في هذا المشروع مكانا وظيفيا لها. وهذا ما يسمح للولايات المتحدة، وحسب ما يقوله ايغور يوغسلاف، بالإبقاء على الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات متجولا بين تونس العاصمة وحمام الشط، مع ان اذرعها كانت قد وصلت الى صلاح خلف وخليل الوزير وقيادات فلسطينية اخرى لا تبتعد

غرف نومها كثيرا عن السرير المتنقل لياسر عرفات.

كونفدرالية الوعد

وهنا، فإن سلاماً في الشرق الأوسط يحمل ترتيبات تقول بأن ثمة دولة كبرى ستتشكل في هذا الشرق هي تلك الكونفدرالية التي ستضم الاردن، فلسطين - اسرائيل. ولا يبتعد ايغور يوغوسلاف، في تصوره هذا عن ذلك التصور الذي يقول بان بناء سوق شرق اوسطية، من شأنه ان يضمن عملية السلام اكثر من تقليص عدد الصواريخ، وان هذا الشرق الأوسط، سيقوم بتخطيط يستثمر تلك الغيوم التي لا ضرائب عليها، وتلك الرياح التي لا حدود سياسية لها، وبعدها فإن اسرائيل التي تتفرغ الآن لمشاكل احجار الانتفاضة، ستجد الوقت الكافي للتفرغ لمسائل التنمية في المنطقة ولنفط المنطقة، ومياهها وسياحتها، وبطبيعة الحال، فثمة اجراءات تقنية يتطلبها مثل هذا المشروع.

كلام هادىء لعصا غليظة

ينبغي قطع عدة مراحل، قبل الدخول في تفاصيل المشروع:

المرحلة الأولى: اسسها روزفلت واقرها جورج بوش، تؤكد حكمة اميركية تنصح بالكلام الهادىء والعصا الغليظة وعندئذ «بامكانهم التوغل بعيدا»، ولقد قدمت وسائل الإيضاح الكافية لإنزال الفلسفة من عرشها في آخر حروب الخليج، تلك التي استخدمت فيها الولايات المتحدة اطول اسنانها العسكرية بعدما سمحت للرئيس العراقي صدام حسين بالتوغل في الكلام لتتوغل هي في السلاح.

المرحلة الثانية: المرحلة الصومالية، أطول الحروب صمتاً واطولها انياباً، فبعد ذلك الحطام النفساني الذي وقف العرب على ابواب كان بوسع كولن باول ان يجري انزالا جويا فوق مقاديشو ولا أحد يستبعد ان يتمدد نحو الخرطوم.

المرحلة الثالثة: المرحلة الأكثر صعوبة، تلك التي تقول «بديمقرطة» المنطقة، ولا نفهم منها سوى انزال ضربة لسورية، تتحاشى اطلاق الصواريخ لتاخذ باطلاق المؤامرات، فآخر القيادات التاريخية العربية ما زال في دمشق، ومن العسير ان يقف حائط المبكى بين دمشق والقاهرة ما دام الرئيس الأسد يستلهم خطواته من المشروع القومي الكبير، وعندما نطير شظايا الراديكاليين الاسلاميين هنا وهناك، فان الولايات المتحدة الاميركية ستعثر على الوسائل اللازمة لمواجهة آيات الله، وعند انجاز هذه المراحل فإن هلالا خصيبا كبيرا سيقوم في المنطقة، وبطبيعة الحال فان مركزه سيكون في تل ابيب وسيكون مركزا متفوقا من الناحية العسكرية بعد تحديد الحد الأقصى لقدرة الدول المحيطة، على الحاق الأذى بالمركز، وبعدها فإن قطاراً اسرائيلياً، سينطلق من تركيا مروراً بالساحل العربي باتجاه مصر، اضافة للخطوط البحرية من ميناء بيروت مروراً بحيفا وصولا الى الاسكندرية. والصحافة التركية سبق ان بشرت بهذا المشروع، فقد كتبت صحيفة «حيلليت» التركية، ان حلم نصف العصر الاسرائيلي يتحقق. اسرائيل التي تؤمن مواصلاتها عبر البحر والجو، بسبب المشاكل الإقليمية سوف تدرك قريبا خط القطار، إذ ان شركة «اوريانت اكسبرس»، تخطط لمد خط ستانبول - القدس، الذي سيحقق الاتصال السريع مع باريس وسيمر خط استانبول - القدس، عبر سوريا والأردن وسيكون من اهدافه اللاحقة الامتداد حتى اليمن وذلك عبر خط الموصل - اليمن، وهذا المشروع سيتحقق في اطار خطة التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط. وتؤكد الصحيفة التركية ان كلا من اليابان والمانيا والولايات المتحدة ستقوم بتمويل هذا المشروع.

الأوقات الحادة

ومن سيدفع هذا القطار؟ ولا نعني هنا مشروع القطار الاسرائيلي الصغير وإنما المشروع الذي سيحول الشرق الأوسط برمته الى سكة للهيمنة الاسرائيلية.

وهنا سناخذ بايغور يوغسلاف، الذي يطرح اعتقاداً بأن الملك حسين الذي لعب، وعبر تاريخ



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ شباط ١٩٩٢

عرشه، بالاوقات الضائعة وبات الآن امام الوقت الجارح، فمصادر تمويل المملكة قد نفذت، والمخاوف من استثارة الهزات الراكدة في عاصمته تـوشك ان تنهض، والقبضة القوية، باتت صيغة غير فعالة، اضافة لتلك الاوضاع الصحية التي تهدد شخصه والتي قد تقرر صيغاً جديدة لمرحلة ما بعد الملك. هنا سيبرز دور الأمير الحسن الـذي يصـاب بقشعريرة واخرة حالما يعتقد ان مفاصل الامور تخرج من يده، وهذا ما يجعل خطوط سيره ومنذ انتهاء عاصفة الصحراء تاخذ باتجاه محاولة احتواء القوى الفلسطينية في الاردن. حتى ان معلومات قد سربتها اجهزة فلسطينية تقول ان لقاءات واسعة عقدت مع الامير الحسن تحدث خلالها وبوضوح عن تلك الكونفدرالية الاسرائيلية – الفلسطينية – الاردنيـة التي ستعقـد زواجـاً كبيراً بين التكنولوجيا الاسرائيلية المتقدمة، والخبرة الفلسطينية المتقدمة ايضا، وبين المملكة باعتبارها نتاجا للجدار الحيوي، الذي يحول دون سورية ومداها الحيوي، وليس غريبا ان تاتي قيادات فلسطينية لتقول ان الفلسطينيين والعبرانيين هم الاقـدر على التعـايش في شرق اوسط، يطفح بالتعددية والاختلافات الدينية والفجوات الاجتماعية والتناحر الذي كان لبنان احد امثلته، وهؤلاء هم الذين يضيفون بان التآكل هـو الصيغة المطروحة على البلدان العربية الاخرى، فدولة كردية في شمال العراق، وشيعية في جنوبه، وسنية في بغداد. وما دامت الأمور هكذا فـان على الاردنيين والفلسطينيين البحث عن خياراتهم الخاصة بهم، وهذا سيكون في اطار اقليمي لا قـومي، وسياخذون من دول البنلـوكس (بلجيكا – هـولندا – لـوكسمبورغ) مثـالا على الوعد، في شرق اوسط عاصمته تل ابيب.

ما وراء الأسوار

عام الفين يبدو مفتوحاً على هذا الاحتمال. هكذا يـرى ايغور يـوغسلاف، وهـو يعتقد ان صيغة متحققة، لسوق شرق اوسطية مـركزها اسرائيل، ستكون الصيغة الاكثر فاعلية في ارساء دعائم النظام العالمي الجديد. فالولايات المتحدة ليست جنـرالا اسرائيليا، وبـريجنسكي مستشار الأمن القـومي الأسبق، كـان قد اكـد على ان الاعتبـارات الأميركية الداخلية والدولية تحتم وضعا مستقرا في الشرق الأوسط، وهـذا الوضع لن يكـون ما دامت هناك انظمة سياسية تاخذ الابعاد القومية بعين الاعتبـار، فالمسالة القـومية ستتراجع الى ما وراء اسوار المسالة الاقتصـاديـة، واسرائيل وحدهـا هي القدرة المستقرة، التي بوسعها ان تمنح ذلك الأمان للمصالح الأميركية، ولهذا فان الولايات المتحدة ملتـزمة والى الأبـد بالـدور والأمن الاسرائيليين، وهما اللـذان لا يتحققان بـاعتبـار اسرائيل مستـودعا للسلاح فقط وانما لانهما المساحة الاكثر اهمية في اطلاق اقتصاديات المنطقة.

دبابات النقل

كل شيء يترتب، ولا احد يستطيع ان يقول حدث هذا في حالة جورج بوش، ففلسطين بوابة الشرق الأوسط بالنسبة للورد روتشيلد، وما زالت بوابة الشرق الأوسط بالنسبة للادارات الأميركية المتعاقبة كافة، والعمليات المتسارعة التي شهدها العالم في السنتين الاخيرتين تطلبت سنوات من جهود السياسيين، ولا ريب في ان ما قاله الروسي بوريس الينيك في كتابه الذي حمل عنوان امير الظلام (وهـو كتاب طبع بملايين النسخ ولم يترجم الى العربية بعد) له مدلوله الكبير.. فقد قال ان الـولايات المتحدة التي ستجعل الـدبابات هـي وسيلة النقل الـوحيدة بين مـوسكـو وضواحيها هي النظام العالمي الجديد، والـدبابات الـروسية التـائهة الآن بين البلطيق ودول الكومنولث هي الحلقة الاولى في سيناريو الشرق الأوسط الطويل.

اجراس سورية

وثمة مخاض في كل مكان. واذا كانت سـوريـة هي اعلى الاستهدافات الآن فانها هي اعلى اصوات الاجراس – الم يقل الـرئيس الاسد في خطابه الاخير في مناسبة مؤتمر نقابات عمال سورية:

«إن لم ينتبه العرب لما حـولهم وينعمـوا النظـر في مـا يحدث من تطـورات وتغيرات فسنواجه في المستقبل البعيد او القـريب ظروفا اصعب بسبب هذه الغفلة».■■

نبيل الملحم



أفكار مصرية لإقامة سوق شرق أوسطية

حوار مع الدكتور يوسف والى حول :

حقيقة وأهمية قيام سوق اقتصادية موحدة بالمنطقة تضم مصر والدول العربية وإسرائيل



سوق الشرق الأوسط المرتقبة .. هل بمقدورها الوقوف أمام التكتلات الاقتصادية العملاقة وهل لها علاقة بسيناريو السلام العربى الاسرائيلى

يتحدث المراقبون الدوليون فى الآونة الأخيرة عن مشروع اقليمى حضارى يمكن أن يحدث تغييرات جذرية فى بلادنا ودول المنطقة على كل الأصعدة الزراعية والصناعية والتكنولوجية والتجارية ، ويمكنها من أن تواجه التكتلات العملاقة مثل السوق الأوروبية المشتركة وسوق امريكا الشمالية والجنوبية فضلا عن التكتل الأسيوى المعروف باسم النمور الاربعة.. و المشروع الذى نحن بصدد الحديث عنه هو سوق موحدة للشرق الاوسط تضم مصر كاساس لها، والدول العربية والمجاورة، ومنها اسرائيل ..

ماهى حقيقة هذه السوق، ومامبرر اقامتها ومامدى رضاء الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة عن مشروعها ، ثم ماعلاقة هذه السوق المرتقبة بسيناريو السلام العربى الاسرائيلى وهل ثمة اخطار يمكن أن تواجه أمن مصر الغذائى من جراء قيام مثل هذه السوق ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تطرحها «مصر الخضراء» على مائدة الحوار مع الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

س : سوق جديدة موحدة للشرق الأوسط ماهى حقيقتها وقدرتها على مواجهة التكتلات الاقتصادية فى العالم ؟

ج . يفرض النظام الاقتصادى العالمى الجديد تقسيم العالم الى تكتلات اقتصادية تتكامل فيها الامكانات الموردية الانتاجية بطريقة تمكن من تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتخفيض تكاليف الانتاج من ناحية مع خلق سوق استهلاكية كبيرة وحجم مناسب للطلب يشجع على التطور التكنولوجى من ناحية اخرى .

فهناك مثلا سوق أمريكا الشمالية وكندا والمكسيك التى يتوفر فيها الموارد والعمالة والتكنولوجيا مثل هذا التكتل الاقتصادى يستطيع ان يزيد من امكانات هذا التكتل على المنافسة العالمية بدرجة تفوق امكانات كل دولة فيه على حدة كذلك السوق الأوروبية المشتركة التى أصبحت سوقا موحدة اعتبارا من بداية عام ١٩٩٣ وهى تضم تكتل ١٢ دولة اوروبية حيث يتوفر لها ايضا التكنولوجيا والموارد والعمالة من دول اوروبا الشرقية التى اخذت سبيلها فى التحرر الاقتصادى بعد انهيار تكتل دول الكوميكون وتفكك الاتحاد السوفيتى وقيام الجمهوريات المستقلة .

وايضا هناك تكتل اقتصادى هائل فى دول جنوب شرق اسيا يضم النمور الأربعة تتزعمه اليابان ويتوفر له العمالة من الصين والتكنولوجيا من اليابان والموارد الهائلة فى هذا الجزء من العالم وضع هذا شانه لايمكن معه ان نواجه نحن فى دول الشرق الاوسط هذه القوى الكبرى انتاجا وتجارة خارجية وتكنولوجيا ككيانات صغيرة وانما حتى يسهل التعامل مع العالم الخارجى فى ظل هذا التوجه الجديد لابد من قيام كيان اقتصادى فى تلك المنطقة تتوفر فيه التكنولوجيا المتقدمة كما تتوفر له العمالة والموارد الاقتصادية على شكل سوق كبيرة للشرق الاوسط .

س : هل ترون أن القوى الاقتصادية الكبيرة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية فى ظل الادارة الجديدة ستكون مؤيدة لهذا التوجه ؟

ج : لاشك أن الادارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية برئاسة الرئيس بيل كلينتون وهى اول حكومة ديمقراطية تاتى للحكم منذ عهد الرئيس كارتر تركز فى المقام الاول فى برنامجها على الجوانب الاقتصادية بخطة تستهدف خفض الانفاق الحكومى مع الاهتمام بالطبقة المتوسطة التى تحملت اعباء كبيرة خلال حكم الجمهوريين وهى ادارة تعتمد على مجموعة من المستشارين الاقتصاديين التى تتسم توجهاتهم الاقتصادية بالمزيد من اعمال اليات السوق مع التركيز على البرامج الاجتماعية والصحية .

وهناك تشجيع وتاييد كبير من الادارة الجديدة لهذا التوجه فى تلك المنطقة لأنه بالاضافة الى البعد الاقتصادى لهذا التوجه من خلق سوق كبيرة متكاملة فى هذا الجزء من العالم تستطيع الولايات المتحدة فيه تغطية جزء كبير من الطلب على الانتاج الزراعى والصناعى والخدمات فان لها بعدا اسياسيا هاه ' يتعلق برغبة الولايات المتحدة فى دعم السلام فى هذه المنطقة والمدخل للسلام هو المدخل الاقتصادى والتاكيد على دعم المصالح المتبادلة لدول المنطقة.

س . ماهى الحدود الجغرافية لهذه السوق والدول التى تشملها فى تصوركم ؟

ـ أن المحاور والركائز الأساسية فى هذه السوق تقوم على مصر فى المقام الاول واسرائيل فى المقام التالى كما تقوم على كافة الدول فى الاقليم وكذلك الدول العربية فى شمال افريقيا وفى الخليج ومصر بمالها من ثقل فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ثقل اقتصادى وسكانى وجغرافى وثقافى وحضارى وسياسى على الأصعدة الاقليمية والدولية جديرة بان تلعب هذا الدور . ولو نظرنا فى امكانات الدول فى هذه السوق نجد انها تشكل تجمعا هائلا يشتمل على التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والقوى العاملة .

ـ ولو نظرنا الى السعة السوقية الضخمة نجد انها تصل الى مايفوق ١٠٠ مليون نسمة وهى سعة يمكن أن تتعامل مع السعات السوقية للتكتلات الاقتصادية العالمية والتى تصل الى ٣٨٠ مليون نسمة فى السوق الأوروبية المشتركة ونحو ٤٢٠ مليون نسمة فى سوق أمريكا الشمالية .

س ـ وماهى علاقة هذه السوق بسيناريو السلام فى منطقة الشرق الأوسط ؟

ج ـ لاشك ان هناك بعدا سياسيا هاما من وراء فكرة انشاء سوق للشرق الأوسط فاساس هذا التكتل الاقتصادى هو توفر اطار سياسى للسلام فى الاقليم يرتكز على انهاء مشكلة الشرق الأوسط والتوصل الى حل مرضى لكافة الأطراف فى هذه القضية وبداية عهد جديد من التعاون الاقتصادى يقوم على تحقيق المصلحة المتبادلة بين دول الاقليم ويزيد من مقدرة كل منها على مواجهة النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

هناك علاقة خاصة بين مصر والولايات المتحددة الامريكية ولذلك ترى الولايات المتحدة أن دور مصر اساسى ورئيسى فى تحقيق السلام الشامل فى هذا الاقليم وسيقوم التكامل الاقتصادى على أساس تحقيق صيغة عادلة ومقبولة بتعاون اسرائيل مع جيرانها كما يقوم سيناريو السلام على تحقيق طموحات الشعب الفلسطينى وصيغة للتعاون مع الأردن وسوريا وغيرها من الدول العربية الاخرى .

ونقطة اخيرة ان سيناريو السلام فى المنطقة من شانه ان يكون له أثار معينة على الانفاق على التسلح فى كافة دول الاقليم والمزيد من توجيه الطاقات الى التنمية .

س : وماهى الآثار الاقتصادية التى تترتب على قيام هذه السوق من حيث الكفاءة الاقتصادية ، التخصص ، زيادة معدلات التنمية ؟

ج ـ لاشك ان قيام هذه السوق سيدعو الى تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد فى ضوء العلاقات التكاملية فى سياسات الانتاج والتجارة الخارجية التى ستنشا من قيام هذا الكيان . فمن المتوقع فى هذه السوق ان يتوجه الكثير من الدول فى الاقليم الى المزيد من التخصص وهذا من شانه زيادة معدلات التنمية



الاقتصادية والاجتماعية فى دول السوق كذلك فان هذا التكتل يستطيع فى تعامله مع العالم الخارجى أن يحقق شروطا افضل فى التجارة الدولية تعود عليه بتحقيق رفاهية اقتصادية افضل خاصة وهناك اتفاقيات دولية تعيد تنظيم التجارة الخارجية بين دول العالم مثل اتفاقية الجات (GATT) المعروفة باسم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتى تدعو الى المزيد من ازالة الحواجز الجمركية بين دول العالم والغاء دعم الصادرات والغاء سياسات الاغراق فى التجارة الدولية الذى يضر باقتصاديات الدول النامية . من شان توقيع مثل هذه الاتفاقيات المزيد من تعريض منتجات وصادرات الدول الواقعة فى هذا الاقليم الى المزيد من المنافسة مع الغاء صور الحماية الجمركية المختلفة ومن ثم فان انشاء هذا التجمع الاقتصادى يمكن أن يقلل كثيرا من الآثار السلبية التى يمكن ان تقع على كاهل كل دولة على حدة فى هذه المنطقة لو لم ينشا هذا السوق الكبير خاصة وان معظم دول الاقليم تقوم صادراتها على المواد الخام او نصف المصنعة .

س : من المؤكد أن دول الاقليم تشتمل على الكثير من الطاقات الكامنة والموارد الارضية والراسمالية والبشرية فالى اى مدى يمكن لاحداث التنسيق فيما بينها ان ينعكس على زيادة معدلات التنمية ؟

ج - أن فكرة اقامة التكتلات الاقتصادية فى العالم قائمة على تباين الميزة النسبية للدول التى يضمها هذا التكتل . ولاشك ان قيام مثل هذه السوق فى الشرق الاوسط سيغير شكل هذا الاقليم تماما فى الامد القريب والبعيد ويجعله اقليما أكثر استخداما للتقنيات المتطورة فى كافة مناحى الانتاج الزراعى والصناعى .

ونتسم الدول التى يمكن ان يضمها سوق للشرق الاوسط بان لديها كافة الامكانات من الموارد :

س : هل تدارستم كل الجوانب الاقتصادية من حيث أثرها على حالة الأمن الغذائى فى مصر بصفة خاصة ؟

ج : لقد كلفنا وفدا من الوزارة عاد خلال هذا الاسبوع من الولايات المتحدة الامريكية بالتفاوض مع المعهد الدولى لبحوث وسياسات الغذاء (IFPRI) ومعهد الاصلاح الاقتصادي (IPR) فى واشنطن لعمل دراستين بالاشتراك مع الخبراء من الوزارة حول وضع الامن الغذائى فى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى التى قامت بها مصر منذ ان تم توقيع اتفاقية الاصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩٠ واثر هذا الاصلاح الاقتصادى على الأمن الغذائى خلال التسعينيات .

وكلفت الوفد بالتفاوض مع خبراء المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء فى اثر انشاء سوق الشرق الاوسط على الامن الغذائى فى المنطقة .

ومن المعلوم ان هذا المعهد من المعاهد المتخصصة فى مثل هذا النوع من الدراسات وكذلك من المعاهد المتميزة بالخبرات الكبيرة فى مجال بحوث التغذية والسياسات الاقتصادية العامة وكذا فى دراسة الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادى .

وسوف يعقد المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء عدة ندوات فى مصر ومن المنتظر ايضا ان يقدم هذه الدراسة فى مدة ستة أشهر .

س : يرى المراقبون ان قيام هذه السوق سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار والتوسع فى تبادل التكنولوجيا بين دول السوق والعالم الخارجى . ماهو تحليلكم لهذا الراى ؟

ج - الدول التى يمكن ان يضمها هذه السوق الكبيرة تتعامل فرادى مع العالم الخارجى او من خلال تكتلات اقليمية محددة فيما بينها لاتركز على مستطوركلى للتنسيق الاقتصادى والتجارة الخارجية فى علاقتها ببعضها وعلاقتها بالعالم الخارجى وانما يشتمل التنسيق على مجال او اكثر من الانشطة الاقتصادية فى تلك الدول .

فكرة سوق الشرق الأوسط هى فكرة متكاملة تاخذ فى الاعتبار الجوانب الاقتصادية والمصالح المتبادلة لدول السوق وكذلك الجوانب السياسية المرتكزة على توفير مناخ للسلام فى المنطقة ومايترتب على مناخ السلام من آثار اقتصادية .

فهى سيناريو متكامل للعلاقات الاقتصادية السياسية من بين دول الاقليم وبعضها البعض وبين دول الاقليم والعالم الخارجى . ولاشك ان مثل هذا التصورسيتيح فرصا أوسع ومناخا افضل للاستثمار الكبير فى تلك الدول والتى ستكون منطقة جذب لرءوس الأموال فى ضوء السعة السوقية الاستهلاكية الكبيرة من ناحية وانخفاض تكلفة الانتاج والتسويق بالمقارنة بمناطق أخرى فى العالم من ناحية أخرى .

وإثراء مناخ التحرر الاقتصادى السائد فى معظم دول الاقليم الآن وكذا جذب رءوس الأموال للاستثمار فى اطار مناخ السلام فى الاقليم من شانه ان ياتى بتكنولوجيا متطورة فى مختلف الانشطة الانتاجية التسويقية .

تساؤلات ومحاذير حول «السوق الشرق أوسطية»

د. حلمى نمر

قرأت بجريدة الأهرام فى عددها الصادر يوم ١٩٩٣/٢/٢٧ حوارا مع الأستاذ الدكتور يوسف والى حول التفكير فى إقامة سوق اقتصادية موحدة بمنطقة الشرق الأوسط تضم مصر واسرائيل ودول شمال افريقيا والدول العربية الأخرى.

وبداية أحب أن أؤكد اننى على قناعة بان النظام الدولى الجديد يقوم على ركائز منها ظهور التكتلات الاقتصادية التى تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول المنضمة لهذه التكتلات مثل السوق الأوروبية الموحدة التى بدأت اعتبارا من بداية عام ١٩٩٣، وسوق امريكا الشمالية وكندا والمكسيك، وتكتل دول جنوب شرق آسيا الذى يضم النمور الأربعة بزعامة اليابان.

كما اننى على قناعة بأن دول العالم الثالث بصفة عامة ودول الشرق الأوسط بصفة خاصة ستواجه تحديا كبيرا أمام هذه الكيانات الكبيرة ولا تستطيع أية دولة من هذه الدول ان تدخل منفردة فى المنافسة العالمية مع هذه الكيانات العملاقة فى مجال الإنتاج، والتجارة الخارجية، وتصنيع واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

• لذلك فقد تكون فكرة قيام سوق اقتصادية موحدة بمنطقة الشرق الأوسط فكرة لها مبررها ووجاهتها لانها ستؤدى إلى ظهور كيان اقتصادى كبير فى هذه المنطقة يستطيع أن يواجه الكيانات الاقتصادية الدولية والتعامل معها، والحصول على أفضل الشروط لتجارتها الخارجية.

ولعلنى أشير فيما يلى إلى بعض التساؤلات والمحاذير قبل اتخاذ الخطوات الجادة نحو تنفيذ هذه الفكرة حتى لانقع فى المحظور ونواجه عقبات تعوق التنفيذ وتفشل التجربة:

• أولا:- لابد ان أذكر كل من يتحمس لهذه التجربة أن مجلس الوحدة الاقتصادى - وهو أحد تنظيمات الجامعة العربية - قد اتخذ فى بداية نشأته قرارا بإنشاء سوق عربية مشتركة ولقد وقعت على اتفاقية انشاء هذه السوق غالبية الدول العربية ولكن للأسف ظلت هذه السوق حبرا على ورق ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، نتيجة تقاعس، الدول العربية عن تنفيذ نصوص الاتفاقية ربما نتيجة مشاكل اقتصادية وادارية وعدم توافر الإرادة السياسية الموحدة لقادة هذه الدول.

ثانيا: - لابد ان أذكر أيضا بتجارب التكتلات الاقليمية العربية فى دول المنطقة والتى لم يكتب لها التوفيق وأمامنا تجربة مجلس التعاون لدول الخليج، واتحاد دول المغرب العربى والتى يتضمن كل منهما عددا محدودا من الدول الأعضاء وبالرغم من ذلك فانهما لم يحققا الأهداف المرجوة فى مجال التكامل الاقتصادى بل كثيرا ما واجهت هذه التكتلات مشاكل عاقت مسيرتها مع انها مازالت فى بداية الطريق. وهناك أيضا تجربة مجلس التعاون العربى والذى انهار نتيجة أزمة حرب الخليج بعد مرور سنة ونصف من قيامه.

ثالثا: - ولعلنى اتساءل هل طرح فكرة انشاء سوق اقتصادية موحدة فى منطقة الشرق الأوسط ستجد قبولا فى الوقت الحالى فى ظل التجزئة والتفتيت الذى يعيشه العالم العربى بعد أزمة الخليج فلقد لمسنا فى

الشهور الأخيرة فشل المحاولات الرامية لعودة العلاقات الطبيعة بين دول الخليج والدول العربية الأخرى والتى اتخذت موقفا معارضا للتدخل الأجنبى وتعاطفا مع العراق. كيف يمكن قبول فكرة انشاء السوق الاقتصادية الموحدة مع غياب وحدة الارادة السياسية لقادة الدول العربية أم هل سيترتب على ذلك استبعاد بعض الدول العربية من الانضمام إلى السوق؟.

• رابعا: - لعلنى أتساءل أيضا هل يمكن أن تقبل دول الخليج الدخول فى مثل هذا الاتفاق، وهو يعنى ضرورة التعاون بين الدول الغنية بمواردها البترولية وبين الدول الفقيرة ماليا وان كانت غنية بمواردها البشرية والحضارية. أننى أشك كثيرا فى ذلك. ولعلنى أشير فى هذا المقام الى اتفاق مجلس التعاون الخليجى الذى تقتصر العضوية فيه على الدول الست الأعضاء بغرض الاتفاق على قيام السوق الشرق أوسطية ما هو أثر ذلك على استمرار مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى؟

• خامسا: - لفت نظرى فى حديث الأستاذ الدكتور يوسف والى عن الحدود الجغرافية لهذه السوق والدول التى تشملها انها تشمل اسرائيل ولقد وضعها فى الأولوية الثانية بعد مصر وتجىء بعدها الدول العربية الأخرى فى شمال أفريقيا وفى الخليج. فلماذا نضع اسرائيل فى المرتبة الثانية وقبل الدول العربية الأخرى؟ هل يعنى ذلك ان قيام هذه السوق وسيلة لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل؟ وهل يمكن ان نتصور تحقيق هذا قبل اتمام الاتفاق على السلام. أو هل يعنى ان قيام السوق الموحدة سيرتبط باتمام خطوات تحقيق السلام. ان المتتبع لمفاوضات السلام والمحاولات الاسرائيلية للتسويف وكسب الوقت سيدرك ان تحقيق السلام؟ أمر بعيد المدى وبالتالى فقيام السوق الشرق أوسطية ان أريد لها أن تقوم يجب أن تعتمد على الدول العربية فقط .

• سادسا: - قبل التفكير فى ضم اسرائيل لهذه السوق الاقتصادية الموحدة لابد ان ندرك ما تتمتع به اسرائيل من قدرة تنافسية كبيرة. فقيام السوق الموحدة يتطلب ازالة كل الحواجز امام التجارة البينية بين الدول المشتركة فى هذا التكتل. فلابد ان ناخذ فى الحسبان عند تحديد مراحل تنفيذ فكرة السوق الموحدة الأثر التنافسى للسلع والخدمات الاسرائيلية على اسواق الدول العربية. ولابد لنا أن نتساءل عن هدف انضمام اسرائيل لهذا التكتل العربى.. فاذا كان الهدف تحقيق التطبيع كشرط من شروط اتفاقية السلام فيمكن تحقيق ذلك بعد اتمام عملية السلام دون انضمام اسرائيل لهذا التكتل عن طريق الاتفاقات الثنائية بين اسرائيل والدول العربية ومن خلال القنوات الدستورية التى تنظم مثل هذه الاتفاقات.ولابد لنا أيضا ان نتساءل عما يمكن ان تستفيده الدول العربية من انضمام اسرائيل لهذه السوق الموحدة ونحن نعلم ان اسرائيل لا تملك المقومات الاساسية لتحقيق الفوائد المتبادلة بين أعضاء السوق سواء من حيث رؤوس الأموال أو من حيث الموارد البشرية أو من حيث اتساع السوق الاسرائيلية.

سابعا: - ردا على سؤال عن مدى تأييد الولايات المتحدة لفكرة انشاء سوق شرق أوسطية ذكر الاستاذ الدكتور يوسف والى ان هناك تشجيعا وتأييدا من ادارة الرئيس كلينتون لهذا التوجه لسببين: الأول البعد الاقتصادى وهو خلق سوق كبيرة متكاملة تستطيع الولايات المتحدة فيها تغطية الطلب على الانتاج الزراعى والصناعى والخدمات. والسبب الثانى الجانب السياسى وهو رغبة الولايات المتحدة فى دعم السلام فى هذه المنطقة والمدخل هو المدخل الاقتصادى.

ولعلنى اتساءل: هل معنى ذلك ان فكرة انشاء السوق فكرة مصرية أمريكية أم انها أفكار مصرية كما جاء فى التحقيق الصحفى؟ وهل القصد من انشاء السوق ان تكون سوقاً للمنتجات الأمريكية، وإذا كان الأمر كذلك فما هو أثر ذلك على علاقاتنا بالدول الأوروبية ونحن نعلم ان تجارتنا الخارجية ترتبط ارتباطا بالدول الأوروبية.

أما عن الجانب السياسى فهل القصد من تشجيع الولايات المتحدة لاقامة هذه السوق هو جزء من استراتيجية السلام وانه وسيلة لضمان تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع اسرائيل؟ قد يكون ذلك مقبولا اذا قبلت اسرائيل بالحل العادل الذى يحقق مبدأ الأرض مقابل السلام



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

ويعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان كنت على قناعة ان عملية التطبيع كما ذكرت لا يجوز ان تتم عن طريق انضمام اسرائيل للسوق بل عن طريق الاتفاقات الثنائية.

ثامنا: ـ أما عن تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية اى تحقيق أهداف التكامل الاقتصادى التى تترتب على قيام هذه السوق الموحدة فاننى أرى اننا يجب الا نبالغ فى التفاؤل وخاصة فى الأجل القصير فأمامنا لتحقيق أهداف هذه السوق تحديات لعل أهمها:

١ ـ قناعة قادة الدول الأعضاء وبالتالى توافر الإرادة السياسية، وكذلك قناعة القوى الاجتماعية المؤثرة فى صنع القرار السياسى فى المجتمع مما يضمن استمرارية هذه الإرادة السياسية.

٢ ـ تعانى الدول العربية التى ستنضم إلى اتفاق السوق من مشاكل اقتصادية تراكمت على مر السنين كعجز الموازنات العامة، وعجز موازين المدفوعات وتراجع معدلات نمو الانتاج وانخفاض انتاجية العامل، وتزايد فى معدلات البطالة والتضخم، وعدم استقرار المناخ الاستثمارى. وكل هذه المشاكل تعوق عملية التنمية الاقتصادية ولابد ان تقوم كل دولة من الدول المنضمة للسوق بحل هذه المشاكل الاقتصادية أولا وذلك لضمان نجاح أهداف السوق الموحدة.

٣ ـ تعانى الدول العربية من مخاطر التبعية للدول الأجنبية المتقدمة وتتمثل مظاهر هذه التبعية فى أمور ثلاثة: المديونية الخارجية، التجارة الخارجية التى أصبحت فى غير صالح الدول العربية، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة. ولذلك لابد ان تقوم هذه الدول بوضع الوسائل والسبل للإعتماد على الذات للتخلص من هذه التبعية البغيضة.

٤ ـ اختلاف النظام النقدى فى الدول الأعضاء فى السوق الموحدة ومايتعلق بها من وسائل سداد المدفوعات للمعاملات التجارية فى ظل اختلاف العلاقات والتباين فى أسعار الصرف. فلابد من التفكير فى وسائل لحل هذه المشكلة المعقدة سواء بالاتفاق على اصدار عملة موحدة، أو بتثبيت أسعار صرف العملات، أو بانشاء صندوق موازنة لتسوية فروق أسعار الصرف، أو باتباع نظام الصفقات المتكافئة أو نظام المقاصة.

٥ ـ التحدى الأخير هو مشكلة إدارة النظم الاقتصادية والتى تختلف فى الدول المنضمة للسوق الموحدة والتى تعتمد على تشريعات مالية وادارية قد تعوق عملية التكامل الاقتصادى. ولابد من التفكير فى تحرير القوانين واللوائح من كل النصوص التى تعوق العمل الادارى وبالتالى تعوق التنمية الاقتصادية. لعلنى فى الختام أؤكد أننى لم أقصد بهذه التساؤلات والمحاذير ان اثبط الهمم أو أقلل من اهمية قيام سوق شرق أوسطية. ولكننى أردت فقط أن ألقى الضوء على بعض الأمور التى قد تثير الجدل، ومنها خطورة انضمام اسرائيل لهذا التكتل الاقتصادى العربى وكذلك أردت تبيان بعض الصعوبات التى قد تعوق تحقيق الأهداف المرجوة من السوق الموحدة حتى لا نبالغ فى التفاؤل بنتائج هذه السوق وخاصة فى الأجل القصير.



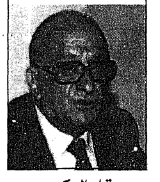
المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

وجوب عزل يوسف والى ومحاكمته لدعوته لقبول مشروع إسرائيل الكبرى

كشف الدكتور يوسف والى ـ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة، والأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الذى يتزعمه رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك وتنتمى إليه الحكومة القائمة ـ عن حقيقة دوره وتوجهاته التى كانت تثير العجب نتيجة ما أدت إليه سياسته فى الوزارة التى يتولاها من خراب مصر زراعيا، حيث نزل القطن المصرى – الذى كان معروفا باسم الذهب الأبيض ـ عن عرشه وحلت محله دول أخرى منها إسرائيل، وأصبحنا نستورد الغزل الأمريكى حتى لاتتوقف مصانع الغزل والنسيج لدينا ويتعطل عمالها، وعجزنا عن سد احتياجاتنا من القمح الذى نصنع منه ما نعيش عليه من خبز، بعد أن كنا مخزنا عالميا للحبوب فى عهد الامبراطورية الرومانية، ومركزا لتموين قوات الحلفاء فى الشرق الأوسط بالخبز خلال الحرب العالمية الثانية، وأصبحنا نستدين لاستيراد مايلزم لتوفير لقمة العيش لشعبنا!!

• وزرعنا بدلا من هذه المحاصيل الرئيسية ـ امتثالا لتعليمات البنك الدولى ـ محاصيل غير تقليدية كالفراولة والكانتالوب بحجة الاستفادة منها بتصديرها للخارج جلبا للعملات الصعبة، فخسرنا المحاصيل التقليدية وعجزنا عن تصدير غير التقليدية، وأصبحت الفراولة تباع بسعر يقل عن سعر الخيار.. وبدأنا نستورد الفول –وهو الغذاء الشعبى المكمل للخبز ـ من الخارج، وقلت الأسماك فى الأسواق رغم اتساع رقعتنا المائية، وأفلست مزارع الدواجن لعدم توافر العلف.. وانخفض متوسط حصة الفرد من الأراضى المنزرعة بدلا من زيادتها، لعدم وجود خطة ناجحة لاستصلاح الأراضى.. وكل ذلك بفضل جهود الدكتور يوسف والى الذى وجه اهتماما خاصا لتوثيق العلاقات مع إسرائيل فى المجال الزراعى على مستوى تبادل الوفود من باحثين وفلاحين وموظفين، وإبرام اتفاقيات التعاون والتطبيع بين البلدين فى ميدان البحوث الزراعية واستيراد التقاوى والبذور.. إلخ، وهو مالم نشعر بنتائجه سوى فى صورة تلفيات حاقت بأرضنا، وآفات أصابت مناحلنا، ومحاولات للسيطرة على أراضينا، مما كشفت



بقلم الدكتور
محمد حلمى مراد

عنه جريدة الشعب فى العديد من تحقيقاتها الصحفية، وأشارت إلي بعضه صحف المعارضة بل وبعض الصحف والمجلات الحكومية.

وأصبح الناس فى حيرة من سر بقاء الدكتور والى فى منصبه رغم فشله طوال المدة التى قضاها فيه، والتى تزيد على العشر سنوات، بل وتصعيده إلى منصب نائب رئيس الحكومة، علاوة على منصبه الوزارى اعجابا به وتقديرا له، بالإضافة إلى اتساع نفوذه السياسى باعتباره الأمين العام للحزب الحاكم.. وهو ماسبق أن عبرت عنه فى مقال منشور بجريد الشعب منذ أكثر من ثلاث سنوات!!

مفاجأة دعوة الدكتور والى لإقامة سوق شرق أوسطية:

وقد فوجئت أخيرا بنشر موضوع بجريدة الأهرام الصادرة

يوم ٢٧ فبراير المنقضى ضمن إعلانات وزارة الزراعة التى تغرق بها الصحف الحكومية وبعض صحف المعارضة، دون أن ألتفت إليه فى حينه باعتباره إعلانا مدفوع الأجر يتضمن إشادة بمجهودات هذه الوزارة، وبيانات وإحصائيات غير أمينة عن الإنتاج الزراعى.. وكان شأنى شأن غيرى ممن لم يلفت نظرهم هذا الموضوع البالغ الخطورة.

ولكن ما استدعى انتباهى لهذا الموضوع هو مقال نشر بجريدة الأهرام بصفحة «قضايا وآراء» يوم ١٩٩٣/٣/٤، بعنوان «تساؤلات ومحاذير حول السوق الشرق أوسطية» للدكتور حلمى نمر نقيب التجاريين والأمين العام السابق لمجلس التعاون العربى الذى كان يضم مصر والعراق والأردن واليمن، وانفرط عقده بعد حرب الخليج، وهو للعلم عضو بمجلس الشعب ومن أعضاء حزب الحكومة.

فرجعت إلى الموضوع الاصلى، وراعنى ما قرأت تحت عنوان: «أفكار مصرية لإقامة سوق شرق أوسطية» ويليه عنوان اخر: «حوار مع الدكتور يوسف والى حول: حقيقة وأهمية قيام سوق اقتصادية موحدة بالمنطقة تضم مصر والدول العربية وإسرائيل» ويليه علامة تعجب!!

وما إن طالعت ماكتب تحت هذه العناوين حتى تبين لى أنه فى حقيقته ليس حوارا موجها من احد الصحفيين، ولكنه مقال مصاغ فى صورة حوار لأن الأسئلة جزء لايتجزأ من تسلسل الإجابات.. وهذا الاسلوب فى العرض، ومكان النشر ضمن الإعلانات يتفقان مع اسلوب الدكتور والى الناعم الذى يتسلل به فى هدوء إلى أسماع الناس حتى ينتشر مايريد توصيله إلى المواطنين بطريقة غير مباشرة، دون أن يصابوا بصدمة عصبية ويثوروا عليه من غرابة مايقول!!

وقد حدت بى الخطورة البالغة التى ينطوى عليها هذا الحوار المنشور إلى تأجيل الحديث عما وعدت به حول الصفقات البترولية الجديدة إلى العدد القادم، حتى أبادر بقرع الأجراس منبها لهذه الخطورة التى تكفل الدكتور والى بتفجيرها فى هدوء، وفى غفلة من الناس، حتى لايستغل السكوت عليها ويعتبر من قبيل الرضاء بها والعياذ بالله.

محتويات القنبلة التى فجرها يوسف والى:

وقد استهل هذا الحوار بقوله إن النظام الاقتصادى العالمى الجديد يفرض تقسيم العالم إلى تكتلات اقتصادية، فهناك سوق الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا والمكسيك، والسوق الأوروبية المشتركة، وتكتل دول جنوبى شرق اسيا الذى يضم النمور الاربعة وتتزعمه اليابان.. ولايمكن أن نواجه نحن فى دول الشرق الأوسط (ولم يقل المنطقة العربية) هذه القوى الكبرى اقتصاديا ككيانات صغيرة، بل لابد من قيام كيان اقتصادى فى هذه المنطقة تتوافر فيه التكنولوجيا المتقدمة (ويقصد توافرها فى إسرائيل عن طريق نقلها إليها من الدول الغربية وأمريكا) والعمالة (ويقصد توافرها فى الدول العربية غير البترولية) ورؤوس الأموال (ويقصد توافرها فى الدول العربية البترولية).. وهو نفس التوزيع الذى سبق أن اعلنه رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحم بيجين فى خطابه أمام الكنيست (مجلس الشعب الإسرائيلى) فى حضور الرئيس السابق أنور السادات عند زيارته لإسرائيل تمهيدا لمباحثات كامب ديفيد!!

واعترف الدكتور والى بأن هذا التجمع الشرق أوسطى (وهى التسمية الملطفة لمشروع إسرائيل الكبرى) يلقى التشجيع والتأييد الكبير من الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون، لأنه يمكن أمريكا من الحصول على جزء كبير من احتياجاتها من المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات، فضلا عما له من بعد سياسى يتعلق برغبتها فى تحقيق السلام فى هذه المنطقة، وأن المدخل للسلام هو دعم المصالح المتبادلة لدول المنطقة (وهو ما تصبو إليه إسرائيل بطبيعة الحال، وتجد من أمريكا كل التأييد لترجيح مطالبها ومصالحها على مطالب ومصالح الدول العربية بالمنطقة كما هو ظاهر وواضح للعيان).

وذكر أن الدول التى يشملها هذا التكتل -أو السوق المشترك الشرق أوسطى- هى مصر فى المقام الأول وإسرائيل فى المقام الثانى، كما يضم كافة الدول فى الإقليم (دون بيان الحدود الجغرافية الدقيقة لهذا الشرق الأوسط) وكذلك الدول العربية فى شمال أفريقيا وفى الخليج (أى أن هذا التجمع سوق يلغى مجلس التعاون الخليجى، واتحاد دول المغرب العربى، ومجلس التعاون العربى الذى لايزال قائما رسميا وإن كان انفرط عقده عمليا، وقد تقدمت إسرائيل على كل هذه الدول فى الترتيب الذى وضعه السيد والى، ولاندرى من الذى ضمن له أن تكون مصر مقدمة على إسرائيل وهى التى تحظى بالرعاية الأمريكية الكاملة وتتلقى معونات منها تزيد على ما تحصل عليه مصر، وإن كنت أعتقد انه يقصد بذلك «تبليع» المصريين لهذه المشاركة التى ستجعل من إسرائيل الدولة

المهيمنة على هذا التجمع نتيجة الدعم الأمريكي والغربي لها في نقل التكنولوجيا إليها وجعلها المشرفة على توزيع المعونات والطرف المقبول للتعامل التجاري باسم هذه الكتلة مع التكتلات الأخرى).

كما اعترف الدكتور والى بوجود علاقة بين إنشاء هذا التجمع المشبوه وبين «سيناريو السلام» في منطقة الشرق الأوسط إذ قال: «لاشك أن هناك بعدا سياسيا هاما من وراء فكرة إنشاء سوق الشرق الأوسط، فأساس هذا التكتل الاقتصادي هو توفير إطار سياسي في الإقليم يرتكز على إنهاء مشكلة الشرق الأوسط والتوصل إلى حل مرض لكافة الأطراف في هذه القضية».. (وهو مايعني أن إقامة هذا السوق الذي يحقق مشروع اسرائيل الكبرى هو الشرط لتحقيق السلام ولو كان سلاما أعرج لايحقق الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، ويكتفي بالنسبة للفلسطينيين بحكم ذاتي يقتصر على إدارة المرافق والخدمات العامة دون أن يكفل لهم السيادة والاستقلال على أرضهم).

وأضاف الدكتور يوسف والى -لافض فوه-: «ومن المتوقع في هذه السوق أن تتجه الكثير من الدول المنضمة له إلى المزيد من التخصص» (ومن المسلم به أن مثل هذا التخصص من شأنه أن يجعل الارتباط بإسرائيل ارتباطا أبديا سرمديا حتى يمكن الحصول منها على ماتخصصت في انتاجه من دون دول المنطقة، أو بعبارة أمين عثمان باشا -صديق وعميل سلطة الاحتلال البريطاني قبل الثورة وتحقيق الجلاء - هو «زواج كاثوليكي» لا انفصام له).

وجاء في ختام كلامه مايفيد أنه لم يكن بصدد سرد مجرد أفكار حول موضوع السوق الشرق أوسطي، وإنما اتخذ خطوات تمهيدية لوضعه موضع التنفيذ حيث قال إنه كلف وفدا من الوزارة بالسفر إلى أمريكا للتفاوض مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء حول أثر إنشاء سوق الشرق الأوسط على الأمن الغذائي في المنطقة.. وأضاف أن هذا المعهد سوف يعقد عدة ندوات في مصر، وأنه سيقدم هذه الدراسة خلال ستة أشهر.

بأية صفة يتحدث الدكتور والى عن انضمام مصر إلى إسرائيل الكبرى؟

ونود أن نتساءل: بأية صفة يتحدث الدكتور يوسف والى عن انضمام مصر إلى السوق الشرق الأوسطية عوضا عن الاتفاقية القائمة في إطار جامعة الدول العربية بإنشاء «السوق العربية المشتركة»، والتي ينبغي العمل على إحيائها واستكمالها دعما لتكوين تكتل اقتصادي يمكن أن يتعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الموجودة في النظام العالمي الجديد؟

وكيف ينادي هذا الوزير بمشروع صهيوني يعتبر من أهداف إسرائيل، في الوقت الذي تقصف فيه طائراتها جنوب لبنان بالقنابل، وتبعد الفلسطينيين من ديارهم إلى العراء في هذا البرد الزمهرير، وترفض الانصياع لقرار مجلس الأمن الصادر بالإجماع بوجوب إعادتهم، وتقوم بأفظع ممارسات القمع الوحشي ضد شباب الانتفاضة الذين يطالبون بالجلاء عن أراضيهم المحتلة بالقوة، وتسوف في المباحثات الثنائية مع الفلسطينيين، حيث انقضت سنة كاملة دون التقدم خطوة واحدة، أملا في تحقيق مطامعها في مياه وثروات المنطقة عن طريق المباحثات المتعددة الأطراف، وإيقاف نشاط الانتفاضة وإلغاء المقاطعة الاقتصادية قبل أي تفاهم حول السلام، وهو الذي لن يزيد عن منح حكم ذاتي عبارة عن إدارة بلديات في الأراضي العربية المحتلة؟.. وفي ذلك يقول الدكتور حلمي نمر في مقاله ردا على الدعوة التي أعلنها الدكتور والى: «إن المتتبع لمفاوضات السلام والمحاولات الإسرائيلية للتسويف وكسب الوقت، سيدرك أن تحقيق السلام أمر بعيد المدى، وبالتالي فقيام السوق الشرق أوسطية -إن أريد لها أن تقوم- يجب أن يعتمد على الدول العربية فقط».

وما الذي تستفيده الدول العربية من انضمام إسرائيل لهذه السوق الموحدة؟.. ويجيب على ذلك الدكتور نمر بأننا نعلم أن إسرائيل لاتملك المقومات الأساسية لتحقيق الفوائد المتبادلة بين أعضاء السوق، سواء من حيث رؤوس الأموال أو من حيث الموارد البشرية أو من حيث اتساع السوق الإسرائيلية.. وأضيف إلى ذلك أن التكنولوجيا التي تحصل عليها من الغرب أو من أمريكا لن تنقلها إلى الدول العربية، كما أن التكنولوجيا ليست مقصورة على الغرب وأمريكا بل توجد أيضا في اليابان، ويمكن الحصول عليها من الجهات الأخرى المنقولة إليها.

وهل من المتصور -مع افتراض المستحيل بإقامة مثل هذا التكتل- أنه سينجح في تحقيق مايراد من ورائه مع رفض القوى الوطنية المؤثرة في اتخاذ القرارات السياسية واستمرارها، ومع وجود المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية، والخلافات السياسية القائمة بين الأنظمة الحاكمة فيها، ومع اختلاف الأنظمة النقدية والتشريعات المالية والإدارية السائدة فيها؟

وهل انضمام مصر إلى أي تكتل تتواجد فيه إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يعطيها الأمل في قيادة هذا التكتل كما يريد أن يمنينا به الدكتور والى، في الوقت الذي ترى فيه أمريكا تناصر إسرائيل في مواجهة قرار جماعي من مجلس الأمن الدولي، وتتخذ مع كثير من الدول الغربية موقفا يكاد يكون معاديا للدول الإسلامية؟!

إن هذا المشروع الصهيوني الذي يروج له الدكتور يوسف والى ليس في صالح مصر ويخالف سياستها المقررة، وهو يتناول مستقبل مصر -بل الأمة العربية جمعاء- من كافة النواحي الاقتصادية

والسياسية والمستقبلية، بحيث لايمكن أن يكون وزير الزراعة هو صاحب الحق فى التحدث فى شأنها دون الإذن له بذلك من الحكومة بأسرها ممثلة فى مجلس الوزراء.. فهل عرض الدكتور والى رأيه هذا المؤيد للمشروع الصهيونى على مجلس الوزراء وصدر قرار بشأنه؟

وهل فاتح الدكتور والى رئيس الجمهورية بشأن مانشره وتمت مناقشته فى اجتماع له مع مجلس الوزراء، وعرض الموضوع على مجلس الشعب وفقا لأحكام الدستور القائم؟ وإذا لم يكن قد تم ذلك، فكيف يبقى الدكتور يوسف والى وزيرا وهو ينتهك أحكام الدستور، ويتخطى رئيس الحكومة التى يعمل عضوا فيها، ويغفل رأى الحكومة مجتمعة بالاشتراك مع رئيس الجمهورية؟

إن ما اقترفه الدكتور والى يرقى إلى مستوى الخيانة العظمى لاعتدائه على الدستور، واحتقاره لشأن رئيس الحكومة وأعضائها، وعدم اعتداده بصلاحيات رئيس الجمهورية، والمناداة بالانضمام إلى مشروع صهيونى تعتبره كافة الدول العربية إهدارا لها وعدوانا عليها وسحقا لوجودها وإضرارا بمصالحها، ويسيىء إلى علاقات مصر بكافة الدول الشقيقة.

ولذا.. فإننى أطالب رئيس الجمهورية بعزل الدكتور يوسف والى من كافة مناصبه الرسمية والحزبية، واستخدام صلاحيته الدستورية فى إحالته إلى المحاكمة، وإلا فإن الشعب يكون معذورا إذا تصور أنه قام بنشر هذا الحوار -المرفوض شعبيا وعربيا- بعد استئذان مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

كارثة مرعبة: والى يبدأ خطوات السوق المشتركة مع إسرائيل!

تحقيق:
صلاح بديوى

إقامة مجمع زراعى ضخم فى مصر يشرف عليه ٢٠٠٠ خبير صهيونى واليهود يشاركوننا فى زراعة ٢٥٠ ألف فدان بالعريش!



المصدر : الشعب

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كارثة زراعية مصرية وعربية مرعبة، بدأ د. يوسف والى بمشاركة الصهاينة خطوات تنفيذها الان.. الوزير اقنع القيادة السياسة باتخاذ قرار ببدء مراحل اندماجية اقتصادية مع اسرائيل، تحت عنوان سوق مشتركة بالشرق الاوسط «ووحدة اقتصادية»....!

... التنفيذ بدأ نواته مصر و«إسرائيل» واختار البدايته المجالات الزراعية.

وإذا كان التطبيع محنة خطيرة لازالت مصر تعيشها، فان هذه المحنة تحولت الان إلى كارثة قومية مرعبة بالفعل.. فالخبراء الصهاينة بدأوا فى اقامة مجمع زراعى ضخم ومشبوه، والمستثمرون الصهاينة يستعدون لزراعة ٢٥٠ الف فدان باودية العريش، وتدريب أرباب الزراعة بمصر على أساليب الزراعة.

«الشعب» تطرح خلال هذا التحقيق أبعاد الكارثة على الراى العام العربى والإسلامى!

لم يقو على الانتظار

لم يستطع الدكتور يوسف والى أن ينتظر انتهاء مؤامرة التسوية السلمية للبدء فى تنفيذ الفكرة الصهيونية باقامة سوق اقتصادية مشتركة بالشرق الاوسط، وبدأ الاجراءات التنفيذية بالتنسيق مع نظيره الارهابى يعقوب تسور لإقامة السوق المشتركة التى تضم كلا من مصر والكيان الصهيونى كنواة أساسية لها.

وقال يوسف والى أنه تجرى حاليا اتصالات فى هذا الاطاريين مصر والكيان الصهيونى، تم خلالها الاتفاق على إقامة المجمع الزراعى الضخم بخبرة وكوادر اسرائيلية وفنيين وباحثين من مصر، ويهدف والى وتسور من وراء إقامته إلى الاستفادة من الخبرة الاسرائيلية المزعومة بمجالات زراعة الأراضى القاحلة والرى الحديث والزراعات التجارية، واعداد البذور والشتلات والتقاوى والبحوث المشتركة.

كما يقوم هذا المجمع والذى تهدف إسرائيل من ورائه إلى تدمير الزراعات العربية وفرض هيمنتها على المنطقة باستقبال المبعوثين العرب والافارقه وابهارهم بالتقدم التقنى للكيان الصهيونى تحت ستار التدريب على زراعة الصحراء.

كما يقوم المركز الذى أختيرت القاهرة مقرا له بتزويد الدول العربية والأفريقية بمستلزمات الانتاج والخبراء الصهاينة بحيث يكون نواة للترويج للانتاج الصهيونى، ومركزاً للتامر على العرب والمسلمين بالشرق الاوسط.

وقد رصدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٥٠ مليون دولار على مدار العقد الجارى لتنفيذ هذا المخطط، كما أعدت اسرائيل للمجمع حوالى مائتى عالم وخبير وعناصر أمنية للاشراف على ادارة المجمع الذى يقع على مساحة تزيد عن ألفى فدان، ورشحت لاقامته الصالحية والنوبارية بصفة مؤقتة.

وأوضح د. يوسف والى انه نظرا للوقت الذى سوف تستغرقه ظروف تسوية النزاع العربى الاسرائيلى، فان وزارته أتفقت مع الجهات المعنية بالكيان الصهيونى على أن تبدأ السوق المشتركة بكل من مصر واسرائيل وتقتصر فى بداية عملها على سوق زراعية كبيرة تضم المنتجات الزراعية من حاصلات زراعية وتكنولوجيا زراعية جديدة لدول السوق.

وأضاف والى فى معرض شرحه للخطوات التنفيذية للسوق خلال لقائه مع كبار رجال التطبيع بوزارته انه أصدر تعليمات للجهات المسئولة بالاشتراك مع عدد من المسئولين الصهاينة بالانتقال إلى مناطق متعددة بالقاهرة والمناطق الصحراوية لاختيار عشرة أماكن كمراكز رئيسية لعرض منتجات السوق.

بيانات خطيرة جداً

ومما يؤسف له ان والى تجاهل كل التحفظات التى أثارها بعض علماء التخطيط وأساتذة الجامعات بمصر حول خطورة هذه الخطوة والتى تستفيد منها اسرائيل بالمقام الاول، وتضرب منتجاتنا الوطنية فى الصميم من سلع زراعية ومستلزمات الانتاج، فضلاً عن اثار السوق السلبية على مصر طبقا لما تسبب فيه التطبيع من تدمير للمحاصيل الزراعية وتلف للتربة وتلوث للمياه وتفش للاوبئة، بحيث تكون النهاية هيمنة مطلقة للصهاينة على توجهاتنا وبلادنا، إلا ان يوسف والى ضرب بنصائحهم عرض الحائط ومضى حاليا فى اتمام الاجراءات التنفيذية.

• وطبقا لبيانات الحجر الزراعى والبيطرى طوال الـ ١٠ أعوام الماضية، فان دخول البضائع والسلع الاسرائيلية للأسواق المصرية أسفر عن ٣٠ مرضا أصاب الثروة الداجنة والسمكية، ١٥ مرضا لحقت بالثروة الحيوانية وتسببت فى القضاء على سناعة ٤٠٪ منها، وانهيار مشروعات الدواجن والاسماك والمواشى بعد تشوثها، حتى أن جميع البحيرات المصرية لحقها التلوث.

• وأوضحت البيانات أن من بين ١٦٠ نوعا من الاسمدة والمبيدات التى دخلت للبلاد، ثبت وجود ٦٧ نوعا منها محرما دوليا وتم تهريبه عبر الكيان الصهيونى، وسبب أضرارا فادحة للمياة والبيئة، وهذا ما أكدته أيضا جامعة قناة السويس فى دراسة علمية حول أثار هذه المبيدات، وأيدتها رسالة ماجستير حصلت عليها احدى الباحثات بكلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة، أكدت احتواء معظم الأسماك المعروضة بالاسواق على اثار سميه لمركبات كيماوية تسبب العقم والسرطان والتشوه الخلقى والفشل الكلوى.

كما اكدت ابحاث أ.د أحمد شوقى عالم الوراثة بجامعة الزقازيق، وأ.د طلعت الابراشى عالم الحشرات بالمركز القومى للبحوث والخبير الدولى باليونسكو والذى طالما حذر من خطورة الصهيونية وشركاتها متعددة الجنسيات على مستقبل الشرق الأوسط، وكشف دورها في تدمير الزراعات، وحاول الصهاينة استدراجه للعمل معهم غير أنه رفض واخطر الجهات الأمنية بمصر.

أما النبات، فقد بلغت الأمراض الحديثة التى وفدت مع التطبيع أكثر من ٦٠ مرضا، وسجلت محاضر الحجر البيطرى على مدار هذه الاعوام مئات الرسائل الملوثة بالامراض والأوبئة الخطيرة. وهذا ما يؤكده الواقع من خلال الدمار الذى أصاب محاصيلنا الاساسية وابرزها القطن والطماطم والمناحل والموز والموالح والفواكه وباتت غير قابلة للتصدير.

(وسجلت تقارير الانتاج بمصر تزايد الفجوة الغذائية ووصول العجز في الميزان التجارى الزراعى إلي أكثر من ٥ مليارات دولار.

وحدة مشبوهة

ولا تقتصر هذه السوق على عرض البضائع والسلع الزراعية، بل تشمل فى خطوتها المقبلة خلال الشهور القادمة الإعداد للأطر الرئيسية لاتفاقية وحدة اقتصادية زراعية مشتركة بالشرق



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

الاوسط تبدأ بين مصر وإسرائيل، وتبدأ بمشاركة إسرائيل عبر مستثمريها في زراعة حوالى ٢٥٠ الف فدان على مياه ترعة السلام بأودية العريش مع رجال الأعمال والمستثمرين المصريين فى إطار مذكرة التفاهم المشتركة التى أشرف والى على توقيعها بين الطرفين، وتشمل إقامة وحدات تصنيع للمنتجات الزراعية والغذائية والسكنية بغرض التصدير، وتدريب الخريجين والمزارعين بمصر على زراعة حوالى ١٠٠ ألف فدان ما بين رومانه ومنطقة القنطرة شرق، وبحث كيفية استغلال مساحة الأراضي الشاسعة بوسط سيناء، والتفكير فى بدائل جديدة للمياه منها استغلال مياه البحر والضغط على دول حوض النيل لرفع حصة مصر من المياه بمعدل ٢٠ مليارات متر مكعب لزراعة وسط سيناء والنقب، وهو ما تجري دراسته بين الاجهزة الفنية فى مصر والكيان الصهيونى ومعهد الاستراتيجية الدولية للمياه بواشنطن.

وأشار والى لكبار معاونيه إلى أن القيادة السياسية تؤيد خطواته لتحقيق السوق والوحدة الاقتصادية المشتركة مع اسرائيل، مذكراً إياهم بأن العالم كله سوف يتعاون مع مصر ويدعم اقتصادها بكافة الامكانات نتيجة لخطواتها في هذا التعاون، وهذا ما يغرى دول المنطقة بالانضمام للسوق، ومصر ترحب بانضمامها بالطبع.

وتوقع والى أن تكون السوق المصرية الأسرائيلية المشتركة كتلة اقتصادية ناجحة في مواجهة التكتلات الدولية.

وقد بحث والى قضية السوق المشتركة مع كل من تونس والسعودية والمغرب والأردن ولاقى استجابة منها لهذه الفكرة، إلا أن قيادات هذه الدول لا تزال مترددة ما بين الاشتراك أو انتظار ما تسفر عنه التسوية السلمية، ويواصل والى اتصالاته مع الاطراف العربية لبحث إمكانية انضمامها للسوق والمساهمة في تمويلها.

اجهاض الحلم العربى

من جهة أخرى، ذكرت مصادر اقتصادية بالجامعة العربية، أن فكرة هذه السوق، تروج لها الدوائر الصهيونية منذ قيام الكيان العبرى، وتستهدف ـ بالاساس ـ ضرب مؤسسات العمل العربي المشترك، وتفتيت طموحات الوحدة العربية والقومية العربية، وإقناع العرب بفشل مؤسساتهم القائمة على أسس عقائدية وعرقية، وأن نجاحهم مرتبط بمدى استجابتهم للتعاون القائم على المصالح المتبادلة مع الكيان العبرى، لأن نجاح مؤسسات العمل العربى المشترك والجامعة العربية يعنى فى المستقبل زوال هذا الكيان، وبالتالى فإن اسرائيل تعمل بكل طاقاتها لإقامة مؤسسات بديلة بالشرق الأوسط فى ضوء المتغيرات الدولية الجديدة تضمن من خلالها تفوقها وسيادتها وسيطرتها على المنطقة.

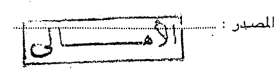
التبعية وتمرير المخطط

وأوضح مصدر ومسئول سابق رفيع المستوى في تصريحات أدلى بها فى حلقة نقاش خاصة، أن اسرائيل تحاول ـ من خلال رجالها بالمؤسسة الحاكمة والذين وقعوا في فخ التبعية لامريكا ـ تمرير هذا المخطط عبر مصر بالذات، لان ذلك يعنى نجاحه وسيطرتها على المنطقة العربية، تماماً.

واستطرد قائلاً بان المازق الذى تواجهه اسرائيل حاليا يتمثل فى وجود دول مثل ايران والسودان وليبيا والعراق ترفض الاعتراف بوجودها، ومن هنا ياتى الدور الامريكي الرامي لإخضاع هذه الدول، وبالتالى تحقيق حلم اسرائيل وتفوقها على العرب والمسلمين، والمصيبة ان حكامنا يتصورون أن امريكا سوف تحميهم.

ومن ثم، فإن كافة القوى الوطنية الشريفة على مستوى الوطن العربى -كما يقول- مطالبة الان بالتصدى لأمثال يوسف والى حتى لا تنجح المؤامرة. وكان د. يوسف والى قد عقد اجتماعات طوال الأسابيع الثلاثة الماضية مع كبار معاونيه المعنيين بالعلاقات مع اسرائيل واستدعى عددا من الزراعيين والاقتصاديين والعلماء المهتمين بدول الشرق الاوسط وطرح عليهم الخطوات النهائية للسوق المشتركة، وتوصل معهم إلى ضرورة بدء الاجراءات المتعلقة بها حتى تكون حكومته هى الرائدة والتى تبنت فكرتها بين كافة دول المنطقة، وابرز الذين اجتمع بهم والى د. حسن خضر وكيل الوزارة للاقتصاد الزراعى، ومسئول العلاقات الزراعية الخارجية بالوزارة، وفؤاد أبو هدب منسق عام الجانب المصرى في اللجنة الزراعية الاسرائيلية المصرية العليا المشتركة، وأسامة الخولى مستشاره لشئون التطبيع، ود. عادل البلتاجى مدير مركز البحوث الزراعية، وممدوح رياض رئيس الادارة المركزية للتشجير، وعدد من الملحقين الزراعيين السابقين والحاليين بإيران والعراق وتركيا وواشنطن وتل أبيب.



المصدر : الأهالي


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠

« السوق شرق أوسطية » يجرى تنفيذها الان ؟

محمد سيد احمد

نشر « الاهرام » يوم السبت قبل الماضى حديثا طويلا لوزير الزراعة الدكتور يوسف والى دعا فيه الى اقامة « سوق شرق اوسطية » تضم مصر واسرائيل والدول العربية ، بوصفها ضرورة فى وجه التكتلات الاقتصادية الكبرى التى تنشا فى مواقع عالمية اخرى ، وباعتبار ان هذه « السوق الشرق اوسطية » سوف تشجعها الادارة الأمريكية الجديدة ، دعما لعملية السلام الجارية الان .

وقد نشر الدكتور حلمى نمر ، وزير الدولة السابق ونقيب التجاريين ، مقالا مطولا « بالاهرام » يوم الخميس الماضى ، لم يعترض فيه على فكرة اقامة مثل هذه السوق من حيث المبدا ، ولكن اثار تساؤلات وتحفظات حول وجاهة ان تطرح الفكرة الان ، وعلى لسان مسئول بمقام الدكتور يوسف والى .. ومن التحفظات التى ابداها ، عجز الدول العربية عن اقامة اسواق « جزئية » فيما بينها ، فهل تنجح فى اقامة سوق على اتساع المنطقة وشاملة اسرائيل ؟ .. ثم ما مدى امكانية ضم دول تتسم بثروة مالية كبيرة مع دول ثروتها العلم والتكنولوجيا فى سوق واحدة ؟ .. ثم ماذا عن المقاطعة العربية ؟ .. ثم لماذا التشجيع الامريكى وهل هو لان واشنطن تريدها سوقا واسعة للسلع الامريكية بالذات ، فضلا عن خدمة مسعاها الى السلام ؟ وهل مبادرة الدكتور والى هى فى النهاية فكرة مصرية .. ام فكرة امريكية ؟ .. ثم ماذا عن هذه السوق واسرائيل مازالت مصرة على عدم حل المشكلة الفلسطينية ؟ ..

.. بيد ان هناك شواهد توحي بان فكرة « السوق الشرق اوسطية » لم تعد مجرد فكرة مطروحة للمستقبل ، بل هى فكرة يجرى تنفيذها الآن ..

فمن المعروف ان اسرائيل ومصر تقلقهما حقيقة ان ادارة كلينتون الجديدة بصدد خفض المعونات الامريكية للخارج ، نظرا لما يواجهه الاقتصاد الأمريكى من مشاكل داخلية ملحة وصعبة الحل .. واذا صح ان التخفيضات لن تنال من المعونات التي سوف تقدم لاسرائيل ومصر فى العام الراهن ، فليس هناك ما يقطع بأنها لن تنال منها فى السنوات القادمة .



وقد نسب الى وارن كريستوفر قوله للمسئولين المصريين اثناء جولته الاخيرة بالمنطقة بأن معونات امريكا لمصر في العام القادم انما سوف يكون على الحكومة المصرية ، ومعها الحكومة الامريكية ، اقناع الكونجرس بجدواها ، وانصرافها فعلا الى الأهداف المقررة لها ! ..

معنى ذلك ان مصر معرضة لفقد الكثير مما تتلقاه من امريكا ، خاصة ان المعونات الأمريكية لمصر كان يبررها - من وجهة نظر واشنطن - قبول مصر - دون غيرها من الدول العربية - ابرام اتفاقات سلام مع اسرائيل ، ولم يعد هذا هو الحال .. فان الكل اضحى مشاركا في عملية السلام .. ثم علينا ان ندرك ان الادارة الامريكية ، لو كان عليها ان تخفض الدعم على كل من مصر واسرائيل ، فسوف تحمّل مصر - قبل اسرائيل - القسط الأكبر من هذا التخفيض لوجود ، لوبى ، يهودى قوى داخل الادارة الامركية كفيل بالدفاع عن مصالح اسرائيل ، وعدم وجود ، لوبى ، مصرى مماثل ..

بيد انه قد نسب الى سفير الولايات المتحدة في اسرائيل قوله للحكومة الاسرائيلية ان امريكا لن تستطيع ، الى غير اجل ، تحمّل حجم المعونات التى ظلت تقدمها لاسرائيل طوال السنوات المنصرمة .. فحتى اسرائيل ، وليست فقط مصر ، قد تتعرض لتقليص في المعونة ، وانه عليها (اى اسرائيل) ان تفكر - ومنذ الآن - في تدبير امورها مستقبلا ..

وقد اذاع راديو لندن ان وفد كبار اليهود الأمريكيين الذى زار القاهرة منذ ايام قد اكد للمسئولين المصريين ان المنظمات اليهودية الأمريكية لن تضغط على ادارة كلينتون من أجل غض النظر عن خفض المعونات الأمريكية المقدمة لاسرائيل وحسب ، بل ايضا من اجل عدم خفض تلك المقدمة لمصر ! .. وان الوفد اليهودى الأمريكى يتطلع في المقابل الى جهد مصرى لدى الدول العربية كى تسرع بخطوات رفع المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ! ..

وهكذا يخيل عرض ممثلى المنظمات اليهودية الأمريكية نواة بناء ، سوق شرق اوسطية ، مكتملة الاركان ، وابتداء من الآن دون انتظار عملية السلام ولا حل المشكلة الفلسطينية !.. ويأتى هذا العرض في توافق مع ضغط امريكي على الأطراف . واشعارها بأن امريكا عاجزة عن استمرار تقديم دعم مماثل لذلك الذى قدمته من قبل .. ومن هنا ضرورة ان تتدخل مصر للتعجيل بعملية ، السوق الشرق اوسطية ، بوصفها الركيزة الاقتصادية للسلام ، وليس فقط بوصفها أحد آثار هذا السلام ..

فهل اراد الدكتور والى بمقاله التنبيه الى فكرة تتعلق بالمستقبل ، ام الاشارة الى مستجد يجرى تنفيذه الآن فعلا ؟



الدولة الفلسطينية قد تشبه هونغ كونغ

اوروبا تتصور التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط استناداً الى التجربة التي سبقت "السوق المشتركة"

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ يعمل الخبراء الاوروبيون على بلورة سيناريوهات التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط في العام الفين انطلاقاً من افتراض نجاح مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية ويصفون المصاعب التي تعوقها بانها ستكون «ظرفية».

ويستند الخبراء في تصوير المستقبل الاقتصادي للمنطقة الى تجربة الدول الاوروبية التي دمرت بعضها البعض في النصف الاول من القرن العشرين، وتشترك منذ العام ١٩٥٧ في السوق المشتركة التي ضمنت الازدهار الاقتصادي والاستقرار والسلام في غرب اوروبا. وتساءل رئيس المفوضية الاوروبية جاك ديلور في دورة البرلمان الاوروبي في شهر شباط (فبراير) الماضي: «لماذا لا تؤسس اسرائيل والدول العربية سوقاً مشتركة تقوم على موارد الطاقة والمياه، مثلما قامت المجموعة الاوروبية على صناعات الفحم الحجري والصلب».

وتوضح مجموعة الافكار الواردة التي استقتها «الحياة» من مصادر اوروبية مسؤولة بعض جوانب السيناريوهات الاوروبية التي تتقاطع مع وجهات نظر اسرائيل وبشكل ادق مع أفكار وزير خارجيتها شمعون بيريز الذي كان دعا المجموعة الاوروبية في اكثر من مناسبة الى زيادة المفاوضات المتعددة الاطراف المتصلة بالتعاون الاقليمي. كما تتقارب الافكار الاوروبية مع رأي عبر عنه ولي العهد الاردني الامير حسن بن طلال في زيارته الاخيرة الى بروكسيل حين دعا الى «اقامة تعاون اقتصادي بين الاردن والكيان الفلسطيني واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول البنلوكس الاوروبية الثلاث الصغرى (بلجيكا، هولندا واللوكسمبورغ). كما لا تختلف الافكار الاقتصادية الاوروبية والفلسطينية من الناحية العملية باستثناء تاكيد الجانب الفلسطيني على ضرورة الافكار الاقتصادية الاوروبية والفلسطينية من الناحية العملية باستثناء تأكيد الجانب الفلسطيني على ضرورة اعداد الحصان السياسي (الحل السياسي) قبل العربة الاقتصادية (التعاون). وترفض سورية مدعومة من لبنان الدخول في المفاوضات المتعددة الاطراف المتنوعة لانها حسب عبارة وزير الخارجية السيد فاروق الشرع «سابقة لاوانها».

وتذكر مجموعة الافكار التي سينقلها خبراء التعاون الاوروبيون الى عواصم المنطقة في نهاية شهر آذار (مارس) الجاري بأن «صورة الغد



مرتبطة بعمل اليوم» الذي لا يتسنى من دون نظرة الاطراف المعنية بشكل واضح الى علاقاتها ببعضها البعض حاضراً ومستقبلاً».

وتنعدم اليوم الروابط الاقتصادية والسياسية بين دول المشرق العربي (سورية ولبنان والاردن والاراضي المحتلة) واسرائيل وتتميز كلاها بصغر حجمها الذي يعوق تطورها الامر الذي سيفرض عليها الانفتاح، «ويمثل الاندماج الاقتصادي بين الدول المذكورة واسرائيل البديل الوحيد لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان الذين سيتزايد عددهم باكثر من ٥٠ في المئة في مطلع القرن الحادي والعشرين، والاندماج ايضاً بشكل مواز في الحيز المتوسطي الاوروبي».

ويعني بديل الاندماج الاقتصادي في وجهة نظر الخبراء الاوروبيين «اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين مصر وفلسطين واسرائيل والاردن ولبنان وسورية في حدود العام ٢٠١٠ وان تقيم كل منها تبادلاً حراً مع اوروبا ومع غالبية دول حوض البحر الابيض». وتمثل اسرائيل الى حد الآن الطرف الوحيد ضمن دول حوض البحر الابيض الذي تجمعه بالسوق الاوروبية منطقة التبادل التجاري الحر التي سيجري تعميقها في مستقبل قريب للتلائم مع متغيرات وحدة السوق الاوروبية وقيام الحيز الاقتصادي الاوروبي في منتصف العام الجاري.

وتتطلع قبرص وتركيا للانضمام الى عضوية السوق الاوروبية وتعرض المجموعة على تركيا اقامة وحدة جمركية مثلما تجري مفاوضات اخرى لاقامة التبادل الحر مع المغرب تزمع اقامته ايضاً مع تونس.

وتلاحظ مجموعة الافكار الاوروبية ان هذا السيناريو يبدو اليوم حديثاً مستقبلياً وتطرح سؤالين حول المراحل التي ستجتازها المنطقة قبل بلوغ سيناريو الاندماج الاقليمي؟ ومتى نمكن اتخاذ الخطوات العملية الاولى في هذا الاتجاه؟

وتجنب الافكار الاوروبية بكل وضوح باستحالة القيام باي عمل «قبل ان توقع اسرائيل اتفاقات سلام مع لبنان وسورية والاردن وقبل ان توافق على الحكم الذاتي للفلسطينيين. ويمكن تحقيق ذلك في نظر المتفائلين، في غضون العام المقبل (١٩٩٤)». عندها ستحتل مسائل العلاقات التجارية العادية الاولوية وتعني اقامة نقاط عبور وفتح المراكز المغلقة على الحدود وتبسيط الاجراءات الجمركية بين دول المنطقة، على ان تنفذ هذه الخطوات قبل نهاية ١٩٩٦. «ويجب ان تبادر اسرائيل الى معرض التبادل الحر على جيرانها على اسس غير متوازنة لجهة تقدم

الاقتصاد الاسرائيلي، وان تنتهج اسرائيل في هذا الافق الاسلوب الذي تتبعه المجموعة الاوروبية حيال جيرانها في وسط وشرق اوروبا وفي حوض البحر الابيض في عقد السبعينات وكذلك في التسعينات. ولا يمكن توقع هذه الخطوات قبل ١٩٩٦، لكن يجب توجيه العقليات نحو هذا الافق خاصة في اسرائيل». وبامكان المجموعة الاوروبية في غضون ذلك ان تعرض على البلدان المشرقية تطوير الاتفاقات القائمة معها منذ السبعينات نحو اتفاقات شراكة على غرار الاتفاقات التي اقترحتها على المغرب وتونس والتي سيجري التفاوض في شانها في عامي ثلاثة وتسعين واربعة وتسعين.

وفي نطاق البحث في تطبيع العلاقات التجارية بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة «يجب البحث في ترتيبات العبور بين الاردن واسرائيل وبين سورية والاردن وفلسطين ومصر، ما يساعد على تنمية المبادلات في ما بين دول المنطقة».

وتقتضي المبادلات ترسيخ البنية التحتية بين الدول المعنية. ويمكن الاستثمار في بناء شبكات الطرقات عندما يبلغ حجم المبادلات مستويات تستدعي ضخ رساميل كبيرة، ويبدو ان بناء الشبكات الجديدة بعيد الامد.

المصدر : الحياة

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

وقد يمثل بناء شبكات الكهرباء الخطوة الاولى في اتجاه الاندماج الاقليمي. ويجري الآن اعداد دراسات في شأن ربط شبكات الكهرباء في المنطقة بتمويل من صندوق النقد العربي والمجموعة الاوروبية. وينتظر ان ينتهي اعدادها في بداية العام ١٩٩٤ لتكون قاعدة للاستثمارات في بداية العام ١٩٩٥. «ويجب ان تربط الشبكات بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة لا لاسباب نقطة العبور التي تمثلها اسرائيل بين مصر والاقطار العربية الاخرى انما لدورها الكبير كمنتج ومستهلك للكهرباء وكذلك للفوارق بين ايام العطل والاعياد في المنطقة».

وفي مجال المياه، تركز الافكار الاوروبية على ضرورة انشاء «سلطة مياه نهر الاردن» المشتركة بين سورية والاردن وفلسطين واسرائيل وذلك من اجل «تحسين سير واقتسام المصادر المائية للنهر».

وتعالج مجموعة الافكار الاوروبية مسائل تنقل الاشخاص وتقترح «تبسيط اجراءات تاشيرات الدخول امام السياح الاجانب وتفضل الغاءها بالنسبة للسياح الاوروبيين» وكذلك «تبسيطها بالنسبة لسكان المنطقة» وتلاحظ ايضاً ان من مصلحة الدول «الحفاظ على تيارات الهجرة لا لاسباب الاقامة النهائية انما لتسهيل حركية العمالة الفصلية. وتمثل اعمال الرقابة اللاانسانية التي يخضع له الفلسطينيون من قطاع غزة والضفة الغربية حافزاً لوضع ترتيبات تنقل العمالة. وتمكن الافادة في هذا الشان من تجربة المجموعة الاوروبية والاتفاقات الثنائية المبرمة بين الدول الاوروبية والدول الاخرى المصدرة للعمالة».

على الصعيد السياسي، يمثل احترام الحدود الدولية اهم نتيجة لمفاوضات السلام التي اذا بلغت نهايتها فانها ستخلف مشكلة واحدة كبرى تتمثل في وضع الاراضي المحتلة حالياً، «ويبدو ان دولة فلسطينية تعد مليوني نسمة في مساحة ضيقة حجرية رملية لن تكون قابلة للقيام سوى، اذا طورت اقتصادياً شبيهاً باقتصاد هونغ كونغ واستفادت من البنيات التحتية والمؤسسات القائمة في الاردن من جهة واسرائيل من جهة اخرى»، وبعبارات عملية «فان انضمام دولة فلسطين الى كونفيدرالية او فيدرالية مع الاردن يمثل افقاً يجعل قيامها ممكناً، على ان تشترك الدولتان في السياسة الخارجية والعملة الموحدة والنظام الدفاعي الموحد والسياسة الاقتصادية الموحدة. وكلما عرف الفلسطينيون محدودياتهم كان الامر افضل».

المصدر : الحياة

التاريخ : ١١ تموز ١٩٩٣

اعتبر ان المفاوضات يجب أن تؤدي الى كونفيديرالية أردنية - فلسطينية

بيريز يأمل بدور أكبر لأوروبا في المتعددة والمساهمة في "بناء شرق أوسط جديد"

■ بون، ستراسبورغ (المجموعة الأوروبية) - أ ف ب، رويتر - أعرب وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز الذي وصل الى بون أمس آتياً من ستراسبورغ في إطار جولة أوروبية يقوم بها عن أمله بأن تلعب المجموعة الأوروبية دوراً أكبر في مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط وتساهم في بناء «شرق أوسط جديد» من خلال زيادة استثماراتها في المنطقة. وانتقد الوزير الاسرائيلي بريطانيا لاستئنافها الاتصالات على مستوى عال مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال امام جلسة مشتركة للجنتي الخارجية والعلاقات التجارية الخارجية في البرلمان الأوروبي خلال جلسة موسعة في ستراسبورغ أول من أمس انه يأمل بأن تستأنف مفاوضات السلام مع سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين في أواخر نيسان (ابريل) أول مطلع أيار (مايو) المقبلين، وان يعود الفلسطينيون الى مائدة المفاوضات.

وحذر بيريز من حركة «حماس» وقال: «ان لم نوقف حماس، لن تتمكن أي قوة فلسطينية من إيقافها. وسيقتلون المفاوضين والمفاوضات. وقد هددت حماس بقتل (فيصل) الحسيني وستهدد بقتل ياسر عرفات». وتابع: «لا يعود الى اسرائيل اختيار قيادة الفلسطينيين وزعيمهم بل يعود ذلك الى الفلسطينيين أنفسهم» مضيفاً: «يجب عليهم تنظيم انتخابات حرة ونحن (اسرائيل) سندعمهم، في هذا المشروع.

دور أوروبي

وقال بيريز موجهاً حديثه للجنتي البرلمان الأوروبي: «امامكم الآن فرصة للوجود في الشرق الأوسط بوصفكم أعظم البنائين». وأضاف ان السوق المشتركة للمجموعة الأوروبية يمكن ان تكون نموذجاً اقتصادياً للمنطقة وان السياحة وتوزيع المياه من العناصر الرئيسية المهمة للتنمية الاقتصادية.

وتابع انه على رغم ان الولايات المتحدة تشعر أنها مسؤولة عن مفاوضات السلام الثنائية في الشرق الأوسط الا ان المجموعة الأوروبية عليها ان تقوم بدور أكبر في المحادثات المتعددة الأطراف.

وركز بيريز على التعاون الاقتصادي وقال في مؤتمر صحافي عقده في ستراسبورغ ان شركات المجموعة الأوروبية يمكنها ان تدفع نفقات عمال ينفذون مشروعات في الشرق الأوسط في مجالات الاتصالات والنقل بدلاً من أن تضعهم في قوائم البطالة. وأضاف: «عليكم الاختيار بين البطالة والقيام بدور اكثر أهمية في العالم».

وأعرب بيريز عن رغبة اسرائيل في تطوير الأولويات التجارية بينها وبين المجموعة الأوروبية. وذكر انه على رغم صعوبة التغلب على العجز التجاري القائم مع المجموعة الأوروبية فإن اسرائيل راغبة في زيادة الخدمات التي تقدمها في مجالات مثل البحث والتنمية.

وانتقد وزير الخارجية الاسرائيلي بريطانيا لاستئنافها الاتصالات على مستوى عال مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال ان اسرائيل لن تتعهد بوقف ابعاد الفلسطينيين او تقدم تنازلات أخرى تعتقد انها تعرض أمنها للخطر من أجل تعزيز محادثات السلام في الشرق الأوسط.

وقال: «أسف للخطوة التي اتخذتها وزارة الخارجية البريطانية في ما يتعلق بمنظمة التحرير (...) لن تفيد شيئاً». وأعرب عن أسفه لرفض الفلسطينيين حلاً وسطاً في شأن مسألة ابعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني الى جنوب لبنان تم التوصل اليه مع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر.

ودعا الحل الوسط المقترح الى عودة ١٠١ مبعد فوراً وعودة باقي المبعدين بحلول نهاية العام الحالي.

وقال بيريز ان اسرائيل قدمت «تنازلات فعلاً» في مجالات مثل المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة وتشكيل وفد المفاوضات الفلسطيني لكن اعمال العنف ضد الاسرائيليين استمرت وكان أحدثها في قطاع غزة.

وأضاف: «لا يمكن ان تقول (...) قدم تنازلات ولكن لا تكافح الارهاب».

من جهة اخرى، أكد بيريز في مقابلة نشرتها أمس صحيفة «زودويتشي تسايتونغ» الألمانية ان اسرائيل تريد اتفاقاً سريعاً خاصاً بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وبعدما اشار الى مقترحات حزب «العمل» الاسرائيلي منذ وصوله الى السلطة أواسط أيار (مايو) العام ١٩٩٢ قال: «قدمنا جدول أعمال ونريد التوصل سريعاً الى اتفاق».

وأضاف بيريز ان هذه المفاوضات ينبغي ان تؤدي الى كونفيديرالية اردنية - فلسطينية تقابل العلاقات السلمية بين اسرائيل وجيرانها.

وأوضح ايضا ان سورية «مستعدة للتفاوض في شكل منفرد» مع اسرائيل لكنه لا يعرف هل هي مستعدة لعقد اتفاق منفصل مع اسرائيل.

الى ذلك، رفض الصحافيون والمراسلون العرب المعتمدون في المانيا دعوة وجهتها اليهم سفارة اسرائيل في المانيا للقاء وزير الخارجية الاسرائيلي خلال زيارته لبون.

وأكد الصحافيون في بيان أمس انهم عقدوا فور تلقيهم الدعوة «اجتماعا عاجلاً قرروا فيه بالاجماع رفض حضور اي لقاء مع أي جانب اسرائيلي ومقاطعة زيارة بيريز وعدم الرد على دعوة السفارة الاسرائيلية باي شكل من الاشكال».

واوضح احد الصحافيين انها المرة الأولى التي تتصل فيها سفارة اسرائيل بصحافيين عرب، مشيراً الى انهم رفضوا الدعوة بسبب الوضع الذي لا يزال سائداً بين بلدانهم واسرائيل.

وقال ناطق باسم سفارة اسرائيل ان لقاء بين الصحافيين العرب وبيريز تناقش خلاله جميع المواضيع، خصوصاً المتعلقة منها بالوضع في الشرق الأوسط، كان مطروحاً.

وسيلتقي بيريز خلال زيارته لبون التي تستغرق يومين المستشار هيلموت كول.

وذكر مصدر الماني ان بيريز الذي ستتركز محادثاته مع المسؤولين الالمان على العلاقات الاقتصادية الثنائية سيوقع مع نظيره الالماني كلاوس كينكل اعلانا لتمتين التعاون في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي.

وأضاف المصدر ان البلدين سينشئان مجلساً للتعاون الثنائي في ميدان التكنولوجيا المتطورة والبيئة ولجنة اقتصادية مشتركة. وقررا مضاعفة رأس مال المؤسسة الالمانية -

المصدر : الحياة

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٣

الاسرائيلية للبحث العلمي والتطور الى ٣٠٠ مليون مارك الماني (١٨٧ مليون دولار). وأعلن الجانب الالماني استعداده لدعم اسرائيل في جهودها من أجل تعاون أوثق مع المجموعة الاوروبية.

ويتوقع ان يلتقي بيريز كينكل وممثلين عن القطاع الاقتصادي الالماني. وسيجتمع اليوم مع الرئيس الالماني ريتشارد فون فايتسكر ورئيسة مجلس النواب ريتا سوسموث.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ / ٣ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انكشف المستور بعد تصريحات والى عن الوحدة الاقتصادية مع إسرائيل

بقلم:

عادل حسين

نحن أصحاب «الخيار شمشون»، .. لو خسرنا كل شىء .. فعلىّ وعلى أعدائى!



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٣

منذ ٦ أشهر كشفنا المخطط السرى للبنك الدولى عن القطاع المصرفى وسوق المال.. وما قلناه يحدث الان: سيطرة الأجانب على الاقتصاد بتراب الفلوس

السوق المشتركة -كما فى أوروبا- ليست مجرد عملية اقتصادية. إنها وحدة أيديولوجية ووحدة أهداف وتوازن فى القوى.. أين هذا فى علاقتنا مع إسرائيل؟



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ / مايو ١٩٩٢

فندق (فلسطين) يصر اليهود على شرائه بدعم من أمريكا لكى يمحوا اسمه وتاريخه.

ها نحن قد أصبحنا فى قلب المعركة الحاسمة.

لكم حذرنا ولكم نبهنا إلى خطورة المخططات السرية. التى تحاك ضد مصر وضد أمة العرب والمسلمين، ولكن كان بعض المخلصين لا يصدق، أو يتصور فينا المبالغة!

■ الان حصحص الحق. إن المعركة لم تحسم بعد، ولكن ما عاصرناه منذ حرب الخليج، سلط الضوء على ما كان خافيا من نوايا ومخططات، ولم يعد بوسع أى وطنى أن يزعم أنه غير فاهم، أو أنه يختلف فيما نذهب إليه.. وكل من يصمت بعد اليوم خائن.

إن المعركة لم تحسم بعد، ويجب أن نصمد ونستعد لشن هجوم مضاد، حتى نوقف الغزو، ثم يكون الحسم بعد ذلك لصالحنا.

xxxxx

لقد فصلوا دول مجلس التعاون الخليجى عن أمتها العربية الإسلامية، وفرضوا عليها الإحتلال المباشر، فاضعفوا وزننا الاستراتيجى، ونهبوا الموارد المالية لدول الخليج حتى أصبحت كلها مدينة.. هل هناك من لا يرى ذلك؟ إن حصار الأعداء على العراق وليبيا مازال مضروبا، وتحطيم القوة العراقية مازال متواصلا، وكل هذا يزيدنا ضعفا.. هل هناك من يكابر؟! إن كل قلاع الصمود والمقاومة يبطش بها وتوجه لها الانذارات.. وفى هذا الإطار يجرى الاعداد لحرب ضد إيران والسودان، وفى هذا الاطار نفسه يطاردون الحركة الإسلامية فى كل مكان (من المغرب العربى إلى مصر إلى فلسطين). يزعمون أنهم يحاربون الإرهاب والصحيح أنهم يحاربون الحركة الإسلامية لأنها هى التى تقود اليوم معارك التحرر الوطنى وتعبر عن امال النهضة.

فى مقابل هذا كله رأينا تدفق الدعم الكثيف (سياسيا وعسكريا واقتصاديا) لاسرائيل.

xxxxx

والولايات المتحدة التى نفذت هذا المخطط بوجهيه (العربى والإسرائيلى) هى التى «تبشرنا» اليوم بأنها قررت أن تقلع عن سلبيتها، وأنها ستقوم بدور «الشريك الكامل» فى المباحثات حول مستقبل المنطقة.. أليس معروفا منذ الان دور «هذا الشريك الكامل» وإلى من سينحاز؟

■ فى أبسط الاختبارات، لا تنسوا أيها العرب والمسلمون، أن أشهراً ثلاثة قد مرت على إخواننا المطرودين من فلسطين، وقد عاشوا فى الثلوج متجمدين بفضل الدعم الأمريكى لقرار إسرائيل.. لا تنسوا أيها العرب والمسلمون أن القمع داخل الأرض المحتلة يتصاعد، ففى شهر واحد استشهد أربعون واعتقل ألف.. وكل هذا تدعمه الولايات المتحدة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٣

في الاقتصاد المصري: ماحذرنا منه وقـع!

على أي حال، نحن نركز في هذا المقال على ما يجري في مصر الان.. وقد أوضحنا دائما أن كل ما يجري هو في إطار التطورات التي تجتاح المنطقة، والتي أشرنا إليها.

□ لقد قلنا دوما إن مخطط الإذلال والتخريب الاقتصادي الذي تدفعه الولايات المتحدة (عبر البنك الدولي وصندوق النقد)، هو جزء لا يتجزأ من مخطط إضعاف الجيش المصري، ومن مخطط إضعاف الأمة العربية الإسلامية.

قلنا هذا، وكان بعض المخلصين لا يصدق أو لايرى الرابطة بين ما يجري في اقتصادنا وبين المخطط العام للاذلال والاستضعاف .. بل كان البعض لا يرى الابعاد الحقيقية لما يجري في بنائنا الاقتصادي نفسه، وكان لهذا البعض عذره لأن ما يدبر وما يستهدف كان سرا.. ولكن لاعذر بعد اليوم، فمع مرور الأشهر والسنوات توالت الاجراءات، وماكان خافيا لم يعد كذلك. لقد اتضحت الصورة ولم يعد من حق أحد أن يسكت بحجة أنه لايعلم.. من يصمت بعد الان خائن.

xxxxx

كل ما قلناه في الماضي عن مغزى حديثهم عن الخصخصة أصبح مكشوفا الان ومعلنا.. وقد انتهى بحديث صريح عن تكامل اقتصادي بين مصر واسرائيل.

□ كنا نتحدث عن بيع شركات القطاع العام (بطريقة البنك الدولي)، ونقول إنه يعني بيع هذه الشركات برخص التراب وإننا بصدد أكبر عملية نهب للثروة الوطنية في تاريخنا الطويل، ولذا وصفنا قانون قطاع الأعمال (رقم ٢٠٣) بانه قانون النهب العام.

الان.. لم يعد كلامنا نبوءة متشائمة من معارض أهوج، ولكنها حقائق يراها ويلمسها كل الناس، فكيف نصمت؟ ولماذا نصمت؟ ومم نخاف؟ ماذا سيفعلون بنا أكثر مما هو حادث؟!

□ كنا نقول: إن البيع سيكون للأجانب والصهاينة (في الأساس)، وقد أصبح كل هذا حقيقة. أسرع القطاعات في البيع تكمن في مشروعات السياحة وهذه كلها ستقع في أيد غير مصرية، والصهاينة في هذا القطاع لايكتفون بالمساهمة المستترة، ولكنهم يتقدمون صراحة للشراء.. حتى فندق «فلسطين» رأيناهم لايتورعون عن الإلحاح في شرائه ليرفعوا عنه اسم فلسطين ويمسحوا تاريخه.! هل تذكرون تاريخ هذا الفندق؟ لقد نشأ في الستينات، وفي زمن قياسي (إثباتا للعبقرية المصرية في التخطيط والانجاز)، وكانت المناسبة عقد مؤتمر القمة العربية الثانية في الاسكندرية لبحث سبل المواجهة ضد المخططات الاسرائيلية.. هذا الفندق يصر الصهاينة الان على الاستيلاء عليه.. ياللفجر!

وقطاع السياحة ليس استثناء، فشركة الكروم المصرية (جاناكليس) مثال اخر تتوالى الأنباء عنه، وحتى شركة مصر للكيماويات التي لم تكن بائرة، والتي تنافس على شرائها بنوك وشركات مصرية، علمنا أن الحكومة قررت فتح بابها أمام الأجانب.

ومع ذلك، فإن عمليات البيع للأجانب والصهاينة بتراب الفلوس -والتي نراها الان- هي مجرد مقدمة، يجري تنفيذها تحت الإشراف المباشر لبعثة البنك الدولي التي وفدت إلى القاهرة (منذ أسبوع) لهذا الغرض. ومن مهام البعثة أن تدفع المراحل التالية، بحيث تظهر اثار الترتيبات والاتفاقات التي وقعت خلال الأشهر الماضية. لقد كان مقرراً أن تسقط الشريحة الثانية من ديوننا في يناير، ولكن تقرر تأجيل ذلك إلى مايو، ويقول البنك الدولي إنه يفعل ذلك حتى يتأكد (ومعه الصندوق) أننا ننفذ التعليمات بدقة.

والتنفيذ الدقيق يؤدي فعلا إلى تسريع عمليات البيع للأجانب والصهاينة.

فهل هذا هدف نحرص عليه؟ أو هل تساوي معونات البنك الدولي وأمريكا ما سنخسره من هذا البيع والنهب؟

شراء القطاع العام بالديون وبالصناديق المشتركة

لقد كشفت «الشعب» الترتيبات والاتفاقات التي فرضها البنك الدولي (واشير بشكل خاص إلى مقال ٢٣ يونيو ١٩٩٢). وهذه الترتيبات شملت تطوير سوق الأوراق المالية، فقلنا يومها إن «أخطر ما في التنظيم الجديد لسوق المال لم يأت في النص الصريح للقانون، ولكن يرد كالعادة (في مثل هذه القوانين) في اللوائح



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

التنفيذية، أو في قوانين مستقلة تظهر فيما بعد». وقد كشفنا عن المفاهيم المتكاملة للبنك الدولي فيما يتعلق بسوق المال (نقلا عن تقاريره السرية)، وتوقعنا أن تظهر تباعاً هذه المفاهيم، إلا أننا قلنا إن «أخطر ما جاء في تعليمات البنك الدولي هو مسألة (الصناديق المشتركة)، وخطورة هذه الصناديق أنها عبارة عن (شركات توظيف أموال أجنبية)، فالمهيمنون على هذه الصناديق يتلقون أموال المصريين ليتولوا تشغيلها لحسابهم، شراء وبيعا للأوراق المالية. وقد قرر البنك الدولي أن يبدأ الأمر بتجربة أولية تنشئها هيئة التمويل الدولية التابعة له (IFC)، أو أية شركة أجنبية ذات خبرة في هذا الشأن (يختارها البنك الدولي).. المهم هذه الصناديق -كما قلنا يومها- وسيلة بالفعل للسيطرة على المشروعات المصرية من خلال سوق الأوراق المالية، وصحيح أنها تتم بأموال مصريين (أو عرب)، ولكن دون أن يكون لهؤلاء أي دخل في توجيه هذه الأموال أو تقرير أمرها، وقد تتحول هذه الصناديق إلى شركات قابضة حين تتملك نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات، وتصبح متحكمة في إدارتها لحساب الأجانب والصهاينة».

□ هذا ما قلناه، ولكن تلكات الحكومة في اعتماد اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال، وترتب على ذلك (ضمن ما ترتب) تأجيل انشاء الصناديق، وتأجيل تدخل الشركات الدولية عموما لشراء القطاع العام من خلال سوق المال. وتعمل بعثة البنك الدولي حاليا لتسريع هذا الأمر، وفي طابور الانتظار والتربص تقف الان بنوك وشركات أمريكية (على رأسها مورجان ستانلي) وبنوك وشركات أوربية (على رأسها باركليز الانجليزي وكريدي لومبرس الفرنسية).. الكل في انتظار «الأوكازيون» ليشتري بتراب الفلوس.

وإضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي يدفع إلى تسريع عملية سداد بعض قروضنا للأجانب مقابل أسهم وحصص يحصلون عليها في شركاتنا (بنصف قيمتها).. لقد بدأت هذه العملية ومطلوب الان أن تسرع وتنطلق.

xxxxx

□ والصهاينة يتمتعون -في إطار هذا كله- بمزايا خاصة، وقد أوضحت «الشعب» في هذا الصدد خطورة المعاهدة المصرية -الأمريكية، والتي أعطت الولايات المتحدة في مجال الاستثمار امتيازات دولة الاحتلال، وقلنا: «رغم فداحة ما ذكرناه عن هذه المعاهدة، نؤكد أن أخطر ما فيها لم يسفر عن وجهه في البنود السابقة، فالمغزى الأعمق للمعاهدة أنها استخدمت كل الوزن والنفوذ الأمريكي لتجعل المستثمر الاسرائيلي حاملا لكل الامتيازات السابقة.... إذ ما أسهل أن يفد مستثمرون إسرائيليون تحت علم أمريكي».

وما قلناه حصل.. فالمستثمرون الصهاينة يتفاوضون هذه الأيام للقيام باستثمارات ولشراء شركات (وضمنها فندق فلسطين!) تحت العلم الأمريكي فعلاً، وفي حماية المعاهدة إياها.

لماذا التعديل الجديد لقانون البنوك؟

إلا أن كل ما ذكرناه حتى الان كوم.. وما يجرى للبنوك الوطنية كوم اخر.

لقد تقدمت الحكومة في الأسبوع الماضي بمشروع سريع لتعديل قانون البنوك، واندهش الكثيرون من ذلك، لأن القانون سبق أن عدلوه منذ أشهر.. والتعديل الجديد يشمل السماح لفروع المصارف الأجنبية بالتعامل بالجنيه المصري (وكان المقرر -قبل التعديل الأخير- أن يكون هذا الحق مقصورا على المصارف المصرية أو المشتركة الخاضعة لسلطان البنك المركزي المصري). هذا التعديل فرض على الحكومة فرضا، إذ لا يقبل عاقل أن يتم التعامل في الجنيه المصري وفقا لتعليمات المصارف الخارجية مباشرة وبدون أية ولاية أو توجيه من الدولة، فهذا يعني إشاعة الفوضى في السوق المالي والنقدي، ويفتح الباب على



مصراعيه أمام مخططات التآمر والغدر.

ومن أجل مزيد من الفوضى والفساد، نص التعديل الجديد لقانون البنوك على تحصين مسئولى المصارف (من المتهمين فى ذمتهم) ضد قانون العقوبات!

xxxxx

هذه التعديلات لا تدهشنا، فقد ذكرنا (فى مقال ٢٣ يونيو ١٩٩٢) أن القانون الجديد للبنوك ليس إلا بداية، وكشفنا (فى ضوء التقارير السرية) أن «الهدف الرئيسى للبنك الدولى هو تصفية القلب المتين للاستقلال المصرفى (الممثل فى البنوك الأربعة العملاقة: مصر -الأهلى -القاهرة -الاسكندرية). ومع هذه التصفية ينتهى دور البنك المركزى فى قيادة النشاط المالى والاقتصادى وفق أولويات وطنية».

وقد أوضحنا (فى مقال يونيو) أنهم يدركون أن مهمتهم مازالت صعبة وتحتاج عددا من المراحل يكشف عنها خطوة خطوة، ومع كل خطوة يعدلون القوانين واللوائح.

● لقد ذكرنا -فى ضوء هذا- أنه «إلى أن يتم إشراك الأمريكان والصهاينة فى ملكية البنوك الأربعة، نراهم يسعون إلى إضعاف هذه المصارف، وإلى تصفية دورها المتميز، فباسم إطلاق التنافس بين المصارف فى السوق، يطلبون إنهاء أى تنسيق بينها، ويعنى هذا إنهاء أى دعم خاص تقدمه هذه المصارف للمشروعات الوطنية، وخاصة شركات القطاع العام التى يسعون إلى إفلاسها أو التهامها.. إن المصارف الأجنبية تعمل فى مصر وفق تصور استراتيجى مشترك، ووفق اتفاقات وتنسيق حول من تساند ومن تخذل، ولكن ما يحل لها حرام على المصارف الوطنية!».

● وقلنا (فى مقال يونيو) إن هناك شعبة هجوم ثانية: فالمصارف الأجنبية سيصبح من حقها أن تنافس المصارف المصرية فى سوق التعامل بالجنيه المصرى بدون مصلحة وطنية مفهومة (وهذا ما كان فى التعديل الأخير)!

● وقلنا إن «النظام المصرفى قام -حتى وقتنا الحالى- على حصر عمل البنوك المشتركة وفروع المصارف الأجنبية فى المدن الكبرى ومع الشركات وكبار المودعين، أما المصارف الوطنية الأربعه فكانت فروعها تنتشر فى مختلف المدن والأحياء، وتتعامل كما يقال (بالقطاعى) وليس (بالجملة) فقط، فلكل مصرف من المصارف الأربعة شبكة فروع تتألف من ١٥٠ أو ٣٥٠ فرعا.. وكل هذا تقرر الان أن ينتهى لتحاصر المصارف الوطنية فى كل المواقع بالمصارف الأجنبية المزاحمة».

xxxxx

إن تعديلات الأسبوع الماضى فى قانون البنوك لن تكون الأخيرة إذن.. إذ سيتواصل الهجوم على القطاع المصرفى، وستتوالى التعديلات والاجراءات حتى يتحقق الهدف النهائى، وتكون السيطرة الأجنبية - الصهيونية مطلقة فى هذا القطاع الاستراتيجى الحاكم.

xxxxx

.. نقول إننا فى قلب المعركة الحاسمة.. ونقول إن الصمت أصبح خيانة!

تصريحات والى.. وماذا يعنى سوق الشرق الأوسط

وبينما نحن نتابع هذه التطورات الخطيرة فى الاقتصاد المصرى، تسللت إلى «الأهرام» تصريحات خطيرة ليوسف والى عن سوق الشرق الأوسط الذى تقوده إسرائيل ومصر.. وأقول تسللت لأنها جاءت فى إعلان مدفوع لوزارة الزراعة، ولذا فاتنى (كما حدث مع د.حلمى مراد) أن أقرأه، فكتبت فى عدد الجمعة الماضى عن المخططات الدولية لإقامة هذا السوق دون أن انتبه إلى ما صرح به يوسف والى، فانهالت على الرسائل والملاحظات تلفت النظر إلى هذا التصريح الاجرامى الخطير.

● «سوق الشرق الأوسط» ليس فكرة جديدة، ولكن كان مفهوما أنه -حتى بالنسبة لإسرائيل وأمريكا- لايمثل هذا السوق هدفا مباشرا. فأثناء الانتخابات الأمريكية، وفى عز «مزايدات» كلينتون لإرضاء الصهاينة، كان أقصى مايقول «إنه يعتبر المقاطعة العربية حربا اقتصادية ضد اسرائيل، وأن من واجب



العرب إنهاء المقاطعة، وذلك رداً على المبادرات المتعددة التى قام بها «اسحق رابين»... المبادرات المتعددة لرابين؟! ما علينا، المهم أن أقصى ما طلبه كلينتون فى ذلك الوقت (سبتمبر ١٩٩٢) رداً على هذه «المبادرات» هو إنهاء المقاطعة العربية، وكان العرب يقولون حتى هذا الأمس القريب: كيف تنتهى المقاطعة إذا كانت اسرائيل مازالت تحتل الأرض؟ وماذا يبقى فى أيدينا أثناء المفاوضات لنقدمه إلى إسرائيل مقابل انسحابها، بعد أن سقط منا احتمال استخدام القوة العسكرية للضغط؟ ولعلنا نذكر أن الحكومة المصرية دعت فى فترة ما إلى هذا المطلب نفسه (استجابة لتوجيهات أمريكية)،

وقالت إنها لاتطلب فى مقابل إنهاء المقاطعة العربية إنسحاب إسرائيل من الأراضى العربية، إذ يكفى أن توقف بناء مستوطنات جديدة!

xxxxx

□ وأرجو -بالمناسبة- أن نلاحظ أن حكاية إنهاء المقاطعة، لم يكن يقصد بها إقامة علاقات تجارية بين الدول العربية وإسرائيل، ولكن كان المقصود ألا تقاطع الدول العربية الشركات الدولية التى تتعامل مع إسرائيل، مع احتفاظها هى باستمرار المقاطعة التجارية للعدو الصهيونى الذى يحتل أرضنا والقدس فى قلبها.

xxxxx

ما الذى جرى بحيث يصبح المطروح للبحث ليس مجرد إنهاء المقاطعة للشركات الدولية، بل وليس مجرد إقامة علاقات تجارية بين العرب وإسرائيل، وإنما انشاء سوق مشتركة، فيها التجارة إلى جانب التكامل فى الزراعة والصناعة، مع خطط مشتركة لاستخدام الموارد المائية والنفطية والمالية؟

ماذا جرى بحيث يعلن والى أن مصر ستمضى مع إسرائيل فى هذا المسعى فوراً بدون انتظار لرأى الاخرين، وبدون انتظار لانسحاب الصهاينة من أرضنا، أو حتى بدون وقف للمستوطنات كماكان يقال فى السابق؟!

*□ ما معنى قيام سوق مشتركة؟ إن قيام السوق ليس مجرد عملية اقتصادية، وحتى فى الجانب الاقتصادى فإنه ليس مجرد فتح حدود، وحسابات على الورق للتدفقات التلقائية المتبادلة للسلع والخدمات والأموال والأفراد. فتوحيد السوق بين بلدين أو أكثر، وإطلاق عمليات التبادل المختلفة، هى عملية معقدة، يسبقها قرار سياسى تتخذه الدول المعنية، وتتحقق عبر مراحل يتأكد أثناءها أن المشروع يحقق المصالح المتكافئة لكل الأطراف. وهذا كله يتطلب وحدة عقدية (أو أيديولوجية)، ويتطلب تنقية للأجواء من العداوات التاريخية، إضافة إلى وحدة فى الأهداف الاستراتيجية والسياسية، ويتطلب أيضا توازنا فى قوة الأطراف المشاركة حتى لايطغى أحدها على الاخر.

ما نقوله ليس بدعة، انظروا مثلا إلى المجموعة الأوروبية. هل كان ممكنا أن يمتد مشروعها لإنشاء سوق مشترك إلى دول شرق أوروبا ووسطها قبل انهيار أيديولوجيتها الشيوعية؟ وهل كان ممكنا أن يتقدم المشروع من غير ارتباط محكم بالعصبية الأوروبية (وهى نوع من العقيدة)، وباستراتيجيتها المشتركة فى حلف الأطلنطى، وبدون سياساتها الخارجية والداخلية المتشابهة؟ وهل كان ممكنا أن يتواصل المشروع ويتقدم بدون مراجعة منتظمة تجريها دول المجموعة الأوروبية، لتطمئن إلى حساباتها فى المكسب والخسارة؟ وهل كان ممكنا أن يتحقق هذا كله بدون جهد دؤوب لإزالة العداوات والمخاوف التقليدية بين ألمانيا وجيرانها؟ أو بدون يقظة دائمة للوزن الخاص لألمانيا، ومعادلته بالوزن المقابل للدول الأخرى وخاصة فرنسا وانجلترا؟

فى إطار هذه الضوابط والمعادلات نشأ السوق الأوروبى فى أوروبا الغربية وتطور حتى وصل إلى ما بلغه الان.

* أين هذا من سوق الشرق الأوسط الذى يتكلمون عنه؟



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• ماهي الوحدة العقدية (أو الأيديولوجية) التي تجمعنا مع الصهاينة؟! إن عقيدتهم المعلنة تقوم على الاستعلاء العنصري، وعلى محاربة الإسلام والمسلمين، فهل سيتفق حكامنا معهم على هذه العقيدة؟!

• وما هي الأهداف الاستراتيجية والسياسية التي تجمعنا مع الصهاينة؟ إن أهدافهم الصريحة والمعلنة تقوم على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة والاستمرار في أسر الأقصى. ومن الناحية الاقتصادية قرأنا عشرات الدراسات الإسرائيلية التي تتكلم عن تقسيم للعمل يضمن هيمنتهم على مقدراتنا من خلال احتكار التفوق التكنولوجي، ومن خلال احتكارهم للعلاقة المتميزة مع الدول الصناعية (خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا).

ثم ما هو جهد الصهاينة لتجميل صورتهم وإزالة العداوات، وما هو حال توازنات القوى التي يتحقق من خلالها هذا السوق المشترك؟ إذا فرضنا أن ممثلينا في المفاوضات توصلوا إلى أفضل الصياغات التي تضمن مصالحنا، فإن بوسع اسرائيل أن تهدد أي اتفاق وتفرض ما تريد إذا ناورت بجيشها على الحدود، وحركت الصواريخ.. أليس كذلك؟

لقد ضمنت إسرائيل تفوقها العسكري الكاسح بفضل الدعم الأمريكي، وبفضل اتفاقات التحالف الاستراتيجي. وفي مجال التسليح النووي بالذات، كشف كتاب «الخيار شمشون» كثيراً من الأسرار، وأكد التقرير الأخير لجهاز المخابرات الخارجية الروسية (كي. جي. بي) كل ما جاء في هذا الكتاب، وأضاف إليه. لقد أكد التقرير امتلاك إسرائيل ترسانة نووية قد تصل إلى ٢٠٠ رأس نووية، كما أكد أن كمية اليورانيوم المخزونة في إسرائيل تكفي احتياجاتها الخاصة لمدة ٢٠٠ سنة مقبلة، بل يمكن التصدير منها. وطبقا لما جاء بالتقرير فإن اسرائيل تملك صواريخ متوسطة المدى قادرة على اطلاق هذه الرؤوس النووية منذ عام ١٩٨٩، والتعديلات التي أدخلت على الصواريخ الاسرائيلية (أريحا - ٢) جعلتها قادرة على قصف أهداف على بعد يزيد على ١٣٠٠ كيلو متر، أي أنها تهدد كل شركائها من دول «سوق الشرق الأوسط»، وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل بدأت عام ١٩٩٠ برنامجها لتطوير صواريخ كروز بحرية الإطلاق (على نمط صواريخ توماهوك الأمريكية)... الخ.

هل في ظل هذا التوازن نقيم سوقاً مشتركاً مع اسرائيل؟ وهل مثل هذا السوق - إن قام - يكون تكاملاً أم إذلالا وإخضاعا اقتصاديا؟

لقد كشف كتاب «الخيار شمشون» الدور الخاص الذي لعبه تكتل «العمل» في إنشاء القوة النووية الاسرائيلية (منذ بن جوريون)، وأوضح دور بيريز بالذات.! وهذا الرجل الذي حقق الهيمنة العسكرية، هو الذي يدعو الان بحماس لسوق الشرق الأوسط.

أيها المواطنون: لابد من المقاومة

* إن كل هذا الذي شرحناه بدهي، وبالتالي لم يكن متصوراً أن تصل البجاحة والصفاقة بمسئول مصري أن يصرح علنا بانتمائه لإسرائيل ومخططها الاقتصادي في إخضاع مصر والعرب والمسلمين! إن هذا المسؤول لم يقف في تصريحه عند تأييد الفكرة الخبيثة، ولكنه كشف عن الدراسات والمباحثات التي يقودها من أجل البدء في التنفيذ.

ومع ذلك، لو كان الأمر مجرد تصريحات ودراسات لقل الفزع، ولكننا نرقب في الواقع أن التنفيذ الفعلي قطع أشواطا.. وكل ما ذكرناه في هذا المقال يؤكد ذلك.

دعكم من كلام والي حول قيادة مصر واسرائيل لسوق الشرق الأوسط. فكل ما يجري يؤكد أن المقصود هو أن تكون مصر رائدة في قبول التبعية الاقتصادية للصهاينة بكل ما يعنيه ذلك من ذل ودمار، وإذا استقرت هذه العلاقة مع أكبر دولة عربية، فإن مقاومة الاخرين ستنهار، فينضمون إلى مشروع السوق دولة بعد دولة.

* إن نتائج «السوق المشتركة» في الاقتصاد المصرى واضحة. وما حققه والى تحديداً في قطاع الزراعة مشتهر، ولكننا نضيف كذلك ما حدث في الصناعات العسكرية التي ضربت في مصر وازدهرت وتطورت في اسرائيل.. فهذا هو النموذج المستهدف في تقسيم العمل بحيث نكون أصحاب اليد السفلى.. وفي مجال الصناعة المدنية لم يكن الوضع أفضل، فصناعتنا تصفى أو يشترونها برخص التراب.. فهل يمكننا أن نفعل شيئاً من ذلك في المشروعات الاسرائيلية؟ إنهم لن يقبلوا هذا طبعا، فكيف نقبل نحن؟ كيف؟.. «كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاً ولا ذمة»؟ (أى لن يدخروا جهداً في القضاء عليكم).. صدق الله العظيم

أيها المواطنون:

نحن في قلب المعركة الحاسمة، ولابد من وقفة رجال.. لو انكسرنا في هذه المعركة - لا قدر الله - سندفع ثمناً غالياً جداً، وأية تضحيات نقدمها اليوم لرفع البلاء ستكون أقل من التضحيات التي ستبذلها هذه الأمة لإزالة الكارثة إن وقعت.. لن تكون للعرب شوكة، ولن تقوم للإسلام في منطقتنا دولة، إن لم نواجه خطر اليوم ونصمد في المعركة.

لن نسمح بأن تتحول الهيمنة العسكرية الحالية للصهاينة إلى إذلال اقتصادى.. لن نسمح ببيع اقتصاد مصر لأعدائها.

xxxxx

الأمر أخطر من أية خلافات.. فعلى كل الوطنيين أن يضموا صفوفهم ويقفوا ضد المؤامرة.

- أيها المهنيون: لا يشغلكم ما جرى لنقاباتكم عن التصدى لهذه المؤامرة.

- أيها العمال: أنتم أول من سيتعرض للبوار والضياع فإياكم أن تتقاعسوا.

- أيها الشباب: مستقبلكم أسود إن سيطر الأجانب والصهاينة على مقدراتنا.

- يا كل الأحزاب: لابد من كلمة سواء... وحتى للحزب الوطنى، فإننا نقول للوطنيين فيه إنكم أعجز من أن تصدوا هجوم الأعداء وحدكم.

ونقول لهم إن نصف الحزب عندكم - وأنتم تعلمون - يتواطا مع الأعداء..

ورغم كل خلافنا معكم، فإننا سنساندكم إن أنتم حاولتم أن تتصدوا لأعداء الوطن بدلا من حربكم للإسلاميين.

xxxxx

إن ما ندعو إليه ليس سهلا. إننا نطالب بمواجهة كبيرة، ولكن نحن لها.

لو قطع البنك الدولى أو الولايات المتحدة المعونات، سنواجه قطعا ببعض المتاعب، ولكننا لن نموت.. وحتى من الناحية الحسابية البحتة فإن الأموال التى يقدمونها أقل كثيرا - كما قلنا - من النهب الذى يدبرونه.

أيها المواطنون:

اصبروا في المواجهة وصابروا.. وحين تستعيدون روح الجهاد، سيثبت لكم أن أعداءكم ليسوا إلا نموراً من ورق، وسيثبت أن نصر الله قريب.



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

□ □ تطورات مثيرة حول السوق الشرق أوسطية المشتركة

السوق تقضى على اتفاقات التعاون العربى وتعطى التفوق الاقتصادى لإسرائيل

ياشباب.. ياعمال يامهنيون.. أرفضوا هيمنة الصهاينة على الاقتصاد المصرى

بدأت أبعاد مؤامرة السوق الشرق أوسطية المشتركة تتضح، وتكشفت تفاصيل مثيرة عن مخطط قيام هذه السوق، والتى اقترحها الصهاينة، وفرضها الامريكان على مصر، واختاروا والى ليتولى بداية تنفيذها ومراودة النظم العربية لقبولها.

وكانت «الشعب» أول من كشفت خطوات اعتمادها بمجالات الزراعة وإنتاج الغذاء فى ديسمبر الماضى..

إن الأستاذ فهمى هويدى اعتبر السوق تجسيدا لحلم إسرائيل الكبرى، فى حين حذر د. حلمى نمر -عضو مجلس الشعب وامين عام مجلس التعاون العربى- من خطورة الفكرة على المستقبل العربى.

وقد واصل د. والى تنفيذ فكرته بالاقتداء بالسياسات الغذائية والزراعية التى تتبعها إسرائيل، وإعداد قوانين بشأن إلغاء التعريفة الجمركية وحرية انسياب الأفراد والبضائع والاستثمار بين مصر والكيان الصهيونى.

فى وقت اعتبر فيه الإرهابى اسحاق رابين التيار الإسلامى هو العدو الأول لكيانه، وطالب أوروبا وأمريكا بدعم فكرة السوق لمساعدة الأنظمة الشرق اوسطية فى محو التيار الإسلامى.

واعتبرت بريطانيا مصر وتركيا وإسرائيل رموز السوق المشتركة ورأس الرمح بالمنطقة لمواجهة القوى الإسلامية المتعاظمة.

تحقيق:
صلاح بديوى

الإسلام عدونا المشترك

خلال زيارته الأخيرة للندن -التى تمت منذ أكثر من شهر ونصف- تحدث الإرهابى اسحق رابين أمام حلقة نقاشية مغلقة، ضمت بعض الدبلوماسيين الذين يمثلون عددا كبيرا من الأقطار العربية، فضلا عن سفراء بعض الدول الأوروبية وأمريكا وبعض المسئولين البريطانيين، مهاجما مصر ومشككا فى انتصارها فى حرب أكتوبر، ووجه رئيس وزراء العدو تحذيرا قال فيه: إن العدو الأول لإسرائيل والأنظمة العربية والحضارة الغربية المسيحية هو التيار الإسلامى بكافة فصائله واتجاهاته، والذى يهيمن على الشارع بالاقطار العربية والإسلامية، وعلى الغرب أن يتكتل مع «إسرائيل» والأنظمة العربية للقضاء على هذا التيار ورموزه وقياداته، لأنه بالفعل بات يمثل خطرا حقيقياً على ما أسماه بمسيرة التنمية والسلام بالمنطقة.

ومضى الإرهابى رابين قائلاً: لذلك يجب على الأقطار الأوروبية والولايات المتحدة أن تعمل على دعم دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل لمساندتها فى التغلب على مشاكلها الاقتصادية، عبر التعاون الاقتصادى المشترك، لأن التيار الإسلامى بالأقطار العربية والإسلامية وحتى داخل كيانه الصهيونى خلقته الظروف الاقتصادية السيئة، ووافق الحاضرون على وجهة نظره بما فيهم ممثلو السفارات العربية.

● وفى تقرير اخير أعده معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن أوضح أن سياسة أوروبا وأمريكا المستقبلية فى الشرق الأوسط تتلخص فى إقامة تعاون اقتصادى وسياسى فى إطار تكتل قوى أبرز عناصره إسرائيل وتركيا ومصر، على أن يراعى الغرب دورا مميزا لإسرائيل، به يضمن السيطرة على توجهات هذا التكتل لمصلحة النظام الاقتصادى والسياسى العالمى الجديد، وأن يهيمن رموز الحلف الثلاثى على توجيه دفة الامور بالمنطقة، ويعتمد هذا التكتل على مساندة الدول البترودولارية بالمنطقة بالمال اللازم لمشروعاته، وتحاط أعمال هذا التكتل بنوع من التخطيط الذكى والسرية بحيث لا يصطدم بالتيار الإسلامى، وأن يعمل على استئناسه وتوجيهه لصالح المصالح الغربية إذا اقتضى الامر.

دور مشبوه للبنك الدولى

وبناء على هذه المخططات تحركت مؤسسات التمويل الدولية وعقدت مؤخرا بأسوان حلقة نقاش حول الاهتمام بالتعاون الاقتصادى والتنمية والسلام بمنطقة الشرق الأوسط، نظمها البنك الدولى ومثل مصر فيها ثلاث شخصيات أبرزها منى مكرم عبيد، وتراس الحلقة نائب رئيس البنك الدولى، وخلال المناقشات أكد الحاضرون من تركيا ومصر والخليج والمغرب العربى ضرورة خروج السوق الشرق أوسطية إلى الوجود فى أقرب وقت لصالح المنطقة واستقرارها. وأبدى البنك الدولى استعداده للمساهمة فى تمويل هذه السوق، وإعداد الدراسات التفصيلية لتطوراتها.

والى قلب المؤامرة

يحدث ذلك فى وقت كان ممثلو الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية والمسئولون بالكيان الصهيونى ود. يوسف والى بمصر قد فرغوا بالفعل من إعداد الأطر الرئيسية للسوق، وصدرت التعليمات من واشنطن للعربية السعودية بضرورة الدخول فى هذه السوق، بينما واصل وزير الزراعة المصرى -بصفته أمينا عاما للتنظيم السياسى الحاكم بمصر وخلفه رموز التطبيع- عقد الاجتماعات مع المسئولين بتل أبيب وبالتنسيق مع سفارة العدو بالقاهرة، عقب مشاوراته مع الأقطار العربية حول ضرورة قيام هذه السوق لخلق جو من الثقة المتبادلة وتدعيم مسيرة السلام.

ولذلك لم نفاجأ بالتصريح الذى أدلى به شقيق العاهل السعودى الملك فهد ونشرته «الشعب» وأشار خلاله بأن المملكة سوف تنضم لتجمع اقتصادى مقترح بالشرق الأوسط كبديل لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وللأسف فإن الدكتور يوسف والى يتعمد تزييف الحقائق، فيشير إلى أن فكرة السوق المشتركة نابعة من مصر، وأمام مزاعمه نقول له بأن فكرة السوق حلم صهيونى قديم فرضته الولايات المتحدة على مصر، وأحيل إلى الدراسة التى تقدم بها الإرهابى يعقوب تسور -رئيس الجانب الصهيونى فى اللجنة الزراعية المصرية-الإسرائيلية العليا ووزير زراعة العدو- بتاريخ ٧ ديسمبر من عام ١٩٩٢ خلال اجتماعات اللجنة بالقاهرة..

حيث قال تسور : «اعتقد أننا يجب أن ننفذ السيناريو الذى طرحته إسرائيل من قبل، والخاص بالتعاون الزراعى والاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط، والذى يمتد من التعاون بين مصر وإسرائيل ليشمل اقطارا أخرى بالمنطقة، واعتقد بان هذا الموضوع يجب أن تناقشه اللجنة فى اجتماعاتها الراهنة، وسبق ان اثاره بوهاريز منسق الجانب الإسرائيلى فى اجتماعات لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الامريكى فى عام ١٩٨٦ بواشنطن خلال مناقشاتها للعلاقات بين أوروبا والشرق الأوسط».

واستطرد تسور موضحا: والخطة الإسرائيلية التى اثارها بوهاريز وأطالب بمناقشتها حاليا تضم الاتى :

١-السوق الشرق أوسطية، والتى اتمنى أن تصبح حقيقة فى اجتماعات اللجنة اليوم، واعرف أن خبراء د. يوسف والى وافقوا عليها وسوف يعرضون تصورا نهائيا حولها علينا.

٢- نظرا لأن مصر تحتل وضعا عاما متميزا بالمنطقة وأفريقيا والتى تعانى أزمة غذاء وتعتمد على المعونات الدولية، فإن إسرائيل تقترح مجمعا زراعيا بمصر تزود فيه المنطقة بخبراتها وتكنولوجيتها، ومصر تضمن نجاح المشروع.

واختتم الوزير الصهيونى كلامه باعتقاده أن الفكرتين يمكن البدء فى تنفيذهما فى المجال الزراعى .

وعقب إقرار هذه الفكرة من قبل اللجنة المشتركة صحب والى ضيفه الصهيونى للقاء الرئيس مبارك، وزعم انه عرض عليه ما تم التوصل إليه مع الصهاينة فى هذا الإطار .

البيت الأبيض قبلته

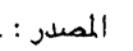
وبالفعل كان يوسف والى سباقا فى تنفيذ فكرة السوق المشتركة المفروضة على مصر من قبل أمريكا، والتى تحاول تمريرها للمنطقة عبرها.فارسل ثلاثة خبراء من وزارته إلى معهدين بواشنطن متحمسين للغاية لهذه الفكرة الصهيونية.....

المعهد الأول هو المعهد الأمريكى الدولى لسياسات الغذاء (ifpri) لوضع دراسة حول دور السوق فى تحقيق اكتفاء ذاتى لدول المنطقة من موارد التنمية.

والمعهد الثانى هو معهد الإصلاح الاقتصادى (IPR) لإعداد دراسة حول الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة لمصر، حتى يمكن أن تبدأ هذه الخطوة مع الكيان الصهيونى وفقا لما اتفقت عليه وزارة الزراعة مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٩٠ حول سياسات التحرر الزراعية.

وحمل خبراء د.يوسف والى معهم



المصدر :  الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

أخطر المعلومات والبحوث والدراسات حول الامكانات المتوافرة بمصر من مياه وأراض ومستلزمات إنتاج وبنية تحتية وأساسية مدعمة بالصور والخرائط والمراكز العلمية، فضلاً عن دعوة مفتوحة لخبراء المعهدين الخطيرين لزيارة مصر.

والخبراء الثلاثة الذين ذهبوا لواشنطن اعضاء بلجنة الزراعة فى الحزب الوطنى، وهم: د.حسن خضر وكيل أول وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى لشئون الاقتصاد، وسعد نصار مستشار فنى الوزارة، ومهندس محمود نور نائب رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى.

وسوف تعقد فى نهاية يونيو المقبل اللجنة الزراعية المصرية الاسرائيلية العليا اجتماعها فى فلسطين المحتلة، وينتظر أن يخصص لمناقشة مدى استعداد قطاع الزراعة المصرى للتأقلم مع الخطوات الأولية للسوق المشتركة على ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادى التى ينفذها وزير الزراعة حالياً، بحيث تكون ظروف السياسات الزراعية المصرية مشابهة للسياسات الصهيونية، مع وضع قوانين جديدة للتعريفة الجمركية وتبادل المنتجات وتنقل الأفراد وحرية الاستثمار الزراعى.

ويحاول د.يوسف والى إقناع معارضى السوق بأن النظام الاقتصادى الجديد قد فرض على مصر -وسوف يفرض على المنطقة- حتمية قيام هذا التكتل الاقتصادى لمواجهة التكتلات الدولية. فى وقت يعلن فيه الارهابى شيمون بيريز أن فكرة إسرائيل الكبرى قد آن أوانها، فهذه السوق سوف تكون تحت إمرة إسرائيل بحكم تقدمها وتطورها.

وتتلخص الأفكار الإسرائيلية الأساسية حول السوق فى حدوث تكامل اقتصادى بين النفط العربى، والمياه التركية، والكثافة السكانية والسوق المصرية، والتقدم التكنولوجى والفنى والخبرة الصهيونية.

ضد التيار الإسلامى

ومما يؤسف له أن الصهاينة قد أفتوا المسئولين العرب -وعلى راسهم مسئولون بمصر مثل د.يوسف والى- بان المشاكل الأساسية التى تهدد بفشل فكرة هذه السوق -ولابد من القضاء عليها- هى مشاكل المياه والأمن والأصولية الإسلامية، وأبدى هؤلاء المسئولون اقتناعهم بذلك، بل لم يتورعوا عن إبداء استعدادهم للتعاون مع العدو لإزالة هذه المشاكل من جذورها.

اتصالات غامضة

وقد جرت مؤخراً اتصالات بين الدكتور يوسف والى وثلاثة من كبار رجال الاعمال الصهاينة وأخطرهم، نظرا لعلاقاتهم بجهاز الموساد، وهم: شاؤول ايزنبرج، ويوسى بيباسين، وشموكيل دفكترل.. بهدف دراسة دور رجال الاعمال فى المشروعات التنموية التى سوف تقام فى إطار هذه السوق، ومعروف أنه سبق لأحدهما -وهو شاؤول- أن عرض على السادات شراء الصالحية وتحويلها لقاعدة استثمارية زراعية صهيونية وحلقة تطبيع شعبى رئيسى للعلاقات بين كيانه والشعب المصرى، وكاد السادات يحقق له أمنيته بيد أن المنية كانت قد سبقته، مع العلم بأنه توجد مذكرة تفاهم موقعة بين رجال الاعمال بكلا البلدين يمكن تعميمها على مستوى الشرق الأوسط وحتى تفتح الباب على مصراعيه للصهاينة بالتواجد فى مصر.

حقيقة الموقف العربى

وحتى الآن لا يوجد سوى ست دول أعلنت رسميا استعدادها للانضمام للسوق، وهى: تونس والمغرب ومصر والسعودية وتركيا والكويت.. بينما ترفض كل من سوريا ولبنان تماماً حتى فكرة المباحثات متعددة الأطراف فى الوقت الراهن، وهى المباحثات التى ينتظر أن تنتهى باتفاقات اقتصادية خاصة بالتطبيع، وتصران على ضرورة إحراز تقدم فى المباحثات الثنائية مع العدو حول الأرض قبل التوغل فى المفاوضات متعددة الأطراف.

ولكن صمت الدول الاخرى إزاء فكرة هذه السوق يكشفه عرقلة هذه الدول لاعمال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والذى يتولى تنفيذ فكرة السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية، بل إن الدول العربية المنتظمة بالمجلس لم تسدد حصتها المالية به حتى الآن.. الامر الذى جعل حسن إبراهيم -امين عام المجلس- يستغيث بالدول الاعضاء به كى تقوم بتسديد ما تبقى من حصصها أو تسدد حصصها للمجلس، ورغم ذلك عزفت هذه الدول عن تسديد حصصها مما هدد المجلس بالانهيار، مع العلم بان موظفيه لم يتقاضوا رواتبهم منذ شهور ولاتزال اتفاقيات الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة تتعثر رغم توقيعها منذ الخمسينات، وزاد تعثرها مؤخراً -وكما قال مسئول كبير- عزوف الحكومات العربية عن الانضمام للمجلس وعدم تسديد حصصها المالية والذى لا يتم اعتباطاً، إنما هى تعليمات تهدف لضرب المجلس تمهيداً لضرب الجامعة ومؤسسات العمل العربى المشترك واغتيال الحلم العربى.


المصدر : الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٣

نتهم يوسف والى بالخيانة العظمى: فما دفاعه .. وماموقف الدولة منه؟

يا شباب.. يا عمال يا مهنيون.. ارفضوا هيمنة الصهاينة على الاقتصاد.. والارهاب لن يجدى



بقلم الدكتور
محمد حلمى مراد

لايزال الدكتور يوسف والى نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للزراعة، ولايزال أميناً عاماً للحزب الوطنى الديمقراطى الذى يرأسه رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك، بالرغم مما اقترفه فى حق وطنه وأمته من خيانة عظمى كشفنا النقاب عنها فى عدد الثلاثاء الماضى من جريدة «الشعب».

ولم يكن هذا الكشف عن خيانته اجتهاداً من جانبنا أو نقلاً عن رواية وصلت إلى أسماعنا، بل كان اعترافاً صادراً منه شخصياً، مطبوعاً ومنشوراً فى كبريات صحف مصر اليومية. والاعتراف - كما يقول رجال القانون - سيد الأدلة.

ولم يحاول سيادة الوزير المتهم أن ينفى عن نفسه هذه التهمة النكراء التى لايعلو عليها سوى الكفر الذى ليس بعده ذنب، أو يحاول تبرير مانادى به وحسّنه ودعا إليه وروّج له. وماذا عساه يقول وقد ضبط متلبساً باعترافه بتمكين اسرائيل - التى تعادى أمة العرب والاسلام - من السيطرة على الوطن العربى الذى يطلقون عليه «الشرق

الأوسط» لطمس هويته ومحو اسمه، وتقديمها على كافة الدول العربية في التعاون مع مصر على إقامة مايسمونه بالسوق الشرق أوسطية: الصورة المحسّنة لمشروع اسرائيل الكبرى!!

ولم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإعفائه من كافة مناصبه عقاباً له على ماأعلنه من جانبه من تعاون مع إسرائيل - رغم ماترتكبه كل يوم في حق الأمة العربية والإسلامية من جرائم وماتضمره لها من كراهية وعداء - في تحقيق حلمها الأكبر في اقامة اسرائيل كبرى.. وهو مايؤدى إلى إثارة المشاعر الوطنية والدينية في وقت نحن أحوج مانكون فيه للتهدئة والسكينة.

نعم إن ماوقع منه يعتبر خيانة عظمى بكل المقاييس:

ولايعتبر ماارتكبه الدكتور يوسف والى خيانة عظمى من قبيل المجاز، بل هى جريمة خيانة عظمى وفق نصوص قوانين العقوبات في كافة دول العالم.. إذ لايشترط لوقوع هذه الجريمة أن يحدث تجسس لحساب العدو أو نقل لأسرار عسكرية أو سياسية إلى دولة معادية، أو الانضمام إلى قوة عسكرية محاربة، أو التخابر مع دولة أجنبية في وقت الحرب، بل إنه يكفى العمل - ولو كان ذلك علناً وليس سراً - مع دولة أجنبية ولو لم تكن معادية أو محاربة في أى وقت - أى ولو لم يكن في وقت الحرب - إذا كان من شأن ذلك الاضرار بمركز الوطن السياسى أو الدبلوماسى أو الحربى أو الاقتصادى.

والتصرف الذى وقع من يوسف والى من تعاونه مع اسرائيل لإنشاء سوق شرق أوسطى يسعى لضم كافة الدول العربية بالمنطقة قبل الاتفاق على حل القضية الفلسطينية والانسحاب من الاراضى العربية المحتلة، وفي الوقت الذى تجرى فيه الاتصالات الدبلوماسية لمجرد قبول الجلوس إلى مائدة المفاوضات الثنائية مع اسرائيل، ولم تنته بعد المباحثات المتعددة الأطراف حول المشاكل الاقليمية - والتى من بينها التعاون الاقتصادى مع اسرائيل - هذا التصرف من شأنه الاضرار بمركز مصر الدبلوماسى والسياسى بين الدول العربية ومع اسرائيل.

كما أن هذا التعاون الاقتصادى الذى يدعو إليه اسرائيل - بل وبدء العمل على وضعه موضع التنفيذ - من شأنه الاضرار بمركز مصر الاقتصادى على النحو الذى اوضحناه في مقالنا العدد الماضى.

وقد نشرت جريدة الأهرام يوم ٦/٣/١٩٩٣ بعد نشر دعوته لإنشاء السوق الشرق الأوسطية، وقبل صدور العدد الماضى من جريدة «الشعب»، خبراً ما بصفحة ١٨ عنوانه: «بدء الاجراءات التنفيذية لسوق الشرق الأوسط» وتضمن تصريحاً خاصاً للدكتور يوسف والى، جاء فيه أنه يجرى حالياً الاعداد لإقامة مركز تدريب على أعلى مستوى لتدريب المبعوثين من دول المنطقة على زراعة الصحراء، وأنه يرحب بانضمام دول المنطقة إلى سوق الشرق الأوسط الذى يضم مصر وإسرائيل، ومن يرغب في الانضمام إليه من دول المنطقة، وأن هذه السوق ستتأكد أهميتها في المرحلة القادمة ككتلة اقتصادية في مواجهة التكتلات العالمية»!!

وهذه الأفعال تعتبر من الجنايات المضرة بالمصلحة العمومية الواردة بالكتاب الثانى من قانون العقوبات المصرى..

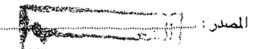
وتنص في هذا الشأن المادة ٧٧ (د) بصفة خاصة على عقوبة السجن لكل من تخابر في زمن السلم مع دولة أجنبية، وكان «من شأن ذلك» الاضرار بمركز مصر السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى، أى ولو لم يكن ذلك بقصد الاضرار بها.. وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بمصلحة قومية للبلاد..

ولاتطبق المادة ١٧ الخاصة بالظروف المخففة إذا وقعت الجريمة من موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة.

دور والى الشرق أوسطى يضفى صفة العمد على تسببه في خراب الزراعة:

وإذا كانت سياسة يوسف والى الزراعية قد أدت إلى تخريب مصر زراعياً، سواء من حيث انتاج القطن أو عدم كفاية محصول القمح أو



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ١ مارس ١٩٩٣

افلاس مزارع الدواجن أو اضمحلال مصايد الأسماك أو استيراد الأسمدة والبذور والمبيدات الضارة، وأخيراً التفكير فى القضاء على زراعة قصب السكر فى الوجه القبلى واستبدال البنجر بها، رغم عدم صلاحية الجو لزراعته، وبما يؤدى إلى ايقاف مصانع السكر.. فإنه لايمكن فى ضوء ماكشف عنه قيامه بدور المؤسس للسوق الشرق أوسطى أن يعتبر هذا الخراب الزراعى الذى منيت به مصر كان من قبيل الفشل أو الخطأ أو سوء الطالع، بل إنه يدل على أنه تخريب متعمد ومقصود.

ومما يؤكد هذا التعاطف المريب مع اسرائيل، ماأورده سفير اسرائيل الأسبق فى مصر فى كتابه الذى أصدره باللغة العبرية، وتُرجم إلى العربية عن ذكرياته فى مصر، حيث ذكر فيه أنه كان يرتبط فى مصر بثلاثة أصدقاء هم يوسف والى وعبد الهادى قنديل - وزير البترول السابق - وكمال حسن على - رئيس الوزراء الأسبق - وأنه لاينسى أن يوسف والى أقام له حفلاً لتوديعه قبيل مغادرته مصر فى يوم عطلة الجمعة بمكتبه بوزارة الزراعة، دعا إليه السفير الأمريكى ووفداً من الفلاحين المصريين!!

متى إذن يحال الوزير إلى المحاكمة إن لم يتم ذلك لاتهامه بالخيانة العظمى؟

وإذا كانت تقدم الاستجوابات إلى الوزراء بمناسبة قرارات أصدروها أو تصرفات أتوها لاتنطوى إلا على خطأ أو سوء تصرف.. ويحال إلى التقاعد ثلاثة من كبار المسئولين يقال إن كل ماهو منسوب إليهم أنهم على صلة بإحدى السيدات، فلماذا لم يُقدم حتى الآن استجواب إلى وزير الزراعة يوسف والى على مجموع ماارتكبه من خراب للزراعة فى مصر، توّجه بمعاونة اسرائيل على اقامة مشروعها الصهيونى الكبير المخطط لإتمامه عام ١٩٩٧؟

وإذا كانت المادة ١٥٩ من الدستور التى تنص على أن لرئيس الجمهورية ولمجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، لاتطبق بالنسبة للدكتور يوسف والى عما وقع منه من أفعال تشكل جناية الخيانة العظمى لوطنه، فمتى يطبق هذا النص؟

نريد أن نعرف!!

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأ...

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٤

بمناسبة بدء إجراءات السوق الشرق أوسطية المشتركة:

٦٧ مشروعاً زراعياً يقدمها «والى» على طبق من ذهب للصهاينة!

أبو هدب وقع اتفاقية السوق وآسندت اليه ورجاله عمليات بيع المشروعات الزراعية

تحقيق:
صلاح بديوى

باع د. يوسف والى ١٥ مشروعاً زراعياً، ونقل تبعية ٦٧ مشروعاً للشركة القابضة للتنمية الزراعية، وتبقى مشروع زراعى واحد فى ذمة الوزارة هو مشروع الصالحية!!

حدث ذلك منذ ٨ شهور بعد ما باتت المشروعات فى ذمة قطاع الاعمال، وتوقف البيع رغم اعلاناته الوهمية، توقف لأسباب غامضة، وكان المشروعات تنتظر مشترياً حددوا وقت مجيئه. وطفشوا المشترين الوطنيين والعرب من أجله.

والمدهش أن م. فؤاد أبو هدب – نائب وزير الزراعة ومنسق الجانب المصرى باللجنة الزراعية المصرية الاسرائيلية العليا – والذى وقع بالأحرف الأولى مع نظيره الصهيونى صومائيل بوهاريز على بدء اجراءات اتفاقية للسوق الشرق أوسطية بمنطقتنا العربية الاسلامية – بين مصر والكيان الصهيونى فى المجالات الزراعية.

أبو هدب هذا هو المسئول الذى اختاره قطاع الاعمال للاشراف على بيع المشروعات الزراعية المعروضة الان!؟

وبينما ترفض عروض الشراء من قبل أبو هدب ورجاله بالشركة القابضة، ويوالى د. والى اجتماعه بالمستثمرين الامريكان والصهاينة، يعلن الوزير بدء السوق المشتركة.

من هو أبو هدب؟

والمهندس فؤاد أبو هدب نائب وزير الزراعة ومنسق عام الجانب المصرى باللجنة المصرية الاسرائيلية الزراعية العليا لم يختره د. يوسف والى له ككاتم للأسرار المتعلقة بشئون التطبيع من فراغ، فاختياره خلفاً للمهندس محمد دسوقى وكيل أول وزارة الزراعة السابق والذى أحيل للمعاش وكرمته وزارة الزراعة الأمريكية بمنحه جائزة التنمية الدولية تقديراً لمواقفه كمنسق عام سابق للجنة فى دعم التعاون الزراعى مع الكيان الصهيونى، يعنى أن الخبراء الأمريكان والصهاينة بوزارة الزراعة قد رشحوه ليوسف والى للعمل معهم، وهذا حق أعطاه لهم د. يوسف والى ليختاروا وفق اختبارات علمية شفوية وعملية الكوادر التى تعمل معهم فى المشروعات المصرية الصهيونية الأمريكية، ابو هدب شغل من قبل عدة مواقع اخرها رئيس مجلس ادارة هيئة التنمية الزراعية، والتى تحولت الان إلى الشركة القابضة للتنمية الزراعية التابعة لقطاع الأعمال تحت اشرافه ايضا!

وقد عهد اليه والى بالاشراف على شئون التطبيع عقب حركة تطهير قام بها فى العام الماضى اثر نجاح جريدة الشعب فى أختراق القائمين على التطبيع وفضحهم ولذلك استبعد الوزير د. عادل البلتاجى وكيل الوزارة والمشرف على العلاقات الخارجية الزراعية وضلع التطبيع الرئيسى وقتها، وعهد اليه ادارة مركز البحوث الزراعية، وهو تكريم للبلتاجى جعله يترأس أستاذه



ترشيح ٦ مناطق لاختيار ٣ كيبوتسات يديرها الصهاينة لتدريب خريجينا

وعالم مصر الجليل د. عبـ... الـ...لام جمعة وكيل مركز البحوث الزراعية وأبو القمح في مصر. كما قلص من سلطات عطيات المنشاوى مديرة شئون التطبيع، بل وأنقذهما من تحقيقات أجهزة رقابية هامة بالدولة، وامتد ارهاب والى إلى المسئولين بمكتبه، فغير طاقم مكتبه بالكامل، واتهم موظفيه بامداد الشعب والوثائق والمستندات. ووقتها جاء بالمهندس فؤاد أبو هدب وعهد اليه بتشكيل طاقم جديد شريطة مباركة الصهاينة والأمريكان للتشكيل، وبالفعل تم ذلك.

فكرة الكيبوتسات اللعينة

وخلال الاجتماعات التى تمت فى نهاية ديسمبر الماضى برئاسة والى والارهابى يعقوب تسور وزير زراعة الكيان الصهيونى، كان معظم أعضاء الجانب المصرى من قطاع استصلاح الأراضى وهو القطاع الذى تربى فيه فؤاد أبو هدب، وبالفعل بدأ أبو هدب مهام منصبه كمنسق عام للجانب بابرام بروتوكول زراعى خطير مع عدونا تضمن موافقة وزارة الزراعة على أن يقوم الكيان الصهيونى بإقامة ٣ «كيبوتسات» فى مصر، مساحة الكيبوتس ٥٠٠ فدان لتدريب خريجى الجامعات على كيفية اقامة المزارع النموذجية.

وفكرة الكيبوتسات الثلاثة وطرحها الوزير الصهيونى، وأراد بها أن يظهر رغبة الكيان الصهيونى فى تعليم وزارة الزراعة كيف يمكن أن تنجح عمليات الاستصلاح والمزارع.

وبالفعل رشح أبو هدب لهذه الفكرة ثلاث مناطق هى: النوبارية، والفيوم، والصالحية، واقترح الخبراء الصهاينة شمال سيناء، والساحل الشمالى، والصالحية، وكانت حجة أبو هدب هى كسب الوقت حيث أن أراضى المناطق التى رشحها جاهزة للزراعة، فى حين تحتاج الأراضى التى طلبها الأعداء لجهود لاستصلاحها، فضلاً عن قرب الأراضى التي رشحها الجانب المصرى من العاصمة، وتوافر مناطق جاهزة للإقامة، وهو ما رفضه الجانب الصهيوني من منطلق أن التجربة تهدف لبيان قدرة الكيان الصهيونى على تحويل الأراضى المقفرة إلى مجتمعات زراعية صناعية ناجحة مقابل تجارب الاستصلاح المصرية وتوطين الخريجين التى تلاحقهم الصعوبات. وجرى لتفاق مبدئى على تحديد شركة أجريديف الصهيونية لـ ٥٠ خبيراً وفنيا يتولون فحص كافة المواقع المرشحة لاقرار ثلاثة مواقع، مع اعداد دراسة جدوى بتكاليف الاستصلاح والبنية والتحتية والرئيسية، وبالطبع فإن الوكالة الدولية الأمريكية جاهزة لتمويل مثل هذه المشروعات الثنائية.

تدمير الخريجين

وأبو هدب هو مهندس فكرة ارسال أكثر من الفى خريج من ابنائنا خلال الاعوام القليلة الماضية لكيبوتسات الصهيونية لمدة أسبوعين وفي فترات زمنية متعاقبة للاطلاع على خبرة عدونا المزعومة فى مجالات الزراعة، والشباب خلال زياراته لم يستفد شيئا سوى الترفيه! والانبهار بالتقدم الصهيونى المزعوم وقد روى لى احد باحثينا بمعهد بحوث الأراضى والمياه أنه خلال زيارات أحد الوفود للكيان الصهيونى، أطلع الصهاينة شباب الوفد على إحدى الماكينات بسيطة التركيب، وزعموا أنها تحلى مياه البحر المالحة فورا، بيد أن الباحث فوجىء بوقوف إحدى الحشرات على جانب الماكينة الذي يسحب المياه من الممر الذى قالوا أنه قادم من البحر، هذه الحشرة لا يمكن أن تقف على المياه المالحة، ليتكشف الوفد أن الماكينة تشفط من الممر المياه الحلوة لتخرجها بخلاف ما يزعم اليهود، وعندما أبلغهم بذلك أصيبوا بالارتباك وحاولوا النفى!

هذا هو فؤاد أبو هدب الذى يوالى إرسال الخريجين للكيان الصهيونى! أما عن أسرار اختياره الأهم والأخطر لهذا المنصب كمنسق عام للجانب المصرى باللجنة الزراعية المصرية الصهيونية العليا فقد سبق سياسات لتحرير الزراعة نفذها مع والى!

ثنائى التامر

وإذا كان يوسف والى قد فضح حكومته فى قضية بداية إجراءات تنفيذ السوق الشرق أوسطية المشتركة بين مصر والكيان الصهيوني ومن يرغب فى الانضمام بالمنطقة العربية والإسلامية إليها فى المجالات الزراعية، وإذا كانت الدولة قد أقرت قانونا جديدا للبنوك يتيح لها التعامل بالجنيه المصرى مع المشروعات المشتركة،فإن أبو هدب ووالى معا نفذا إجراءات خطيرة تمهد لهذا السوق يلخـ ـها م. فاروق عفيفى وكيل وزارة الزراعة السابق فى تغيير السياسات الزرعية لتلائم خطة هذه السوق فى دراسة هامة له صدرت فى فبراير عام ١٩٩٢ تحت عنوان « تعديل التشريعات الزراعية فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى» يلخصها فى إلغاء التوريد الإجبارى والقيود على نقل المحاصيل داخل المحافظات، والتسعير الجبرى وإباحة الاتجار بالمحاصيل الزراعية عدا القطن والقصب، وإطلاق حرية تداول مستلزمات الإنتاج، وإباحة التصدير وحرية انتقال التقاوى وإلغاء التركيب المحصولى وحرية الائتمان الزراعى وإطلاق نسبة فوائد القروض والتعامل بالدولار.

ومن هنا فقد قرر د. يوسف والى تعديل التشريعات الزراعية قريبا جدا، وحث حكومته على إدخال تعديلات لقانون الاستثمار تمهيدا لعرض الجانب الزراعى من خطة السوق على مجلس الشعب فى مرحلة لاحقة قد تاتى فى دورة المجلس المقبلة، عقب فرضها كامر واقع.

وبداية من العام المقبل سوق تتخلى الدولة نهائيا عن دورها فى القطاع الزراعى، وسف يقتصر دورها على البحوث والإرشاد، وهذا هو بالضبط ما يريده الصهاينة للزاعة المصرية، كى تنجح خطة السوق، بل أن وزير الزراعة أبرم اتفاقا بالفعل مع الصهاينة لتطوير الإرشاد الزراعى وهياكل إدارة التعاونيات الزراعية.

وقبل كشف سراختيار أبو هدب، نوضح تخطيط أبو هدب المستقبلى لمشروع مبارك للخريجين كما ورد فى مذكرة رفعها لوزير الزراعة بناء على طلب الوزير أواخر العام الماضى..

صهينة مشروع مبارك

تقطر هذه المذكرة إعجاباً بتجربة الكيبوتسات الصهيونية، وتشير إلى أن الخبراء الصهاينة لايمانعون فى مساندة القائمين على المشروع بكافة الخبرات التقنية والفنية والبشرية لضمان نجاح تجربة صهينة مشروع مبارك للخريجين، والكيبوتس –كما تقول المذكرة– عبارة عن قرية تعاونية مثل قرى الخريجين بمشروع مبارك ، نشأت أصلاً على أساس العمل فى الزراعة وفلاحة الارض بالإضافة إلى تربية الدواجن وصناعة الألبان، وخلال العقدين الماضيين نشأت



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صناعات واسعة فى مختلف قطاعات الإنتاج الصناعى كالأغذية والمعادن والبلاستيك والخشب والأثاث والأجهزة الكهربائية والالكترونية والكيماويات وغيرها. ومعظمها صناعات صغيرة حيث أن ٧٥٪ منها لايتعدى ٤ ملايين دولار. ومازال والى يدرس هذه المذكرة تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنها قد يضمنه اتفاقا فى إطار السوق المقترحة لتولى الصهاينة تنفيذ تجربة الكيبوتسات بأراضى الخريجين البالغ عددهم ٦٠ الف خريج.

مشروعاتنا فى خطر

وعودة لأبو هدب وسر اختياره وعلاقة مشروع السوق الشرق أوسطية بهذا الاختيار: نؤكد أن أبو هدب المسؤول المباشر حالياً عن بيع ٨٢ مشروعاً زراعياً بيع منها بالفعل ١٥ مشروعاً بما يعادل ٥٠٠ مليون جنيه مصرى، بيد أن عمليات البيع توقفت فجأة، ونقلت المشروعات الزراعية إلى القطاع العام وعددها ٦٧ مشروعاً تولتها الشركة القابضة للتنمية الزراعية، والتى يشرف عليها فعلياً فؤاد أبو هدب حدث ذلك إثر الخلافات التى نشبت بين وزير الزراعة والدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ووزير قطاع الأعمال، والتى تردد خلالها أنها تعود لتحركات مشبوهة تقوم بها عناصر من الوزارة بقيادة أبو هدب بمشاركة مستثمرين صهاينة ورجال أعمال فى التردد على مواقع المشروعات المعروضة للبيع، وأيضاً لحدوث تجاوزات فى عمليات البيع لحساب كبار الشخصيات العامة بالحزب الوطنى والدولة خصوصاً بأراضى طريق مصر الإسكندرية الصحراوي والنوبارية والساحل الشمالى أمر د. عاطف صدقى الأجهزة الرقابية للتحقيق فيها وإحالة بعضها للقضاء كما حدث بالنسبة لمشاريع تربية البتلو التى كانت تتولاها الوزارة وأحيلت للمدعى العام الاشتراكى والذى يتولى التحقيق فيها حاليا.

وتشمل المشروعات المعروضة للبيع اكثر من ١٥٠ ألف فدان من الأراضى المستصلحة الجديدة والتى وصلت إلى جديتها الإنتاجية، فضلاً عن حدائق مثمرة وشركات داجنة وحيوانية وسمكية وألبان وتجفيف منتجات زراعية وكروم، ومحطات لإنتاج التقاوى والبذور، أهمها شركة نوباسيد للبذور، وشركة الدواجن بالنوبارية وستة شركات لاستصلاح الأراضى، وشركة قها لتجفيف المنتجات الزراعية وشركة الكروم ومصانع الألبان.

توقف البيع.. لماذا؟

والمدهش ان البيع توقف فجاة، وانتقلت إدارة بيع هذه المشروعات لقطاع الأعمال وظل المسؤول عنها فؤاد أبو هدب مسؤول التطبيع الأول بالوزارة وخلال فترات التوقف تلك اجتمع د. يوسف والى بمستثمرين مصريين وأجانب، بل وبوفود من الكيان الصهيونى.. حكوميين ورجال أعمال، وخصص سيارات تقلهم إلى المناطق الزراعية المختلفة خصوصاً المعروضة للبيع، وأدلى إجتماعاته بتصريحات حرص خلالها على ان وزارته تفتح مجالات الاستثمار أمام الجميع بدون تحفظات، وانه سوف يزيل كافة العقبات التى تقف امام المستثمرين، وحرص والى بان يؤكد لوفد الكونجرس الأمريكى حرص وزارته على فتح أبواب الاستثمار أمام راس المال الصهيونى، الأمر الذى جعل رجال الأعمال الأمريكيين يثنون على د. يوسف والى فى جميع المناسبات.

وفى ظل إرجاء بيع المشروعات وتدفق وفود المستثمرين الصهاينة إلى مصر والمتخصصين فى الاقتصاد والسياسة من رجال الكونجرس الامريكى، يتولى ابو هدب مسؤلية بيع مشروعاتنا الزراعية والترويج لهذا البيع ومسئولية إستصلاح الأراضى وتوزيعها على الخريجين وإرسالهم للتدريب بالولايات المتحدة و،الكيان الصهيونى وفى نفس الوقت منصب منسق عام الجانب المصرى فى اللجنة الزراعية المصرية الاسرائيلية العليا،

البقية ص ٩



المصرية الاسرائيلية العليا، وربما يسند إليه الصهاينة والى منصب الامين العام للسوق الشرق أوسطية المقترحة، هذا إذا لم يطمع بالمنصب صومائيل بوهاريز مدير وزاعة الزراعة الصهيوني ومنسق الجانب الصهيوني في اللجنة، مامعنى هذا الترابط، هل ينتظر رجال الاعمال في مصر وقد وقع بعضهم مذكرة تفاهم مع رجال الاعمال الصهاينة ان يأتي الصهاينة مع السوق المقترحة كي يشتروا مشروعاتنا بما عليها من عمالة تتعدى ٢٥ الف عامل، وهل هناك اتفاق بين رجال الاعمال من الموقعين على مذكرة التفاهم ووزير الزراعة على تطفيش المستثمرين المصريين والعرب ليفسحوا المجال امام اليهود القادمين مع السوق للسيطرة على هذه المشروعات أو هذا ماذكرته مصادر قريبة من أبو هدب «للشعب»، وماهو موقف رئيس الوزراء؟ وكيف يسمح لأبو هدب بالاستمرار في المسئولية عن هذا القطاع؟ خصوصاً وأن وفود رجال الزعمال المصريين ومنهم على أبو جازية وبطانته باتحاد المصدرين تترسل وتستقبل المزيد من رجال الأعمال للتخطيط للسوق المشتركة

إذن طبقا لتفكير الصهاينة، فأبو هدب الان هو المسؤول عن بيع المشروعات الزراعية، وهو عضو قيادي بالحزب الوطني زيضا، وهو مسوول عن استصلاح الاراضي وتوزيعها على الخريجيين واليهود بالطبع عيونهم مفتوحة على أراضي سيناء وقبلها مياه ترعة السلام، ويساندهم في ذلك كافة مؤسسات التمويل الدولية التي تخشى حكومة مصر بزس ضغوطها، وهذا مايعكسه والى دائما في حواراته مع معارضي التطبيع.

يتبقى مشروع الصالحية ٥٦ الف فدان والذي حرص وزير الزراعة على استمرار وجوده تحت يد وزارته مباشرة، وإن كان قد ترك إدارته حاليا للبنوك الدائنة، كان بإمكان الوزير -كما قال لي مسؤول بوزارة الزراعة- أن يعلن عدم مسئوليته عنه أو عن ديونه والانحرافات الموجودة به وهو مسؤل بالطبع عنها كما هو مسئول عن الانحرافات بالمشروعات الأخرى، ويسلمه كما سلم بقية المشروعات للشركة القابضة للتنمية الزراعية، بيد أن الوزير اثر الاحتفاظ به لغرض في نفس يعقوب - والكلام للمسئول- فالوزير صحب وفود ومستثمرين صهاينة خلال الاعوام الثلاثة الماضية للمشروع فاق عددها ١٥ وفداً، ومنذ أن وقع السادات اتفاقيات كامب ديفيد مع الصهاينة ولعابهم يسيل على هذا المشروع، ويريدون ادارته حتى وان منح لهم بعمالته، وكما كشفت «الشعب» في تحقيقات سابقة فإن المشروع والذى كان نـاجحاً بالفعل توجد ايادي خفية لتخريبه، حتى أن ٥٠٪ من أراضيه تكاد تتحول حاليا إلى التصخير، ومشروعات الثروة الحيوانية والداجنة والمناحل تحتضر بالفعل، وعماله يخيرهم الوزير بين الاستمرار على رواتبهم المجمدة منذ عام ١٩٨٧ أو إستلام قطعة أرض والإستقالة. فضلاً عن كل ذلك فديون المشروع المستحقة للبنوك قاربت ٢٠٠ مليون جنيه، والبنوك حاليا تريد ضمانا لديونها، والخطة التالية لا نعلمها، وان كانت المحصلة تشير إلى زن د. يوسف والى يفكر حاليا بالعقل- وهذا ما أكدته مصادر مقربة للوزير- من اعتباره نواة رئيسية لأحد مشروعات أو مراكز السوق الشرق أوسطية المقترح مع الكيان الصهيوني.

ويستندالوزير في ذلك ،لقرب المشروع من قناة السويس وفلسطين المحتلة والقاهرة ووجوده في موقع منعزل.

وقد سالت الدكتور يوسف والى قبل شهور حول نواياه بالنسبة للمشروعات الزراعية المطروحة للبيع وهل يمكن ان يشتريها الاجانب ، فرد الوزير بالنفى مذكرا بأن المشرعات تباع للمصريين أو لعرب بقرار من رئيس مجلس الوزراء،فأكدت له أن قانون الاستثمار يعطي الحق للأجانب بان يفتحوا مشروعات بمصر ويستثمروا أموالهم ؟ فأجاب : الاجانب وليس اليهود فسالته وما الضمانات التي تمنع اليهود من الاستثمار ؟ فعاد يراوغ من جديد وسالته: هل ستبيع الصالحية للصهاينة ؟ فأجاب بأن الصهاينة يرفضون شراءها قلت له: لماذا؟ رد لارتفاعها عن مستوى سطح البحر، ومعنى كلام الوزير أنه عرضها بالفعل على الصهاينة ،ولا يمانع في تسليمها لهم.

ويبقى الموضوع الخطير موضوع السوق الشرق أوسطية الذى بدأه الوزير هو الخطر الاكبر، فنقطة بدايته الاستثمار، والاستثمار يعنى بيع المشروعات الزراعية للصهاينة ، والبيع متوقف الأن ومنذ ٨ شهور ..!؟

ولنا عودة مع المشروعات وطبيعتها.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠٣ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل أن يدخل العرب فى مؤامرة السوق الشرق أوسطية:

مشروع إسرائيلى وضع فى عام ١٩٦٨.. ويوسف والى يفاخر بالبدء فى تنفيذه

إسرائيل تتخصص فى الكمبيوتر.. والدول العربية تتخصص فى المشروعات ذات التكنولوجيا المنخفضة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

إلى كل من شعر بأننا نغالى فى اتهامنا ليوسف والى، بموالاة الصهاينة، والسير على خطا تحقيق مصالحهم.. إذ نادى بسوق مشتركة للشرق الأوسط.

إلى كل من لا يشعر بخطورة ما يدبر لأمتنا على أيدى الصهاينة، ومن يتعاونون معهم فى بلادنا.

إلى كل وطنى شريف.. مازالت تجرى فى عروقه دماء وطنية لم تلوثها أو تدنسها، حضارة الغرب..

إليكم جميعا..

هذا هو المخطط الصهيونى، الأمريكى للسوق الشرق أوسطية.. الذى أعد منذ عام ١٩٦٨، ويجرى تطبيقه والإعلان عنه الان، والذى دقق الصهاينة فى كل تفاصيله بما فى ذلك تقديرهم «لعمر العربى» فى ظل الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية تحت مسمى سوق الشرق الأوسط! ناهيكم عن تحديد أعداد الأطباء والمهندسين فى كل بلد من بلادنا.. وكذلك وضعهم لتقسيم صناعى بيننا وبينهم يجعلنا دولاً من العالم العاشر.

تصريحات د.والى حول السوق الشرق أوسطية لم تكن مفاجأة، كما أن الرجل، ورغم سوء وفظاعة ما قال، لم يذكر سوى قدر يسير من التفاصيل!

والتفاصيل وضعها الصهاينة فى مشروع متكامل، حدثت بعده عدة تعديلات مع الاحتفاظ بالجوهر، قدمته هيئة غير حكومية تسمى «AFP» «التجمع من أجل السلام»، كما تقول مقدمة المشروع تشكلت فى القدس فى عام ١٩٦٨، كمجموعة خاصة «هدفها تشجيع المباحثات الهادفة لإزالة أسباب الصراع العربى -الإسرائيلى»، وتقول عن نفسها إنها لا ترتبط بأى حزب أو جماعة سياسية ولا بأى فكر أو أيديولوجية وتضم كتابا وصحفيين ومواطنين من مهن أخرى.

ولعله من المفيد هنا أن نذكر أن الذى أعد مشروع معاهدة كامب ديفيد، ووضع الخطوط الأساسية لمفاوضاتها «معهد خاص» فى واشنطن -معهد بروكنجز للأبحاث- وهو مؤسسة غير حكومية أيضا.

ولقد تجدد طرح المشروع، فى الثمانينات، فيما سمى بمشروع مارشال الشرق الأوسط.. ففى أواسط عام ١٩٨٥، وفى مناورة سياسية خاطفة، تماما كما هو أسلوب إسرائيل فى حروبها ضد العرب -الحرب الخاطفة- طرح شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل الحالى - رئيس وزراء إسرائيل وقتها- ما أسماه بمشروع مارشال الشرق الأوسط.

قال بيريز بالحرف الواحد: «لابد أن تعد أمريكا وحليفاتها برنامجا مشتركا لتدبير ٣٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة لمساعدة بلدان الشرق الأوسط، يكون على غرار مشروع مارشال، الذى أقرضت بمقتضاه الولايات المتحدة دول أوروبا الغربية حوالى ٧ مليارات دولار، والذى كان العربون الاقتصادى لبناء الحلف الأطلسى».

وأضاف بيريز وقتها أن د. مصطفى خليل -نائب الرئيس مبارك فى رئاسة الحزب الوطنى- شارك فى وضع تفاصيل المشروع الجديد الذى يطرحه.

.. ومر الوقت..

.. لكن بين الحين.. والحين.. كان بيريز يعاود -فى إصرار- التذكير بمشروع التعاون الاقتصادى الذى أطلق عليه فى القاهرة وقتها مشروع مارشال (خليل -بيريز).

فعندما ذهب بيريز إلى المغرب - بعد تصريحاته بعدة شهور- عاود الاعلان عن المشروع، واضعا فى اعتباره أن الملك الحسن الثانى هو صاحب مقولة الاندماج بين العقلية اليهودية ورأس المال العربى.. والأيدى العاملة المصرية.

وتوقفت أى إشارة للموضوع.. إلى أن ظهرت التصريحات الأخيرة للدكتور والى.

والان ماهى الخطوط الرئيسية للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، كما وضعها التصور الاسرائيلى؟!

إسرائيل «مدينة» والعرب «أرياف»!

اسم المشروع هو «الشرق الأوسط فى عام ٢٠٠٠»، وهو يقدم تصوراً لما يجب أن يكون عليه الشرق الأوسط، فى

عرض:
طلعت رميح

كافة مجالات الحياة الاقتصادية (صناعة وزراعة) والعلمية والثقافية والسياحية والطبية والصحية والتعليمية، وعدد السكان، وطول الأعمار والثروات الطبيعية ومستوى الدخول.. وحتى عدد السيارات، فى كل دولة من هذه الدول! هذا إذا تم الاتفاق والتكامل الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط، وفى القلب منها إسرائيل بالطبع!

والشرق الأوسط، كما يورد المشروع، يتكون من: مصر، وإسرائيل، ولبنان، والأردن، والعراق وإيران وباكستان، ودول الخليج وليبيا، وأفغانستان ولم يكن طموحهم فى ذلك الوقت يصل إلى ضم دول المغرب العربى أيضا!..

هذه هى حدود سوق الشرق الأوسط، أو بالدقة «حدود» الطموح الصهيونى فى السيطرة الاقتصادية والثقافية.. فى المنطقة المحيطة بإسرائيل!

● يرى أصحاب المشروع (الذى بنى عليه مشروع مارشال) أن التكامل بين اقتصاديات إسرائيل ومنطقة الشرق الاوسط يستدعى تقسيمه للعمل وللنشاطات الاقتصادية الأساسية كالتالى:

● تتخصص مصر فى الصناعات الهندسية، والحديد، والسيارات،

والموتورات.

● تتخصص إسرائيل فى الصناعات الالكترونية، والكمبيوتر والصناعات الطبية.

● تتخصص سوريا فى انتاج الصناعات الغذائية، والنسيج.

● وتتخصص العراق ودول الخليج فى الصناعات البتروكيماوية.

● وتساهم لبنان بنصيب فى البنوك، والتجارة، والنقل، وخدمات الاتصال والمواصلات.

هكذا يحلم واضعو المشروع.. يحلمون بإسرائيل وقد تخصصت فى القطاعات الصناعية المتطورة (كمبيوتر وطبية، والكترونية) وهو ما يجعلها صناعة رائدة باستمرار، يقوم بخدمتها صناعات عربية غذائية، والسيارات والحديد والصلب وغيرها!

ويجب أن نسجل أن أحلامهم اتسعت خلال الأعوام الماضية، فحتى التوسع المصرى فى بعض الصناعات الهندسية المعقدة لم يعد مقبولا منهم الان إلا أذا كان فى مشروعات يملكونها هم داخل مصر!

وذلك بهدف جعل «العرب» ريفا لتصريف المنتجات الإسرائيلية المتطورة، يقوم بدوره بإمداد إسرائيل باحتياجاتها من المنتجات الزراعية أو غير المتطورة، أو يقومون ببعض أعمال البنوك، أو النقل والمواصلات وغيرها!

وهو ما يجعل الصناعة الاسرائيلية رائدة، بينما يظل العرب- وباعترافهم وبفعل أيديهم- متخلفين إلى أبد الدهر.

.. هكذا يحلم الصهاينة.

الكمبيوتر لإسرائيل أيضا

● ويتأكد هذا الفهم مما أورده المشروع عن استخدام الكمبيوتر (وهو أبرز دلائل التقدم العلمى والصناعى) فى إسرائيل.. والدول العربية.

يعقد المشروع مقارنة بين استخدام الكمبيوتر (فى عام ١٩٦٨).. واستخدامه فى سنة ٢٠٠٠ كالتالى:

وصل عدد أجهزة الكمبيوتر المستخدمة فى مصر فى عام ١٩٦٨ إلى ١٥٤ جهاز كمبيوتر تصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ عقل الكترونى.

أما إسرائيل وقد بلغ ما لديها فى عام ١٩٦٨، عدد ١١٠، فإنه يتوقع أن تصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جهاز!!

أما لبنان وقد كانت تملك خمسة أجهزة فى عام ١٩٦٨ فإن مالديها سيصبح ٥٠٠ جهاز!

أى أن اسرائيل، ستمتلك من العقول الالكترونية ما يقارب ضعف مالدى مصر ولبنان!

لاشك أن الكمبيوتر الان غير ما كان الحال عند هذه الدراسة عام ١٩٦٨، وبالتالى فإن الارقام لاتحمل هنا دلالة كمية دقيقة، ولكن مقرها أنهم يخططون على أساس أن يحتفظوا هم دوما بمفاتيح التقدم التكنولوجى.. هذا خطهم الدائم عند أى تفكير فى مستقبل الشرق الأوسط.

المناطق الصحراوية

● يرى مقدمو المشروع الصهاينة، أن التكامل الاقتصادى، وتقسيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (تقسيم دولى للعمل فى الشرق الأوسط) يرتبط ويعطى دفعات لغزو الصحراء!

تحت عنوان «تحويل الصحراء إلى مناطق حضارية»، وضع مخططو المشروع حصرا شاملاً، لمجمل الأراضى الصحراوية فى كل من مصر والسودان وليبيا واليمن والخليج وإسرائيل والعراق وسوريا وإيران ولبنان، كما قدموا حصرا شاملا لمصادر المياه المتنوعة فى كل هذه المناطق، وقاموا بتحديد المناطق التى ستتحول خلال المراحل المختلفة لنمو «التعاون» الاقتصادى بين دول المنطقة إلى مناطق مزروعة، وذلك عن طريق توفير استخدام تكنولوجيا متطورة فى الرى، أو تنقية مياه البحر وتحليتها لتصبح صالحة للزراعة، أو باستخدام زراعات صحراوية!

وبذلك -حسبما يرى واضعو

المشروع– فإن الشرق الأوسط سوف يصبح «بستان أوروبا»، الذى يقوم بإمدادها بكل أنواع الفواكه والصناعات الغذائية!

ولو قدر لك أن تراجع كل سياسة د. يوسف والى لن تجدها إلا تكملة للمشروع الصهيونى تماما.

التعليم لأبناء إسرائيل والجهل لأبنائنا

● حرص واضعو المشروع الصهيونى.. على الربط بين المستوى العملى، والتطور التقنى فى الصناعة، والتطور الحضارى عموماً..

فإسرائيل التى اختصوها بكل ما هو متطور– كما سنرى– يحتل التعليم بها درجة عالية، ونوعيات متقدمة.. والعكس لدى العرب.

ففى عام ٢٠٠٠، سيصبح وضع التعليم فى الشرق الأوسط كالتالى: ستصل نسبة التعليم الالزامى فى كل من مصر وإسرائيل وإيران والفلسطينيين إلى ٩٩٪.

أما التعليم الجامعى فتكون نسبته فى هذه الدول كالتالى:

فى مصر سيتعلم ١٠٪
فى إسرائيل سيتعلم ٤٠٪
فى إيران ١٥٪
والفلسطينيين ١٥٪

ووفقا للتطور الاجتماعى فى ضوء المشروع فإن متطلبات المناطق الحضرية والريفية «النموذجية» من خريجى الجامعات سيكون كالتالى:

الاحياء أو المدن التى يزيد عدد سكانها على ١٠٠ الف نسمة (القاهرة –طهران) ستحتاج إلى ٥٠ اقتصاديا واحصائيا، ٤٠٠ مهندس، ١٥٠٠ مدرس و١٠٠ طبيب.

أما المناطق الريفية التى يصل عدد سكانها إلى ٥٠ الف نسمة، سواء هى أو ما يحيطها من قرى، سيكون احتياجها فى حدود ٣٠ اقتصاديا واحصائيا، و١٠٠ مهندس زراعى، و١٠٠ مهندس، و٧٠٠ معلم، و٦٠ طبيبا.

ولا ينسى واضعو المشروع التذكير بان «إحلال السلام» –وفقا للفهم الصهيونى طبعا– سيجعل شعوب المنطقة توجه جهودها الأساسية نحو ما يخدم شعوب المنطقة من تعليم وصحة..

(راجع هنا تصريحات د. يوسف والى للأهرام!).

السياحة فى عام ٢٠٠٠

● لم ينس المخططون الصهاينة، وضع خطط مستقبلية للسياحة فى منطقة الشرق الأوسط، تشمل انشاء شبكة طرق مفتوحة المرور والسرعة بين دول المنطقة، وفى القلب منها اسرائيل، وخطوط طيران.. الخ، بل قاموا بتصميم نماذج لاعلانات شركات السياحة باللغات العربية والعبرية والانجليزية والفارسية والفرنسية، ووضع نماذج منها ضمن المشروع، ومنها إعلان بالعربية يقول:

اعرف اسرائيل
زيارات شعبية
فى الأماكن المقدسة
فى الكيبوتسات
فى مراكز العلم والطب

شركة مصر للسياحة

وإعلان اخر بالانجليزية يقول: ٦٠٠٠ عام على حضارة جمهورية مصر العربية.. ساعتان فقط فى الطريق إلى هناك، والإعلان مصمم لدول جنوب شرق أسيا!

وهكذا..

والطرق المفتوحة التى يرى مصممو المشروع أنها ستنشأ تجعل من كل من القاهرة والقدس وعمان وبغداد ودمشق مراكز أساسية للطرق، التى ستصل السرعة فيها إلى ١٥٠ كم/ساعة، حيث سيستغرق زمن الرحلة من القاهرة إلى القدس «٢ ساعات» وإلى بغداد ٩ ساعات وإلى طهران ١٤ ساعة!

وتستغرق الرحلة البرية من القدس إلى بغداد ٦ ساعات، وإلى طهران ١١ ساعة!!!

ومن بغداد إلى طهران ٥ ساعات وهكذا!!!

أما الخطوط الجوية، فقد وضع المشروع رؤية تفصيلية لها، حيث ستجعل الرحلة من القاهرة إلى القدس لا تتعدى ١٠ دقائق، وإلى بغداد ٢٥ دقيقة وإلى طهران ٤٠ دقيقة!

ويتوقع المشروع أن يكون حجم السياحة الداخلية فى الشرق الأوسط (الذى أصبح وحدة واحدة!) كالتالى:

● ٢ مليون مصرى يتوقع أن يقوموا سنويا بزيارة المزارات الإسلامية.

● مليون إيرانى يتوقع زيارتهم سنويا لدول غرب البحر المتوسط.

● نصف مليون إسرائيلى يتوقع زيارتهم سنويا للبنان ومصر ودول الشرق الأوسط الأخرى.

وهكذا.

أما السياحة الخارجية، فيتوقع المشروع أن يزور منطقة الشرق الأوسط، ملايين الاوروبيين والأمريكيين الشماليين والجنوبيين، وترى توقعاتهم أن اسرائيل ستحصل على نصيب الأسد فضلا عن تنظيمها للعمل السياحى على مستوى المنطقة.

حكم الصهاينة يزيد العمر!

● يختتم مقدمو المشروع مشروعهم بالحديث عن طول أعمارنا، بعد أن نتعاون معهم اقتصاديا وسياحيا وحضاريا! فيقولون: إن مواطنى الشرق الأوسط، يتوقع أن ترتفع أعمارهم فى عام ٢٠٠٠، أكثر من أعمارهم فى الوقت الراهن.

وذلك لسببين: الأول: تحسن الخدمة الطبية، وعلاج الأمراض التى أوردوا تفاصيل دقيقة عن أنواعها وكيفية معالجتها وعما يمكن القضاء عليه منها نهائياً.

والثانى: ارتفاع مستوى المعيشة.

ويتوقع المشروع أن يكون متوسط العمر لأبناء الشرق الأوسط كالتالى:

متوسط عمر الإسرائيلى ٨٥ عاما.
متوسط عمر المصرى ٧٠ عاما.
متوسط عمر الفلسطينى ٧٥ عاما.
متوسط عمر الإيرانى ٦٥ عاما.

ولم ينس الصهاينة أن يضعوا مؤشرات لمستوى الحياة التى ستطيل العمر هذه، فهم يتوقعون أن يكون متوسط دخل الفرد الإسرائيلى ٣٠٠٠ دولار والمصرى ٣٠٠ دولار والفلسطينى ١٢٠٠ والايرانى ٤٠٠ دولار!

كما أن نسبة من ستكون لديه فرصة لامتلاك عربة فى إسرائيل ٩٥٪ من السكان، وفى مصر ١٠٪ من السكان والفلسطينيين ٣٥٪ والايرانيين ١٥٪!

تلك هى الملامح الأساسية للمشروع الصهيونى لتقسيم النشاط الاقتصادى وتكامله بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط، وما سيترتب عليه حسب تصورهم.. كما أعدوه منذ سنوات طوال.. ويبعثه بيريز اليوم تحت اسم مشروع مارشال الشرق الأوسط!

●●●●

وبعد.. فتلك هى قصة سوق الشرق الأوسط، التى خطط لها الصهاينة منذ عام ١٩٦٨.. ويدعو لها اليوم د. يوسف والى!

.. هنا الجمل.. والجمال..

فمن يكذبنا حينما نقول إن الدكتور يوسف يسعى لتحقيق خطة الصهاينة فى السيطرة الاقتصادية على مصر.. وعالمنا العربى كله!



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

مصر والعرب .. فى مواجهة المخططات الصهيونية والغربية

ظهر اخيرا مشروع انشاء سوق شرق اوسطية موحدة تضم مصر واسرائيل فى المقام الاول . كما تشمل الدول العربية والدول المجاورة فى الصيغة الاولى (٢٠ فبراير ١٩٩٣) . فى حين لا تتضمن الصيغة الثانية (٢٧ فبراير ١٩٩٣) الدول المجاورة . وذلك فى اطار عملية السلام ولمواجهة التكتلات المتمثلة فى السوق الاوروبية ومنطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (الافتا) وكتلة النمور الاسيوية الاربعة التى تتزعمها اليابان .

حسين فهمى مصطفى

ونلاحظ لولا ان السوق الأوروبية يعبر عنها « بالمجموعة » لا « الكتلة » وان الغرض من اقامة هذه المجموعات هو خدمة مصالح الدول المنظمة اليها ، ولا يحول ذلك دون تعاونها مع مجموعات او دول اخرى . ونذكر هنا ان ربع صادرات الولايات المتحدة تتجه الى السوق الاوروبية وان الاستثمارات فيما بين دول السوق والولايات المتحدة تبلغ نحو ٨ ملايين من الدولارات . ونلاحظ ايضا ان « الافتا » التى وقع اتفاقها فى يناير ١٩٨٨ لاتزال فى مراحلها الاولى الواردة من كندا عضو المجموعة .

وردت كندا باجراء انتقامى مماثل . أما كتلة النمور الاربعة فلا وجود لها فى الواقع ولم تبرم الدول الاسيوية المشار اليها الى اتفاق لاقامة سوق مشتركة

ومن الواضح ان الادارتين المصرية والاسرائيلية لا تريدان مواجهة مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ولاتستطيعان القيام بها لو ارادتا ذلك فرضا .. وهناك تناقض ظاهر فى هذا المجال . اذ ورد بالمشروع ان ادارة كلينتون تولى المشروع تشجيعا وتأييدا كبيرين حتى تستطيع الولايات المتحدة تغطية جانب هام من احتياجات منطقتنا الزراعية والصناعية والخدمية . فكيف تقوم مواجهة اذا كانت الادارة الامريكية تحبذ المشروع لانه يساعدها على تصدير سلعها وتقديم خدماتها إلى الدول الاعضاء فيه . واذا عرفنا ان التدرج الطبيعى هو قيام تعاون اقتصادى على اساس المصالح المشتركة والمتبادلة ثم انشاء سوق مشتركة تتحول الى موحدة عندما تدعو المصالح وتسمح الظروف بذلك ، لوجدنا انفسنا امام مشروع خرافى حقا واذا عرفنا ايضا ان ٨٠ فى المائة من ميزانية اسرائيل تعتمد على مساعدة امريكية كما اعترف وليام هاروب سفير الولايات المتحدة فى اسرائيل (٥ مارس ١٩٩٣) . وان الصادرات الامريكية الى اسرائيل بلغت ٣,٣ بليو دولار سنة ١٩٩١ وانه ينتظر لهذه الصادرات ان تصل الى ٣٠ بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة ، فانه سيتبين لنا ان الركيزة الثانية للمشروع وهى اسرائيل دولة مصطنعة . ولا يمكنها الاستغناء عن الواردات والمعونات من الولايات المتحدة .

وقد أعلن صوت امريكا فى ٧ مارس ١٩٩٣ أنه من المنتظر ان تنخفض المساعدة الامريكية لمصر واسرائيل بعد سنة ١٩٩٤ . وربما كانت اسرائيل تستهدف تعويض ذلك الخفض بالتصدير الى مصر وسائر الدول المنضمة الى المشروع . وربما كانت شهية اسرائيل قد انفتحت اذ تعرض الادارة المصرية اصول شركات القطاع العام بمبالغ تقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية وتفتح السوق على مصراعيه للمنتجات الاجنبية فى ظل سياسة الخصخصة

وقد تبين مما تقدم ان السوق الاسرائيلية مشبعة بالسلع الامريكية والغربية . ولذلك فان فرص تصدير سلع مصرية اليها ، خلاف النفط ، ضئيلة . فما الذى تحتاجه السوق المصرية من اسرائيل ؟ الماس المصنع فى اسرائيل . ام الموالح ام السلاح .

والرد هو ان الصادرات الاسرائيلية الصناعية أو الزراعية لمصر ستضر بانتاجها . وينطبق ذلك ايضا على الاسلحة . وهناك خرافة يروج لها المشروع وهى ان اسرائيل سوف تسهم بتكنولوجيتها المتقدمة . والحقيقة ان اسرائيل تستورد التكنولوجيا كما نفعل نحن . واذا نظرنا مثلا الى صاروخ حيتس (السهم) الاسرائيلى المضاد للصواريخ لوجدنا ان الولايات المتحدة تمول مشروعه بنسبة ٧٢ ٪ فضلا عن المعلومات والخبرة التى توفرها لاسرائيل . وننتقل الى ما نص عليه المشروع من انه يتشكل فى اطار عملية السلام بل انه يوفر الاطار السياسى للسلام !

لقد كان هدف شعب مصر دائما يتجسد فى السلام القائم على العدل .

وبعد اتفاقية كامب دافيد تبين لاسرائيل ان هناك قوتين لابد من التعامل معهما حتى يترسخ السلام الاسرائيلى الامريكى فى منطقتنا وهما العراق وسوريا . وقد ضربت العراق بعد ان تورطت حكومتها فى احتلال الكويت بعد استفزاز الاخيرة لها . وتعرض اسرائيل على سوريا حاليا كامب دافيد جديدة .

ولكن سوريا لا تزال صامدة وتطالب بالجلاء عن كافة الاراضى المحتلة لا الجولان وحدها . ولا يخفى ان اسرائيل تركز انظارها على دول الخليج اسواقا وامكانيات مالية وربما لقيت هناك بعض التشجيع بضغط من الولايات المتحدة والدول الغربية . ولكن ذلك كله لن يكون فى مصلحة اى من الدول العربية .

فالسلام لن يستتب الا اذا كان عادلا . ولن يكون للتطبيع وجود الا اذا تخلت اسرائيل عن اكثر من ٢٠ قنبلة نووية .فضلا عن امكانياتها الكبيرة فى انتاج الاسلحة النووية .

واذا تجردت ايضا من عنصريتها وعمالتها للغرب واصبحت دولة مد... بالفعل ولن



يحل مشاكل مصر الا المصالحة الوطنية فى الداخل والمصالحة العربية بوجه عام الامر الذى يشمل العراق الدولة الرئيسية فى الجبهة الشرقية والدولة الفلسطينية فى الشمال.. وهى الخط الامامى للدفاع عن مصر . ولا سبيل الى اعلاء ارادة العرب الا بقيام نظام عربى للامن الجماعى ودخول السوق العربية المشتركة حيز التنفيذ.

وتنسيق المصالح والسياسات العربية فى مختلف المجالات



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

حلف (والى - الصهاينة - الأمريكان) يواصل مؤامراته الدنيئة:

خبراء يهود وأمريكان وعرب بالقاهرة لتنفيذ مؤامرة السوق الشرق أوسطية

• تصاعدت اجراءات تنفيذ مؤامرة السوق الشرق أوسطية، ورفع دعاتها برقع الحياء عن وجوههم الفاجرة، حتى فى وسائل الاعلام، وقد بدأت (٢٠) شركة صهيونية.. أبرزها (اجريديف، كارمن، كلال، ميزراع حيفا) تحركاتها فى النوبارية، وينتشر الآن حوالى مائتى خبير صهيونى لمسح هذه المنطقة وماحولها.. ويتركزون فى نوباسيد وجميزة ١، ٢، وبعض قرى الخريجين، ولدى بعض رجال الأعمال من اتحاد المصدرين والمنتجين الزراعيين.

• وفى منطقة وادى الفارغ بدأ هؤلاء الخبراء تنفيذ مركز علمى تدريبى زراعى ضخم لإمداد السوق الشرق أوسطية بالكوادر اللازمة.

رجال الأعمال وممثلو الشركات الصهيونية واصلوا زياراتهم لـ ١٥٠ ألف فدان من أراضى الشركات الزراعية المعروضة للبيع، ومايقرب من ١٥ مشروعاً زراعياً بهذه المنطقة بصحبة رجال د. يوسف والى.

المستثمرون الصهاينة القادمون مع السوق يخططون لشراء هذه المساحات والمشاريع، وعينهم على نصف مليون مواطن مصرى بمنطقة النوبارية يشكلون أيد عاملة رخيصة

تحقيق: صلاح بديوى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

ونواة منتجة جيدة للتطبيع.

يحدث ذلك، وفى القاهرة يجتمع يوسف والى مع رئيس الجامعة الأمريكية لمساعدته فى إقامة السوق، وتبدأ أولى الندوات لمناقشة فكرة السوق بحضور وزراء الزراعة والسياحة والمجموعة الاقتصادية بتمويل جهات أمريكية وصهيونية مشبوهة.

وبدأت الندوات المشبوهة

تحركت جامعة هارفارد الأمريكية ومؤسسة فردريك ايبرت الالمانية مع المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط تجاه عقد ندوة حول السوق الشرق أوسطية المشتركة، حيث بدأت صباح الأحد الماضى وتختتم غداً بالقاهرة بحضور خبراء ومختصين من أمريكا وإسرائيل والمانيا وبعض المسئولين العرب. لم يكن هذا التحرك ليتم دون الاتصالات التى أجراها د. يوسف والى مع الصهاينة واتفاقهم المشترك على قيام حكومة العدو باستنفار اللوبى الصهيونى بواشنطن وكل مكان للترويج للفكرة وتمويلها، نظير تحرك دعاة التطبيع بمصر.

وقد وجه د. يوسف والى الدعوة إلى معظم الوزراء وأساتذة بالجامعات وبعض قيادات العمل العام والأحزاب والجامعة العربية ومجلس التعاون المغاربى والخليجى، متجاهلاً توجيه الدعوة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهو المجلس المنوط به فكرة تنفيذ اتفاقيتى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصاديه العربية، وتجاهله طبيعى، حيث تستهدف السوق المقترحة القضاء على مستقبل مثل هذا المجلس.

وخلال مناقشات هذه الندوة أدرجت قضايا التعاون بمجالات التجارة، ودور المؤسسات المالية فى هذا التعاون، ومساهمة القطاع الخاص فيه وسوق العمل الناتج عنه، فضلاً عن التعاون الإقليمى بالمجال السياحي.

وفى هذا المجال علمت «الشعب» أن إسرائيل واللوبى الصهيونى يلوحان للحكومة المصرية بأن قيام هذه السوق سوف يمتص العمالة الزائدة من السوق ويقضى على البطالة ويسهم بشكل كبير فى القضاء على انتشار الإرهاب. وهو مبرر وصف بانه غير مقبول لأن الكيان الصهيونى نفسه عاجز حالياً عن توفير فرص عمل للمهجرين إليه.

وتعد تلك الندوة هى فاتحة ندوات اللوبى الصهيونى بالمنطقة، والتى ستزيد بشكل ملحوظ فى دول الشرق الأوسط، وسوف توفر لها المؤسسات الدولية الصهيونية كل الامكانات الممكنة لذلك.

والى يستعين بالجامعة الأمريكية

وإذا كان علماء من جامعة هارفارد الأمريكية قد جاءوا لحضور هذه الندوة بالقاهرة، ودفعهم اللوبى الصهيونى لذلك، فإن د. يوسف والى -صديق هذا اللوبى الصهيونى- لم ينتظر مجيئهم ومضى -كما صرح من قبل- يصعد اجراءات إقامة البنية الاساسية للسوق المشتركة، ويستعين بالجامعة الامريكية بالقاهرة فى ذلك.

وتنفيذاً للمؤامرة وقع اختيار د. يوسف والى على وادى الفارغ بطريق



يوسف والى



وزير الزراعة الصهيونى

يوسف والى يستعين بالجامعة الأمريكية فى تنفيذ المؤامرة.. ويحدد ١٥ مشروعاً زراعياً للصهاينة

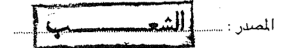
القاهرة-الاسكندرية الصحراوى -مساحة تقدر بـ٣ آلاف فدان- لإقامة جامعة الشرق الأوسط، وهى عبارة عن مركز ضخم يضم كافة التخصصات الاقتصادية والزراعية لتغذية دول السوق بالكوادر والفنيين والخبرات اللازمة لعمليات إقامة مثل هذه السوق.

ولهذا الهدف قدم وفد من الخبراء الصهاينة خلال هذه الأيام الماضية للقاهرة يضم علماء بمراكز البحوث والجامعات والكيبوتسات الصهيونية لبلورة الصورة النهائية لهذه الجامعة. ولم يكتف د. يوسف والى بتكليف الوفد الصهيونى باعداد دراسة الجدوى للجامعة وماتحتاجه من إمكانيات على أرض الواقع، بل طلب من رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة خلال اجتماع عقده معه يوم ١٧ من مارس الجارى مساندة وزارة الزراعة المصرية فى الإعداد للسوق. وعلى أثر ذلك أبرم اتفاق بين وزارة الزراعة والجامعة الأمريكية للتعاون فى إعداد وتجهيز هذه الجامعة المتخصصة فى الزراعة الصحراوية، والتى تستقبل متدربين من كافة دول المنطقة.

مخطط خطير

• وتقام هذه الجامعة الصهيونية والتى ينفذها والى حالياً بمنطقة وادى الفارغ على أنقاض المجمع الزراعى الصناعى، وهو مشروع ثلاثى سبق إقامته بين مصر و«إسرائيل» وأمريكا وأثبت فشله. ومنطقة وادى الفارغ تعد من أخطر المناطق الإستراتيجية الزراعية، وهى تقع فى قلب الأراضى المستصلحة حديثاً، والمشروعات الزراعية العملاقة مثل شركات الدواجن والتقاوى بمنطقة النوبارية. ويخطط يوسف والى حالياً لإقامة مدينة كاملة لإستيعاب المبعوثين لهذه الجامعة وأعضاء هيئة التدريس الصهاينة بها والآن يخطط الوزير لتسليم مساحات تتجاوز ١٥٠ ألف فدان فضلاً عن ١٥ مشروعاً بالمنطقة للثروة الحيوانية والبيض والدواجن والمناحل للمستثمرين الصهاينة، وسط تلويحات من قبل المسئولين الإسرائيليين فى حالة تنفيذ





محططاته تلك بأن تتولى جهات التمويل الامريكية تدبير كافة الإمكانات اللازمة لإنشاء هذه الجامعة، والتى تفوق تكلفتها (٣٠٠) مليون جنيه بالمرحلة الأولى. ويهدف الصهاينة من وراء تغلغلهم بمنطقة النوبارية وقراها إلى ضمان التطبيع الشعبى مع أكثر من نصف مليون فلاح متواجدين بالمنطقة، يشكلون عمالة وافدة من كافة أرجاء مصر.

وكان د. عدلى بشاى رئيس مركز تنمية الصحراء بالجامعة الامريكية قد قام بإعداد دراسة عن التوسع الزراعى الافقى فى مصر، وذلك فى فبراير من عام ١٩٩٢، أوضح خلالها مجموعة من المفاهيم تؤكد بأن هذه الجامعة ضد التوسع الزراعى بمصر.

يقول د. بشاى (رئيس مركز تنمية الصحراء بالجامعة الامريكية):

– هناك عدة محددات للتوسع الزراعى الأفقى بمصر تتصدرها الطاقة والمياه.

* بالنسبة للطاقة، فإن استهلاك مصر سوف يفوق انتاجها من البترول والغاز الطبيعى بما يعادل ٣,٣٦ مليون طن بترول وغاز طبيعى فى عام ٢٠٠٠.

* أما عن المياه فإنه من المعروف أيضاً أنه مع أفضل الاحتمالات سيصل إجمالى المياه المتوافرة لمصر من نهر النيل والمياه الجوفية ومياه الصرف الزراعى والصحى وغيرها إلى (٧٤ مليار متر مكعب) عام ٢٠٠٠، وليس من المنظور فى ظل الاتفاقات الحالية المبرمة مع دول حوض النيل أن يزداد رصيد المياه عن هذا القدر، فى حين ينتظر زيادة فى تعداد السكان بالبلاد، بحيث يقفز إلى حوالى ٩٥ – ١٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥.

– وبناء على ذلك – والكلام للدكتور بشاى مسئول الجامعة الامريكية – فإن الزراعة التى تستهلك ٨٥٪ من إجمالى موارد المياه فى مصر، يفضل النظر فى إمكانية تشجيع أنشطة أخرى غيرها، تدر دخلاً قومياً لمصر وتستهلك كميات أقل من المياه مثل الصناعة والسياحة.. بذلك – والكلام لرئيس مركز تنمية الصحراء بالجامعة الامريكية – يمكن تحقيق الامن الغذائى من خلال الجهود المتضافرة لقطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطنى، وليس من خلال القطاع الزراعى فقط.

وقفة مع بشاى

والاستاذ الدكتور عدلى بشاى رئيس مركز تنمية الصحراء بالجامعة الامريكية وهو المركز الذى سوف يساند يوسف والى فى إقامة جامعة الشرق الاوسط الصهيونية المشبوهة، وربما كان د. بشاى يعبر من خلال دراسته عن وجهة نظر يتأثر خلالها بالمفاهيم الأمريكية المعادية لمصر الزراعية وهو أستاذ مصرى يجتهد فيخطىء ويصيب ونحن هنا نرفض خطأه..

ويكفى أن نقول له إن أهالى شمال سيناء زرعوا على عشرات الآبار الجوفية المنتشرة على شاطىء البحر وبعض الأمطار – خلال الـ ٥ أعوام الماضية – مساحات فاقت ربع مليون فدان لأول مرة فى تاريخ هذه المحافظة. وأن التطورات الحديثة بأجهزة الرى ومعداته كفيلة بأن تجعل الـ ٧٠ مليار متر مكعب من المياه الموجودة بمصر حالياً، والتى يزرع على أساسها ٦,٥ مليون فدان، تجعلها كافية كما يقول الخبراء لزراعة أضعاف هذه المساحة لو وجدت الإدارة والسياسة الزراعية الوطنية السليمة، ونستنتج من ذلك أن الزراعة هى الأمل الأساسى لنهضة مصر، وهذا مايجمع عليه كافة خبراء الاقتصاد والزراعة بمصر.

ضد زراعة الصحراء

إذن واضح أن أطراف الحلف غير المقدس من أمريكان وصهاينة يرفضون توسعنا فى زراعة الصحراء، وذلك مدرج فى محاضر اجتماعات المسئولين بوزارة الزراعة معهم، بيد أنهم لايرفضون أن تستغل زراعة الصحراء – من خلال السوق الشرق أوسطية – مصر كى تنشأ جامعة صهيونية بها تكون معبراً يخطط من خلاله اليهود للهيمنة على زراعات منطقتنا والترويج لسلعهم وبضائعهم وتخريب اقتصادات المنطقة.

ومما يؤسف له أن د. يوسف والى يعرف ذلك تماماً من خلال برنامج تعاون مشترك لتنمية الأراضى القاحلة أقيم بمصر بين مصر وإسرائيل وأمريكا منذ ٦ أعوام بمنطقة الساحل الشمالى، ولم يحرز أى نجاح فى زراعة الصحراء سوى نشر الآفات والأوبئة.

والدكتور يوسف والى – والذى يعمل بكل قوة للاسف على اخراج فكرة السوق الشرق أوسطية للوجود – استغل زيارة مبارك القادمة لواشنطن وحاول ايهام الرأى العام فى مصر بأن الامريكان قد ساندونا فى زيادة انتاجية فدان الحبوب، وهى فكرة كاذبة تماماً، فالفرسان – علماء مصر – الذين كانوا وراء زيادة إنتاج الحبوب هم د. عبد السلام جمعة ود. محمد سيد البلال ود. عبد ربه اسماعيل، عبر برامج تطوير سلالات الحبوب وهى برامج معروفة ومدونة باسمائهم خلال العقد الماضى وأوائل العقد الجارى.

المقاطعة العربية.. وتداعيات التسوية «٢»

محاولات اسرائيلية لاقامة سوق شرق أوسطية علي حساب العملية السلمية

تضارب فى مواقف الدول العربية من قرار المقاطعة !

تكتسب الدعوة لانهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ابعادا مهمة فى ضوء المتغيرات التى عصفت بالنظام الدولى على مدار السنوات القليلة الماضية، بحيث يصبح من الخطأ حصرها فى اطار آليات الضغط او المساومة على مائدة المفاوضات ولاتقتصر على التداعيات المحتملة لانهاء المقاطعة العربية وادراج اسرائيل فى النظام الاقليمى بل تتخطاها الى اعادة ترسيم المنطقة باسرها فى اطار السوق المشتركة الشرق اوسطية التى تسعى تل ابيب جاهدة لاقامتها على حساب التسوية السلمية، مرتكزه فى ذلك إلى دعم وتأييد الادارة الامريكية.

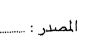
وعلى الرغم من قدم العهد بهذه الدعاوى والتى ترجع الى تاريخ بدء المقاطعة العربية ذاتها فى عام ١٩٤٨ إلا انها اكتسبت تأييد العديد من التكتلات والمنظمات الدولية فى الاونة الاخيرة الامر الذى اتضح فى البيان الصادر عن القمة السباعية للدول الصناعية الكبرى فى يوليو ١٩٩١. بناء على اقتراح للرئيس الامريكى السابق جورج بوش - والذى ربط ما بين انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل وتجميد بناء المستوطنات الامر الذى ساهم بالتالى فى تضارب المواقف العربية من سياسات المقاطعة ومن الامثلة المهمة فى هذا الصدد ذلك القرار الذى اتخذته الدول العربية فى ٥ مايو ١٩٩١ وعقب انتهاء الشق العسكرى فى ازمة الخليج بوضع مائة شركة عالمية من بينها شركات امريكية على القائمة السوداء. والانتماء العكسى لتوصيات الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجى. والتى طالبت الدول الاعضاء بالمجلس بإزالة الشركة الامريكية عن لائحة المقاطعة وخاصة الكويت التى اعلنت آنذاك على لسان احد وزرائها ان ضروريات اعادة البناء تضطرها الى عدم الالتزام بشروط المقاطعة لاسرائيل.

فقد انبعثت المقاطعة العربية فى بادئ الامر كرد فعل على سياسات الصهيونية التى لجأت فى عشرينيات هذا القرن الى فرض مقاطعة اقتصادية شاملة على عرب فلسطين تحت شعارين اساسيين هما العمل العبرى - السوق العبرية - ساعية بذلك إلى حصر فرص العمل على اليهود بما يضمن استمرار تدفق وبقاء المهاجرين اليهود واستيعابهم فى اطار المشروع الاستيطانى. اضافة الى تكريس تلك الوضعية عبر تقليص التواجد الفلسطينى العربى فى الاقتصاد الاسرائيلى وقد قطعت المقاطعة العربية شوطاً طويلاً منذ ولادتها فى فلسطين وانتشارها فى انحاء سورية ثم فى المناطق المحيطة كلبنان ومصر الى ان تم تقنينها مبلورة سياساتها مع قيام اسرائيل فى عغم ١٩٤٨ حيث اصبحت منذ ذلك التاريخ بمثابة ورقة ضغط استراتيجية فى ايدى انظمة المواجهة العربية وخاصة فى المرحلة الاولى لنشأة الكيان الاسرائيلى، بيد ان اهميتها تضاعفت فى حقبة السبعينات وبعد الثورة النفطية الاولى التى اضفت على المنطقة العربية بعدا استراتيجيا مهماً يتمثل فى استحواذها على ثلثى الاحتياطى العالمى من النفط، اضافة إلى تضخم عوائدها المالية واستثماراته الخارجية التى بلغت فى عام ١٩٩٠ وطبقاً لبعض التقديرات المحافظة حوالى ٦٠٠ مليار دولار.

* حظر التعامل مع اى شركة لهاعلاقة بشركة تتعامل مع اسرائيل حيث ادت هذه الاجراءات وخاصة فى الفترة منذ بداية السبعينات وحتى نهاية عقد التسعينات الى تقليص فرص النمو امام العديد من الاقتصاديات الدولية كنتيجة لورودها على قوائم الحظر. اضافة إلى الاضرار التى لحقت بالاقتصاد الاسرائيلى خاصة بعد اخفاق القوانين المناهضة للمقاطعة العربية فى النيل من سطوتها او التأثير فى التزام الدول العربية بها خلال تالك الفترة، ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال ان الولايات المتحدة الامريكية تطبق منذ عام ١٩٧٧ قانونا لمناهضة المقاطعة العربية يهدف الى منع الشركات الامريكية من الالتزام بشروطها. وقد تم تعديل القانون فى عام ١٩٩٠ على نحو يلزم الشركات الاجنبية العاملة فى الولايات المتحدة بعدم الاستجابة لسياسات المقاطعة، وفى هذا السياق اورد التقرير السنوى لوزارة التجارة الامريكية فى عام ١٩٨٨ اسماء نحو ٣٦ شركة امريكية ومتعددة الجنسية خالفت قوانين مناهضة المقاطعة العربية وتم تغريمها مبالغ وصلت فى مجموعها قرابة ٤ ملايين دولار.

وعلى الرغم من التصلب المعهود للادارة الامريكية فى هذا الصدد إلا ان



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٣

باهر شوقى

هناك العديد من التغيرات التى طرات على مواقفها خلال السنوات القليلة الماضية، لعل من اهمها تأييد الاتجاه التساومى الرامى الى مقايضة المقاطعة العربية بالمستوطنات الامنية فى الاراضى العربية المحتلة، وهو ما يتعارض مع موقفها التاريخى من إدانة المقاطعة باعتبارها تكريسا لوضعية الصراع مع الكيان الاسرائيلى وهو ما اكد عليه الرئيس الحالى بيل كلينتون عشية توليه السلطة عبر تصريحه «بأن على واشنطن الا تغمض عينها عن تلك الحرب التى يمارسها العرب ضد الاسرائيليين» ويجد هذا التطور دوافعه فى تجاوز الموقف الامريكى المناهض للمقاطعة لمنطقه التاريخى المتمثل فى الدفاع عن مبادئ التبادل التجارى الحر على صعيد الايديولوجيا الدعائية، ودعم حليفها الاستراتيجى فى المنطقة على صعيد الواقع، ليقع تحت وطأة الكساد والازمة الاقتصادية التى تصادر بظلالها على حلم الهيمنة الامريكية، فعلى الرغم من التغيرات الحادة التى اصابت النظام الدولى منذ منتصف العقد الماضى والتى تجلت فى انهيار نظام القطبية الثنائية وتبوؤ الولايات المتحدة لقمة المجتمع الدولى. وإلى الحد الذى دفع بالعديد من المحللين الى المصادرة على التاريخ لصالح التفوق الامريكى المطلق. إلا ان تلك الحقبة ذاتها قد افصحت عن ديناميتها ودشنت العديد من التحديات امام القرن الامريكى المزعوم . وفى مقدمتها تلك التكتلات الاقتصادية الصاعدة فى القارة الاوروبية وجنوب شرق أسيا اضافة إلى واقع الكساد الذى يعانيه الاقتصاد الامريكى ويضعف بالتالى من قدرته على المنافسة مع هذه الكيانات عبر القومية. وفى الواقع فقد برهنت خبرات ازمة الخليج الثانية ومؤتمر التسوية على أن الادارة الامريكية تتعامل مع المنطقة العربية باعتبارها المتنفس الوحيد لأزماتها سواء على الصعيد الداخلى او فى اطار المنافسة الدولية وذلك بناء على الاعتبارين التاليين!

:اولا: مستقبل السوق النفطية والاهمية الاستراتيجية المتزايدة للمنطقة العربية: ففى حين بلغ اجمالى الاستهلاك العالمى من النفط عام ١٩٩٠ حوالى ٦٥ مليون برميل/ يوميا. كانت مساهمة الدول غير المنتمية للأوبك فيها حوالى ٤٠ مليون برميل / يومياً. فمن المنتظر ان يتراوح الاستهلاك العالمى عام ٢٠٠٠ ما بين ٧٥ ـ ٨٥ مليون برميل/ يوميا. فى الوقت الذى سيشهد فيه انتاج الدول النفطية خارج منظمة الاوبك تراجعاحادا ليستقر عند ٣٥ برميل/ يوميا. طبقا لتقديرات باتريك كريكى الباحث فى معهد سياسة واقتصاد الطاقة فى فرنسا. وإذا اخذنا فى الاعتبار ان دول الاوبك غير الخليجية ليست مرشحة لتحقيق زيادة فى انتاجها النفطى، فهذا يعنى بالتالى أن الدول الخليجية مدعوة إلى سد النقص والاستجابة إلى زيادة الطلب على النفط حتى مطلع القرن القادم وإلى ان يتم استنباط مصادر بديلة وملائمة للطاقة وبالارقام بإن على دول الخليج ان تنتج ما بين ٣٥ ـ ٤٥ مليون برميل/ يوميا. ولا تقتصر الاهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية على تحكمها بنحو ٦٥,٧٪ من احتياطيات النفط العالمى وبالتالى قدرتها على تعديل أليات التنافس الاقتصادى الدولى فى العقدين القادمين نظرا لتزايد فاعتماد اوروبا الغربية. واليابان على نفط الخليج، وإنما تطال الاقتصاد الامريكى ذاته، خاصة فى ظل تزايد وارداته النفطية من الخارج والتى بلغت فى عام ١٩٩١ نحو ٤٥,٧٪ من اجمالى احتياجاته وفى ظل التوقعات التى تحدد سقف الاعتماد الامريكى على النفط المستورد مستقبليا بما يتراوح بين ٧٥ ـ٨٠٪ من اجمالى استهلاكه النفطى.

ثانيا: قدرة الطلب العربى على دعم الاقتصاد الامريكى ورفع معدلات نموه السنوى، خاصة إذا ما وضعنا فى الاعتبار الطابع النوعى للقوة الشرائية العربية والتى تفوق كتلته العددية. فقد بلغ اجمالى الواردات العربية الاستهلاكية عام ١٩٩١ ما قيمته ٤٠٠ مليار دولار. وذلك بخلاف وارداتها من انظمة التسلح المتطورة والتى تضاعفت فى اعقاب ازمة الخليج الثانية واستحوذت الولايات المتحدة على الشق الاعظم منها ـ ذكر تقرير لجلة وول ستريت جورنال الامريكية ان مبيعات الولايات المتحدة لدول الشرق الاوسط من السلاح خلال عام ١٩٩٢ فقط وصلت الى حوالى ٢١ مليار دولار، ومن نافل القول أن غالبية هذه الصفقات تركزت فى منطقة الخليج العربية.

إن الاعتبارين السابقين فضلا عن الخبرات المستقاة من اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية والتى اخفقت رغم مرور سنوات على انشائها لعملية التطبيع بين البلدين فى دعم التعاون الاقتصادى فيما بينهما ـ لم يتجاوز اجمالى المبادلات التجارية بين مصر واسرائيل ١٠ ملايين دولار فى عام ١٩٩٠. تدفع الادارة الامريكية إلى ايلاء موضوع المقاطعة العربية المزيد من الاهتمام والتعاطى معه بشكل متمايز نسبيا عن النتائج المحتملة لعملية التسوية.



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ ابريل ١٩٩٢

فى ندوة حول التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط

بنك للتنمية ومشروع مارشال و«نافتا» شرق أوسطية

□ القاهرة ـ عاطف عبد الله:

أكد عدد من الخبراء أن التعاون الاقتصادى العربى الاسرائيلى مشروط بحل مشكلة السلام فى الشرق الأوسط. وطرح الخبراء مجموعة من الأفكار تمثل أطرا للتعاون الاقليمى فى المستقبل منها انشاء بنك للتنمية والتعمير ومشروع مارشال وإقامة «نافتا» شرق أوسطية، إلا أنهم ربطوا تطبيق هذه المشروعات بالانتهاء من توقيع اتفاقية السلام وعودة الأراضى العربية المحتلة وكانت ندوة التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط مستقبله ومشاكله قد اختتمت أعمالها أمس الاربعاء والتي نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت الألمانية وجامعة هارفارد الأمريكية. وحضرها عدد كبير من الخبراء العرب والأوروبين والأمريكيين والاسرائيليين.

فقد أعلن رئيس الوزراء المصرى الاسبق د. مصطفى خليل أن الجانب الاقتصادى هو المحور الأساسى لإقامة نظام للتعاون في الشرق الأوسط مشيرا إلى أن النظام السياسى والاقتصادى فى أى قطر لا ينفصلان.

وقال إن التعاون الاقتصادى فى المستقبل دون ازالة الصعوبات الاساسية التى تظهر عند استثمار الأموال العربية داخل الوطن العربى. وطالب بتهيئة المناخ الاستثمارى الملائم بإزالة جميع العقبات التي تواجه الاستثمارات الشرق أوسطية وأضاف أنه لا يمكن لأحد أن يطلب من دولة ما أن تستثمر فوائضها المالية ثم توضع عقبات أمام هذه الاستثمارات. فسوق الاستثمار سوق عالمى ولابد من وقوف الانظمة الاقتصادية فى الدول العربية على قدم المنافسة لأسواق الاستثمار الأجنبية.

ويرى د. خليل ضرورة توافر عدة شروط أساسية لتشجيع الاستثمار داخل المنطقة وفى مقدمتها تعديل القوانين وإزالة المعوقات البيروقراطية والعمل على فتح المجالات أمام تدفق رؤوس الأموال وتوفير بنية أساسية قوية وتوافر مرافق حيوية صالحة وتقوية مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة، والعمل على حرية تملك الافراد للعقارات السكنية داخل بلدان المنطقة وحرية انتقال العمالة العربية وضمان حقوقها. وحول امكانية تطبيق مشروع مارشال فى منطقة الشرق الأوسط قال د. مصطفى خليل إن مشروع مارشال الغربى الذى نفذ فى الخمسينات يختلف عن المشروع الجارى إعداده حاليا فالمشروع الغربى كان يستهدف معاونة الدول الأوروبية على مواجهة الخطر الشيوعى، وتولت الولايات المتحدة تمويله من عائدات النفط التى كانت تحصل عليه بأسعار رخيصة ثم تعيد بيعه بعد ذلك بأسعار أعلى وقد لعبت فروق الأسعار هذه فى تمويل ذلك المشروع. وأشار د. مصطفى خليل إلى أن الولايات المتحدة طرحت فكرة انشاء بنك لإعادة تعمير منطقة الشرق الاوسط لكن احدا لا يعلم حتى الآن هل سيكون هذا البنك مقتصرا على البلاد العربية فقط ام أنه سوف يشمل جميع دول المنطقة، بما فيها الدول غير العربية؟ وكذلك أسلوب تمويله أو الاقتراض منه كما ان أسلوب مشاركته فى الاستثمارات مازالت محل اجتهاد. ولكنه قال إن هذا لا يمنع من أن تفكر الدول العربية فى انشاء بنك عربى، خاص بها بخلاف البنك الاخر المقترح. وهذا لا يتعارض معه من الناحية العملية فهناك مؤسسات دولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين وهناك أيضا بنك التعمير الأوروبى وغيرها من مؤسسات التنمية والتمويل.

ومن جهة ثانية قال د. محمد هشام جابر استاذ الاقتصاد بجامعة النجاة الفلسطينية أن اشتراك اسرائيل فى بنك للانشاء والتعمير فى الشرق الأوسط يكاد يكون مستحيلا طالما استمرت فى موقفها من قضية السلام.

وأوضح أنه مطروح حاليا انشاء بنك للتعمير والتنمية على غرار البنك الأوروبى للانشاء والتعمير والبنك الاسلامى للتنمية لإزالة اثار العدوان الواقع على الأراضي العربية المحتلة بعد انسحاب اسرائيل.

وأضاف د. هشام جابر أنه قد يكون من المحتمل حاليا انشاء بنوك تنموية مشتركة بين مستثمرين فلسطينيين وأوروبيين وعرب ومؤسسات تمويل دولية مؤكدا أن مشاركة إسرائيل فى أى تعاون مصرفى أو تنموى قد يكون أمرا مستبعدا فى الوقت الراهن.

وطالب بالسماح بإقامة نظام مصرفى فلسطينى وأن يكون للفلسطينيين سياسات مصرفية خاصة بهم يتمكنون من خلالها من إقامة مشروعات وتمويل الصادرات.

نافتا شرق أوسطية

وبينما طالب ممثل المجموعة الأوروبية «ابرهارد رهين» بإنشاء منطقة تجارية حرة فى الشرق الاوسط على غراء منطقة شمال أمريكا «نافتا» اكد المسئول التنفيذى السابق فى البنك الدولى د. سعيد النجار المدير التنفيذى الأسبق بالبنك الدولى استحالة تحقيق ذلك ومشكلة السلام لم تحل بعد.

وأضاف د. سعيد النجار أن الصراع العربى الاسرائيلى كلف العرب اضعاف ما كلف اسرائيل من أموال وجهت إلى التسليح كان من الممكن أن توجه إلى التنمية.

وأوضح أن معدل التسليح فى منطقة الشرق الأوسط من أعلى المعدلات فى العام — ٤٠٪ - حيث تنفق بلدان المنطقة نحو ١٢٪ من الدخل القومى على التسليح. بالإضافة إلى التكلفة السياسية والنفسية التي تحملتها الشعوب العربية.

وأيد السفير المصرى السابق لدى موسكو صلاح بسيونى نفس الفكرة وقال إن التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط يجب أن يكون مشروطا بالتقدم فى محادثات السلام وأن على اسرائيل أن تظهر نواياها الطيبة فى التعامل مع الشعب الفلسطينى أولا وأن تكف عن الممارسات القمعية والوحشية التى تنتهجها مع الفلسطينيين المطالبين بحقوقهم المشروعة وأن تلتزم بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة دون مماطلة.

انتقال العمالة

وعلى الرغم من الايجابيات والسلبيات التي تصاحب انتقال العمالة فإن الدكتور مدحت حسنين الاستاذ بالجامعة الأمريكية يطالب بإزالة القيود أمام انتقال العمالة داخل البلدان العربية والعمل على توطين هذه العمالة. وتغيير النظرة في العمالة العربية الوافدة إلى الدول العربية ليس فقط العمالة ولكن فى صالح الدول المستقبلة لها. وعن المنافع التي تجنيها الدول المصدرة للعمالة قال د. مدحت حسنين إن تصدير العمالة يعنى بالنسبة للدولة المصدرة تحسين فى ميزان المدفوعات نتيجة تحويلات العمالة وانخفاض معدلات البطالة وانتعاش الأسواق نتيجة توجيه جزء من المدخرات لشراء السلع والخدمات وارتفاع مستوى معيشة الافراد بصفة عامة.

أما عن الأثار السلبية الناتجة عن تصدير العمالة بالنسبة للدول المصدرة لها قال د. مدحت حسنين انها تتركز فى هجرة الأيدى العاملة الماهرة مما يؤثر على النشاط الاقتصادى خاصة إذا لم يكن هناك بديل لها. كما أنه يحدث فى بعض الأحيان عودة للعمالة بأعداد كبيرة فى وقت واحد وهو ما حدث اثناء ازمة الخليج الأمر الذى أدى إلى حدوث صدمة للاقتصاد وتدهور فى الحصيلة من العملة الاجنبية. وبالنسبة للدول المستوردة للعمالة فقال انه علي الرغم من مصاحبة ذلك إلى سرعة عجلة التنمية وزيادة الناتج القومى إلا أن هذه العمالة لا تتفاعل ثقافيا أو اجتماعيا مع شعوب البلدان المستقبلة لها وغالبا ما تعيش فى حالة عزلة مما يترك اثرا نفسيا عليها فيما بعد.

مستقبل السياحة

وقال الخبير السياحى المصرى الهامى الزيات إن التعاون السياحى فى منطقة الشرق الأوسط — بعد اتمام عملية السلام — سياخذ طريقتين أولهما التبادل السياحى بين بلدان المنطقة. والشكل الثانى هو تسويق المنطقة سياحيا ككل. وأوضح بأنه يمكن الاستفادة من بعد المسافة بين المنطقة وبلدان امريكا اللاتينية والشمالية وكندا واستراليا واليابان حيث يستغرق السائح أكثر من ١٨ ساعة للوصول للمنطقة وفى هذه الحالة يمكن تسويق ثلاث أو أربع دول من المنطقة فى برنامج سياحى واحد بحيث يستفيد من السياحة الثقافية والدينية والترفيهية الموجودة فى بلدان مثل مصر والسعودية والأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل.

وضرب مثلا بانه يمكن للسائح المسلم أن يزور الأماكن المقدسة فى السعودية والقدس والاماكن الإسلامية التاريخية فى مصر وسوريا وأضاف الزيات أن سياحة المؤتمرات يمكن أن تجذب العديد من البلدان بحيث يمكن للسائح الذى زار تل أبيب لحضور مؤتمر أن ينظم له برنامج ترفيهى علي الشواطىء الاردنية أو المصرية. وتستفيد أكثر من دولة من نفس المجموعة.

حضر الندوة من الجانب الأمريكى بروفيسور دوايت بركنز من جامعة هارفارد د. ليونارد هاوسمان ومن الجانب العربى د. هانى أبو جابرة من البنك عمان بالأردن وبروفيسور خالد حمد من جامعة اليرموك الأردنية ومن الجانب الأوروبى د. فولكس بارثيس من المانيا ود. ويلى ريلك ود. هيلجا باوجارتين ومن الجانب المصرى د. مدحت حسنين الاستاذ بالجامعة الأمريكية ود. سعيد النجار ود. حازم الببلاوى ود. شريف دلاور وخالد طاهر من وزارة العمل ود. مراد غالب رئيس منظمة التضامن الافرواسيوى واللواء عبد الستار أمين ولطفى الخولى والسفير تحسين بشير ود. منى مكرم عبيد ود. عصام منتصر استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية ود. أنور عبد الملك و.. على الدين هلال مدير مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ود. ابراهيم كامل رجل الاعمال المصرى ود. سعد الدين ابراهيم ود. سلوى سليمان والسفيرة ميرفت التلاوى ومن الجانب الاسرائيلى د. ابراهام اهيرام من الجامعة العبرية ود. روبى ناثان من الهستدروت ودان بيتان من معهد ترومان.

من أوراق مؤتمر

التعاون الاقتصادي الاقليمي بين دول الشرق الأوسط لا يمكن بدون السلام وحقوق الفلسطينيين

الزمان - من ٢٩ إلى ٣١ مارس

الموضوع : التعاون الاقليمى بين دول الشرق الأوسط. شارك أكثر من ٤٠ شخصية من اساتذة الجامعة والمتخصصين فى الشئون الاقتصادية والسياسية.

وكان السؤال المطروح من عدد من الخبراء الاسرائيليين المشاركين.. هل يمكن ان يكون هناك تعاون اقليمى بين دول الشرق الاوسط.. يتزامن مع المفاوضات الدائرة حاليا. ويكون عنصرا مساعدا او محفزا للسلام ودافعا لـ ؟!!

ودارت محاور المناقشات. حول التعاون التجارى. وكيفية انتقال العمال. ودور القطاع الخاص. وسائل التعاون لانعاش السياحة فى تلك البلدان.. والتعاون بين المؤسسات المالية.

نظم المؤتمر.. المركز القومى لدراسات الشرق الاوسط. وجامعة هارفارد.. ومؤسسة فريدريتش إيبرت..

وكشفت الأوراق التى قدمها خبراء من مصر والاردن ولبنان..عن ان التعاون الاقليمى ممكن. ولكنه لايمكن ان يتم الا بعد استتباب السلام فى المنطقة، وتحقيق السلام العادل والشامل. وان يحصل الفلسطينيون على حقوقهم. وان فكرة ان يكون هناك تعاون متزامن مع المفاوضات.. ليست عملية على الاطلاق. ولن تقبل به الشعوب.. فلا يمكن ان تظل معاناة الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما لانهاية. وان يقبل احد التعاون مع الاسرائيليين.. وانه من الضرورى.. العمل من جميع الاطراف لتحقيق السلام. وحصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة.. وهذا شرط ضرورى قبل اى تعاون اقليمى.

«واخيراء نريد ان نقول ان رجال الفكر والاقتصاد هم اصحاب الرؤية الحقيقية. هم دائما الذين يقودون السياسية ولايمكن لصاحب القرار ان يتجاهل اراءهم وتوصياتهم ولعل توصيات هذا المؤتمر ان تكون بمثابة رسالة ناجحة جدا للذين يدفعون الامور بدون رؤية ودراسة.

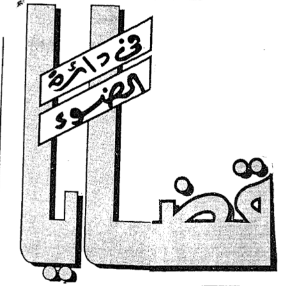
وان يعرف الطرف الآخر. انه اذا كان يريد الاستقرار والتعاون الاقتصدى. فعليه ان يعطى الحق لاصحابه ويعمل على تحقيق الاستقرار. والسلام الحقيقى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٣

هل السوق الشرق أوسطية.. تحقق الاندماج الكلى لاسرائيل فى المنطقة العربية



ماذا يجرى فى مجال البترول لتدعيم التعاون بين مصر وإسرائيل ؟

نشرت صحيفة «الأهرام» فى الصفحة التى تحمل عنوان «مصر الخضراء» يوم ١٩٩٣/٢/٢٧ حوارا مع الدكتور يوسف والى حول «السوق الشرق أوسطية». وفى الاسبوع التالى نشرت هذه الصفحة فى ١٩٩٣/٣/٦ خبرا مفاده ان هناك اتصالات واسعة تجرى لبدء الاجراءات التنفيذية لاقامة سوق الشرق الأوسط الذى يضم مصر واسرائيل ومن يرغب فى الانضمام اليه من دول المنطقة. وفى ١٩٩٣/٣/٢٧ نشرت الصفحة ذاتها خبرا عن ندوة يعقدها المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط فى المدة من ٢٩ - ٣١ مارس مشتركة مع مؤسسة فردريك ايبرت الألمانية وجامعة هارفارد الأمريكية حول التعاون الاقتصادى المشترك فى منطقة الشرق الأوسط. كما نشرت «الاهرام» تصريحا للواء أحمد فخر رئيس المركز: ان الهدف من عقد الندوة هو «التعرف المباشر وغير المباشر على أفكار كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل حول هذا الموضوع فى محاولة لتحقيق المصالح العربية».

● هكذا دشن الدكتور يوسف والى مرحلة جديدة وأكثر خطورة فى مراحل التطبيع مع الكيان الصهيونى، تستهدف نقل العلاقة من مجرد علاقة جوار عادية بين اسرائيل والدول العربية الى تحقيق الاندماج الاقتصادى للكيان الصهيونى فى المنظومة العربية، وبالتالى تحقيق أهم هدف فى الاستراتيجية الاسرائيلية وهو الغاء فكرة الوحدة العربية وضرب قضية القومية العربية والتخلص من دعائم التكامل الاقتصادى العربى.

وفى انتظار ماتسفر عنه الندوة الدولية المشار اليها اعلاه والتى ستضع ايدينا على «المصالح العربية» فى اقامة هذه «السوق الشرق أوسطية» والتى لم تتناولها الادبيات العربية قبل ذلك نبدأ بعرض سريع للمصالح الاسرائيلية التى تحققها هذه السوق من واقع الكتابات الصهيونية والاسرائيلية قبل وبعد قيام اسرائيل وحتى اليوم.

***

● فى عام ١٩٨٦ كتب اسرائيل شاهاك - رئيس رابطة حقوق الانسان فى اسرائيل:

● «إن السيطرة على الشرق الأوسط هدف كل السياسات الاسرائيلية (ومن قبل ذلك الصهيونية). وان هذا الهدف مشترك بين كل الحمائم والصقور على السواء وان كان الاختلاف بينهم على الوسيلة: اما بالحرب.. او بالسيطرة الاقتصادية».

● لقد كان هدف الصهيونية الأكبر هو اقامة دولة اسرائيل الكبرى فى فلسطين واجزاء من الدول العربية المجاورة، والتى سيكون لها الهيمنة السياسية والاقتصادية على العالم العربى. ومن أجل ذلك كان على اسرائيل ان تندمج اندماجا كليا فى المنطقة للاستفادةمن مواردها الغنية من ناحية والدخول فى علاقات مع الدول الأخرى تمكنها من بسط نفوذها من ناحية أخرى. ولكن مع وجود المقاطعة العربية لاسرائيل، تعرقل تحقيق هذا الحلم وعزلت اسرائيل عن محيطها. ومن هنا كانت اسرائيل تعتبر انهاء المقاطعة هدفا اساسيا لها على مر السنين. وفى نفس الوقت كان قادتها على وعى تام بالدور الذى يمكن ان تلعبه مصر لكسر هذه الحلقة المحكمة حيث كان بن جوريون يرى ان اسرائيل يكفيها ان تحقق التقارب مع مصر للخروج من مازق المقاطعة العربية لوزن مصر السياسى وثقلها الاقتصادى. وعلى ذلك فقد اجرى بن جوريون - بوصفه رئيس وزراء اسرائيل - عدة محاولات لتحقيق المصالحة مع قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - فور وصولهم للحكم فى مصر. وعندما فشلت هذه المحاولات شاركت اسرائيل فى العدوان الثلاثى على مصر لاجبارها على الاعتراف بالدولة الصهيونية ولكن فشل استخدام القوة ايضا ولم تستطع اسرائيل فرض قبولها على العرب فى عامى ١٩٥٦، و١٩٦٧.

ومع ان الاسرائيليين كانوا يتوقون الى اقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية وبخاصة مصر - فى حال التوصل الى تسوية مرضية الا ان هذا المبدا لم يكن شرطا للسلام الا فى عام ١٩٧٧. فقد نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وهومازال يعتبر الأساس لأية تسوية عربية - اسرائيلية - على وجوب اعتراف الدول العربية باسرائيل، فى مقابل انسحابها من الأراضى العربية المحتلة، دون ان يفرض على هذه الدول اقامة اية علاقات معها بل ستكون العلاقة بينها اشبه بتلك التى توجد بين حكومة جنوب افريقيا والدول المجاورة لها.

وفى خطاب بيجن الذى القاه امام الكنيست اثناء زيارة السادات، تحدث عن اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين مصر واسرائيل على مستوى السفراء والاستفادة من «العبقرية» اليهودية لتحويل هذه المنطقة الى «جنة» وكما قال عيزار وايزمان امام مؤتمر لكتلة الليكود: «حاربنا خلال السنين لنصبح جزءا من هذه المنطقة، التى نحن متجذرون فيها من الناحية التاريخية والتى جلبنا الحضارة اليها.. فهذه حرب سياسية دائمة. فقد بحث جميع قادتنا عن الطريق المؤدى الى الاندماج. وانه لشرف عظيم لحركة حيروت ولمناحم بيجين انهما قادا الشعب الى هذا الطريق». ومع وجود فكرة انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين جاءت الرغبة فى سيطرة «العبقرية» اليهودية على الشرق الأوسط. وتتكرر هذا الهدف وراء وعود زعماء الصهيونية بتحويل الصحارى الى جنات ورفع مستوى شعوب المنطقة مثل ماقاله هرتزل للسلطان اثناء مطالبته بوطن لليهود فى فلسطين: «إذا منحنا صاحب الجلالة السلطان الظروف الضرورية لاسكان شعبنا فى فلسطين فسنوفر للاقتصاد التركى النظام والازدهار بالتدريج».

وبعد قيام دولة اسرائيل، اوضح ابا إيبان تصور بلاده لعلاقاتها بالعالم العربى فقال: ان «امل اسرائيل هو أن تصبح الولايات المتحدة الصغرى. نحن لانريد ان تكون لنا علاقات مع الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان. ولكننا نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان امريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادى مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية

بقلم: مصطفى طيبة

واللغوية ونريد ايضا المحافظة على طابعنا الغربى» .واوصى احد كبار المحللين الاقتصاديين فى اسرائيل باتباع نفس السياسة التى تتبعها الدول المتقدمة مع بلدان العالم الثالث.. اذ قال «بشكل عام يمكن ان نتعلم من المساعدة التقنية التى قدمتها الدول المتطورة الى العالم الثالث تظهر هذه التجربة انه يوجد نجاح بارز فى تلك الحالات التى بادرت فيها الدول النامية الى طلب المساعدة من الدول المتطورة ويبدو ان هذه القاعدة ستكون صحيحة ايضا بالنسبة للعلاقات المستقبلية بين اسرائيل والعرب».

● وقد دعا شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل الحالى ورئيس وزرائها الأسبق عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد الى انشاء سوق شرق اوسطية لتنمية المنطقة كلها بما فيها اسرائيل - ويتم تبادل السلع والخدمات والاستثمارات المالية فيما



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٤

بين دول هذا الاطار بسهولة ويسر. وكان هذا المشروع هو مجرد فتح الباب بطرق شرعيته كى تنفتح اسرائيل اقتصاديا على العالم العربى ولكى تذهب أموال الفوائض البترولية العربية الى اسرائيل ولكى تذهب العمالة العربية الرخيصة الى اسرائيل ولكى تذهب السلع الاسرائيلية الى الدول العربية فينتعش الاقتصاد الاسرائيلى ويخرج من كبوته الدائمة، وحتى يمكنه ان يستوعب المهاجرين السوفييت الذين يتدفقون على اسرائيل، اى أن مشروع سوق الشرق الأوسط فى التحليل الأخير هو الحل لقضية استيعاب اليهود داخل الكيان الصهيونى ليترسخ أكثر فأكثر!!وقد نوقش مشروع بيريز باستفاضة مع الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى الذى وقع اتفاقية السلام مع اسرائيل. وقد أعلن الدكتور خليل فيما بعد انه ناقش خطوات مشروع بيريز بالتفصيل مع رئيس البنك المركزى فى اسرائيل وعلى مدى جلسات طوال. عقد بعضا منها فى فيينا خلال عقد الثمانينيات.

***

● وسوق الشرق الأوسط بدات بالفعل مع التطبيع بين مصر واسرائيل فى ١٨ فبراير ١٩٨٠، عندما افتتحت السفارة الاسرائيلية فى القاهرة ونظيرتها المصرية فى تل أبيب وكانت السياحة والتجارة والزراعة من أهم المجالات التى شهدت اكثر أوجه التطبيع نشاطا وان كانت لم تحقق ما كانت اسرائيل تتوقعه منها. فظلت السياحة فى معظمها [illegible] الجانب الاسرائيلى فى مقابل عدد محدود من السياح المص[illegible]... وكانت المنتجات الاسرائيليه التى تصل مصر تطمس هوية مصدرها. ولما كان مجال التبادل البترولى من القطاعات التى تبتعد عن مجال التأثير الاعلامى ونحاط انشطته بكثير من التعتيم ولكن امكننا اماطة اللثام عما يجرى فيه بالنسبة لتدعيم قضية التعاون مع اسرائيل.

فمنذ أوائل الثمانينيات والسفن الاسرائيلية جورج باسفيكس وريفا «واحد» تقوم بنقل النفط المصرى الى ايلات بصفة منتظمة واسبوعيا وذلك عن طريق عدة شركات اسرائيلية تقوم بشراء البترول المصرى مثل ويليك وباز أويل وسوفول ومثل شركات أصحابها يهود أجانب «بلك أويل» و«مارك ريتش».

وكان اتفاق كامب ديفيد ينص على شراء اسرائيل لـ ٢ مليون طن فقط من النفط المصرى.. الا أن الأمر بدأ يتسع رويدا رويدا حتى وصلنا الى المستوى الكبير والوثيق من التعاون على النحو التالى:

عقب صدور قوانين حماية البيئة من التلوث فى اسرائيل فى عام ١٩٨٨، فان وزارة الطاقة الاسرائيلية اصبحت تحظر شراء النفط العالى الكبريت ومن ثم زاد الاقبال على شراء خام خليط السويس المصرى وبكميات كبيرة تمثل ثلثى الانتاج المصرى بالكامل. واصبحت السفينة «نيوتا Nyota تذهب من ايلات الى ميناء راس شقير الى جبل الزيت لشحن النفط المصرى كل اسبوع والعودة به الى ايلات ومنه الى مصافى التكرير فى اشدود وحيفا وعسقلان. وتفيض احتياجات اسرائيل من استهلاكها من النفط المصرى، فتقوم بتكرير الفائض وتعيد بيعه فى سوق الشرق الأوسط فيذهب جزء على هيئة سولار الى مصر مرة اخرى وجزء آخر يباع فى لبنان وآخر فى قبرص.

كان اشتراك الشركات الاسرائيلية الثلاث (باز أويل وسوتول وديليك) فى المزايدة السنوية لبيع النفط

التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط
مشروع غـــائب للمستقبل

■ السفير: صلاح بسيونى ■

السؤال الذى يطرح نفسه منذ بدأت المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ثم المفاوضات متعددة الأطراف، يدور حول المدى الذى تهدف إليه هذه المفاوضات فى قيام نظام جديد فى منطقة الشرق الأوسط يتسع للدول العربية وإسرائيل وغيرها من الدول غير العربية مثل تركيا وإيران والتى تعتبر من الدول الأساسية فى المنطقة والتى لا يستقيم فى الواقع أى تنظيم سياسى أو اقتصادى شامل دون أن تكون مشاركة فيه. ولا يرجع هذا التساؤل إلى بدء عملية السلام وبالتالى بحث ترتيب الأوضاع الشرق أوسطية فى مرحلة ما بعد السلام فقط، وإنما يعود أيضا إلى ما تعودت مراكز البحث الإسرائيلية على تقديمه باعتباره الصورة المثلى للتعاون فى المنطقة بعد أن تتم التسوية. ومثل هذه المشاريع والأفكار الإسرائيلية حول هذا الموضوع سابقة فى الواقع على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ـ وعلى مؤتمر مدريد وإنما ترجع فى بدايتها إلى الخمسينات، وهو ما يدل على مدى حرص الدولة التى زرعت وفرضت علينا، أن تجد الحلول المختلفة لكى تقبل هذه المنطقة التعايش والتعامل معها. ولكن فى مقابل هذه الاهتمامات الإسرائيلية، كان هناك الاستهزاء العربى والتعليق عليها بأنها مجرد أحلام، ولذلك لم نجد تحركا من جانب الباحثين العرب فى تقديم أى تصور محدد وشامل، بل اقتصر الأمر خلال سنوات طوال على أن يكون محور التعليق الأساسى من جانب العرب هو التحذير من مخاطر المشاريع الإسرائيلية أو التنبيه إلى أطماع إسرائيل فى الأرض أو فى المياه، ولم يبدأ التفكير فى معالجة هذه القضية إلا بعد أن تحركت عملية السلام بعد مؤتمر مدريد وارتبط مستقبل السلام وشكل التعاون فى المنطقة فى ضوء ما ستنتهى إليه المفاوضات متعددة الأطراف والتى تعالج أهم قضايا التعاون من خلال لجانها المتخصصة.

على أنه رغم خطورة هذا الموضوع والاتجاه الحتمي نحوه، شئنا أم أبينا، فإن الملاحظ أن معالجة كل من المسائل المدرجة على جدول أعمال كل لجنة يتم فى معزل عن اللجنة الأخرى، وبالتالى تتم هذه المعالجة بعيدا عن نظرة استراتيجية متكاملة تحدد لنا كعرب مكاننا ومستقبلنا فى المنطقة بعد أن نصل إلى مرحلة السلام.

ولعله ما يزيد من تعقد هذه القضية ما وصل إليه العالم العربى من تفكك وانقسام. حتى أن كثيرا من المعانى التى كانت أساسية فى قاموس السياسة العربية اختفت من الخطاب السياسى والإعلامى العربى معا، مثلما يذكر الصديق جميل مطر، وإلا فاين ومتى نسمع أو نقرأ عن المصالحة العربية أو المصارحة أو التضامن العربى، ناهيك عن كلمة الوحدة التى اصبحت محفوظة في سجلات التاريخ اما عن النظام العربى ومواجهته للتحديات فقد تعب المثقفون العرب من الحديث والبحث والدراسة وعقد الندوات والمؤتمرات حول هذا الموضوع. وقبل الكل أو أغلبيتهم أن أى تفكير فى نظام جديد أمر صعب، بل مستحيل، وأن تعديل البناء الهش الحالى الذى تمثله الدول العربية بات أيضا من المستحيلات ولذلك فإن اللانظام العربى الذى نعيش فى ظله هو الواقع السياسى الذى علينا أن نقبله، ولذلك عندما تصورنا أن إعلان دمشق من الممكن أن يكون نواة لنظام سياسى واقتصادى وأمنى جديد، ما لبثنا أن تأكدنا أنه لا يعدو أن يكون سرابا ولا يمت إلى الواقع والحقيقة بصلة.

ومن هنا تبدو قضية التعاون الإقليمي الشرق أوسطى أكثر خطورة، لأن كافة المؤشرات تؤكد أن هناك تخطيطا جديدا لمستقبل المنطقة بعد السلام، ولو أن هناك نظاما عربيا نجح فى ارساء أسس وحدة اقتصادية أو سوق عربية مشتركة لكانت المعالجة العربية لهذا التصور الشرق أوسطى تتم من موقع قوة قادرة على أن تفرض الشروط التى تتواءم مع مصالحها، أما الموقف الحالى فلا يعنى إلا أن تقبل كل دولة على حدة الدخول فى هذا التعاون المقترح دون أن تستند إلى مصلحة عربية مشتركة، بل ودون أن يكون هناك ما هو مطلوب من تصور استراتيجى عربى متكامل. وإذا سارت الأمور على ماهى عليه الان، فإن ذلك سيصل بنا إلى أن تتحقق المصالحة الشرق أوسطية والتى تؤيدها القوى الخارجية قبل أن تتحقق المصالحة العربية. وعندئذ ودون مبالغة من الممكن أن تتم هذه المصالحة العربية فى إطار المصالحة الشرق أوسطية وبشروطها.

وفى ندوة دعا إليها المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. بالاشتراك مع مؤسسة فردريك أيبرت الألمانية ومعهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط فى جامعة هارفارد، كان موضوعها التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط واحتمالاته ومشاكله. وهذه المبادرة من جانب المركز القومى تستحق الإشادة وسط هذه الظروف التى عرضت إليها، لأن الندوة كانت فرصة لكى نستمع إلى اراء أوروبية وأمريكية وإسرائيلية حول بعض قضايا التعاون فى مجال التجارة والمؤسسات المالية ودور القطاع الخاص والعمالة والسياحة ولكى يستطيع الجانب العربى المشارك من مصر أو فلسطين أن يتعرف إلى بعض المشاريع التى يتم تداولها بعيدا عن متناول العرب والتى ترتبط بالتحول الجديد للشرق الأوسط. وكان من بين ما طرحه الأوروبيون الاقتراح بقيام منطقة تجارة حرة تضم إسرائيل والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين ومن خلالها تتحقق إزالة كل الحواجز



الجمركية وعلى أن يبدأ التنفيذ فى إقامة هذه المنطقة اعتبارا من ١٩٩٤. وطرح اخرون انشاء بنك للتنمية فى الشرق الأوسط أو صندوق للتنمية ويتم تمويله من الأموال المخصصة كمعونات عسكرية وغير ذلك من مصادر تمويل غربية. وفى مجال السياحة تقدم البعض باقتراح إنشاء اتحاد لمؤسسات وشركات السياحة فى المنطقة. وقد كان مفيدا للغاية أن تتم مناقشة هذه الأفكار والمقترحات وأن يتم التعامل معها على أساس ما ستسفر عنه دراسة الجدوى الخاصة بها وبحيث يتم تنفيذ ما يصلح منها بعد أن يتحقق السلام. ولكن موقف المشاركين من إسرائيل كشف عن تصور اخر وبعيد تماما عن اقتناع المشاركين العرب، لأنهم تساءلوا فى عدم البدء فورا ودون انتظار لنتائج مفاوضات السلام فى تنفيذ بعض هذه المقترحات باعتبار أنها تساعد فى عملية السلام نفسها. وبالطبع لم يكن فى هذه المواقف أية غرابة لأنها تتمشى مع الموقف الإسرائيلى فى عدم الربط بين المفاوضات الثنائية، وما تنتهى إليه المفاوضات متعددة الأطراف حول قضايا التعاون. ومن الطبيعى أن الرد العربى على هذه التساؤلات كان حاسما وقاطعا فى أنه مع التسليم بأهمية البحث والدراسة والإعداد للمستقبل، إلا أن تنفيذ أى اقتراح يرتبط بالوصول إلى السلام الشامل والعادل. ولاشك أن ما دار فى هذه الندوة من مناقشات فى إطار البحث الأكاديمى، يؤكد ما نطالب به من ضرورة قيام مؤسساتنا العلمية فى العالم العربى بدراسات متكاملة حول التعاون الإقليمى الشرق أوسطى حتى يمكن المحافظة على المصالح العربية وسط ما أصبح مقبولا من الجميع كمشروع مستقبل للمنطقة، ومازال الوقت متاحا أمام هذه الدراسات وهذا هو الحد الأدنى الذى يجب القيام به وسط مجمل الظروف المعاكسة التى نمر بها.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٣

فى قضية السوق الشرق أوسطية: ٤٠ عالما وخبيرا عربيا يرفضون قيامها.. ووالى يصر على إقامتها

شهدت القاهرة مؤخرا من ٢٨ إلى ٣١ مارس حلقة جديدة من حلقات التطبيع الاقتصادى لمناقشة فكرة السوق الشرق أوسطية برعاية أمريكية وألمانية، وفى حضور عربى مكثف، إلا أن رفض الأطراف العربية المشاركة من مصر والأردن ولبنان وفلسطين أفشل تلك المحاولة، رابطين أى تعاون اقتصادى محتمل بالتقدم فى محادثات السلام.

جاء هذا المؤتمر الذى عقده المركز القومى للدراسات الشرق أوسطية بالاشتراك مع جامعة هارفارد ومؤسسة فريدرش الألمانية تحت عنوان «التعاون الاقتصادى الاقليمى بمنطقة الشرق الأوسط»، وبحضور د. مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق وأحد دعاة التطبيع مع الكيان الصهيونى، والذى أكد على أن السلام هو الطريق الأوحد للتنمية مشيرا إلى أنه يمكن البدأ فى تدشين السوق الشرق أوسطية والمشاريع المشتركة بين مصر وإسرائيل ودول المنطقة.

وهو ماذهب إليه أيضا إيفرام ايهرام الخبير بالجامعة العبرية، بل ودعا للبدء فورا فى إنشاء تلك السوق، مدعوما من الصهيونى إبراهام دينى مدير لجنة الاتصالات الأوروبية بالبرازيل، وليونارد هرسمان مدير معهد السياسة الاقتصادية بجامعة هارفارد.

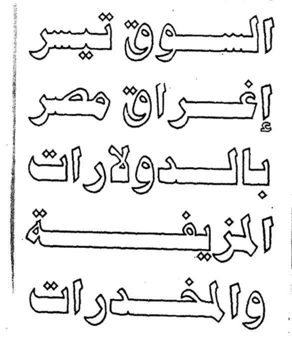
نرفض السوق حاليا

وبرغم الضغوط التى حاول خلالها لوبى د. يوسف والى -بالتنسيق مع عدد من الخبراء الإسرائيليين والأمريكيين والألمان وبعض سفراء الدول الأوروبية بالقاهرة -التأكد على إمكانية قيام السوق قبل تحقيق التسوية السلمية، فضلا عن الابتزاز الصهيونى الذى دفع أحد الخبراء الصهاينة إلى أن يقول إن دول المنطقة لا تستطيع أن تنتظر من ٢٠ - ٣٠ عاما ليتحقق السلام ثم يبدأ التعاون الاقتصادى.

إلا أن السفراء العرب وعددا من الخبراء المنتمين لمصر والأردن وفلسطين ولبنان -ومنهم الدكتور سعيد النجار- رئيس جمعية النداء الجديد والاقتصادى المعروف- ود ميرفت التلاوى السفيرة بوزارة الخارجية وبعض أعضاء بعثات الأردن وفلسطين ولبنان والذين فاق عددهم ٤٠ خبيرا- رفضوا تماما منطق لوبى يوسف والى وأكدوا على أنه لا تعاون اقتصادى بدون تحقيق السلام الشامل.

وجاءت نتيجة هذا المؤتمر المشبوه لرجال التطبيع لتمثل لطمة قوية على وجه د. يوسف والى وإحباطا لسياساته وتوجهاته الحالية والتى أعلن خلالها بداية الإجراءات التنفيذية للسوق.

وأعلن المؤتمر رفضه للتعاون الاقتصادى الاقليمى قبيل تحقيق مايسمى بالسلام، وإن كان هناك من يرى ضرورة السير فى الاتجاهين



معا وفى محاولة لإرضاء د. يوسف والى والصهاينة أقر المؤتمر البدء فى التخطيط والإجراءات اللازمة للسوق الشرق أوسطية ليبدأ تنفيذها فور إنتهاء مباحثات التسوية السلمية، وناشد دول المنطقة ضرورة الإتجاه للتحرير والخصخصة والديمقراطية حتى يتسنى تحقيق التعاون الاقليمى.

والى ..والأفق المحدود

● وفى تطور جديد، فى الوقت الذى بدأ فيه د. يوسف والى ورجاله يتراجعون، أو على الأقل يحيطون تحركاتهم فى عملية بداية إجراءات السوق بسرية بالغة، حتى لا يجهضها الإعلام والصحافة بتعليقاتها كما قال د. يوسف والى للمقربين إليه عبر تحريضه للرأى العام ضد تحركاته المالية المشبوهة لانجازها بمجالات الزراعة، كتب المحرر الاقتصادى لجريدة الأهرام فى عددها الصادر يوم الجمعة الماضية تعليقا وجهه إلى د. يوسف والى واللوبى المؤيد لسياساته جاء فيه:

«وأخيرا، نريد أن نقول إن رجال الفكر والاقتصاد والذين أجمعوا على برفض هذه السوق حاليا هم أصحاب الرؤية الحقيقية، وهم دائما الذين يقودون السياسة ولا يمكن لصاحب القرار أن يتجاهل آراءهم وتوصياتهم، ولعل توصيات هذا المؤتمر تكون بمثابة رسالة ناجحة جدا للذين يدفعون الامور بدون رؤية ودراسة» فى إيماءة واضحة للوبى والى ورجال التطبيع.

واستطرد: «وإن على الطرف الأخر، إذا كان يريد الاستقرار والتعاون الاقتصادى، فعليه أن يعطى الحق لاصحابه ويعمل على تحقيق الاستقرار والسلام الحقيقى».

وهكذا فإن ميليشيات كامب ديفيد الجديد لا تمانع فى إقامة السوق الشرق أوسطية، بقدر ماتريد سلاما بأى ثمن، وبأى شكل مع الصهاينة قبل إقامتها.

السوق لن تتوقف

ولكن د. يوسف والى رغم كل ذلك، استقبل المشاركين الصهاينة فى هذا المؤتمر بقيادة الإرهابى ديفيد سلطان سفير العدو الإسرائيلى بالقاهرة، وأكد لهم على أن السوق الشرق أوسطية قد بدأت بين مصر وإسرائيل ولا يمكن لأى عوامل ضاغطة أن توقف إجراءاتها، مؤكدا أن مسألة تحقيقها على مستوى المنطقة باتت قضية وقت.

● وأوضح والى للصهاينة بانه حصل على وعود من القيادة السياسية المصرية بأن السوق سوف تبدأ مع إسرائيل فى شتى المجالات قبيل نهاية العام الجارى، وسوف يتخذ قرار بهذا الشان خلال الأسابيع القليلة المقبلة. بحيث تبدأ مجموعات عمل فنية مصرية إسرائيلية الإعداد لها ولبنيتها الأساسية.

وتطرق د. يوسف والى لمجالات السياحة والطاقة والتعمير والمياه والمواصلات والاتصالات والتجارة الخارجية وأهمية إزالة كافة العقبات لتطويرها وتحريرها من القيود وإبرام الاتفاقات لتسهيل حرية التجارة والتنقل والاستثمار والربط الكهربائى والبرامج السياحية والخدمية المشتركة.

وخلال اللقاء مع الوزير انتقد الصهاينة تحفظ دول الخليج على المشاركة فى مثل هذه اللقاءات، بيد أن الوزير أكد لهم ضرورة مراعاة ظروفهم مع شعوبهم عقب أزمة الخليج، وأن مشاركة هذه الدول مرهونة بعامل الوقت، وتكثيف الضغوط الأمريكية عليها. وطالب الخبراء الصهاينة د. والى بأن تعمل حكومته على إقناع هذه الدول برفع العقوبات عن الشركات المتعاملة مع إسرائيل.

ووعد د. يوسف والى الصهاينة بانه سوف يعمل خلال المرحلة المقبلة على تحقيق انفراج فى التبادل التجارى بين إسرائيل ومصر، والذى شهد تعثرا كبيرا نظرا للظروف السياسية خلال الأعوام الماضية.

الصهاينة ينتقدون العرب

● وخلال حواراتهم مع الخبراء العرب اتهم الخبراء الصهاينة الحكومات العربية باتباع سياسات لا يمكن أن تؤدى مستقبلا لنجاح أى تعاون إقليمى بالمنطقة.

● وحول الجوانب الاقتصادية دعا الصهاينة الحكومات العربية إلى ضرورة تحرير اقتصادها وتبنيها سياسات الخصخصة والسوق، وضرورة اطلاق الحريات العامة وتفاوت تطبيق الديمقراطية بالمنطقة، وإهدار



المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ - ٤ - ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حقوق الإنسان بصورة تفوق مايتخذه كيانهم من إجـراءات تجاه الفلسطينيين. والمحوا إلى فشل سياسات التعاون الاقتصادى العربى المشترك وضعف معدلات التبادل التجارى بين دول المنطقة

مفهوم الصهاينة للسوق

وعلى كل، فالمحصلة أن الصهاينة يريدون إجراءات تعاون اقتصادى فورية قبيل السلام، لا يهمهم تنمية المنطقة ولا يهمهم استقرارها، ولا يهمهم توافر فرص الاستثمار فى الاقطار العربية. إن مايهم الصهاينة فقط، هو حصولهم على حق انتقال البضائع والأفراد، فالتطبيع بالنسبة لهم أو السوق المشتركة تعنى تسيدهم اقتصاديا وتكنولوجيا لهذه المنطقة.

وقد يقول د. يوسف والى - وقد قالها بالفعل - لماذا لا تكون لنا نحن السيادة والريادة كمصريين، وإننا كعرب نقترب من مائتى مليون فى حين أن اليهود ٤ ملايين؟

وسؤال والى مردود إليه، فالصهاينة تساندهم مؤسسات اقتصادية وإعلامية عملاقة فى أمريكا وأوروبا، وتتحالف معهم دول عظمى، ولديهم ترسانة نووية، كل ذلك ساهم فى تقدمهم علميا وتكنولوجيا. وقد فشلت بإجماع الخبراء كوزير للزراعة فى مواجهتهم عندما ألحقوا أضرارا فادحة بمعظم زراعاتنا خلال تعاون وزارة الزراعة معهم. فما بالك بالأقطار العربية والتى لا تملك علماء مثل علمائنا؟ وإن كان علماؤنا الأفذاذ قد استبعدهم عن مشروعات التطبيع عقب اكتشافهم هذه المؤامرات، وعندما أبلغ الصهاينة بأنهم لا يرغبون فى وجودهم.

وعموما فإن هؤلاء العلماء يرون أن السوق الشرق أوسطية وماحدث للزراعة المصرية سوف يكون سيناريو يتكرر على مستوى المنطقة العربية والإسلامية.

المخدرات والدولارات المزيفة

وحتى البنك المركزى المصرى أصدر أكثر من ستة تحذيرات خلال الأعوام الثلاثة الماضية، مضمونها أن جهاز الموساد قد طبع مايقرب من مليار دولار أمريكى مزيفة، لا يمكن اكتشافها إلا بكاميرات يملكها البنك الدولى، وحذر كل البنوك العاملة بمصر من أن هذا مخطط صهيونى يستهدف إغراق دول المنطقة بهذه العملات للإضرار باقتصادياتها. وقد ألقت الأجهزة المصرية المعنية القبض على سياح صهاينة متلبسين بتهريب هذه العملات، ودارت مناقشات بين السلطات المصرية والصهيونية لوضع حد لهذا التهريب لم تفسر عن تقدم، فضلا عما نشر عن تصدير المخدرات والإيدز لمصر.

تنفيذ تكليفات واشنطن

ومشكلة د. يوسف والى الآن وحكومته ليست فى أنهم يخشون من الانفراد ببداية إجراءات السوق مع الصهاينة، وقد بدأوها بالفعل، كما انفردوا بتوقيع إتفاقيات العار فى كامب ديفيد من قبل، ولكن مشكلتهم -كما حددها د. يوسف والى لأحد المقربين إليه- هى تنفيذ تكليفات واشنطن لهم.. فكما نجحوا فى تعريب كامب ديفيد فعليهم بالتعجيل فى تعريب السوق الشرق أوسطية، وعدم ربطها بمباحثات التسوية، وهو مايلاقى صعوبات شديدة حددها إيفرام ابهرام الخبير الصهيونى فى رفض سوريا ولبنان لبدايتها حاليا، وسلبية دول الخليج المتشعبة بين مصر والعراق وإيران والسودان، وهو مايجعل القيادة المصرية تشعر بالخجل وتطلب مزيدا من الوقت.

وربما يفسر الحديث الذى دار بين د. يوسف والى ورجال الغرفة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٠ مارس -قبيل سفرهم لواشنطن- جانبا من هذا الحرج، حيث ناشدهم والى بالعمل على إقناع اللوبى الصهيونى بواشنطن ورجال الإدارة والكونجرس الأمريكى بالعمل على تبنى فكرة إنشاء بنك لتمويل مثل هذه السوق المقترحة بالمنطقة، وأن تحقيق هذه السوق بالصورة الكبرى مرهون بتطورات عملية السلام، وإن علاقات مصر بالدول العربية -خصوصا السودان- قد تتحسن ويمكن أن تنضم مستقبلا لهذه السوق، مشيرا إلى وجود تعاون بين وزارته والسودان.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ - ابريل ١٩٩٣

مبارك يبحث اليوم مع كلينتون فى أول لقاء بينهما وسائل تحقيق السلام فى المنطقة

الرئيسان يستعرضان مجالات التعاون السياسى والاستراتيجى والاقتصادى بين البلدين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٣

مؤتمر صحفى عالمى للرئيسين فى ختام المباحثات

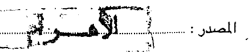
الرئيس بحث مع كريستوفر قضايا المنطقة والارهاب والتعاون الثنائى ورقة عمل مصرية لبناء الثقة واستئناف المفاوضات فى موعدها

مبارك يناقش مع كمديسو التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولى وعملية الاصلاح الاقتصادى

واشنطن ـ من **إبراهيم نافع** :

يعقد الرئيس حسنى مبارك اليوم أول لقاء له مع الرئيس الامريكى بيل كلينتون. ويعقد الاجتماع فى المكتب البيضاوى بالبيت الابيض الامريكى، وذلك فى اهم مباحثات يجريها الرئيس حسنى مبارك فى زيارته للولايات المتحدة، وهى المباحثات التى شملت لقاءات للرئيس مع المسئولين فى الادارة الامريكية الجديدة.



المصدر : 

التاريخ : ٦ ـ ابريل ١٩٩٣

ويأتى لقاء الرئيس مبارك مع الرئيس الامريكى باعتباره بداية لجولات من المشاورات والاتصالات التى سوف تستمر بين الرئيسين وبين البلدين خلال المرحلة القادمة لبحث سبل تحقيق السلام فى الشرق الاوسط، وترتيبات الامن المشترك، ومجالات التعاون السياسى والاستراتيجى والاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة. ويعد هذا اللقاء اول اجتماع للرئيس بيل كلينتون مع زعيم عربى، ويأتى قبل أن تستأنف الوفود العربية والاسرائيلية جولة المفاوضات التاسعة لتحقيق السلام فى الشرق الاوسط، والمقترح لها ان تبدأ يوم ٢٠ ابريل الجارى فى واشنطن.

وقد حرص الرئيسان المصرى والامريكى على اتمام لقائهما الاول فى موعد مبكر، وقبيل اقتراب استئناف مفاوضات السلام لكى يضع الجانبان الاطار المناسب لتحقيق استئناف المفاوضات واحراز تقدم فيها، وهو ما تعهدت به ادارة الرئيس كلينتون.

وكان الرئيس الامريكى قد عاد الى واشنطن، من اول قمة امريكية ـ روسية تمت مع الرئيس بوريس يلتسين فى «فانكوفر» بكندا، وقد اقترحت الادارة الامريكية الاتفاق على ترتيب جولة جديدة من المباحثات بين الرئيسين مبارك وكلينتون فى شهر سبتمبر القادم، بعد اقل من ستة اشهر من الان لمراجعة ما تحقق من تقدم على المستوى الثنائى، وبالنسبة لمسيرة السلام، وقبل نهاية العام الاول من رئاسة كلينتون للولايات المتحدة.

وقد اجتمع الرئيس حسنى مبارك فى العاصمة الامريكية امس مع وارين كريستوفر وزير الخارجية الامريكية. الذى عاد من فانكوفر. واطلع الرئيس على نتائج القمة الامريكية ـ الروسية، وتطورات الموقف فى البوسنة، وتركزت جلسة المباحثات على استئناف المفاوضات يوم ٢٠ أبريل وضرورة احراز تقدم، مع الاعداد المناسب للجولة الجديدة.

كما تناولت المباحثات الموقف فى منطقة الخليج والقرن الأفريقى والأزمة بين ليبيا وعدة دول غربية، ولبنان، والدور الايرانى فى ظاهرة الارهاب فى الشرق الأوسط ونشاط السودان فى هذا الاطار، اضافة الى العلاقات الثنائية وتطوير التعاون بين البلدين والابقاء على المساعدات الأمريكية لمصر.

واطلع الرئيس حسنى مبارك، وزير الخارجية الامريكى على ورقة العمل المصرية التى تركز على ضرورة التنفيذ الكامل لقرار عودة الفلسطينيين المبعدين الى ديارهم، وعلى اساس المبادىء التى نص عليها قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩ لبناء جو من الثقة يسمح فعلا باستئناف المفاوضات فى الموعد المقترح، وعلى أساس الالتزام بخطة العمل التالية :

(١) تستأنف واشنطن مشاوراتها مع وفد مصغر من الاردن وسوريا ولبنان فور انتهاء مباحثات الرئيس مبارك فى واشنطن. وكان وفد فلسطينى قد اجرى مباحثات مماثلة مع وفد المفاوضات الامريكى فى الاسبوع الماضى. ويضم كل وفد عربى رئيسا للوفد واثنين من مساعديه.

(٢) تعود الوفود العربية الى عواصمها لتطلع وزراء الخارجية على نتائج المباحثات مع الوفد الامريكى.

(٣) يجرى الرئيس حسنى مبارك مشاورات مع قادة : سوريا والاردن ولبنان والفلسطينيين، كما تجرى القاهرة مشاورات مع الجانب الاسرائيلى.

(٤) يعقد وزراء خارجية دول «الطوق» اجتماعاتهم المقترح لها ان تعقد فى دمشق فى منتصف شهر ابريل الحالى.

(٥) يعقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعا فى القاهرة يوم ١٨ ابريل.

وكل ذلك بهدف إعداد المناخ الملائم لاستئناف مفاوضات السلام.

وحضر المباحثات بين الرئيس وكريستوفر كل من : السيد عمرو موسى وزير الخارجية والدكتور اسامة الباز الوكيل الاول لوزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية والسيد احمد ماهر سفير مصر فى واشنطن.

كما عقد الرئيس مبارك جلسة مباحثات مع ميشيل كمديسو مدير صندوق النقد الدولى حضرها الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية، والدكتور عبدالشكور شعلان للاتفاق على تنفيذ البرنامج الثانى للتعاون بين مصر والصندوق، وخفض ١٥٪ اخرى من الديون المستحقة عليها.

وكان الرئيس مبارك قد استأنف اتصالاته ومشاوراته فى العاصمة الامريكية امس، فبدأ سلسلة من الاجتماعات واللقاءات مع عدد من كبار المسئولين فى الادارة الامريكية وزعماء الكونجرس والمؤسسات الدولية.

وعقد الرئيس اول اجتماع له فى الصباح باجتماع مع السيناتور الديمقراطى البارز جورج ميتشل زعيم الاغلبية فى مجلس الشيوخ الامريكى، وبحث معه ابرز التطورات على الساحة الدولية، ومسيرة السلام فى الشرق الاوسط وعددا من الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة.

كما تضمن برنامج الرئيس مبارك لقاءين مع كل من مايكل اسبى وزير الزراعة الامريكى، ورون براون وزير التجارة. واقام آل جور نائب الرئيس الامريكى مأدبة عشاء بقصر «بلير هاوس» فى المساء تكريما للرئيس.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٢

بين العروبة والشرق أوسطية

أحمد حمروش

الأزمة التي تمر بها الأمة العربية في أعقاب حرب الخليج ما زالت مؤثرة على التضامن العربي، وكل المحاولات التي بذلت حتى الآن لم تثمر نتيجة واضحة على الصعيد الرسمي والحكومي، وهذه الحالة تشكل ظاهرة سلبية لأنها تتجسد في الوقت الذي تتسارع فيه الخطوات لتشكيل نظام عالمي جديد، لا يجوز أن يتعامل العرب معه وهم في هذه الحالة من التمزق والسلبية.. التي لو استمرت لفرضت علينا دورا هامشيا ترسم فيه خريطة المنطقة للمستقبل دون أن يكون لنا فيها راي أو مشاركة فعلية، كما حدث عام 1916 عندما اتفق وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا سايكس وبيكو على تقسيم المشرق العربي بعد زوال الامبراطورية العثمانية.

القضية التي نواجهها اليوم، اذا عجزنا عن اعادة التضامن العربي بين الانظمة والحكومات في وقت قريب، هي المحافظة على عروبتنا وعلاقتنا العربية التي تمثلها جامعة الدول العربية التي تعتبر مظلة أقدم نظام اقليمي معاصر ومستمر وسابق للأمم المتحدة.

واذا كانت الجامعة العربية الممثلة للأنظمة والحكومات ما زالت تعاني من انحسار التضامن العربي، والعجز عمليا عن عقد مؤتمر قمة عربي يزيل رواسب حرب الخليج، فإن هذا لا يجوز أن يدفعنا للاستكانة إلى هذا الواقع، وإنما يدفعنا إلى السعي في مجالات اخرى حفاظا على عروبتنا ودفاعا عنها في التغيرات العالمية التي تريد تشكيل نظام شرق أوسطي يذوب العرب فيه دون كيان واضح المعالم.

والتنظيمات الشعبية العربية تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا في هذه المرحلة دفاعا عن العروبة ومستقبلها الذي لا شك أنه سوف يتحدد قبل نهاية القرن بالتفاعل مع المتغيرات العالمية المؤثرة والمتسارعة.

ولا شك أن التنظيمات الشعبية غير الحكومية قد أصبحت تلعب دورا هاما في مجال السياسة الدولية، ولها أمين عام مساعد في الأمم المتحدة، ولو أنها لم تصل إلى هذه المرتبة في الجامعة العربية كما أشرت في مقال سابق تحت عنوان «حقنة شعبية للجامعة العربية»! ومع ذلك فإن الاتحادات المهنية والعمالية العربية تثبت وجودها في دعم

الكيان العربي.. وتتجاوز أحيانا حدود اهتماماتها الخاصة إلى القضايا السياسية العامة. ونذكر من باب المثال اتحاد المحامين العرب.

ولكن السعي الشعبي في مجال التضامن كان له دور واضح منذ بدأت حركة التضامن الافريقي ـ الاسيوي في مصر مع مطلع عام 1958 وكان لها دور ايجابي مؤثر في دعم حركات التحرر الوطني حتى وصل بعض قادتها الذين كانوا يعيشون في القاهرة إلى مركز السلطة في بلادهم.

وبدأ الحرص على التضامن العربي كتجمع اقليمي يفرض نفسه في مرحلة ما بعد كامب ديفيد التي قطعت فيها العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ومعظم العواصم العربية واصبحت لعبة في مجال السياسة الدولية تنميها تناقضات وصراعات الحرب الباردة الامر الذي دفع لجان التضامن العربية إلى عقد أول اجتماع لها بالقاهرة في مايو (أيار) 1986 فوق كل هذه التناقضات والصراعات واتخاذ قرار باستمرارية هذه الاجتماعات مرة كل ستة أشهر. وعقدت فعلا في عدن وطرابلس وصنعاء وبغداد ودمشق والقاهرة. وكان لها في هذا الاسبوع اجتماع تونس ويعتبر من ادق وأهم اجتماعات التضامن العربي لأنه تم في مرحلة لم يصل فيها التمزق العربي إلى ما وصل إليه من قبل، ونحن كما ذكرت نواجه عالما لا بد أن نثبت فيه كياننا ووجودنا قبل أن تعصف بنا رياح التغيير.

التضامن العربي أقام جسورا بين الشعوب العربية وهو مؤهل اليوم لمد هذه الجسور إلى جميع الشعوب العربية دون استثناء بعد أن انتهت ظروف الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب ولم يعد هناك ما يحول دون لقاء شامل بين أبناء الامة العربية جميعا سواء في المشرق أو المغرب أو الخليج. والقضايا التي بحثت في مؤتمر تونس الثامن للجان التضامن العربية، هي الارهاب السياسي وأثره على الوحدة الوطنية والديمقراطية وحقوق الانسان والمتغيرات الدولية واثرها على السلام والتضامن العربي، واخيرا قضية الهجرة العربية. وهي قضايا قومية تجذب اهتمام جميع الشعوب العربية، دون دخول في تفاصيل هذا المؤتمر وما دار فيه من حوار نقف فقط عند القرار الذي اتخذ باقرار قيام تجمع للتضامن العربي تعد لائحته لجنة من تونس وسورية ومصر ومنظمة التضامن. وهو قرار يظهر الاهتمام الكبير بأن تكون هناك صلة دائمة ومستمرة ونشطة بين الرأي العام في مختلف الدول العربية، خاصة أن من مزايا لجان التضامن انها تضم في صفوفها ممثلين لكل القوى والاحزاب السياسية والاتجاهات الثقافية والفكرية دون فرقة ودون دخول في تفاصيل وتعقيدات المسائل الداخلية واهتماماتها بالقضايا الوطنية والقومية التي ترسم السياسة الخارجية.

ومن مزايا هذا التجمع الشعبي العربي قدرته على حل المشاكل مع دول الجوار على أساس التعاون بين العرب ككتلة موحدة من جهة وشعوب هذه الدول من جهة أخرى. ومن هنا تنحسر فكرة الشرق أوسطية التي تهدف إلى تعامل الدول العربية فرادى مع نظام يشمل جميع دول المنطقة دون استثناء وهو ما يبشر به بعض الكتاب وما تهدف اليه المفاوضات المتعددة الاطراف التي انبعثت من مؤتمر مدريد الذي عقد في أكتوبر (تشرين الاول) 1991 والتي تضم دول الشرق الأوسط كمنطقة اقليمية شاملة.

والعرب لا يقيمون حدودا عازلة أو فاصلة بينهم وبين دول الجوار فهم حريصون على السلام والتعايش السلمي مع جميع الدول، وإنما يحذرون فقط من أن يكون في هذا الاتجاه اضعاف لقدرات الامة العربية في التعامل كمجموعة تؤهلها كل الظروف الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية والثقافية للتجمع الاقليمي، وليس معقولا ولا مقبولا ان تشكل مجموعة الدول الأوروبية التي تضم شعوبا تتكلم 12 لغة مختلفة. ونحن الذين نتحدث بلسان عربي واحد ما زلنا نعاني من عدم القدرة على تجاوز الصعوبات لايجاد صيغة صحيحة للتضامن على الاساس الشعبي والحكومي معا.

والرغبة في اقامة نظام شرق أوسطي لا تتعارض مع ضرورة تثبيت وتاكيد النظام العربي أولا الذي تعتبر الجامعة العربية ـ حتى الآن ـ حصنا له يجب أن نحتمي به.



المصدر : الأهـــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ... ١٩٩٣

الســوق الشــرق أوســطية

□ طبعة جديدة من مشروع بيريز

ـ خليل باسم « مارشال

وسيلة ضرب المقاطعة العربية للمنتجات الاسرائيلية

لن تواجه تكتلات دولية .. بل ستكون مجرد توابـــع

لم يوضح لنا الدكتور يوسف والى :

- في أي اجتماعات أثير مشروع السوق
- لماذا يتجاهل تقارير مجلسى الشعب والشورى
- ارتباط ظهور المشروع بتفكك الاطار القومى العربى

اذا كان والى يهتم بالسوق المشتركة مع اسرائيل .. فلمـــاذا لا يهتـــم بالتكامل العربى

فاجأتنا جريدة « الاهرام » في صفحتها الاعلانية « مصر الخضراء » في ٢٧ فبراير الماضي بما اسمته « افكارا » مصرية لاقامة سوق « شرق اوسطية » في شكل حوار مع د . يوسف والى امين الحزب الحاكم ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي . وتردد الكلام عن هذه السوق بعد لقاء د . والى بوزير الزراعة الاسرائيلي منذ اسابيع ، وكذلك في لقائه بوفد غرفة التجارة الامريكي . كما اشارت « الاهرام » في ١٨ مارس الى تاكيده « بأن علاقات مصر قبل دول المنطقة جيدة وان الفرصة سانحة لقيام تجمع اقتصادى

يسهم في دعم مشروعات التنمية ، ورفع مستوى المعيشة بين سكانها . وكرر كلامه مرة اخرى من خلال صفحة « الاهرام » « مصر الخضراء » في ٢٠ مارس مع رسم خريطة تحتها عنوان « دول » الشرق الاوسط تبحث عن تكتل اقليمى في مواجهة العمالقة » !

وتضم الخريطة دول المشرق العربي وليبيا ، وكذلك تركيا وايران وافغانستان وباكستان واندونيسيا .

وقد اشاد بالفكرة مؤيدا لها وزير خارجية امريكا بعد جولته الاخيرة في المنطقة (للتمهيد لجولة المباحثات التاليه بين دول الطوق العربية واسرائيل) . وذكر انه لمس موافقة بعض دول المنطقة على هذه السوق باعتبارها احد عناصر استتباب الامن والاستقرار .

خلفية السوق

وفكرة السوق لم تكن اصلا فكرة مصرية . وانما فكرة امريكية تشكلت اثر اقامة حلف الاطلسي .

واخذت تتطور مع تطور الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة . ووضعت بذرتها باقامة اسرائيل التي والتها بالرعاية ، لتكون نقطة ارتكاز لمشروعات الهيمنة الامريكية في اطار استراتيجيتها الاقتصادية والسياسية العالمية .

وقد سبقت فكرة السوق اقامة حلف بغداد (يضم تركيا والعراق وايران) والهلال الخصيب (يضم العراق وسوريا والاردن ولبنان وفلسطين) ، وحلف شرق البحر الابيض المتوسط الذى وئدت فكرته في مهدها .

وضمن هذه السلسلة المشبوهة مشروع كلابيب لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء واجزاء ، من الضفة الغربية .

ومشروع جونستون لتوزيع المياه بين دول الطوق واسرائيل ومشروع ايزنهاور باسمى الطاقة النووية من اجل السلام يعتمد على تحلية مياه البحر لتطوير منطقة سيناء والنقب واخيرا مشروع السادات لمد مياه النيل الى اسرائيل مقابل استعادة القدس العربية . ولعل ترعة السلام التي تشق حاليا الى شمال سيناء امتدادا لهذا المشروع .

وقد لاقت المشروعات السابقة الفشل الكامل لتنامي الوعي العربي ، والاصرار على رفض اى ارتباط يدعم مركز اسرائيل في المنطقة العربية .

ويبدو ان الظروف العامة في المنطقة العربية ، اصبحت اكثر ملاءمة للنفاذ للمنطقة بعد سلسلة الانكسارات في حركة القومية العربية بدءا بهزيمة عام ١٩٥٦ ، ثم قبول اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ، والتقاعس العربي عن نجدة لبنان عند غزو اسرائيل لها عام ١٩٨٢ ، واخيرا تفكك الاطار القومي العربي بعد حرب الخليج واضطراب الاحوال في العديد من الاقطار العربية .

ويرجع مشروع « السوق الشرق اوسطية » الحالي الى عام ١٩٨٥ الذى قدمه بيريز رئيس وزراء اسرائيل وقتذاك ووزير خارجيتها الحالي . واشترك معه في اعداده د . مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الحاكم . واطلق عليه مشروع « مارشال للشرق الاوسط » واطلق عليه البعض مشروع خليل بيريز .

ويقوم على برنامج مشترك برصيد قدره ٣٠ مليار دولار تديره امريكا والدول الاوربيه والعربية النفطية .

والملاحظ ان ذلك المشروع تواكب مع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين امريكا واسرائيل . واشير وقتذاك إلى كونها الاولى من نوعها لانها بمثابة تكامل مع السوق الامريكية واندماج السوق الاسرائيلية فيها . وقد واجهت تلك الاتفاقية نقدا شديدا من الدول العربية التي اعتبرتها وسيلة لضرب قرارات مقاطعة اسرائيل ، وتسلل المنتجات الاسرائيلية الى الدول العربية باعتبارها منتجات امريكية . واخيرا استعاد المشروع حيويته بعد ان تم تمهيد وترتيب اوضاع الدول العربية لقبوله .

المناخ العام لطرح المشروع

لعل اثارة موضوع السوق المشتركة الشرق اوسطية هذه الايام ، وبهذه القوة والاندفاع ، ليكشف بوضوح ان الوطن العربي اصبح على وشك الدخول في مرحلة حاسمة في تاريخه المعاصر .

والصف العربي مشتت ، وفكرة القومية العربية والوحدة العربية وجدت من ينتقدها ويعتبرها مجرد احلام وخيالات . وساعد على ذلك انهيار الجبهة الشرقية للوطن العربي ، وتكبيل منطقة الخليج بارتباطات مالية وعسكرية غربية ، وعدم استقرار الجبهة الغربية ، واضطراب الاوضاع في اول الحزام الجنوبي . واضحى الحكم في مصر مثقلا بالهموم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ومتقبلا لكل ما يفرض عليه ، ويوجه ليقوم بدور الغراب لجر المنطقة لتحقيق

الاستراتيجية الأمريكية تحت علم مايسمى بالنظام العالمي الجديد ، وضمان الاستقرار والتنمية .

والملاحظ فى نفس الوقت أن منطقة الشرق الاوسط تعيش حالة توتر ، وتفجر حركات رافضه غير منضبطة فى شكل موجات تهدد نظم الحكم القائمة التى ينسب اليها الفشل العام ، وحالة التردى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

واهتمام د . والى بمشروع « السوق الشرق أوسطيه » يثير الكثير من التساؤلات . لاسيما وهو أمين عام الحزب الحاكم ، ويشرف على قطاع اساسى فى الاقتصاد القومى وهو الزراعة واستصلاح الاراضى . ومعروف عنه تعاونه السافر مع اسرائيل وتمجيده لاعمالها . ومع ذلك فهو ليس رجل اقتصاد ، ولم يعرف عنه اهتمامه بقضايا القومية العربية ، أو حتى التكتلات الدولية . ولم يكن موضوع تلك السوق مثارا على أى مستوى قومى أو قطرى ، سواء فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ، أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة . ولم تشر اليه وسائل الاعلام العربية ، ولم يسمع بأنه نوقش فى اجتماعات الحزب الحاكم أو عرض له وزراء المجموعة الاقتصادية .

ومن التناقضات التى صاحبت الحوار المثير مع د . والى القول بأن هذه السوق موضع حديث المراقبين الدوليين فى الاونة الاخيرة (طبعا بعيدا عن أصحاب الشأن فى البلدان التى ستدخل فيها) . وأنها يمكن أن تحدث تغيرات فى بلادنا وفى دول المنطقة . ولم يقل لنا من هى هذه الدول عدا اسرائيل . كما ذكر أن هذه السوق يمكن أن تواجه التكتلات العملاقة . وفى مكان أخر من الحديث يشار الى انها ستكون وثيقة الصلة بالتجمعات القائمة فى شمال افريقيا والسوق الاوروبية المشتركة والشرق الاقصى .

ومما يزيد البلبلة حول مصداقية تصريح د . والى حول السوق ، أن تقارير مجلسى الشعب والشورى لم تتطرق اليها من قريب أو بعيد . وأن تقرير المجلس الاخير فى عام ١٩٥٨ « حول مصر ومستقبل العمل العربى المشترك » وتقريره فى عام ١٩٩١ عن « أفاق التعاون الاقتصادى العربى فى ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية » تركزان على : دعم الجامعة العربيه ، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والاهتمام بالامن والدفاع والاقتصاد العربى المشترك ، وترشيد الاستفادة من الموارد البشرية والمالية والاقتصادية فى اطار شامل لتحقيق التكامل العربى الذى تتوافر كل عناصره فى الوطن العربى .

ومشروع السوق الذى يدعو له د . والى يقوم على تقويض أساس الصرح العربى الذى بنى فى نطاق العمل الاقتصادى العربى المشترك على مدى نصف قرن . واجه فيه جسيم التضحيات بدءا بالعمل لتحقيق الاستقلال السياسى العربى ، ثم باستعادة السيادة القومية على الموارد العربية ، والتخلص من الهيمنة الاجنبية . ولم تفتر الجهود العربية للتصدى لعامل الفساد والافساد الاساسى فى المنطقة العربية وهو الكيان الصهيونى الاستيطانى ، الذى يمثل عنصرية بشعة متخلفة تعمل على تهديد المقومات العربية والتنمية فى مختلف جوانبها .

هدف السوق المشتركة

السوق المشتركة عادة هى تكتل يضم مجموعة من البلدان ذات الفلسفات والمنطلقات والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتقاربة ، ان لم تكن متماثلة . وتهدف أى سوق مشتركة الى تحقيق استراتيجية موحدة بعيدة المدى ، للتنمية والتقدم من ناحية ، ولمواجهة ما يمكن أن يضعفها أو يحد من حركة دولها . وبالتالى فالسوق ليست مجرد تجمع لعدد من البلدان المتنافرة فى فلسفتها ، ومفاهيمها ونظمها وأهدافها .

واذا كنا نهتم بإقامة سوق عربية مشتركة مقدمة لاى تكامل ووحدة عربية ، فإنما يرجع ذلك الى ما يربط الدول العربية ببعضها من وحدة التاريخ ، واللغة ، والتراث ، والقيم الاجتماعية ، والمصير المشترك . وذلك اضافة الى احتوائها على المكونات الاساسية لاى تكامل من موارد بشرية ومادية . واذا كانت السوق العربية المشتركة التى نشأت بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية لم ينضم إليها غير ١٢ قطرا عربيا ، فإنها مازالت الأمل فى مواجهة الكثير من المشاكل التى تواجه العمل العربى . ومن غير المفهوم فى هذا الوقت اثارة أو صرف العمل العربى نحو اقامة سوق « شرق اوسطية » تضم فى اطارها أقطارا ذات توجهات متباينة ومصالح متعارضة . ويكفى وجود اسرائيل فيها حتى تفسدها . لأنها بمثابة السرطان المدمر الغريب عن المنطقة والمفروضة عليها لاستنزاف طاقاتها ومواردها والقضاء على قيمها وتراثها الحضارى .

وإذا كانت اتفاقيات كامب ديفيد قد فرضت على مصر ايجاد نوع من العلاقات السياسية والتجارية مع اسرائيل ، إلا أنها مرفوضة على النطاق الشعبى . وما أحسب أن أيا من الجماهير العربية يقبلها لتكون مكونا مشتركا لأى تجمع يضمه . ويكفى أن نرجع لمقولة رابين رئيس وزراء اسرائيل الذى صرح فى الكنيست فى ٢٣ مارس الى أن المواجهة الراهنة بين اسرائيل والفلسطينيين هى « بين كيانين مختلفين (دينيا وسياسيا وقوميا » . وهذا القول ينطبق على الدول العربية الأخرى بلا استثناء ، التى تدرك أن اسرائيل عنصر غريب عن الجسم العربى لا مفر من لفظه أو حصاره لتستقيم الأمور فيه .

ولا يغيب عن بالنا أن اسرائيل قامت على انقاض فلسطين . استلبت أراضيها ، ومزارعها ، وبيوتها وشردت سكانها ومازالت تستعبد من بقى فيها . ويستخدمها الاستعمار الغربى كهراوة لردعه وابتزازه ويقوم مشروع اسرائيل على الامتداد من النيل الى الفرات . وان كان يرى البعض فيها الاكتفاء بمرحلة من البحر الى النهر . ولو ترك الحبل لاسرائيل وتغلغلت فى المنطقة ، فما اظنها إلا عاملة على التغلغل الى الحجاز واليمن . باعتبار ان اليهود كانت لهم قدم فيهما . والجدير بالاشارة هنا أن مجلة الايكونومست البريطانية تشير فى دراستها الخاصة باسرائيل ١٩٩٣/٩٢ الى كونها استعادة لها ، بعد تحطيم الامبراطورية الرومانية لها منذ ١٩٠٠ سنة . وانها تمثل حركة وطنية ليس لها مثيل فى الحركات الوطنية المعاصرة . ولم تذكر المجلة المحترمة أن الاستعمار



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

الغربي هو الذى اقامها ومازال يغذيها بماء الحياة ، وترتبط به ارتباطا عنصريا ومصيريا وما مشروع « السوق الشرق اوسطية » إلا ذريعة لضمان بقائها كقاعدة لهذا الاستعمار ، وافسادها لبعض القوى المسيطرة فى الشرق الأوسط لتمرر مخططاته .

مقدمات السوق

نستخلص من حديث د . والى مقدمات السوق فى الآتى :

- تضم مصر فى المقام الأول واسرائيل فى المقام الثانى ، وكافة الدول فى الاقليم ، وكذلك الدول العربية فى شمال أفريقيا وفى الخليج العربى .
- تتسع السوق لاكثر من ١٠٠ مليون نسمة بما يمكنها من التعامل مع التكتلات الدولية العالمية .
- تقوم على التفاعل بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والقوى البشرية للمنطقة .
- توفر إطارا سياسيا للسلام يرتكز



د . عبد الرازق حسن

على انهاء مشكلة الشرق الأوسط (لم يقل مشكلة الاستيطان الاسرائيلى) وتحقيق المصلحة المتبادلة بين دول الاقليم والتوجه للتنمية بدلا من التسليح وتزيد القدرة على مواجهة النظام العالمى الجديد .

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد واستخدام التقنية المتطورة والمتقدمة بما يرفع من معدلات التنمية ويمكن من تحقيق شروط افضل فى المعاملات المالية .
- تمثيل سيناريو متكامل للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول المنطقة مما يجعلها منطقة جذب للاستثمار والافادة من التقنية الحديثة وانخفاض تكلفة الانتاج ، واثراء مناخ التحرر الاقتصادى .

وبتحليل هذه الأسس يمكن ان نلمس سطحيتها ، وعدم ترابطها ، وفقدانها المنطق العملى . وكما سبق ان ذكرنا فإن أى تجمع أو تكتل دولى يعتمد على ترابط اقتصادى واجتماعى وسياسى . وهو ما يفتقده مشروع السوق المذكورة .

والانسان يتساءل هل من المتصور ان تلغى الحواجز الجمركية بين بلدان تلك السوق المتنافرة ، أو تضمها تشريعات جنسية موحدة ، أو يكون لرأس المال والقوى العاملة حرية الحركة بين جنبات السوق . وذلك فضلا عن حرية التملك ، والارث بين افراده . مع العلم بأن الدول التى يقترح أن تضمها السوق ذات نظم متباينة وفلسفات متناقضة .

وإذا كانت السوق تضم ١٠٠ مليون نسمة ، فمعنى ذلك أنه لن يشارك فيها الا عدد محدود من الاقطار العربية بالاضافة الى اسرائيل . لأن مجموع سكان الاقطار العربية وحدها عام ١٩٩٢ قدر بحوالى ٢٤١,٥ مليون نسمة .

وأخيرا فمشروعات السوق حسب تقديرات عام ١٩٩١ . فإنها يمكن ان تضم مصر (٥٨ مليونا) واسرائيل (٥,١ مليون) ودول الطوق (٢٤,٧ مليون) والتى تعتبرها اسرائيل مناطق تحركها المستقبلية ، ودول مجلس التعاون الخليجى (٢٢,٨ مليون) باعتبارها مصدر التمويل والطاقة الأساسية . ومجموع سكان هذه الاقطار يكون ١١٠,٨ مليون نسمة . وهذا الرقم لا يمكن ان يشكل تكتلا ذو اعتبار إذا قورن بدول السوق الأوروبية (٣٤٦ مليونا) وأمريكا الشمالية (٣٦٦ مليونا) . ناهيك عن امكانياتها ، ومواردها ومستويات الدخول فيها .

ومعنى ذلك أنه ليس هناك مجال للقول بامكان تلك السوق مواجهة التكتلات الدولية ، وان كان يمكن القول بأنها مجرد توابع تسير فى فلك أى منها وهو ما يبين طبيعة تكوين السوق المقترحة ، ونوعية المعاملات الاقتصادية معها .

صحيح ان نجاح أى سوق يتطلب التفاعل بين التكنولوجيا المتقدمة والموارد الاقتصادية والقوى العاملة . غير أن أى تكنولوجيا فى التطبيق يجب ان تتفق مع ظروف دول السوق ، وما يربط مجتمعاته من تطورات ومصالح . فالتكنولوجيا المناسبة لمجموعة محدودة ذات مستوى علمى عال تختلف عن تلك المناسبة لمجتمعات كبيرة تفتقر الى هذا المستوى العالمى . وكل ما يحدث أنه لو أقحمت على تلك المجموعة تكنولوجيا غير مناسبة فيمكن ان تكون النتيجة اتساع الفجوة بين مكونات الجماعة ، وتباين مصالحها واحتدام الصراع والفجوة فيها . وإذا كان التصور انه يمكن الاعتماد فى السوق المقترحة على تقديم اسرائيل للتكنولوجيا المتقدمة ، فإن ذلك أمر مرفوض لأن ما لدى اسرائيل ليس لها بل مستورد من الغرب ، وليس أصيلا لها وإذا أخذنا بتجارب اليابان والنمور الاسيوية الاربعة فيمكنها استنتاج التكنولوجيا المناسبة لها وتطويرها . وهو ما حدث وأدى الى تقدمها الباهر .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن غير المفهوم التصور بان انهاء مشكلة الشرق الأوسط يمكن ان يحقق السلام ، ويضمن المصالح المتبادلة ، ويساعد فى التوجه الكامل نحو التنمية . فالمشكلة القائمة فى الوطن العربى هى وجود اسرائيل نفسه ، بتكوينها العنصرى ، وأهدافها التوسعية ، ومفاهيمها المتعالية ، وقيامها على اغتصاب الارض العربية ، والبلطجة فى المنطقة ، وتهديدها المستمر لمختلف الاقطار العربية .

ومما يعزز هذه النظرة اتفاقاتها مع امريكا ، وكونها قاعدة عسكرية متقدمة لها فى المنطقة العربية ، وامتلاكها لمختلف اسلحة الدمار الشامل لا سيما النووية منها ، وتفاخرها بانها قادرة على أن تطول ذراعها اى بلد عربى او حتى إسلامى يحاول زحزحتها أو اعتراض سياستها .

واشارة د . والى الى السوق فى نظره تقوم على تقسيم العمل الدولى ، أو التخصص فى ميادين الانتاج هو بعيد عن فهم طبيعة الأسواق المشتركة القائمة . فلا نجد مثل هذا التخصص فى السوق الأوربية المشتركة . أو فى سوق مجموعة امريكا الشمالية ، وإن كان هذا التخصيص قد طبق جزئيا فى تكتل الكوميكون وكانت آثاره سلبية بعد انهيار التكتل وتفكك الاتحاد السوفيتى المنظم لذلك التكتل .

ومع ذلك فترى ما هو مجال تخصص اسرائيل فى السوق الشرق اوسطية . وهى لا تعتبر رائدة فى اى مجال من مجالات الانتاج ولم نسمع بأنها قدمت اختراعات نفعت البشرية . وهى تعيش على ما يسمح لها الغرب بالتعاون فى العمل فيه ، ومع ذلك فان فكرة التخصص مرفوضة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، لان معناه قبول الأوضاع القائمة ، بين الأقطار والقطاعات بما فيها من اختلالات ، فضلا عن أنه لا يمكن من الاستفادة من مختلف العناصر القائمة فى كل قطر .

وإذا نظرنا الى السوق باعتبارها مهيئة لتكامل العلاقات الاقتصادية والسياسية مع مناطق العالم المختلفة ، فهو قول مردود ، لان معناه ليس مجرد تبعية هذه السوق للتكتلات القوية واحتكاراتها ، وانما فرضها استمرار حالة التخلف القائم على الدول فيه ، ولا يستفيد منها غير اسرائيل . ويمكن أن نذكر فى هذا المجال الحالة التى تردت فيها المستعمرات البريطانية والفرنسية التى عاشت لفترة طويلة فى تجمعاتها أو أسواقها المشتركة بعد ان تفككت المراكز .

وإذا كان د . والى حريصا على تنمية مصر والأقطار العربية ، عليه أن يراجع قرارات التكامل العربى ويبحث فى اسباب تعثر تنفيذها ، وامكانية ازالة العقبات ومعوقات المسار العربى . بدلا من الخوض فى المستنقع الاسرائيلى الراكد . وعليه ان يعمل من خلال الحزب الذى يعتبر احد كبار القياديين فيه على تشجيع البحث العلمى ، والتوقف عن اهدار الطاقات ، وهروب العناصر الطبيعية وتشتتها فى الاقطار الصناعية المتقدمة فى الغرب . وفى مصر عليه اعادة النظر فى خططه التى تقوم على التعاون مع اسرائيل ، والتى ادت الى تدهور الانتاج الزراعى والحيوانى بشكل لم يسبق له مثيل .

ومن غير المفهوم ان يطلب الخبرة الزراعية من اسرائيل ، ولمصر تاريخ عريق لآلاف السنين فى الزراعة ، ولديها علماء متقدمون فى مختلف مجالاتها ولكثير منهم باع طويل فى تقدم الانتاج الزراعى فى العديد من الاقطار العربية ، ويشكل علماء الزراعة المصريون جيلا له وزنه كخبراء عالميين . وفى النهاية لعل د . والى يستعيد دراسة تطور حركة القومية العربية ليعرف انها نابعة من الشعب العربى ، وتمثل طموحاته . ولا يشط به المزار نحو اسرائيل التى ستزول حينما يتوقف الغرب عن ضخ الدماء فيها ، وسيحدث ذلك طال الزمان أو قصر ، لأن الزبد سيذهب جفاء ولا يبقى على الأرض الا ما ينفع الناس .



عقول مصرية تناقش مع مسئولى المنظمات الدولية

كل الأفكار حول : كيانات جديدة مقترحة بالشرق الاوسط

ماذا دار فى اجتماعات المؤتمر العالمى المنعقد بجمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع لمناقشة: مبادرة تشجيع البحث فى الاقتصاد فى الشرق الأوسط وأفريقيا؟

الحوار الساخن بين علماء مصر الاقتصاديين يدور حول سؤال: هل تشارك اسرائيل فى المبادرة أم لا؟



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٤ ابريل ١٩٩٢

بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع عقد مؤتمر عالمي لمناقشة: مبادرة تشجيع البحث في الاقتصاد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا..

قام بتنظيم المبادرة البنك الدولي والجماعة الاقتصادية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للانماء ومؤسسة فورد الأمريكية وقام بتنسيق اعمال المبادرة لجنة تضم الاساتذة: الحبيب المالكي، سعيد النجار، سمير المقدسي، لين سكوير والهدف المعلن لهذه المبادرة هو: تطوير شبكة إقليمية من الباحثين، تمتلكها المنطقة لتكون منفتحة على العالم، وتلعب دورا مهما في تطوير البحث في الاقتصاد عن طريق تمويل البحوث، وضبط نوعية البحث على مستوى راق، واقامة «منتدى» موسع لمناقشة البحوث بحيث تتطور الشبكة إلى مؤسسة مستقلة مركزها في المنطقة.

وكانت المنظمة قد نظمت مؤتمرا تمهيديا بمقر البنك الدولي في الفترة من ٢٢ ــ ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢ حضره حوالي ٣٠ اقتصاديا غالبيتهم العظمى من خارج المنطقة، نوقشت فيه مشروعات بحثية في مجالات: النمو الاقتصادي، دور الدولة، التكامل الاقليمي، الموارد البشرية واسواق العمل، نوقشت آراء ومقترحات بشان تكوين شبكة من الباحثين.

وكان قد اتفق في هذا المؤتمر على تنظيم المؤتمر الحالي بالقاهرة وتشكيل فرق بحث في المجالات الاربعة المذكورة تقدم نتاج عملها فيه وإنشاء لجنة ميثاق تتولى تحديد أهداف المبادرة تفصيلا، وتقترح الأنشطة المكنة، وتبلور معايير حوافز البحث وضبط النوعية والاستقلال، وتتدارس البدائل التنظيمية بالتشاور مع الباحثين المهتمين..

وعلمت «مصر الخضراء» ان المبادرة ستنظم مؤتمرا في ٤ يونيو القادم بالقاهرة يهدف إلى بدء تكوين شبكة دولية من الباحثين الذين يتسمون بمقدرة تحليلية عالية، والمهتمين بالبحث في اقتصاديات المنطقة، والمقرر ان يدعى إلى المؤتمر المرتقب ٧٠ اقتصاديا للمشاركة في أعماله ولانتخاب لجنة محركة تقوم بمهام المرحلة التالية، والمقترح ان يقوم البنك الدولي بمعاونة اللجنة المحركة إلى ان تقوم منظمة دائمة مستقلة..

والآن ماذا دار في المبادرة العالمية التي جرت وقائعها يوم الأحد الماضي؟

.. بداية تحدث د. سلطان ابوعلي سكرتير عام الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع فاوضح ان منطلق الجمعية جاء كمبادرة للعمل في مجالات اقتصاديات الشرق الاوسط من خلال ندوة أولية لجمع الأفكار والآراء لدراسة الآثار المترتبة على الشكل السياسي القائم للمنطقة من المنظور الاقتصادي وتناول د. سعيد النجار في كلمة الهدف من الاجتماع وهو أن يجتمع الاقتصاديون المصريون لمناقشة المبادرة التي قام بها البنك الدولي لتدارس اقتصاديات الشرق الأوسط تمهيدا للمؤتمر الاقليمي الذي سيعقد في الفترة من ٤ ــ ٦ يونيو ٩٣ ويتناول مناقشة ٤ أوراق مجموعات بحثية تتناول:

- النمو الاقتصادي في المنطقة.
- دور الدولة في النظام الاقتصادي.
- التكامل الاقتصادي.
- العمالة وتنمية الموارد البشرية.

وقال د. سعيد النجار خلال كلمته وتعقيباته:

- ان المنطقة داخلة في تطور وتطبيع مع اسرائيل، وواضح أن بعض جهات في الدولة بدأت في مبادلات مختلفة، وهذه واحدة منها.

— وعن الاهداف الظاهرة والباطنة في هذه المبادرة قال د. سعيد:

- الظاهر ان البحث الاقتصادي في المنطقة يعاني من التدهور، ولكن هذه المبادرة كما هو واضح لها علاقة بما يدور في المنطقة من أوضاع جديدة بعد السلام ولابد أن نشارك ونعد الصيغ المناسبة لصالح مصر والمنطقة العربية.

.. واضاف د. سعيد قائلا، لقد حضر إلى مصر د. استانلي فيشر، وهو استاذ اقتصادي يهودي من جامعة هارفارد وهو من أعظم الاقتصاديين وكان يشغل منصب نائب رئيس البنك الدولي، وعلى مائدة غداء قال لي: لابد لاسرائيل أن تدخل معكم في المنطقة.

.. قلت له: إذا كان الهدف هو البدء بادخال اسرائيل فان هذا سيقضي على المبادرة.. ولامانع من إدخال اسرائيل مستقبلا بعد صياغة السلام.

.. أما عن الدول المشاركة فهناك

دول مؤكدة واخرى غير مؤكدة، وكل البلاد العربية يجدر بها ان تشارك في المبادرة ومن الممكن ان تشارك دول اخرى ، مثل تركيا وقبرص اما اسرائيل فلا تشارك حاليا.. ويمكن للمؤسسات أن تتقدم أيضا بدراسات وأبحاث، والحرية الاكاديمية مكفولة والابحاث ليست نظرية وانما تطبيقية، وهناك دعم مالي للبحوث التي سيتم اجراؤها.

وتحدث الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله فقال: ان المبادرة تقصد منطقة الشرق الأوسط، ورأيي الشخصي أن هذا لايعني بالضرورة اشتراك إسرائيل، والشرق الأوسط يشمل تركيا التي تنتمي إلى المنطقة بدرجة اكبر من انضمامها إلى أوروبا، كما تشمل المنطقة ايران والعراق، وأرى ان نقصر الموضوع على العالم العربي.

.. وأضاف د. اسماعيل صبرى فقال: وأنا غير مستريح للشكل التنظيمي المقترح، فمن يقدم الاموال عادة مايقدم اسلوب إنفاق هذا المال، لكن هذا التنظيم مغلق تماما، فهو يبدأ من أعلى إلى أسفل ولكن لابد من يكون لفريق الباحثين حق انتخاب القمة القائمة على تنفيذ المشروع..

.. وقال د. مجاهد عتلم إذا تحدثنا بصراحة فلا ارى ثمة حساسية من ضم اسرائيل، كما أن الجهات الممولة لم تعد في حاجة الى لوى ذراع الحكومات لتاكيد فكرة الشرق الأوسط.

.. وقال د. عبدالمنعم راضى: انا متشكك، هناك محيط عالمي، ووضع عالمي راهن، وقوة سياسية منفردة.. ماهو المكسب وما هي التكلفة.. إن التعاون الاقليمى قائم ، وكسبنا سلام في الماضي فلماذا لا نتعاون ونحقق الاستقرار، إننا يجب أن نواجه مايحدث بعقل مفتوح حيث نكسب ولانخسر..

.. وتحدث د. احمد الغندور فاوضح ان هناك حساسيات موروثة من التعامل مع المؤسسات الممولة للمبادرة، وهذا فرض غير واقعي لأن مصالح المؤسسات مثل البنك الدولي والجماعة الأوروبية وغيرها قد تتفق مع المصالح القومية.. واضاف: ان الشعب المصرى كله وافق على مبادرة السادات للسلام، وعلى المستوى القومي يجب ان نبحث مسالة التعاون مع اسرائيل، ووطنيا يجب أن أعد نفسي للتعامل مع اسرائيل.. واذا جرت مفاوضات ثنائية مع اسرائيل يجب ان تتوافر لدينا دراسات عن آثار التعامل معها حتى ناخذ أكبر جزء من الكعكة!

وقال د. حامد السايح: لاشك في أن الرغبة في تقوية البحوث القيمة والفعالة اقتصاديا هو هدفنا جميعا لمنطقة الشرق الأوسط، والسؤال هو عن مدى فعالية هذا النظام لمصر، هل نلجأ إلى جهاز روتيني كبير يدخلنا في دواماته عند اجراء البحوث؟!

وتساءل د. مختار هلودة فقال: إن هناك آراء تنادى باشتراك اسرائيل، والقيادة تكون عادت للأكثر تفوقا في التكنولوجيا وبذلك يمكنها أن يكون لها القيادة، مامدى تأثير ذلك على التكنولوجيا في مصر.

.. وأكد د. سمير طوبار على ضرورة تحديد المنطقة المقصودة بالشرق الأوسط وبشمال أفريقيا، فلو كان المعيار اللغة العربية فلماذا نقسم العالم العربي جزءا في المشرق وجزءا في شمال أفريقيا ودولها ايضا عربية؟

وقال إن الهدف لابد من توضيحه، إن البحث الاقتصادى ليس هدفا، لابد من توضيح الهدف الذى تخدمه البحوث والتكامل في البحوث يحتاج إلى إبرازتكامل في المنطقة وقال د. مصطفى السعيد: نحن اكاديميون ونحب الصراحة اهلا بالبحث العلمي ولكن هناك ٣ تيارات في المنطقة

.. تيار عربى يؤمن بالقومية العربية وينادى بالتكامل العربي.

.. وتيار إسلامي سائد يرى أن الإسلام هو الحل.

.. وتيار ثالث يرى البحث عن تكوين إقليمي يضم إسرائيل وتركيا وايران.. وتوقيت المبادرة الحالي اعتقد انه غير مناسب في ظل هذه الاوضاع الراهنة، كما أنه لايوجد مايؤكد نزاهة البحث العلمي او مايؤكد مصلحة مصر في وجود تركيا وايران وإسرائيل.

.. واكد د. محمد محمود الامام أن المشكلة في منطقتنا تكمن في أن البحث العلمي سيء ولايوجد طلب على البحث العلمي كاساس لاتخاذ القرار والكلام الوارد هنا يقول أن البحث الاقتصادى موجه سياسيا ويخدم الحكومات، وأنا ارى انه لابد من ان يخدمها وإلا أصبح بحثا اكاديميا نظريا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٣

تصورات أمريكية لدمج إسرائيل فى المنطقة العربية

واشنطن تحدد مراحل العلاقات الاقتصادية لتكريس السيطرة الصهيونية

إدارة كلينتون تؤكد أولوية التطبيع الاقتصادى على حل المشكلات السياسية

اتفاقات محددة للتعاون فى مجالات البترول والزراعة والصناعة وتبادل الخبرات

تقرير:
محمود بكرى

تقف مصر والأمة العربية والإسلامية اليوم عند منعطف بالغ الخطورة.. فبعد نجاح المؤامرة الأمريكية الغربية لتدمير قوة العراق، والسيطرة على غالبية ثروات الأمة.. وإحكام القبضة على عدد من الحكام، بعد تحويلهم لأدوات طيعة، ودمى يحركونها كيفما شاءوا.. بعد كل ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لدمج «إسرائيل» في المجتمع العربي، مستغلة علاقات التبعية التي تربطها ببعض الحكام، لإرغامهم على القبول بالكيان الصهيوني كجزء لا يتجزأ من المنطقة، وذلك عبر عقد اتفاقات للتعاون تشمل كافة المجالات.

وغني عن البيان.. أن الهدف الأساسي من وراء ذلك التوجه للإدارة الأمريكية.. يكمن في إحكام السيطرة الصهيونية على المنطقة برمتها.. وهو هدف يجد ترحيباً.. وتشجيعا من بعض العملاء في المنطقة.. يبرز في مقدمتهم أولئك الذين فتحوا أرض مصر على مصراعيها لكي يمارس فيها الصهاينة مؤامراتهم لتدمير الزراعات المصرية..

• وإذا كان يوسف والي قد أعلن مؤخراً -وبلا مواربة- عن الاستعداد لإقامة سوق شرق أوسطية.. ترتكز بالأساس على التعاون المصري- الإسرائيلي، فإن المعلومات تقطع بأن ما أعلنه والي لم يكن إلا ترجمة لأفكار صهيونية، عرضتها حكومة «إسرائيل» على الولايات المتحدة الأمريكية.. وطلبت إرغام الدول العربية على القبول بها..

وإذا كانت فكرة إقامة سوق شرق أوسطية، تمثل أحد المطامع الإسرائيلية في المنطقة.. فإن «إسرائيل» لم تكف من ناحيتها عن المطالبة بتوقيع اتفاقات تشمل مختلف مجالات التعاون.. وقد استثمرت الحكومة الصهيونية الأجواء السائدة في المنطقة.. لتطلب من واشنطن هذه المرة استخدام قوتها ونفوذها لدفع الحكام العرب -وفي مقدمتهم حكام مصر- للقبول بتلك الاتفاقات في أسرع وقت ممكن.

مذكرة صهيونية

• وقبيل الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس مبارك لواشنطن، كانت الحكومة الصهيونية قد بعثت بمذكرة للخارجية الأمريكية، أكدت فيها على ضرورة التدخل لدى الدول العربية من أجل الوصول لاتفاقات تعاون اقتصادي، واقترحت عقد لقاءات عربية- إسرائيلية في العاصمة الأمريكية (واشنطن).. وبما يتيح للإدارة الأمريكية ممارسة ضغوطها على المسئولين العرب لتوقيع اتفاقات التعاون الاقتصادي.

وزعمت المذكرة الإسرائيلية، أن بناء علاقات تعاون اقتصادي بين «إسرائيل» والدول العربية، يمثل حجر الزاوية، بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة.. باعتبار أن معاهدات السلام السياسية وحدها، لن تكون كفيلة بصيانة هذا السلام..

وطالبت «إسرائيل» في مذكرتها بأن تتم اتفاقات التعاون الاقتصادي، دون أن تصاحبها أية شروط سياسية.

وكانت هذه العبارة الإسرائيلية تعني عمليا إلغاء المبادرة المصرية التي سبق أن ربطت إلغاء المقاطعة الاقتصادية لـ«إسرائيل» بوقف سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة.

مجالات التعاون

• في مذكرتها.. حددت الحكومة الصهيونية مجالات التعاون مع البلدان العربية على النحو التالي:

• بالنسبة لمصر.. يمكن إتمام اتفاقات للتعاون الزراعي، وتبادل الخبرات المشتركة في مجالات التصنيع والسياحة والاستثمار.

• بالنسبة لدول الخليج.. يمكن إتمام اتفاقات بترولية.. والقبول بالخبراء والعمالة الإسرائيلية في مجالات التصنيع البترولي.

• بالنسبة للدول المغاربية.. يمكن إتمام اتفاقات تعاون زراعي وتصنيع.

• بالنسبة لسوريا ولبنان والأردن.. يمكن إتمام اتفاقات للتعاون الزراعي، وكذلك اتفاقات حول تقسيم المياه.

• وقد استبعدت إسرائيل في مذكرتها العراق والسودان وليبيا فقط.

فور وصول تلك المذكرة الصهيونية لإدارة كلينتون.. أبدت الخارجية الأمريكية موافقة فورية عليها.. واعتبرت أن إقامة علاقات تعاون اقتصادي بين «إسرائيل» والدول العربية، هو من صالح الاستقرار والسلام في المنطقة.

ترويج الفكرة

وكان وزير الخارجية الأمريكي «وارين كريستوفر» قد نقل مضمون المذكرة الصهيونية لقادة مصر والسعودية والأردن خلال زيارته الأخيرة للمنطقة، حيث طلب من هؤلاء الحكام صياغة مذكرات حول كيفية الوصول إلى بناء علاقات تعاون اقتصادي مع إسرائيل.. وبحيث يجري تسليمها للخارجية الأمريكية قبيل (١٥) مارس الماضي.

واعتبر الوزير الأمريكي في مباحثاته بالمنطقة.. أنه قد آن الأوان لأن تتخلى الدول العربية عن اشتراطاتها السياسية بشأن هذا التعاون، بعد أن وافقت «إسرائيل» على الاشتراك في المحادثات بنوعيها مع الأطراف العربية.. موضحاً أن مسألة إتمام اتفاقات سياسية نهائية، إنما تعود إلى ظروف المحادثات.. ولا ترتبط بالإعداد لاتفاقات التعاون الاقتصادي بين «إسرائيل» والدول العربية.

وفور انتهاء جولة كريستوفر.. تواصلت المشاورات الأمريكية- الإسرائيلية عبر المذكرات المتبادلة بينهما، وعلى ضوء ذلك أعدت الإدارة الأمريكية تصورها حول كيفية تحقيق «التطبيع الاقتصادي» بين «إسرائيل» والدول العربية.. حيث انقسم هذا التصور في جوهره إلى قسمين أساسيين، أحدهما يخص الجوانب الشكلية، والآخر يتعلق بالجوانب الموضوعية.

التصور الشكلي

بالنسبة للجانب الشكلي.. فإن التصور الأمريكي يرتكز على النقاط التالية:

١- إقناع الدول العربية بالدخول في مباحثات فردية مع «إسرائيل» بشأن التعاون الاقتصادي عقب انتهاء الجولة القادمة من مفاوضات السلام.

٢- تبدأ المفاوضات من خلال ممثلين لدول مجلس التعاون الخليجي، وتفضل الإدارة الأمريكية أن يكون الممثلون في تلك المفاوضات على مستوى المسئولين بوزارة الخارجية، على أن تضم الوفود المتفاوضة بعض الخبراء الاقتصاديين، وبحيث يكون هدف المفاوضات الأولية هو التوصل لاتفاق مبدئي بشأن إقامة علاقات اقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي و«إسرائيل».

ويحدد الجانب الشكلي المدة الزمنية لتلك المفاوضات بأربعة أيام يمكن إطالتها، إذا لم تتوصل أطراف التفاوض لصيغة اتفاق في خلال هذه المدة.

ويشير التصور الأمريكي إلى أن صيغة الاتفاق الأول يجب أن تتضمن صدور إعلان من دول مجلس التعاون الخليجي بشأن إقامة هذه العلاقات الاقتصادية، ويمكن أن يكون الإعلان سريا -في شكله الأول- لحين الانتهاء من بعض مسائل الخلاف السياسي بين «إسرائيل» والدول الخليجية، والتي حالت طوال الفترة الماضية دون إقامة هذه العلاقات الاقتصادية.

فى أعقاب ذلك .. يؤكد التصور الامريكى على ضرورة أن يقوم وفد اقتصادى إسرائيلى، ببحث الجوانب الفنية فى العلاقات الاقتصادية مع الدول الخليجية من خلال زيارة يقوم بها لدول مجلس التعاون الخليجى.

٣- بعد انتهاء جولتى المفاوضات الأولى والثانية بين «إسرائيل» ودول مجلس التعاون الخليجى تبدأ الجولة الثانية الرئيسية بين «إسرائيل» ووفد يضم مسئولى وزارات الخارجية فى الدول المغاربية- عدا ليبيا- وبحيث يشتمل هذا الوفد على الخبراء الاقتصاديين.. على أن يتم خلال تلك الجولة التوصل للصيغة المبدئية، والتى تسمح بإقامة علاقات اقتصادية بين «إسرائيل» والدول المغاربية.

ويركز الاقتراح الأمريكى بهذا الصدد على أن المملكة المغربية سوف تكون هى الدولة الرئيسية فى تلك المفاوضات، كما ستكون السعودية الدولة الرئيسية فى المفاوضات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجى.

لا.. للمسائل السياسية

٤- إن الوفود العربية معنية بالتفاوض فى الجوانب الاقتصادية التى تخص إقامة علاقات تعاون اقتصادى، ولا يحق لهذه الوفود طرح أية مسائل سياسية مازالت محل بحث ومناقشات فى (مفاوضات السلام) الجارية بين الدول العربية و«إسرائيل».

٥- يجب أن تخول الوفود العربية من قبل دولها بالتوقيع على أية اتفاقات أولية بشأن التعاون الاقتصادى.

٦- تمثل هذه الاتفاقات الأولية إلغاءً نهائياً لكل الحواجز التى كانت قائمة بشأن منع استقبال وفود اقتصادية إسرائيلية فى عواصم الدول العربية.

٧- يمكن الاتفاق على إنشاء بعض الترتيبات الدائمة بشأن رعاية المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية و«إسرائيل»، وأن يتم الاتفاق على هذه الترتيبات من قبل ممثلى الدول العربية و«إسرائيل» مباشرة.

٨- يتم التوقيع على الاتفاقات الحكومية الرسمية بين الدول العربية و «إسرائيل» من قبل وزير الخارجية، والوزير الاقتصادى المختص، وذلك للتأكيد على عدم معارضة الإشكالات السياسية لإقامة حلقات التعاون الاقتصادى.

٩- سترعى الولايات المتحدة هذه الاتفاقات، وستعمل على تقديم كل مساعدة ممكنة، من أجل التغلب على عوائقها، وأنه إذا ما رغبت الأطراف العربية و إسرائيل فإن الولايات المتحدة يمكن أن توقع على الاتفاقات الاقتصادية الأولية بصفتها شاهداً، ومراقباً فى آن واحد.

الجانب الموضوعى

ترى الولايات المتحدة أن التصور الموضوعى لإقامة علاقات التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وإسرائيل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال اتفاقات المبادلات التجارية، أو اتفاقات التبادل السلعى، وإنما يتم ذلك من خلال تمكين الخبرات العربية من العمل فى مختلف المشروعات الزراعية والإنتاجية فى داخل إسرائيل، وتمكين الخبرات الإسرائيلية من العمل فى مختلف المشروعات الإنتاجية والزراعية فى داخل الدول العربية.. والتركيز على مجالات التعاون الاقتصادى المختلفة، وبما يمثل تطبيعاً اقتصاديا يفتح آفاق التعاون الاقتصادى فى كافة المجالات.

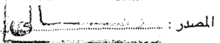
وترى واشنطن أن المرحلة الأولى من علاقات التعاون الاقتصادى بين (إسرائيل) والدول العربية، تقتصر على اتفاقات إمداد (إسرائيل) بالبترول الخليجى، وبعض الاتفاقات فى مجالات أخرى.. وكذلك الحال بالنسبة للدول المغاربية والتى ستقتصر الاتفاقات فيها على اتفاقات التعاون الزراعى.

زيارة سرية

وتشير المعلومات إلى أنه قد سبق زيارة الرئيس مبارك لواشنطن قيام وفد اقتصادى إسرائيلى بزيارة سرية للولايات المتحدة.. حيث ناقش الوفد -الذى ضم (١٠) من الخبراء الإسرائيليين- كل الأسس التى تضمنتها التصورات الامريكية، وطالب الوفد بممارسة الضغوط على الدول العربية لتحديد موعد مبكر لبدء المحادثات الاقتصادية، دون الالتزام باية شروط أساسية.

وقد بات من الواضح أن الإدارة الأمريكية الحالية متحمسة للغاية لعقد مثل هذه الاتفاقات، وقد عبر عن ذلك أحد كبار المسئولين الامريكيين خلال حديثه مع أحد المسئولين المصريين الذين رافقوا الرئيس مبارك فى زيارته لواشنطن، وذلك حين قال: «إذا كانت إدارة بوش سينسب لها الفضل فى بدء المحادثات السياسية بين الدول العربية و«إسرائيل».. فإننا- أى إدارة كلينتون- نود أن نفخر بان حققنا خطوات من التعاون الاقتصادى بين العرب وإسرائيل.. وفى اعتقادنا فإن التعاون الاقتصادى أهم من التعاون السياسى».



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

بعد إجراءات الدكتور والى

أصحاب « الشرق أوسطية » وخطاهم المتسارعة



حلمى شعراوى

لم يكن جديدا إعلان الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء وامين علم الحزب الحاكم عن مبادرته ببعض خطوات إقامة سوق مشتركة للشرق الأوسط ، يضم مصر واسرائيل ومن ينضم اليه من الدول العربية ، وكشفت الكتابات والتصريحات والندوات المرتبة فى فترة وجيزة من فبراير ومارس ١٩٩٣ عن تسارع ملحوظ فى الخطوات وفى فرز المواقف . وتحقق الاختبار بالفعل مع تسارع الايقاع ، فسارعت قيادات جمعية النداء الليبرالية وجمعية السوق المصرية بدعم الفكرة مع بعض الايضاحات وأكد صمت بعض اليساريين الذين عرفوا بكتاباتهم عن الشرق اوسطية عدم قدرتهم على الاحتجاج على هذا التطرف ! بينما كسبت مواقع الاحتجاج وجوها جديدة مثل الدكتور حلمى نمر إلى جانب صرخات احتجاج اخرى فى صحيفة الشعب بل وبعض محررى الصفحات الاقتصادية فى الصحف الحكومية نفسها .

وقد بدا لى هذا التسارع صارخا حين تصورته بعد زيارة رابين الاستعراضية للولايات المتحدة واتفاقاته الاستراتيجية هناك ، بل وكونه ياتى قبل زيارة الرئيس مبارك مباشرة ومصر تعانى ما تعانيه ، وإذا بامين علم الحزب الحاكم بل والدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب يسارعان بهذا الطرح المثير، مع ما للشخصيتين من مواقع دستورية متقدمة فى حكم البلاد .

● تذكرت ان مشاريع الشرق اوسطية لم يتوقف طرحها فى هذه المنطقة ، وان الحركة الوطنية لم تتوان فى صدها ، بل ان التصدى لهذه المشاريع منذ البيان الثلاثى عام ١٩٥١ كان هو اساس انتماء مصر للحركة القومية العربية الوطنية باكثر مما كان اى عامل آخر وقتها فى تقديرى ، إذا تصورنا اثر معركة حلف بغداد ومشروع ايزنهاور لملء الفراغ ، والحلف الاسلامى ، بل ومعركة القرار ٢٤٢ نفسه ثم معركة كامب ديفيد . تصدى الفكر السياسى فى هذه المنطقة وبمنطق واضح وبشجاعة لفكريات الحلف الاسلامى نفسه فى الستينيات ، كما تصدى لفكر د . بطرس غالى عن الفيدرالية الاقتصادية ولمشروع رابين - خليل عن مشروع مارشال للشرق الأوسط لأن المنطقة لاتنقصها بضعة مليارات ، ولاخبرات اسرائيل الزراعية لتبيع مشروعها القومى النهضوى مقابل مشروع الهيمنة الامريكى الصهيونى .

وحين تصدت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية لعملية « التطبيع » بعد كامب ديفيد حتى بين اسرائيل ومصر فإنما كانت تتصدى لعملية نقل اسرائيل فى العقل العربى ثم الواقع العربى من تجسيد للمشروع الصهيونى المعادى للمشروع القومى ، وحتى الاقليمى إلى كائن « طبيعى » دون اعتبار لحقائق الصراع العربى الصهيونى ، والان ينتقل تعريب كامب ديفيد نفسها ليصبح الوطن العربى كله فى إطار من الهيمنة الاسرائيلية الامريكية الشاملة فيما يسمى باقليم الشرق الاوسط .

● ويغرقنا اصحاب الشرق اوسطية فى مجموعة من الاوهام حول « الاعتماد المتبادل » و « المصالح المتوازنة » .

● وهى الكلمات سيئة السمعة التى طرحها جورباتشيف وتعتبر درسا سارى المفعول) غير مبالين بالمصالح الوطنية التى تعيش ظروفا لاتكفل لها « التوازن » او « التبادل » حيث تحتاج لبنية ذاتية بامكانياتها العربية المتوافرة التى تضمن لها قوة تفاوض حقيقية وتوازن لصالح المشروع القومى الوطنى .

انهم حين يطرحون مفهوم « المشروع الاقليمى التنموى » بديلا للمشروع القومى ، يتناسون أن وهم (التنموية) هذا هو ما وعدهم به السادات حين راهن على كسب اللوبى الصهيونى لجذب الاستثمارات الأمريكية والأوربية لمصر ، وإذ بكل الحقائق تؤكد فشل هذا المشروع ، آخرها توقف نسبة

تزايد الاستثمار في مصر منذ عام ١٩٨٥ بل وتطورها بالسالب احيانا . اما مشروع « د . والى » الزراعي والذى اتفق على بدايته منذ محادثات وفودة الفنية في واشنطن مارس ١٩٨٢ مع اول عهد الرئيس مبارك ، فلم نشهد خلاله ثورة زراعية تكنولوجية او تسويقية ، قدر ما راينا التمويل الامريكي او الاسرائيلي لخبراء زراعة اسرائيليين من بند العشرة ملايين دولار المرصودة للمشروع المشترك . بينما راحت - في هذه الفترة - مليارات الدولارات العربية للسوق الاوروبية الامريكية وبعدها السوق الروسية ، والسوفيتية سابقا لمشروع امريكي صهيوني اخر هناك .

وقد راهن اصحاب الشرق اوسطية ايضا على نفي المفهوم العربي ليضم الشرق الاوسط تركيا وإيران وافغانستان .. الخ .. وإذ بنا نرى تركيا وقد توحشت مطالبها في المياه والعراق ، والانفراد بالجمهوريات السوفيتية سابقا ، كما نرى المواقف مع إيران لا ينبىء باتفاقات إقليمية وان كان مضيها في المشروع الراسمالي لن يودى بها الا لحلبة التنافس التسويقي لا العقائدى كما تزعم بدورها إذن فلا يبقى إلا ان تنفرد اسرائيل والمصالح الامريكية الاسرائيلية بمصر ، ويظن اصحاب الشرق اوسطية ، انهم وهم اصحاب السبق في كامب ديفيد سيكون لهم نفس السبق - حتى مع اسرائيل - في منطقة الشرق الاوسط ، وهذا وهم جديد لا اعتقد انه خاف عليهم ، فها هي تركيا وايران التى راينا وعلى جناحنا الشرقي انعزالية في الخليج وحديثهم عن كمنولث مع الولايات المتحدة وحيث العروبية في المشرق ستحتفظ بمسافتها عن الشرق اوسطية ، اما احاديث « المتوسطية » في المغرب فتعزله بدوره تلقائيا إلا ان يشده ايضا غرب المتوسط الاسرائيلي بفضل العلاقات المغربية الاسرائيلية الخاصة ومعنى ذلك ان الشرق اوسطية لن تعنى إلا انفراد اسرائيل بمصر . ونعيب ذلك عن الدكتور والى الذى يتحدث عن مصر واسرائيل ومن يلحق بهما من الدول العربية وغيرها بهذه الانعزالية المدهشة .

وفي جو عزلة مصر هذه داخل المشروع تسارع الدوائر الامريكية والاسرائيلية بدفع البنية الثقافية لمشروعاتها فتعمل الدوائر الامريكية مع مثقفين مصريين وعرب لبناء جامعة شرق اوسطية وتسارع دوائر الدكتور والى لبناء جامعة زراعية تكنولوجية صحراوية في اراض مصرية « مشتركة » لتدعيم المشروع الشرق اوسطى ببنية من الفنيين التابعين .

اما « المنغلقين امثالنا فلا نفكر إلا في مسائل لم يعد لها قيمة في التفكير الاقليمي الاستراتيجي العظيم هذا - فنستدعي الثوابت الاسرائيلية القائمة بشان فلسطين المحتلة وغيرها من الأراضي والموقف من التمثيل السياسي الرسمي او الحقيقي للشعب الفلسطيني ومشروع الهجرة اليهودية وابعاده التوسعية الحتمية بل والايديولوجية الصهيونية وما تتمتع به من لوبي سائد في الغرب والشرق كما نستدعي اتفاقات رابين الاستراتيجية الاخيرة مع الادارة الامريكية الجديدة وترشيح اسرائيل لمعالجة همومنا مع الارهاب وغيرها من الافكار السائدة عن المصالح الامريكية والصهيونية وحين نرى ان التاريخ الوطني ليس عبئا يجب التخلص منه ولكنه هوية واننا لانستدعي عشرات القرون - وهذا حقنا - ولكننا نستدعي بعض العقود الحديثة يسارع اصدقاؤنا في مراكز بحوث قومية ومتخصصة بالابتسام لأننا لانعرف كيف نعاون صانع القرار على نمط مراكز البحوث الامريكية فإذا بهم يعاونون صانع القرار .. الامريكي نفسه

كاتب المقال

امين عام لجنة الدفاع عن الثقافة القومية

ا. شرق أوسط بغير حدود!!

بقلم : عبدالعزيز محمد

الكلام عن سوق شرق لوسطية، كلام قديم. بدأ يتردد بعد حرب أكتوبر سنة ثلاث وسبعين!! بعد أن أطلق السادات فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣. دعوته الى ماأسماه سلام الشجعان!! وبعدما أخذ يردد كلماته أن حرب اكتوبر هى آخر الحروب!! لم ينتظر الحديث عن سوق شرق أوسطية، مبادرته فى عام ١٩٧٧، ولا خطابه الشهير أمام الكنيست، أنما بدأ يتردد فى دوائر كثيرة، منها دوائر مصرية على استحياء!!

كان الحديث يبدأ بأن حرب اكتوبر كشفت عن تحول الكم العربى، الى كيف بدرجة ما، وأن من شأن ذلك ان يدعو الى إعادة ترتيب التناقضات فى المنطقة بدلا من استمرارها على نحو يلحق الضرر بالجميع. وبدأ الحديث أيضا عن ضرورة التفكير فى حوافز إيجابية لتعزيز مصلحة الطرفين المتصارعين فى عدم العودة الى الحرب مرة أخرى، بدلا من تلك الروادع السلبية، التى كانت تتمثل فى تصاعد السباق على كل سلاح حديث، بدا أنه يستنزف معظم الموارد، ويضع التنمية أمام عوائق ويصيبها بعاهات!! وبدلا من ترتيبات الأمن الهشة. مثل المناطق المنزوعة السلاح أو وضع قوات طوارىء تفصل بين الجانبين، بدا أنها هشة فى كل الأحوال!! كذلك بدأ الحديث عنها، بعد تصاعد عائدات البترول العربية بعد ارتفاع أسعاره، وبدأ البحث عن دور فى تشغيل عائداته فى المنطقة، بدلا من توظيفه كسلاح سياسى فى المواجهة!! وبدلا من تدويره فى أسواق الغرب وبنوكه، فى حركة غير مخططة ولا منظمة، من شأن حركتها الرجراجة، أن تصيب الإقتصاد الدولى وقنواته بجلطات. كما أن هذه العائدات النقدية المتعاظمة، والتى تحولت الى تلال متراكمة، من شأنها أن تصاب بالتاكل وتتأثر بعوامل التعرية مع كل تغير فى البورصات والأسواق!!

وفى المقابل، بدأ الحديث عن هذه السوق، بالتوازى مع البحث عن دور جديد لإسرائيل فى المنطقة، فبدلا من أن تكون مجرد قلعة مغلقة على أصحابها، وبدلا من أن تكون مجرد حامية تخرج قطعانها، للإرهاب والضرب عند اللزوم، فإنها يجب أن يكون لها الى جوار ذلك، دور وظيفى تؤديه، من أجل استمرار الهيمنة والسيطرة والتحكم فى كل قرار، بغير جنود ولا طائرات أو صواريخ!! كان الحديث يدور همسا أحيانا، ويعلو الصوت أحيانا أخرى!! فقد وقفت جولدا مائير يوما تتحدث عن السلام، فقالت أنه يعنى بالنسبة لها، أن تركب عربتها، للتسوق فى القاهرة أو دمشق، وتتغدى لتعود الى العشاء فى بيتها!! كما أنه يعنى أن يركب سراة العرب سياراتهم، لقضاء السهرات فى تل أبيب!! وأخذ الحديث شكلا رسميا، فى أول اجتماع بين المصريين والإسرائيليين فى مينا هاوس عندما بدأ المصريون يتحدثون عن ترتيبات الإنسحاب والسلام، بينما أصر الاسرائيليون وقتها على طرح موضوع طبيعة السلام قبل موضوع الترتيبات!! وجاءت المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩، لتضع الأساس بالتوازى مع أكثر من سبع اتفاقيات للتجارة والثقافة والإتصالات والسياحة!!

ولكن هدأ الحديث عن هذه السوق الشرق أوسطية، بعد ماجرت مياه كثيرة تحت الجسور: سقوط الشاه فى طهران و الثورة الإسلامية هناك. والحديث المرسل عن تحرير فلسطين والقدس بجحافل المستشهدين، واندلاع الحرب العراقية الايرانية، والتى اكتشف فيها الجميع امكانيات قتالية عالية لحرب بين جيرانين، لدى الطرفين معا!! سقوط السادات وصعود مبارك الى الحكم، والذى اخذ يضع فى حساباته مشاعر المصريين وحساسيتهم، تجاه الاسراف فى التطبيع، وتصاعد احساسهم بأن كل دور لغيرهم، إنما يأتى على حساب دورهم انفسهم وهم الرواد فى المنطقة طوال التاريخ!! هذا الحديث وسط الاوهام التى تبددت من جراء استمرار اسرائيل فى سياستها التى لاتعرف غيرها، فبعد ضرب المفاعل الذرى بالقرب من بغداد، عادت اسرائيل للزحف على لبنان وحاصرت واحتلت بيروت لتكون العاصمة العربية الثانية بعد القدس تطؤها اقدام جيش اسرائيل.. واذا كانت اسرائيل قد تمكنت من اقتلاع المقاومة الفلسطينية وقيادتها من لبنان وبيروت فإن المقاومة الفلسطينية قد عادت الى ارضها ولتزرع الانتفاضة التى استمرت حتى الان، الاشواك تحت اقدام الاسرائيليين!!

واذا كان الحديث عن السوق الشرقية اوسطية، قد هدأ مع هذه الحادثات، فإنه قد عاد ليرتفع بعد حرب الخليج والاحساس الدفين لدى العرب جميعا، انهم قد خرجوا منها جميعا مهزومين، وتطلع الجميع الى كل اتجاه يبحث عن طوق نجاة، لم يوفرها اعلان دمشق الذى ولد كالاطفال المبتسرين، لم تستطع حضانات الصبر أن تجعله يعيش ويتنفس فكانت وفاته قبل كتابة شهادة الميلاد!! ومن هنا كان زحف العرب الجماعى هذه المرة الى الباب العالى الجديد فى واشنطن بعد محطة قصيرة فى مدريد!! توهموا انهم سيبادلون الارض فى مقابل السلام لكن اسرائيل لم تقع يوما فى مثل هذه الاوهام، وطلبت فتح كل الحدود!! عاد الحديث عن هذه السوق الشرق اوسطية، مع كل هذه الحادثات والتى وضعت العرب جميعا على مقاعد لعبة للراجيح، التى بقدر ماترتفع بأصحابها لحظة فإنها سرعان ماتعود بهم الى الحضيض حتى تستقر فى هذا الحضيض!! ورغم ان الحديث عن ذلك قد جاء بلغة عربية تحفل دائما بالبلاغة والبديع وتكثر فيها دائما السجعات، وترصع دائما بالقوافى، إلا ان الحديث العربى عنها جاء ترجمة حرفية لفكرة شرق اوسط بغير حدود!! ولاشك ان حديثى هذا هو نظرة اولية على الموضوع، إلا أنه يحتاج الى نظرات احرى بالميكرسكوب، تشخص الحالة بكل تدقيق!! نستكشف فيها مطبات والغام وكمائن الطريق!!

مؤتمر اقتصادى للحزب الوطنى لتمرير مؤامرة السوق الشرق أوسطية

والى يكشف عن ضغوط صندوق النقد لتسعير مياه الرى!

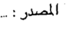
•• أنهى الحزب الوطنى الحاكم مؤتمره المشبوه لتمرير مؤامرة التعاون الإقليمى بين مصر وإسرائيل المعروفة باسم السوق الشرق أوسطية، والذى عقد تحت ستار مناقشة مسار الإصلاح الاقتصادى كشفت مناقشات المؤتمر عن الانقسامات الحادة فى صفوف المسئولين بالحزب الوطنى والحكومة وخاصة بشأن إجراءات الإصلاح الاقتصادى. كما كشفت عن أسرار العلاقات المشبوهة لبعض المسئولين وعلى رأسهم يوسف والى -أمين عام الحزب- مع المؤسسات الدولية والصهيونية المشبوهة.

• وأكدت المناقشات صدق ما نشرته «الشعب» طوال الفترة الماضية عن تخبط السياسات الاقتصادية الحكومية وفسادها. أكدت المناقشات -وعلى لسان كبار المسئولين بالحكومة- صدق ما نشرته «الشعب» عن طرح نصف مليار دولار أمريكى بالأسواق المصرية لحماية الدولار على حساب الجنيه المصرى، وهو ما سبق أن كذبته الحكومة فى حينه!!

وعكست توصيات المؤتمر ونتائجه الضغوط الخارجية والداخلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وتركزت التوصيات فى ضرورة الاستجابة للمتغيرات الدولية المزعومة وتنفيذ سياسات المؤسسات الدولية، وبخاصة إقامة السوق الشرق أوسطية على إسرائيل وذلك كضمان وحيد لاستمرار دعم هذه المؤسسات لسياسات الإصلاح الاقتصادى.

وقد منعت أمانة المؤتمر «جريدة الشعب» من حضور الجلسات التى حضرها معظم الوزراء ونواب رئيس الوزراء وحوالى الف من فئات الحزب الوطنى والمسئولين بالقطاعات المختلفة، وفرضت حصارا من السرية على أعماله خشية تسرب رائحة الفساد الحكومى إلى خارج القاعة. ””



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٣

في إطار حملة الدفاع عن النفس التي يخوضها يوسف والي ضد الحملة العنيفة التي يشنها عليه بعض اجنحة الحزب الحاكم وبخاصة جناح كمال الشاذلي - صفوت الشريف، وفي إطار تصفية الحسابات مع هذا اللوبي الذي يسانده رئيس الوزراء، اتهم يوسف والي لوبي كمال الشاذلي وعاطف صدقي بالفشل في إدارة اقتصاد البلاد، واستغل والي فرصة تغيب عاطف صدقي عن جلسات المؤتمر - حيث كان منشغلا بالتفاوض مع وفد صندوق النقد الدولي - ووجه انتقادات عنيفة لفشل الحكومة في التفاوض مع المؤسسات الدولية.

وحاول يوسف والي الرد على الاتهامات التي وجهها له لوبي كمال الشاذلي بالتعاون مع الصهاينة والمؤسسات الدولية الأخرى، مؤكدا أنه بحكم علاقاته المتينة بهم يستطيع أن يتفاوض بشكل أفضل لصالح الاقتصاد المصري!! ولم ينكر والي علاقاته بالصهاينة!!

دعم الدولار

ووجه والي في خطابه انتقادات عنيفة للمؤسسات الدولية على غير العادة وللمتفاوضين معها وعلى رأسهم د. عاطف صدقي رئيس الوزراء، محاولا الظهور بمظهر الفارس الحريص على مصالح الناس والاقتصاد المصري. ونكاية في وزير الاقتصاد الذي تحالف مع صدقي والشاذلي ضده، عبر والي عن امتعاضه من إقدام الحكومة على دعم الدولار الأمريكي عبر شرائه وطرحه مرة أخرى بالأسواق، في وقت تنخفض فيه قيمة الدولار بالأسواق العالمية، مؤكدا بذلك ما نشرته «الشعب» من طرح عملات بالأسواق، ومشيراً للأكاذيب التي رددتها حكومته ووزير الاقتصاد بتكذيب ما نشر، منتقدا أيضا سياسات الوزارة المتبعة حاليا بالنسبة لنظام أذون الخزانة!

وتطرق والي لسياسات صندوق النقد الدولي في مفاوضاته الراهنة مع الحكومة وشروطه الجائرة، ومنها رفع أسعار كافة السلع بصورة خطيرة، ووجه تحذيرا إلى الحكومة مفاده أن الوضع الداخلي بات خطرا للغاية وأن الجماهير وصلت إلى الدرجة التي لا تستطيع فيها تحمل أية أعباء جديدة مشيرا إلى أن أي زيادة جديدة بالأسعار سوف تفجر الشارع المصري، موجها حديثه للدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والمجموعة الاقتصادية ود. عاطف عبيد المعنيين بهذا الأمر.

لا.. ليوسف والي

اعترف والي بضغوط الصندوق لرفع الأسعار وبخاصة أسعار مستلزمات الإنتاج، واستطرد والي منتقدا مطالبة الصندوق بتسعير مياه الري، ووصف ذلك الإجراء بأنه غير مقبول لأن الفلاح المصري منذ ٧ آلاف عام تعود على استعمال المياه بدون مقابل، مشيرا إلى أن مجهوداته نجحت في إقناع خبراء الصندوق بأن يقصر التسعير على المياه المستخدمة في الأراضي الصحراوية الجديدة. وأوضح والي أن التسعير الذي يطالب به الصندوق للمياه مرتفع للغاية، يوازي التسعيرة المتبعة في الدول الأوروبية وأمريكا، ونوه أيضا لمطالبة الصندوق بزيادة أسعار الكهرباء والمواد البترولية.

وبررت مصادر بالحزب الوطني انتقادات والي بأنه أصبح حاليا مجمدا عن ممارسة أي نشاطات حزبية وأن الخلاف بلغ ذروته مع خصمه اللدود كمال الشاذلي ود. عاطف صدقي، وأراد بهذه التصريحات إضافة إلى ما ذكرناه سالفا أن يوضح للقيادة السياسية أن حكومة عاطف صدقي باتت ضعيفة وعاجزة إلى الدرجة التي باتت معها تشكل خطورة على الاقتصاد المصري والنظام بإذعانها المستمر لشروط الصندوق، كما يلوح والي للرئيس مبارك بانه إذا كان لوبي صدقي والشاذلي والشريف يتهمه بإقامة علاقات مشبوهة بالمؤسسات والدول الغربية فإن هذا اللوبي بات لا يصلح لإدارة اقتصاديات الدولة أو الحزب، وأنه هو الوحيد القادر حاليا - من خلال هذه العلاقات - أن يقنع هذه المؤسسات الدولية - وعلى رأسها صندوق النقد - بتخفيف شروطه القاسية على الاقتصاد المصري.

ولم ينس والي أن ينوه لدور التكتلات الاقتصادية العالمية وحتمية إقامة تكتل بالمنطقة، وكما ذكر والي لبعض عناصر اللوبي الموالي له فإن ذلك لن يتأتى إلا من خلال التعاون بين مصر وإسرائيل والأقطار العربية لإنجاز مشروع السوق الشرق اوسطية في أقرب وقت.

ويأتي بعد كلمة والي أهم ورقتين طرحتا خلال المؤتمر، وهما ورقة الدكتور سمير طوبار حول ما يسمى بالمحور الاقتصادي في صياغة المنظومة الدولية الجديدة، وأراد طوبار من خلالها أن يبث في أدمغة المشاركين معلومات حول ما وصل إليه النظام العالمي الجديد من تكتلات اقتصادية جديدة تستدعي حتمية دخولنا في التكتل الشرق أوسطي المقترح بالمنطقة والنهوض باقتصادنا لمواجهة عملية الدخول من خلال عرض شامل لما يحدث من تكتلات بأمريكا وأوروبا وآسيا وحتى في أفريقيا.

ورقة خطيرة جدا

أما الورقة الثانية فكانت للدكتور فاروق عبد الحليم عكس من خلال عنوانها طبيعة التوجه الاقتصادي المصري لأفريقيا واعترف بالفشل الحكومي الذريع في هذا الإطار، والذي يجعل حكومة مصر حاليا عاجزة عن مواجهة أي تعاون اقتصادي مستقبل بالشرق الأوسط.

تحقيق: صلاح بديوى

أوضح د. فاروق في ورقته ان الجاليات الهندية واليهودية قد احتكرت أسواقا اقتصادية بافريقيا وعرقلت الوجود المصرى بها. وحذر من أن اليهود موجودون في أفريقيا لتهديد المصالح الحيوية لمصر وابرزها مياه النيل، ويعمل الصهاينة حاليا على تدعيم علاقاتهم بدول امريكا اللاتينية ودول غرب أفريقيا لتكون نقطة ارتكاز لإسرائيل فى اتصالاتها التجارية مع هذه الدول لمواجهة المقاطعة العربية للترويج لمنتجاتها وتدعيم صناعاتها العسكرية، ومحاولات إسرائيل للحصول على تسهيلات عسكرية بالدول الافريقية وتأمين مداخل البحر الاحمر وطرق السلاح.

وأشار إلى أن أفريقيا تستوعب حاليا ٤٪ من حجم الصادرات الإسرائيلية، وهو رقم يفوق مجمل صادرات العرب لإفريقيا.

ووجه د. فاروق تحذيرا للحكومات العربية من أنه يوجد حاليا بافريقيا أربعة آلاف خبير صهيونى، «بينما لا يوجد لمصر سوى مائتى خبير بإفريقيا».

وعبر عن امتعاضه لأن السلع التى يصدرها الكيان الصهيونى لافريقيا يتوافر لها البديل المصرى. وأوضح أن أجهزة التصدير الإسرائيلية أكثر كفاءة من الأجهزة المصرية فى تعاملها مع افريقيا.

واتهم التنظيمات التجارية المصرية الموجودة بإفريقيا بالضعف بالنسبة لتطوير العلاقات التجارية، وأهمها مشروع الشركات المصرية. ودلل على ذلك بأن هذه الفروع تجرى صفقات تجارية لها تكون مصر طرفا فيها فضلا عن ابتعاد مؤسسات التأمين والضمان عن هذه الصفقات.

ونوه د. فاروق لعدم وجود خطوط ملاحية وخطوط نقل برى وجوى منتظمة مع البلدان الافريقية باستثناء السودان وليبيا، وهو ما يرفع من تكلفة الصادرات المصرية ويؤدى لوجود شريك ثالث فى التعاملات مع القارة.

ويختتم د. فاروق ورقته الهامة بالإشارة إلى أنه حتى الآن لا يتوافر للشركات المصرية انظمة تمكنها من التعامل التجارى مع افريقيا فى ظروف ندرة مصادر التمويل التى تواجهها القارة، بل إن الصفقات المتكافئة لم تتحقق لتعثر تنفيذها، واتهم الدبلوماسية المصرية بانها تولى العمل السياسى اهتماما أكبر من العمل الاقتصادى.

والداخلية تدافع عن اقتصادنا

وربما جاء تقرير وزارة الداخلية الذى قدمته للمؤتمر ليعكس دفاع رجال الامن عن الاقتصاد القومى.

سجل التقرير ضبط ٢٨٢٨ قضية عملات مزورة وأوراق معظمها مهربة من الصهاينة لمصر عام ١٩٩٢، كما كشف ٥٠١ قضية اختلاس و١٦٦ قضية رشوة، ١١١٤ قضية تهرب من الضرائب قيمتها ٥ مليارات و٨١٣ مليونا و٨١٤ الف جنيه. فضلا عن ٦٢ مليونا و٢٣٠ الفا و٦١٩ جنيها تهربة من الجمارك و٥٦٠ قضية خاصة بالثورة السمكية، ١٢٤ قضية تهريب مستلزمات إنتاج زراعية معظمها عبر الصهاينة، وكان التقرير لطمة جديدة ليوسف والى أيضا.

وتضمنت مناقشات المؤتمر الإشارة لتعهد الحكومة لصندوق النقد الدولى ببيع ما يعادل ٦٠٠ مليون جنيه خلال العام المالى ١٩٩٣/٩٢ من شركات القطاع العام، وأكدت أن هناك دوافع سياسية وفكرية وراء إصرار المؤسسات الدولية على بيع الشركات المصرية وخصخصتها، وهذا ما أكده د. حمدى أحمد الضانى.

القضية المحورية

٥ وتبقى القضية المحورية التى ازاح المؤتمر النقاب عنها.. قضية فشل سياسات الإصلاح الاقتصادى الراهنة وضغوط المؤسسات الدولية - فى إطار هذا الفشل - لإجبار مصر والمنطقة على الدخول فى سوق تتسيدها إسرائيل بكافة المقاييس وهو ما أكده المؤتمر.

والذى ملخص توصياته ينحصر فى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاقتصاد المصرى قبل الدخول فى هذه السوق بمستواها العام. أما يوسف والى فلا يزال يمضى فى إجراءاتها!

هذا وتنسف تقارير الإدارة الاقتصادية بوزارة الزراعة وبياناتها ما ذكره يوسف والى من انتقادات حول سياسات الحكومة ومحاولته الظهور بمظهر المدافع عن مصالح الشعب، ففى عهده ارتفعت أسعار اللحوم ١٥٠٪ ومستلزمات الإنتاج ما بين ٢٠٠ و٦٠٠٪ وتضاعفت أسعار الحبوب والزيوت والسكر.

وفى عهده -كما تشير اتفاقات التعاون الثلاثى بين واشنطن والكيان الصهيونى ومصر فى قطاع الزراعة، ومنها اتفاقية التبادل التكنولوجى والأراضى القاحلة- فرضت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية شروطا ماسة بسيادة مصر ومنها حق خبراء الوكالة فى اختيار العناصر المصرية التى سوف تتعاون فى هذه المشروعات مع خبراء امريكا والكيان الصهيونى، وأعطت لنفسها حق الفيتو لإحباط أى قرار مقابل تمويلها لهذه المشروعات.

هل نسى؟

وهل نسى د. يوسف والى ما ذكره لى بمكتبه من ان الامريكان وصل نفوذهم إلى المقدرة على إدخال اى مسئول بالوزارة السجن، وعندما سألته كيف يحدث ذلك؟ استأذننى فى ان يؤجل الإجابة لوقت آخر.. (ولم يجب حتى الآن).

واستطرد قائلا: يكفى أن أقول لك إنهم حاولوا إدخال د. أحمد ممتاز -مدير مركز البحوث الزراعية السابق- السجن وأنقذته منهم فى آخر لحظة ثم سرح وقال لى: مع العلم بأن احمد ممتاز كان عندما يزور واشنطن تخصص له طائرة خاصة، ولكن يبدو ان الامريكان يتعاملون مع البشر كالخيول عندما تكبر فى السن.

وهل نسى والى تصريحاته فى منتصف رمضان الماضى عندما قال لى إن اليهود والامريكان أصدقاؤنا وبعض العرب أعداؤنا.

ولقد قال لى أيضا مسئول بالغرفة التجارية الامريكية إن د. يوسف والى من أكثر الوزراء تعاونا مع المستثمرين الأمريكان وقررنا التعاون معه بدون تحفظات.

إذن ماذا تعنى كل الوقائع التى ذكرناها سابقا حتى يعلن والى تصريحاته أمام الحزب، والتى ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب؟!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٧

ماذا بعد السلام ؟

مهام عاجلة فى انتظار

■ د. مروان اسكندر ■

عرب المشرق

العنوان لا يعنى أن السلام العربى الإسرائيلى قريب التحقق وأن كانت مصلحة جميع الأطراف هى فى تحقيق السلام العادل.. الأمر الأكيد أن البحث فى عملية السلام أصبح جديا وأن اتفاقات السلام ستردف اتفاقات للتبادل التجارى والسياحى وتطبيع التبادل بين الاطراف المعنيين، وما يهمنا هو النظر فى الخطوط العريضة للسياسات العربية الاقتصادية فى المرحلة المقبلة، وعلى ضوء تعثر وتقزم العلاقات الاقتصادية والمالية العربية، خاصة فى عقد الثمانينات، لابد من ارساء قواعد توجهات عربية تخدم مصالح البلدان المعنية سواء تحققت اتفاقات السلام أم لا.

لقد كانت المواجهة المستمرة ما بين إسرائيل والدول العربية وكل ما نتج عنها من تفاعلات سياسية وخلافات عقائدية هى السبب الأهم لحجب التعاون العربى عن تحقيق الغايات والأهداف، هذا مع العلم أن عملية السعى لإقامة سوق عربية مشتركة انبعثت اساسا كرد فعل على تأسيس دولة اسرائيل واقرار قوانين مقاطعة اسرائيل التى هى ربما القوانين المشتركة الوحيدة بين أكبر عدد من الدول العربية.

فقد اكتسبت الاستعدادات العسكرية والعربية والنفقات على التسلح زخما كبيرا بسبب المواجهة المستمرة والحروب العربية الإسرائيلية المتتالية، وقد اضطرت دول عربية عديدة أهمها مصر وسوريا والأردن إلى تكريس الجزء الاكبر من موازناتها لتغطية نفقات الجيوش والتسلح، وكانت كل جولة قتالية تؤدى إلى البحث من جديد عن أنظمة تسليح افضل وكثافة فى مجال الانخراط فى الجيوش، وكان طبيعيا أن تتقلص قدرات البلدان المعنية على النمو ومواجهة ضغوط موازين المدفوعات، وبالمقابل كانت اسرائيل ومازالت تنفق ٣٥ فى المائة من ميزانيتها على الجيش والسلاح، لكن اسرائيل، على عكس الاردن ومصر وسوريا، كانت تنعم بمساعدات امريكية سخية خاصة فى مجال شراء الاسلحة والتعاون العسكرى التكنولوجى.

ولم تنحصر قضية الانفاق الضخم على الجيش بالدول العربية المشار إليها فقط بل هى انسحبت على العراق، وبعد نشوب الحرب العراقية الايرانية التى استمرت ثمانية أعوام وتزايد مخاوف الدول العربية النفطية اتجهت هذه الدول إلى الانفاق العسكرى على نطاق واسع قناعة منها بأنها تصون أوضاعها عن هذا السبيل، والنتيجة كانت تدنى الموارد المتاحة للانفاق على النمو والمساعدات وتقلص الموارد وتباطؤ معدلات النمو فى جميع البلدان العربية المشار إليها باستثناء مصر التى كانت عقدت اتفاقية كامب ديفيد واستطاعت، نتيجة ذلك، وقف زيادة النفقات العسكرية، لكن هدف تخفيض هذه النفقات بسرعة لم يتحقق لأن المخاطر تعددت مع توسع حرب الخليج الأولى واستمرارها طويلا، ومن بعدها تحرير الكويت.

وخلال السنوات العشرين من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠، انفقت الدول العربية المشرقية «أى دول العالم العربى التى لا تشمل الدول العربية فى القارة الافريقية» أكثر من ٨٠٠ مليار دولار على التسلح وتحركات الجيوش، وبلغت خسائر الحروب المتتالية فى الدول العربية المعنية اكثر من ٢٥٠ مليار دولار.

ولو أن الدول العربية المعنية استطاعت تخفيض هذه النفقات وتلك الخسارة إلى نصفها لكانت استطاعت تاهيل جيل من الشباب لا يقل عدده عن ١٠ ملايين شاب كانوا يمثلون، فى حال انفتاح الاسواق العربية على بعضها البعض، طاقة تقنية وعلمية توازى ما توافر



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل [illegible]

لفرنسا وانجلترا سوية على مدى العشرين سنة المنصرمة.

هذه الخسائر المتحققة لا يمكن تعويضها والقصد من الحديث عنها الان هو توعية المسئولين إلى طبيعة السياسات المستقبلية المطلوبة بالضرورة لصالح شعوب المنطقة وحكامها فى آن واحد.

إن الدول العربية المشرقية مطلوب منها اقرار سياسات تكاملية وبدء تنفيذها فى أقرب فرصة والمطلوب وعيه أن التكامل الاقتصادى العربى هو أفضل درع لمواجهة التطورات المرتقبة كما هو أفضل سبيل لتحقيق النمو الهادى والبشرى فى مجموعة الدول العربية المعنية.

ومن قواعد التكامل الرئيسية أن تكون الرسوم الجمركية على الواردات فيما بين الدول العربية منخفضة وغير متباينة ما بين بلد واخر، فلا يجوز مثلا أن تكون رسوم الاستيراد الاردنية على المنتجات الصناعية اللبنانية غيرها عن الرسوم المفروضة على الواردات المماثلة من سوريا أو غيرها.

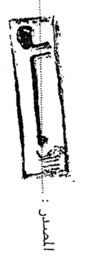
كذلك تفرض مستوجبات التكامل أن تكون حركة رؤوس الأموال العربية مضمونة بالتشريعات وبالفعل ما بين جميع الدول المعنية وأن لا تكون الرسوم المفروضة على تأسيس مشروع عقارى أو سياحى أو صناعى فى بلد عربى من قبل مواطنى بلد عربى اخر أعلى من الرسوم المفروضة على مواطنى البلد المضيف أو المستقطب لرأس المال.

ويتمثل العنصر الاساسى فى تحقيق التكامل فى حرية تحرك وإقامة وعمل الافراد، ومع الاقرار بأن هنالك اعتبارات امنية وأن بعض المواطنين العرب اساءوا إلى الدول العربية التى استوعبتهم يبقى أن التمييز ضد المواطنين العرب ممن لا يشكلون مخاطر سياسية يعتبر سياسة مضرة بالاقتصاد العربى وبالتكامل.

وإضافة إلى قواعد التعامل الجمركى وضمانات الأموال وحريات العمل والانتقال، لابد لكى يتحقق التكامل من انجاز مشاريع ضخمة لشبكات المواصلات ما بين الدول العربية، فشرايين التعامل اليومى تتمثل بالطرقات والرحلات الجوية والبرية والبحرية، وهذه على الصعيد العربى دون المرتجى بكثير.

ويتمثل الرأسمال العربى القابل للاستثمار والمحرر من الارتباطات البعيدة المدى فى الودائع المصرفية للمواطنين العرب لدى البنوك الاجنبية، وحسب الاحصاءات المتوافرة يملك مواطنو بلدان الخليج اكثر من ٣٠٠ مليار دولار يستطيعون التصرف بها، ولا شك أن انفتاح فرص الاستثمار فى بلدانهم يجب أن تحوز انتباههم فى المكان الأول، لكن فرص الاستثمار فى سوريا ولبنان والاردن يجب ألا تبقى مغيبة عن العقل المالى العربى وقد اظهرت تطورات السنتين المنصرمتين أن الاصول المالية فى البلدان الصناعية حيث تتكدس الودائع العربية انخفضت قيمها بأكثر بكثير من الاستثمارات فى العالم العربى، كما أن سلطات البلدان الصناعية تعاملت مع الرأسمال العربى وكأنه مال حلال لها لا حق لأصحابه فيه.

إن هذه الوضعية التى أشارت إليها تقارير البنك الدولى يمكن بل يجب، تعديلها لصالح العرب عن سبيل التكامل الممكن والمتأخر حتى تاريخه، وفى حال تأخر الدول العربية عن اتخاذ المبادرات المطلوبة والالتزام بالمناهج المناسبة، ستواجه الدول العربية المشرقية منافسة شرسة من اسرائيل لاستلاب المنافع الاقتصادية، ومعلوم أن الاسرائيليين ينشطون فى المجال الاقتصادى كما فى الحرب دون قيود اخلاقية أو ضميرية.





المثقفون المصريون يؤكدون :

السوق الشرق أوسطية

شرايين حياة عربية لاسرائيل دون مقابل

.. ويدعون لمقاومة شاملة للمشروع وكشف المتورطين



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٣

متابعة : مدحت الزاهد

تصوير : محمد الملاح

اكد المشاركون في الندوة التي نظمتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالتعاون مع لجنة الشئون العربية بنقابة المحامين ، والتي عقدت بدار النقابة مساء الاربعاء الماضي ، ان هدف مشروع « السوق الشرق اوسطية » والذي رحب به صراحة لوبي مصري برئاسة د . يوسف والي نائب رئيس الوزراء الحالي ود . مصطفى خليل ، رئيس الوزراء الاسبق ونائب رئيس الحزب الوطني هو مد اسرائيل بكل شرايين الحياة ـ خصما من موارد القوة العربية ـ وتاكيد مكانتها كقوة اقليمية كبرى واخضاع المنطقة للهيمنة الامريكية الاسرائيلية المشتركة ، والقضاء على فكرة القومية العربية .

الاهداف الاربعة

وقد اشار د . عبد المنعم المشاط الى اربعة اهداف لمشروع السوق هي منع القضاء على مفهوم الوطن العربي والقومية العربية وادماج اسرائيل كدولة معترف بها مباشرة بالشرق الأوسط . فضلا عن دول الجوار كتركيا وايران . ثم التحول في مفهوم الصراع والعدو المشترك من الصراع العربي الاسرائيلي ، الى اتحاد دول المنطقة الجغرافية ضد الاتجاهات التحررية او التيار الاصولي .

كما اوضح د . عبد الرازق حسن مخاطر اخرى تتصل بمنع دول المغرب العربي التي تحاول بعضها الآن الانضمام للسوق الاوربية المشتركة ـ عن النسيج العربي وتصفية مشاريع التكامل الجماعي والتعاون المشترك واتفاقية الدفاع العربي المشترك .

وذكر الكاتب الصحفي محمد عودة ان « تعبير » الشرق الأوسط مصطلح استعماري اراد به الاستعمار البريطاني التمييز الجغرافي بين بريطانيا ومستعمراتها في آسيا وقد سبق للزعيم العالمي « نهرو » ان سخر من هذا المصطلح الذي يستبدل الجغرافيا بالتاريخ والتراث المشترك في التاريخ والثقافة واللغة والحضارة والاهداف المشتركة .

خيوط المؤامرة

وكان د . عبد العظيم انيس قد تناول المشروع في سياق محاولات الهيمنة الاستعمارية على المنطقة واستعراض تاريخها في مشاريع « ايزنهاور » وحلف بغداد والحلف الاسلامي وما شابه ، ثم ربط المشروع الاخير بمبادرات السلام الامريكية التي تستهدف تصفية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ، وكشف عن ان فريقا من السفراء والعاملين في وكالة المخابرات ووزارة الدفاع الامريكية قد شكلوا ما سمي « بالعقل المركزي » الذي يستهدف تطبيع العلاقات الاسرائيلية العربية ، وقال ان هذا الفريق نظم شعارات في روما ـ كشفت عنها الصحفية الامريكية ـ هيلينا كويني بين جنرالات اسرائيليين ومصريين واردنيين ، كما وجه الدعوة لندوات بين اقتصاديين عرب واسرائيليين ، كما نظم ندوات استضافتها مركز دراسات الشرق الأوسط الذي يشرف عليه اللواء احمد فخر ، شارك فيها د . سعيد النجار ود . سعد الدين ابراهيم ود . منى مكرم عبيد ، الخ اكد خلالها الاسرائيليون على انهاء المقاطعة العربية فورا والبدء في اجراءات التبادل الاقتصادي والتعاون المشترك ، وهي الدعوة التي حمل لواءها د . يوسف والي ، في صفحة مصر الخضراء بجريدة الاهرام ، في حين طالب د . سعيد النجار بارجاء التعاون الى ما بعد توقيع اتفاقيات السلام .

وقال د . عبد العظيم انيس ان المشروع باسره يمس العقل والوجدان والثقافة العربية ويضمن زرع اسرائيل كقوة اقليمية كبرى معترف بها من دول المنطقة .

الأرض والهيمنة

واشار د . فوزي منصور الى الاسباب الاقتصادية للمشروع ، وربطها بهدفين لاسرائيل الارض والهيمنة ، وقال ان اصل المشروع ان اسرائيل ليست وحدة قابلة للحياة على اساس حدودها ومواردها الحالية ، واوضح انها تعاني ازمة في كل المجالات في المياه والطاقة والموارد البشرية والانتاج الصناعي والزراعي وشرح الفارق في ارتفاع متوسط الدخل القومي للمواطن الصهيوني (٨٦٠٠ دولار) عن نظيره في اي بلد عربي آخر ، وضعف الموارد في الهبات والمنح التي لا ترد ، واوضح ان هدف السوق الشرق اوسطي هو تحويل اسرائيل لوحدة قابلة للحياة ، ومهيمنة اقليميا ، في استقلال نسبي عن سادتها ، بفضل النهب المقنن لمصادر الثروة العربية .

وفي هذا السياق اوضح د . رمزي زكي ان العالم العربي يمتلك كل مقومات القوة والتكامل من الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي والاشراف على طرق التجارة ، وقال ان العالم العربي في مجمله دائنا وليس مدينا للغرب وان فارق الديون يزيد على ٤٠٠ مليار دولار لصالح العالم العربي ولكن المؤسسات الاقتصادية الدولية اصبحت تتحكم الآن في صناعة القرار في العالم العربي « بالريموت كونترول » ، واضاف ، ان السوق الشرق اوسطي يعد حلقة اخرى في نزح الثروة العربية لحساب اعداء العرب .

وربط د . احمد حسن المشروع باكبر عملية نهب تتعرض لها مصر في تاريخها الحديث والماثلة في



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٢ ابريل ١٩٩٢

طرح القطاع العام للبيع فى المزاد العلنى والاستيلاء على مكونات الثروة العربية بتحويل ملكية المشروعات العامة الى الاستثمارات والاحتكارات الاجنبية .

عقلية الهزيمة

واشار الكاتب الصحفى احمد الجمال الى ان مقدمات المشروع من زاوية تدهور الوضع العربى بعد فشل المشروع القومى والاشتراكى وازمة المشروع الاسلامى والاتجاه الى التفكك بنشاة المجالس الاقليمية للتعاون العربى على حساب دور الجامعة العربية ، وحالة الاحباط التى تعانى منها النخبة العربية ، وانسحاب الاحزاب والنقابات الى الداخل ، مكتفية على ذاتها ، او مشغولة بحروب استنزاف وصراعات داخلية ..

وركزت د . عواطف عبد الرحمن على ارتباط المشروع بتراجع مقاومة المثقفين والاحزاب والقوى الوطنية فى العالم العربى للمشاريع الاستعمارية ودعت الى التركيز فى بحث اسباب الازمة من الداخل ، وعدم الاقتصار على مناقشة المؤامرة الوافدة من الخارج ، وكانت حالة التراجع العربى فى مواجهة المشروع العنصرى ، بتقدم حركة المقاومة فى افريقيا ضد نفس المشروع فى حين الخ د . فوزى منصور ود . عبد العظيم انيس ود . حامد عمار على مخاطر الذهنية الانهزامية التى تعيد قراءة الصراع العربى الاسرائيلى بصورة مقلوبة ، باعتباره تاريخ الفرص الضائعة من العرب بسبب تشددهم ، وكان الاستسلام لاسرائيل بأثر رجعى كان يمكن ان يعدل اهدافها التوسعية فى الارض والهيمنة .

واكد د . فوزى منصور على خطورة رسم سياسة عربية تنطلق من ابدية القوة الامريكية وقال ان الاستراتيجيين الامريكيين انفسهم يحذرون من عملية تحلل نتعرض لها هذه القوة ، فى المدى المباشر .

دعوة للمقاومة

ودعا الكاتبان الصحفيان مصطفى طعيمة واحمد الجمال الى تنظيم مقاومة واسعة ضد المشروع ورعاته تشمل نشر قائمة سوداء بالمتورطين فيه ، وتؤكد على دور صحافة المعارضة الوطنية فى توضيح مخاطر المشروع وتهيئة الراى العام لاسقاطه ،، مع التركيز على اهمية الجانب الدعائى فى كل مجالاته ، بما فى ذلك طبع الندوة وتوزيعها على شرائط كاسيت ، فى حين دعا د . رمزى زكى الى التاكيد على استراتيجية عربية للاعتماد الجماعى على الذات ..

وأكدت د . امينة رشيد ان لجنة الدفاع عن الثقافة القومية فى سبيلها بطبع ثلاثة ملفات من خلال مجلة « المواجهة » - الناطقة باسمها - عن المشروع ومقاومة اشكال التطبيع .

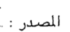
وكانت الندوة قد بدات بكلمات (د . لطيفة الزيات ، رئيسة اللجنة - وحلمى شعراوى - امينها العام - وتهانى الجبالى مقررة لجنة الشئون العربية اكدوا فيها على اخطار المشروع كمحاولة لتعريب كامب ديفيد ، وتطويع العقل العربى ، وتسوية الوجدان والثقافة القومية ، وتمكين اسرائيل من الهيمنة ، وهى مشاريع تستطيع القوى الوطنية العربية ان تلحق بها الهزيمة ، مثلما الحقت الهزيمة بمشاريع استعمارية سابقة .

□ د . عبد العظيم أنيس : المشروع يجعل من اسرائيل قوة إقليمية كبرى باعتراف دول المنطقة

□ د . عبدالمنعم المشاط : هدف المشروع دمج إسرائيل فى كيان سياسى معترف به

□ د . رمزى زكى : السوق المقترحة حلقة أخرى فى نزع الثروة العربية لحساب أعداء العرب



المصدر : 

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(٣) شرق أوسط بغير حدود !!

بقلم : **عبدالعزيز محمد**

كانت مبادرة الدكتور والى، أفكارا سابقة التصنيع تم رسمها فى دوائر خارجية، وكانت ترجمة لفكرة قديمة ظلت تتردد، قوامها ضرورة: تكامل وتزاوج العبقرية الاسرائيلية (التكنولوجيا)، مع رأس المال العربى (البترول وعوائده) مع اليد العاملة الرخيصة (المصريون) !! فهى مثلث غير متساوى الاضلاع، ومائدة يتربع على رأسها الذئب!!.

ويظل السؤال الملح، هو، لماذا تطرح الآن مثل هذه الافكار والمبادرات؟! احسب ان الاجابة على ذلك تكمن فى ذلك الموقف الذى اخذته بعض الدول العربية، من مقاطعتها لتلك المفاوضات متعددة الأطراف التى رأت الولايات المتحدة، أن تسير متوازية مع المفاوضات الثنائية التى تتعثر فى واشنطن، بسبب التعنت الاسرائيلى، ومحاولة الولايات المتحدة التنصل من مسئولياتها والتى حددتها فى خطابات الضمان التى وجهتها إلى الأطراف العربية المشتركة.

فقد رأت تلك الدول العربية ومعها منظمة التحرير أنه يجب احراز تقدم محسوس فى المفاوضات الثنائية قبل الجلوس فى المفاوضات المتعددة الأطراف،خاصة وان اسرائيل قد وضعت اعتراضات وعقبات امام مشاركة الفلسطينيين فى بعض لجانه، ورأت قصرها على لجنة «اللاجئين» فحسب !! ومن هنا تأتى مثل هذه الافكار والمبادرات، قفزا والتفافا على ذلك الموقف المبدئى الذى اخذت بعض الدول العربية نفسها به!! ورغم جدية الاعتراضات والتحفظات. على تلك الافكار والمبادرات فانها مازالت لا تجد ردا مقنعا حتى الآن، انما تم مواجهتها بالاستنكار فحسب، فقد نشرت الاهرام خبرا فى ١٩٩٣/٣/٢٠ اشارت فيه إلى ان الدكتور سعيد النجار المفكر الاقتصادى المعروف اعلن اعتراضه على حملة الهجوم الذى تعرضت لها فكرة انشاء سوق الاوسط التى طرحها الدكتور يوسف والى!! من جانب الدكتور حلمى نمر والدكتور حلمى مراد!!

وذكر ان هناك كتابا تم اعداده حول سيناريو التعاون الاقتصادى فى اقليم الشرق الاوسط فى اطار تحقيق السلام وله فيه مقالة تم اعدادها بجامعة هارفارد الامريكية!! هذا وتتبلور اهم الاعتراضات على هذه الافكار وتلك المبادرة فى انها تأتى فى وقت يتصاعد فيه التعنت الاسرائيلى فى المفاوضات التى تجرى فى واشنطن، والتى لم تعترف فيه اسرائيل حتى الآن بصيغة مبادلة الارض بالسلام، ولم تعترف بشمول قرار ٢٤٢ و٣٣٨ لكل الارض المحتلة فى عام ١٩٦٧ بما فيها القدس بل انها اعترضت صراحة على تشكيل الوفد الفلسطينى وجعلته ملحقا بوفد الاردن، واعترضت صراحة على اشتراك أى فلسطينى له محل اقامة فى القدس!! كما انها تأتى فى وقت يتصاعد فيه العنف والقمع الاسرائيلى للشعب الفلسطينى فى أرضه المحتلة، وهو يأتى من جانب الدولة ومن جانب المستوطنين معا. بل انها لم تعترف بالقرار ٧٩٩ الصادر بالاجماع من مجلس الامن، بضرورة عودة المبعدين طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة، حتى لا تعترف بان الارض محتلة وانها لا تعدو ان تكون سلطة احتلال!!

وجاء هذا الموقف الاسرائيلى ليكشف مدى اقتناع اسرائيل بصيغة الارض فى مقابل السلام!! واذا كانت المبادرة حديثا لما بعد السلام، فان السلام يبدو حتى الآن سرابا وأوهاما بعيد التحقيق!! ولا يتصور ان تكون هذه المبادرة اغراء كافيا لاسرائيل، فان اسرائيل ذاتها هى التى احبطت المفاوضات المتعددة الأطراف والتى تعطيها الكثير، بتعنتها الذى بدأ فى اعتراضها على جلوس الفلسطينيين على موائدها!! كذلك فان هذه المبادرة تأتى بعيدة عن فهم طبيعة اسرائيل ودورها الوظيفى المرسوم لها فى المنطقة وبعيدة عن فهم طبيعة الاقتصاد الاسرائيلى ذاته.

● ولعل تصريحا لاسحق رابين يكشف عن طبيعة الازمة الهيكلية المزمنة فى الاقتصاد الاسرائيلى والذى قال فيه (لقد وصلنا إلى وضع اصبحت فيه الطاقة البشرية (اليد العاملة الرخيصة) فى اسرائيل تفيدنا اكثر من أى عامل آخر).

٥ كما ان الشعار الذى رفعته اسرائيل وهو التصدير أو الموت، يكشف عن تصور اسرائيل لدورها وعلاقاتها بدول المنطقة، وهو ان تكون اليد العاملة الرخيصة عربية (مصرية بالتحديد) وان يكون سوق الاستهلاك العربى هو المجال الحيوى للطاقة الانتاجية الاسرائيلية، وهى طاقة انتاجية غير طبيعية، فمازالت تقوم على سيول من المعونات وهبات وقروض بغير ثمن، وتقوم ايضا على تكنولوجيا معظمها مسروق!!

كذلك فان من الاعتراضات على هذه المبادرة، هو تحديد الدول المشاركة فى هذه السوق، وهل تضم ايران وتركيا؟! فهل تنضم ايران إلى هذه السوق اذ هى تضيف إليها خمسين مليونا من البشر؟! أم هل تستبعد لاتجاهاتها المذهبية والتى تضع فى مقدمة اهدافها تصديرها، ومن ثم فانها يمكن ان تدخل فى مجابهات مع الدول المشاركة فى السوق المقترحة، خاصة وانها تمتلك من الامكانيات الاقتصادية الهائلة الكثير: ابترول وسوق واسعة وصناعات متقدمة إلى حد كبير، وتكنولوجيا مسروقة ايضا، وصلت بها إلى ابواب النادى الذرى!! ،كذلك هل تنضم تركيا إلى هذه السوق، إذ ان لديها فائضا كبيرا من المياه، المنطقة كلها وعلى وجه الخصوص اسرائيل فى حاجة إليها، بما يرتب حقوق ارتفاق دولية على المياه، وحقوق ارتفاق على معابرها التى تمر فى اراض سورية ولبنانية وعراقية، ام انها تستبعد رغم سوقها الاستهلاكى الكبير، كما انها ذات امكانيات اقتصادية هائلة ايضا!!

ومن هنا لا تبقى سوى الدول العربية، واقل من ربعها يعيش فوق حد التخمة، وباقيها يعيش فى حدود الفقر أو ما دونه، وبداءة.هل يمكن لهذه الدول ان تدخل فى شراكة مع اسرائيل دون سلام حقيقى راسخ الاسس قوامه رد الحقوق المشروعة لاصحابها، وتأمينها ضد الشره الاسرائيلى للتوسع والهيمنة الكاملة؟!



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

تنسيق مصرى اسرائيلى حول السوق الشرق أوسطية

كتب أشرف خليل:

● سافر إلى تل أبيب هذا الأسبوع وفد مكون من ١٠٠ شخصية يضم ١٥ قيادة من وزارة الزراعة وعدد من رجال الأعمال وكبار الزراعيين باتحاد منتجى الحاصلات البستانية وذلك فى إطار التنسيق مع الصهاينة لإقرار مشروع «السوق الشرق أوسطية».

ويبحث الوفد فكرة إقامة بنك ضمن أعمال المشروع للمساهمة فى البناء والتعمير خاصة وأن الصهاينة أعلنوا أنهم حصلوا على وعود خليجية بتوفير مليار ونصف المليار دولار لتأسيس هذا البنك.

وعلمت «الشعب» أن الوفد المصرى سيبحث مع الصهاينة إعادة تجديد مشروع السكة الحديد بين مصر وغزة تمهيدا لمده إلى بقية الأقطار العربية المشاركة فيما يسمى بمباحثات السلام الجارية.

كما تستهدف الزيارة مناقشة تفاصيل الاتفاقيات الأخيرة التى أبرمت بين وزارة الزراعة والكيان الصهيونى لإقامة ثلاث مزارع نموذجية للخريجين بخبرة وإدارة صهيونية وتصل مساحة المزرعة إلى ٥٠٠ فدان.

كما يستعرض الوفد- مع المسئولين للصهاينة خطوات تنفيذ مشروع السوق الشرق أوسطية وتصورات الجانبين للمراكز والمنافذ التسويقية والتدريبية والعلمية وإعداد الخبراء المطلوبين من الجانب الإسرائيلى وحجم التمويل المطلوب.

كما سيبحث الوفد- والذى يضم من قيادات الزراعة صلاح العيسوى مدير إدارة التدريب والعلاقات

البقية ص٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

تنسيق مصرى

العلاقات الدولية وأحمد الليثى -رئيس شركة جنوب التحرير- وفؤاد أبو هدب -وكيل أول الوزارة- والذى بلغ سن المعاش أول أمس - سبل دفع التعاون الزراعى مع الكيان الصهيونى كما سيلتقون بعدد من رجال الأعمال الصهاينة. وكان الوفد المصرى قد شارك الكيان الصهيونى فى احتفالاته بمرور ٤٥ عاما على احتلال فلسطين وتشريد شعبها عام ١٩٤٨، وكان فى مقدمة المهنئين السفير المصرى فى تل أبيب محمد بسيونى والذى أعرب عن أمله فى ألا يكون السفير العربى الوحيد الذى يقدم التهنئة للكيان الصهيونى العام القادم فى إشارة إلى تحقيق الاستسلام مع العدو الصهيونى.

ضغوط أمريكية على الدول العربية لإقامة سوق الشرق الأوسط على أنقاض السوق العربية

تحقيق:
صلاح بديوى

أجمع المعارضون للسوق أوسطية المشبوهة بأن أجهاض فكرتها يستدعى إحياء مؤسسات العمل العربى المشترك وتكثيف الجهود لدفعها إلى الأمام ومن هذه المؤسسات السوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وفى محاولة منها لنقل صورة واقعية عما آلت إليه هذه المؤسسات العربية، وامكانية بعث الحياة فيها لمواجهة فكرة السوق الشرق أوسطية طرحت الشعب القضية على أعلى المسئولين بالجامعة العربية وبهذه المنظمات الاقتصادية العربية وكان همهم الاول كيفية الهروب من المأزق الذى وضعتهم فيه جريدتنا.

وهنا نقدم أبعاد المؤامرة التى تحاك للقضاء على مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك لحساب.. السوق الشرق أوسطية؟

لمصر.. لا لعصمت

سألت د. عصمت عبد المجيد –الامين العام للجامعة العربية– عن رايه فى فكرة السوق الشرق أوسطية المطروحة على الساحتين العربية والدولية بقوة الآن؟

أجاب د. عصمت: لم يصل إلى علمى ان مسئولا عربيا واحدا قد تبنى هذه الفكرة..!

قلت له: لقد سلمت إلى الأستاذ عدنان عمران –الأمين العام المساعد للشئون السياسية – أحاديث وتصريحات لمسئولين عرب منهم د. يوسف والى ومنهم رئيس المجلس العربى للطفولة وهو شقيق الملك فهد، وبينما يعلن الأول تبنيه بقوة لفكرة هذه السوق المزمع إقامتها بالمنطقة بين الكيان الصهيونى والدول العربية والإسلامية يشير الثانى إلى أن مملكته سوف تنضم لتكتل شرق أوسطى بديل للمجالس الاقتصادية العربية عقب فشلها.

ورد الدكتور عصمت بأن السيد عدنان لم يبلغه بذلك ثم انفعل وطالب مندوب «الشعب» بالسكوت وبانه تحدث مع سيادته بلهجة معادية وهذا مالم يحدث قط.

بيد أن «الشعب» وهى تعى بأن د. عصمت فى هذه المرحلة يجاهد للحفاظ على الحلم العربى المتمثل فى الحد الأدنى من الاتفاق العربى الذى تمثله الجامعة ومنظماتها فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، تعلم أن د. عصمت ينوب عن حكومات عاجزة حاليا عن وقف هذه الفكرة الشرق أوسطية، والتى تستهدف– كما قال لى مسئول سابق عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية– إلى طرح نفسها كبديل عن الجامعة ومؤسسات العمل العربى المشترك.

وكان د. عصمت عبد المجيد قد عقد مؤتمرا صحفياً عالميا يوم الاثنين من الأسبوع الماضى على أثر انفضاض الدورة الـ ٩٩ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية وطرح عليه سؤال بخصوص الوضع العربى فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية المطروحة على الساحة الآن؟

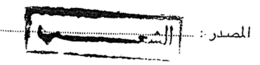
وأجاب د. عصمت عبد المجيد بقوله إن هناك أولوية إعادة توحيد الصف العربى، وقضية ما أسماه بالتسوية السلمية فى المنطقة، وقد تطرح القضايا الاقتصادية مستقبلا وهذا ما حدا بالشعب إلى التدخل وتوجيه سؤالها السابق حول التكتل الشرق أوسطى المقترح.

ضغوط أجنبيه مشبوهة

وإذا كنا فى الشعب خلال الأسابيع الماضية قد حاولنا تتبع تطورات هذا المشروع الخطير، والذى تدعمه مؤسسات عالمية كبرى ودول كبرى أيضا وتضغط بكل قواها على حلفائها بالمنطقة فى أنقرة وإسلام اباد والقاهرة والرياض لمحاولة إخراج هذا التكتل الموجود، فان هذا المشروع الشرق اوسطى تقابله مؤامرة تنفذ فى صمت ضد مؤسسات العمل الاقتصادى

عصمت عبد المجيد:
لم اسمع بأن مسئولا عربيا أو مصريا طرح سوقا مشتركة مع «إسرائيل»..!!





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٢

العربى المشترك مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى، وهما يحتضران بالفعل حاليا وتذهب استغاثات المسئولين عن خطورة الوضع الذى يمران به أدراج الرياح.

● وكما ذكر لى مسئول اقتصادى بارز بهذه التنظيمات فإن مواجهة الفكرة الشرق اوسطية المطروحة الآن لن تنجح إلا بإحياء فكرة عربية موازية لها، وهذه الفكرة تتجسد حاليا فى السوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وهذان الحلمان قائمان حاليا ويتولى شئونهما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنبثق، بغرض تنفيذهما من المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للجامعة العربية لذلك على حد قوله تعرف الأقطار المعادية الداعمة للتكتل الشرق أوسطى خطورة الفكرة العربية الموازية وتضغط على الأقطار العربية حاليا للقضاء نهائيا عليها لحساب سوق شرق أوسطية تقودها اقتصاديا وتكنولوجيا إسرائيل لتحقيق مصالح الغرب بالمنطقة العربية والإسلامية ولتضمن استمرار ضعف هذه الأقطار.

شاهد على المؤامرة

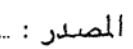
ولذلك يقول السفير حسن إبراهيم –أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية– ردا على سؤال وجهناه خلال أحد اللقاءات معه حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالمنطقة العربية مجيبا بذكاء فائق أنه لابد أن نرجع أولا إلى الأساسيات، وصلاحية الشىء من عدمه، وأنا اعتقد أنه لدينا –كدول عربية– منطقة واحدة لابد من تحديد حجمها وسعتها وحدودها بمعنى أن نتفق على نقاط محددة يمكن من خلالها تحقيق عمل عربى مشترك، وبناء التكتل الاقتصادى والتكامل الاقتصادى العربى ومن هذه المحددات نقول: إنه لدينا منطقة عربية ذات صفات واحدة مشتركة تشمل أقطارا عربية تجتمع على مرتكزات حضارية وثقافية وفكرية وجغرافية كما أن لدينا صيغة قانونية واحدة تتمثل فى ميثاق جامعة الدول العربية، والتى وضعت أساسا للتعاون العربى سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى، وحددت وسائل التطبيق باتجاهات مختلفة.

ويستطرد حسن إبراهيم قائلا: إن التقدم بالمجال الاقتصادى كان يقترن دائما بالاحداث، فكلما تعرض الوطن العربى لتحد أو عدوان معين كنا نخطو خطوة نحو المزيد من التعاون الاقتصادى بدءا من حرب ١٩٤٨ والتى جاءت بعدها اتفاقية الدفاع العربى والمشترك ونشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى، وعندما وقعت حرب ١٩٥٦ تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وطبقت فى عام ١٩٦٤ عقب محاولات العدو لتحويل نهر الأردن.

ويختتم حديثه بأن هناك ارتباطا بين الأمن العسكرى والأمن الاقتصادى العربى، وإنما مشكلتنا الراهنة أننا لا نطبق الأساسيات المطلوبة فى أى تكامل اقتصادى أو سوق عربية مشتركة مهما كان نوعه.

والمتابع للوضع الراهن الذى تمر به اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة يدرك بأن مؤامرة الأعداء قد اقتربت لحظات تنفيذها، والتى بدأت فور انتهاء ما اسموه بحرب تحرير الكويت، ومجلس الوحدة الاقتصادية المنوط به تنفيذ الاتفاقيتين لم تنضم إليه سوى ١٢دولة عربية حتى الآن واصبحت ١١دولة عقب انسحاب الكويت منه ولم يتبق من دول الخليج بالمجلس سوى الإمارات العربية المتحدة للأسف، ولم يكن انسحاب الكويت من المجلس، والذى يضم بعضويته بلاد



المصدر :  الشعب

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

المغرب وسوريا والاردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق يأتى من فراغ، فقد اعتراف شقيق الملك فهد بأن غزوف بلاده عن الانضمام للمجلس يرجع إلى أنها سوف تنضم فى تكتل شرق أوسطى مقترح حاليا فى إيماءة منه للمشروع الشرق أوسطى، وطبيعى أن تنفذ بعض دول الخليج التعليمات الأمريكية عقب انتهاء حرب الخليج وتعطى ظهرها للعرب خصوصا عقب اتفاقيات الحماية الأجنبية التى أبرمتها واشنطن ولندن وباريس.

أزمة مالية طاحنة

● ولكن الشىء الذى لا نفهمه بأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذى تصل ميزانيته إلى ١,٣ مليون دولار فقط وجه أمنيه العام أواخر الشهر الماضى أكثر من خمس استغاثات للدول العربية المشتركة فى عضويته أوضح خلالها بأن الموظفين به لم يتقاضوا أجورهم منذ أكثر من عام وبات مهددا بالانهيار لإفلاسه وكونه غير قادر على تأدية الدور المنوط به حتى فى حدود الدنيا وطالب الأقطار الأعضاء بالمجلس بتسديد أنصبتهم المالية فيه ليتمكن من إعداد الدراسات والبحوث اللازمة والقيام بالزيارات الميدانية لإنجاز متطلبات السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية وبعد كل نداء يواجه الأمين العام بدولة أو اثنتين من أعضائه تسدد جزءا من حصتها وسط وعود بالسداد لاتنفذ لأسباب غامضة أيضا.

ومما يؤسف له بأن الكويت والتى انسحبت ولاتزال ترفض حتى الآن سداد ٣ ملايين جنيه متبقية من حصصها الماضية للمجلس يقوم أميرها جابر بالتبرع بمليون جنيه استرلينى لحديقه الحيوان بلندن وهو رقم يتعدى بكثير الرقم المدينه به إمارته لهذا المجلس، وهو ما أكدته وكالات الأنباء قبل ستة شهور.

وإذا كان أى محلل منصف يرى بوضوح من خلال متابعاته لما يدور رغبة بعض الأعضاء المؤثرين بالمجلس الواضحة فى الغاء وجوده ويتحينون الوقت والفرصه ليشيعوه إلى مثواه الأخير فإن هذه الرغبة تأتى لعوامل خارجة عن إرادتهم متمثلة فى الضغوط الأجنبية الرامية لإحلال التكتل الشرق أوسطى كبديل لهذا المجلس وهو ما وصفه مسئول سياسى بارز بالجامعة بأنه كارثة حقيقية للأمة العربية تجسد عوامل فشلها . . . .



الاصل والصورة
فى أفكار الدكتور والى الشرق أوسطية

• نشرت جريدة الأهرام يوم ٢٧ فبراير ١٩٩٣ حوارا مع الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ونائب رئيس الوزراء،ووزير الزراعة تحت عنوان «أفكار مصرية لإقامة سوق شرق أوسطية» يتضمن آراء حول حقيقة وأهمية قيام سوق اقتصادية موحدة بالمنطقة تضم مصر والدول العربية واسرائيل. وفى هذا الحوار يقدم الدكتور يوسف والى أفكاره على النحو التالى:

ه *هناك حاجة لقيام تكتل اقتصادى كبير فى الشرق الأوسط لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

ه * أن المحاور والركائز الاساسية فى هذه السوق تقوم على **مصر** فى المقام الأول **واسرائيل** فى المقام التالى كما تقوم على كافة الدول فى الاقليم وكذلك الدول العربية فى شمال أفريقيا وفى الخليج»

* «لو نظرنا فى امكانات الدول فى هذه السوق نجد أنها **تشكل تجمعا هائلا يشتمل على** التكنولوجيا والموارد **الاقتصادية والقوى العاملة**

ولو نظرنا إلى السعة السوقية الضخمة نجد أنها تصل الى، مايفوق ٢٠٠ مليون نسمة وهى سعة يمكن أن تتعامل مع السعات السوقية للتكتلات الاقتصادية العالمية».

* لاشك أن قيام هذه السوق سيدعو إلى المزيد من الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد فى ضوء العلاقات التكاملية فى سياسات الانتاج والتجارة الخارجية التى ستنشأ من قيام هذا الكيان»

ه * «لاشك أن هناك بعدا سياسيا هاما من وراء فكرة انشاء سوق للشرق الأوسط فأساس

عبد الغفار شكر

هذا التكتل الاقتصادى **هو توفر اطار سياسى للسلام فى الشرق الأوسط.**

«هى سيناريو متكامل للعلاقات الاقتصادية السياسية بين دول الاقليم وبعضها البعض وبين دول الاقليم والعالم الخارجى «**هناك تشجيع وتأييد كبير من الادارة الجديدة (فى الولايات المتحدة) لهذا التوجه فى تلك المنطقة** لأنه بالاضافة الى البعد الاقتصادى لهذا التوجه من خلق سوق كبيرة متكاملة فى هذا الجزء من العالم تستطيع **الولايات المتحدة فيه تغطية جزء كبير من الطلب على الانتاج الزراعى والصناعى والخدمات.** فإن لها بعدا سياسيا هاما يتعلق برغبة الولايات المتحدة فى دعم السلام فى هذه المنطقة **والمدخل للسلام هو المدخل الاقتصادى والتأكيد على دعم المصالح المتبادلة لدول المنطقة»**

* طلبت من المعهد الدولى لبحوث وسياسات الغذاء فى أمريكا عمل دراسة عن آثر انشاء سوق الشرق الأوسط على الأمن الغذائى بالمنطقة.

هكذا فإن الدكتور يوسف والى لايكتفى بعرض أفكاره حول الموضوع بل يسارع الى اتخاذ خطوات عملية نحو وضعها موضع التنفيذ. **فهو أحد اركان التطبيع بين مصر واسرائيل ويبدو أنه يتطلع للقيام بنفس الدور بالنسبة للتطبيع بين اسرائيل والدول العربية. واذا كان** قد نجح فى أن يكون عراب التطبيع المصرى الاسرائيلى **فماذا يمنع أن يكون الأب الروحى للتطبيع العربى الصهيونى الامبريالى فى المنطقة.**

ه والسؤال الجدير بالمناقشة هنا هو هل مايطرحه الدكتور **يوسف والى** هو حقا أفكار مصرية؟ أم أنه رجع الصدى لأفكار امريكية اسرائيلية؟ وبالتالى فمن المستفيد الأكبر من قيام سوق شرق أوسطية: مصر والدول العربية أم أمريكا واسرائيل؟ ولماذا يزداد الالحاح فى هذا الوقت بالذات على فكرة السوق الشرق أوسطية؟



المصدر: اليسار
التاريخ: ... ابريل ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حرب الخليج
وانهيار النظام العربى

○ لايخفى على أحد أن الغزو العراقى للكويت وماأعقبه من تداعيات تمثلت فى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرب تدميرية للاقتصاد والقوة العسكرية العراقية قد أدى إلى عدة نتائج خطيرة بالنسبة للعرب، فهى أولا قد احدثت انقساما عميقا فى الصف العربى وأصابت العمل العربى المشترك بالشلل ومؤسساته بالجمود، واندفعت دول الخليج نحو تحقيق أمنها من خلال اتفاقات عسكرية مع أمريكا وبريطانيا وفرنسا بديلا عن اتفاقية الدفاع العربى المشترك، وهى ثانيا حققت مزيدا من الاختلال فى علاقات القوى بالمنطقة لصالح اسرائيل بعد تدمير قدرة العراق الاقتصادية والعسكرية وخروجها عمليا من المواجهة مع اسرائيل بالاضافة الى مصر التى خرجت قبلها من خلال اتفاقيات كامب ديفيد، وهى ثالثا ساعدت على تزايد دور دول الجوار وخاصة تركيا وايران التى تطمع فى القيام بدور أكبر فى منطقة الشرق الأوسط على حساب العمل العربى المشترك.

○ فى هذه الظروف بالذات يصبح العرب الطرف الأضعف فى معادلة الشرق الأوسط، ويصبح من السهل الضغط عليهم للقبول بإعادة صياغة أوضاع المنطقة والعلاقة بين دولها فى إطار مختلف عن ذلك الاطار الذى تبلور منذ الحرب العالمية الثانية والذى كان يقوم على الرابطة القومية العربية من خلال جامعة الدول العربية والذى كان يتيح للعرب التحرك كقوة واحدة تأمل فى تحقيق مزيد من التطور الاقتصادى الاجتماعى استنادا الى امكانياتها الذاتية، تحركها فى ذلك النزعة القومية العربية وأمل الوصول إلى نوع من الوحدة لشعوب تمتلك الكثير من مقومات هذه الوحدة. وفى ظل حالة الانهيار التى أصابت النظام الاقليمى العربى وافتقاره للاطار المنهجى والمؤسس بما يمكنه من الانطلاق لتجاوز أزمته الراهنة أصبح بالإمكان دفع بعض الاطراف العربية وخاصة دول الخليج نحو المشاركة بدور واضح فى هذه العملية التى بدأتها أمريكا بعد حرب الخليج مباشرة. **بهدف اقامة بنية أمنية شرق أوسطية جديدة تستند الى إدخال اطراف غير عربية وخاصة اسرائيل وتركيا وايران.** وهناك ثلاث خطوات تنفيذية هامة فى هذا الصدد هى: اتفاقيات الأمن الموقعة بين امريكا ودول الخليج ومباحثات مدريد التى تتضمن لجانا لدراسة أوجه التعاون الاقليمى فى المنطقة، ومشروع تركيا لتزويد المنطقة بما فيها اسرائيل بالمياه العذبة. وقد تحققت هذه الخطوات العملية الثلاث بتوجيه امريكا وضغوطها. وبذلك نستطيع أن نفهم قول الدكتور يوسف والى عن سوق الشرق الأوسط وهى **سيناريو متكامل للعلاقات الاقتصادية السياسية بين دول الاقليم وبعضها البعض وبين دول الاقليم والعالم الخارجى»** ويحق لنا أن نتساءل من أين يأتى الصوت فى هذه العملية ومن أين يأتى رجع الصدى؟

○ للولايات المتحدة الأمريكية مصالح أساسية فى منطقة الشرق الأوسط هى ضمان تدفق البترول العربى باستمرار الى اسواقه فى الغرب، وضمان أمن وسلامة اسرائيل باعتبارها جزء لا يتجزأ من المنطقة يتعين قبوله والتعامل معه من كل دول المنطقة باعتبار أن اسرائيل هى الضمان الحقيقى لحماية المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة، وتأمين الهيمنة الأمريكية على المنطقة والحيلولة دون وقوعها فى إطار نفوذ أى قوة أخرى لضمان سيطرتها على هذا الموقع الحيوى وعلى ثرواته الطبيعية. ولما كانت التجربة قد أثبتت أن الحركة القومية العربية تمثل الخطر الأساسى على هذه المصالح فأن الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط كانت تسعى دائما الى تصفية هذه الحركة والى تفكيك مؤسسات العمل العربى المشترك، كما كانت ومازال تسعى الى أن تكون اسرائيل اقوى عسكريا من كل الدول العربية مجتمعة. ومن هذا المنطلق وفى ظل **الضعف العربى الحالى كثفت امريكا**



المصدر : المساء

التاريخ : ... ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهودها ليس فقط لاقامة بنية أمنية شرق أوسطية بديلا لمعاهدة الدفاع العربي المشترك بل ولاقامة سوق شرق أوسطية تحقق التعاون الاقليمي بين كل دول المنطقة سواء العربية أو اسرئيل أو دول الجوار وخاصة تركيا، وبذلك تضمن أمريكا إدماج اسرائيل في المنطقة واضعاف القدرة العربية، وتواصل التزامها بمواصلة دعم اسرائيل. وفي هذا الصدد يكفي أن نراجع البرنامج الانتخابي للرئيس الأمريكي الجديد بيل كلينتون «رؤية لتغيير امريكا» حيث يذكر بالنص «لايعني انتهاء الحرب الباردة انتهاء مسئولية الولايات المتحدة في الخارج ولاسيما في الشرق الأوسط، إذ مازالت شعوب هذه المنطقة محرومة من السلام والديمقراطية. كما أن اسرائيل، صديقة امريكا، لاتزال معرضة للتهديد من قبل جاراتها».

«للولايات المتحدة مصلحة حيوية ليس في أمن اسرائيل فقط، بل أيضا في التعاون الاستراتيجي بين بلدينا في المنطقة»

«ونحن نتفهم ونؤيد بحزم حاجة اسرائيل إلى الاحتفاظ بتفوق عسكري نوعي على أي اتحاد محتمل بين خصومها العرب»

«وينبغي لبلدينا أن يقيما معا لجنة امريكية اسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الراقية لتعمل في مجال البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين»(١)

هكذا تسعى أمريكا إلى ادماج اسرائيل في المنطقة من خلال التطبيع مع الدول العربية ومن خلال اقامة نظام اقليمي شرق اوسطي على حساب النظام العربي وتلتزم في نفس الوقت بالتعاون الاستراتيجي مع اسرائيل وادخالها القرن الحادي والعشرين مسلحة بارقى تكنولوجيا وضمان تفوقها العسكري النوعي على كل الدول العربية المجتمعة.

هذا هو الاطار أو بتعبير الدكتور يوسف والي السيناريو الاقتصادي السياسي العسكري لفكرة سوق الشرق الأوسط كجزء من الاستراتيجية الأمريكية وليست كما يزعم الدكتور والي أفكارا مصرية بل أن ما يطرحه هو تنفيذ للمخطط الأمريكي الذي يلتقي مع الاهداف الصهيونية حول ضمان أمن ومستقبل اسرائيل بضمان سيطرة امريكا سياسيا واقتصاديا وعسكريا على المنطقة وادماج اسرائيل في المنطقة.

اسرائيل وسوق الشرق الأوسط

* لاسرائيل اسبابها الخاصة في السعي لقيام نظام اقليمي شرق اوسطي بديلا للنظام الأقليمي العربي، يشمل سوقا اقتصادية ونظاما امنيا وعلاقات سياسية وثقافية كاملة، وقد سعت اسرائيل لهذا الهدف منذ فترة طويلة، وكانت بذلك تعبر عن فهم عميق لمشاكلها ككيان مصطنع في المنطقة وقصور امكانياتها الذاتية وعجزها عن الاستمرار بدون الاندماج في محيط أكبر تستمد منه قوتها وقدرتها على الاستمرار.

** فالاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد صغير الحجم، سواء بمعيار حجم السكان (٥ مليون نسمة) أو بمعيار المساحة (٢١ ألف كم) مما أدى الى ضيق السوق الاسرائيلية وبالتالي فانها لاتتيح قيام المشروعات الاقتصادية بالانتاج عند الحجم الأمثل أو الحجم الاقتصادي (وهو الحجم الذي تبلغ عنده كلفة الانتاج للوحدة أقل مستوى لها، أي أن الانتاج في مثل هذا المجتمع لايكون اقتصاديا بالمعنى الفني حسب تعبير الدكتور جودة عبد الخالق استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الأمر الذي يستلزم تخصيص مبالغ كبيرة لدعم واعانة المشروعات، كما أنه يحد من قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية- ومن ذلك يتضح أن الكيان الصهيوني بسبب المعطيات الاقتصادية والبشرية الخاصة به، يحتاج الى قيام تعاملات مباشرة بينه وبين دول الجوار المحيطة وهي الدول العربية، وذلك كمصدر لامداده بالمواد الخام والمواد اللازمة وعلى رأسها المياه والطاقة



والقوى البشرية من ناحية وكسوق لتصريف الانتاج من ناحية أخرى. وبدون هذا التفاعل تظل المعادلة الاقتصادية الاسرائيلية صعبة الحل.(٢)

٤ ** تنهض الاستراتيجية الاسرائيلية على تحقيق هدف رئيس يهو الجهولة دون وجود أى موقف عربى موحد على أى مستوى ولاسيما فى مواجهة اسرائيل، ومن هنا يأتى اصرار اسرائيل على اسقاط اتفاقية الدفاع العربى المشترك وترحيبها باقامة بنية أمنية شرق اوسطية تكون امريكا والدول الغربية أطرافا أساسية فيها من خلال اتفاقيات ثنائية مع كل دولة عربية على حدة.

٥ ** يعتبر التطبيع مع كل الدول العربية هدفا لاسرائيل لأنه يتيح لها مواصلة تحقيق مخططاتها التوسعية فى ظل أجواء السلام بعد استنفاذها لكافة امكانات التوسع والاستيطان من خلال الحرب والعنف المسلح، الأمر الذى يشكل خطورة حقيقية على الشعوب العربية لأنه يوفر لاسرائيل مناخا مثاليا لتكثيف اختراقها للمجتمعات العربية، واعادة صياغة مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المنطقة بما يتناسب مع مصالحها ومع حصولها على الدعم الامريكى شبه الكامل لقيامها بتنفيذ هذا المخطط.(٣)

٦ ** تخدم كل التحركات الإسرائيلية على الفكرة الجوهرية للمشروع الصهيونى فى المنطقة وهو نجاح اسرائيل فى أن تكون القوة العظمى الاقليمية فى المنطقة وقدرتها على اكتساب مكانة قيادية بارزة فيها تمكنها من ادارة ومعالجة اوضاع المنطقة بما يضمن مصالحها ومصالح الرأسمالية العالمية. ويلعب الاقتصاد دورا أساسيا فى هذا الصدد الأمر الذى أدى الى طرح فكرة خلق سوق مشتركة فى الشرق الأوسط يتحكم فيها الاقتصاد الإسرائيلى ويجرى فيها تقسيم العمل فى ضوء المزايا الانتاجية النسبية ، والفنون الانتاجية السائدة بحيث يقوم التطور المستقبلى على أساس تزاوج الخبرة التكنولوجية الاسرائيلية مع فائض رأس المال العربى والموارد العربية الوفيرة بمافيها العنصر البشرى، وذلك من أجل تحقيق تطور اقتصادى سريع ومكاسب مشتركة للطرفين(٤). وهناك معالجات اسرائيلية متعددة لهذه الفكرة منذ فترة طويلة تؤكد أن اقتراح انشاء سوق شرق اوسطى هدف اسرائيلى مبكر وليس كما يزعم الدكتور يوسف والى فكرة مصرية بل هى تتعارض تماما مع التراث الوطنى المصرى ومع السياسة الخارجية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لأنها تتعارض مع المصالح الاساسية لمصر والدول العربية..

تطور مفهوم الشرق الأوسط عند إسرائيل

بالرغم من أن الادبيات الاسرائيلية حافلة بالاشارات الى فكرة المجال الحيوى والدولة الاقليمية العظمى والتزاوج بين الخبرة الاسرائيلية والثروة العربية واليد العاملة العربية وذلك منذ قيام اسرائيل الا أننا سنكتفى هنا بالاشارة الى المعالجة الاسرائيلية لفكرة قيام سوق شرق اوسطى لنبرهن على أن مايطرحه الدكتور يوسف والى هو افكار اسرائيلية ومخطط اسرائيلى يلتقى مع المخطط الامريكى بسبب وحدة مصالحهما ولم يكن قط فكرة مصرية.

* هناك المشروع الذى اعده ديفيد هوروفيتز سنة ١٩٦٥ بتكليف من جولدامائير باسم «مشروع السوق المشتركة فى الشرق الأوسط» ويتضمن مشروعات للتعاون فى مجالات الزراعة والرى والطاقة والخبرة التكنولوجية والسياحة والنقل والخدمات المصرفية

* وهناك مشروع شيمون بيريز للتنمية فى الشرق الأوسط سنة ١٩٨٦ والذى اطلق عليه مشروع مارشال للشرق الاوسط ويقوم على انشاء صندوق للشرق الاوسط يوفر مبلغا يتراوح بين ٢٠-٣٠ مليار دولار لتنفيذ مشروعات تنموية فى المنطقة تربط التطور الاقتصادى مع خطوات السلام. ويلخص شيمون بيريز هذا المشروع بقوله ان بلاده «تواجه خيارا حادا: أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم ، أو أن



تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق التى تحت تصرفها»(٥)

* ولاتختلف سياسة الليكود عن هذا التوجه فها هو ديفيد ليفى وزير الخارجية السابق يقترح اقامة مجموعة اقتصادية بالشرق الاوسط تساهم فيها اسرائيل بالتكنولوجيا والدول العربية برؤوس الأموال والقوى البشرية

* وهاهو عيزرا وايزمان يكرر نفس الفكرة «أن العرب يملكون المال والنفط واليهود يملكون العقل والعلم، فاذا التقى الطرفان فى علاقة سلام سيحقق كل منهما العجائب لمصلحة الأخر، وماذا تريد اسرائيل أكثر من أن يسيطر اليهود على اقتصاد العالم العربى المتخلف»(٧)

لقد دعا زعماء اسرائيل الى التعاون بين اسرائيل والعرب والمزاوجة بين العبقرية اليهودية والثروة المادية والبشرية العربية قبل أن يقولها الملك الحسن وقبل أن يطرحها الدكتور يوسف والى!! فهى تعبير عن وعى الاسرائيليين بالمخرج الوحيد من المأزق الاسرائيلى، وعجز الكيان الصهيونى عن الاستمرار بدون التفاعل مع المحيط العربى.

ملاحظات ختامية

• كانت المقاطعة العربية الشاملة لاسرائيل والشركات العالمية التى تتعامل معها أقوى اسلحة العرب فى مواجهة اسرائيل الأمر الذى اضطرها الى الاعتماد بصفة دائمة على المعونات الخارجية وعلى المساعدة الأمريكية، ويأتى التطبيع المقترح بين العرب واسرائيل لهدم كل ماحققه العرب من انجازات فى هذا المجال. ولهذا فاننا لانندهش عندما نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل الظرف الدولى والاقليمى الراهن للضغط على العرب من أجل التعاون مع اسرائيل للوصول الى اتفاقيات سلام تعكس الضعف العربى بقدر ماتعكس التفوق الاسرائيلى وانفراد امريكا بقيادة العالم حاليا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وكلما نجح العرب فى تأجيل الوصول الى نتائج كلما كان ذلك فى مصلحتهم على أمل أن تتحسن الظروف الدولية والاقليمية فى اتجاه عودة التوازن الى العلاقات الدولية بإنهاء احتكار امريكا للقيادة، وعودة التوازن الى العلاقات الاقليمية فى المنطقة باستعادة العرب لقدرتهم على ممارسة عمل مشترك. لقد حرصت امريكا على أن يتزامن التفاوض حول الأرض مع التفاوض حول التطبيع والتعاون الاقليمى،

لكن امريكا تعطى الأولوية لمفاوضات التعاون الاقليمى على أساس أن التطبيع أنما هو عبارة عن اجراءات لبناء الثقة بين أطراف الصراع ومن ثم فهو خطوة على طريق إزالة مفردات الصراع فى الوقت السابق(٨). أى أنها تريد اقامة علاقات اقتصادية بين العرب واسرائيل قبل الوصول الى اتفاقيات حول انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة وقبل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين.

وعلى العكس من هذا فإن مصلحة العرب تحتم عليهم الاصرار على الوصول الى الاتفاق حول الارض والانسحاب وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير قبل بحث أى موضوعات أخرى. وعندما يعكس الدكتور يوسف والى الوضع ويروج لفكرة السوق الشرق اوسطى قبل تلبية المطالب العربية المشروعة فانه يشارك فى اعلاء المصالح الأمريكية والاسرائيلية على المصالح العربية والمصرية الأمر الذى يحتم علينا أن نتصدى له ونكشف زيف ادعاءاته ونوضح بجلاء مدى ارتباط الافكار التى يدعو اليها بالاستراتيجية الأمريكية والاستراتيجية الاسرائيلية.

هومش:

(١) بيل كلينتون، رؤية لتغيير أمريكا ، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام ص ١٣٦، ١٣٧

(٢) د. جودة عبد الخالق ، العرب ومواجهة تحدى المشروع الصهيونى، قضايا فكرية، الكتاب السابع اكتوبر ١٩٨٨- القاهرة ص ٦٢

(٣) أحمد ابراهيم محمود، مفهوم التطبيع فى الاستراتيجية الاسرائيلية، رؤية - نشرة غير دورية صادرة عن مركز الفالوجا للدراسات والنشر القاهرة- العددان السابع والثامن يناير- فبراير ١٩٩٢ ص ١٧

(٤) احمد ابراهيم محمود - المصدر السابق ص ٢٠

(٥) طارق أنور، تطبيع العلاقات فى المنظور الاسرائيلى، المصدر السابق ص ٥٥

(٦) طارق أنور- المصدر السابق ص ٥٥

(٧) طارق أنور- المصدر السابق ص ٥٦

(٨) عماد جاد، التطبيع فى الاستراتيجية الامريكية ، المصدر السابق ص ١٣



وأخيرا.. شرق أوسط بغير حدود!!

بقلم : عبدالعزيز محمد

قد يكون الحديث عن مبادرة الدكتور والى، قد طال على غير المقرر له، لكن تظل هذه المبادرة وتلك الأفكار التى تقوم عليها، من أخطر الأمور التى يجرى الترتيب والاعداد لها ووضعها موضع التنفيذ، حيث تأتى بكل تأكيد قفزة نحو المجهول!! وإذا كنا قد بدأنا مناقشة أوضاع الدول التى يمكن لن تشارك فى هذه السوق، فانه إذا كانت الدول العربية ستجد موانع لن تقدر على تخطيها من جراء تصاعد العنف والقمع الاسرائيلى، فإن واقع الدول العربية اليوم غريب!! فنصف بترولها محاصر، والنصف الآخر مرهون!! نصفها يعاير النصف الآخر، ونصفها يكلم الآخرين من أطراف الأنوف، ووصلت المواجهات الى خطوط الحدود!! بعضها ملىء الى حد التخمة والانتفاخ، وباقيها يشكو الفقر والجوع!! أيديها ليست فى اليد إنما أيديها دائما للخارج، سواء كانت للتسول، أو منح الملايين للحفاظ على دبب حديقة الحيوان فى لندن!! والجميع كلامهم من زبد وأوراقهم من شمع، يطلع النهار عليها فيسيح، ومثال اعلان دمشق ليس ببعيد!! ولقد كان الأجدر بأصحاب المبادرة أن ينهضوا الى تصفية الخلافات العربية وتنقية أجوائها، بعد عاصفة الخليج التى اجتاحت الجميع، كما انه كان الأجدى لهم أن يرجعوا الى ميثاق الجامعة العربية ويبحثوا امكانات تطويره بما يلائم العصر، كذلك كان عليهم أن يعيدوا قراءة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة، والتى كانت الأساس الذى قام عليه مجلس الوحدة الاقتصادية، ومن بعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وعشرات الاتفاقيات والمؤسسات التى تناولت مختلف شئون العلاقات والمعاملات!! كان عليهم أن يعيدوا قراءاتها وبحث أوجه تطويرها، خاصة وهى تمثل ركازا سليما لسوق عربية مشتركة!! وأحسب أن التفكير فى إقامة سوق جديدة لشرق أوسط غير محدود المعالم كما رأينا من شأنها أن تطيح بكل هذه الركائز بضربة واحدة. وأخيرا لاتبقى غير مصر وحدها، والتى يذهب الدكتور والى انها المحور الأول فى هذه السوق المقترحة، وتأتى اسرائيل لتكون المحور الثانى!! حيث يرى الدكتور أحمد الغندور أيضا، انه يجب على المستوى القومى بحث مسألة التعاون مع إسرائيل، وأن الواجب الوطنى هو إعداد النفس للتعامل معها!! وإذا كان ذلك هو بيت القصيد فى المبادرة كلها، فان الغريب أن أحدا لم يضع أمام الملاحظة، تلك الفروق المجتمعية، ثقافيا وسياسيا، بيننا وبين إسرائيل، والتى تمثل الأساس الراسخ لكل برنامج اقتصادى وسوق اقتصادية مشتركة!! نعم فان اسرائيل لديها تكنولوچيا متقدمة، لكنها كلها مسروقة!! وفى ذات الوقت فان اسرائيل مجتمع تحكمه طبيعته الوافدة، وتحكمه طبيعته التى تقوم على سرقة ارض الغير ومواردهم، وتحكمه كذلك طبيعته العنصرية وطبيعته النهمة الى التوسع!! نعم اسرائيل لديها تكنولوجيا متقدمة، لكنها تظل مجتمعا سلفيا، بل مفرطا ومتطرفا فى سلفيته!! وإذا كانت هذه رؤوس موضوعات على طبيعة الكيان الذى سندخل معه فى سوق مشتركة واسعة تنمحى فيها أولا كل الحدود، فان احدا لم يلق بالا الى التأثيرات الخطيرة، التى يمكن ان تضيف الى أوجاعنا وأزماتنا أوجاعا وأزمات على كل الأصعدة!! فلا ينبغى ان ننبهر بتلك التكنولوجيا المتقدمة، فأكثر من تسعين فى المائة منها، هى تكنولوجيا عسكرية بقصد السيطرة والهيمنة الكاملة علينا وعلى منطقتنا كلها، وباقيها هو بالقطع أقل مما فى أيدينا. كذلك علينا ألا ننبهر بقشرة الديمقراطية والتعددية التى

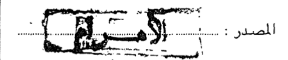


المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٢

تتباهى بها إسرائيل علينا. فديمقراطية دولة المعسكر، ليست ديمقراطية، وديمقراطية نهب الغير وإستلابه ليست ديموقراطية!! والحق ان المشكلة كلها تكمن فى مصر، لكن الحل ايضا هو فى مصر ومن داخل مصر وليس من خارجها ابدا!! ان ذلك أبدا ليس مطلبا للعزلة والانعزال والانغلاق!! والحديث عن مصر وأزمتها على كل المستويات، حديث طويل. لكن حسبنا ان نشير فى عجالة، إلى أن أزمتها الاقتصادية مثلا، لن تحل إلا بتحولات جذرية فى الداخل وحده!! لقد أدت السياسات العقيمة وقصيرة النظر، إلى تحولات بنيوية فى الاقتصاد، تبلورت فى إعتمادها على ركائز هشة ليست فى أيدينا خيوطها، حيث أصبحت ركائزها تقوم على أربع فقط: السياحة ودخل قناة السويس، وعوائد العاملين فى الخارج، وفوائض بترولنا قصير العمر!! هى كلها ركائز هشة، وتحقق فائضا بالسالب فى معظم الأحيان!! ومن هنا كان الباب سهلا ومزينا بالاغراءات أمام القروض ولو بأى شروط، وهى ان شكلت عبئا وقيودا على الحاضر، فانها بكل تأكيد تمثل رهنا للمستقبل كله!! ومن هنا أحسب أن شعارنا ومشروعنا الحق الآن وغدا، هو: الإنتاج أو الموت!! لأنه بغير ذلك وفى مثل هذه الظروف الآن لن يكون لمصر فى هذه السوق سوى سوقها الواسع ويدها العاملة الرخيصة، وغدا ستكون مياهنا وأرضنا هى المطلوبة!! كل هذا نقدمه على طبق من ذهب الى إسرائيل المستفيد الوحيد من هذه السوق. حيث تحل بها أزمتها التى عبر عنها اسحق رابين كما أشرنا، ونتحول داخل هذه السوق الى حديقة خلفية لاسرائيل التى تريد ان تكون علاقتها بنا كعلاقة أمريكا بجمهوريات الموز فى أمريكا اللاتينية. ان مبادرة الدكتور والى وصحبه الكرام من المتحمسين تحتاج الى وقفة وتأمل، وتحتاج الى دراسات معمقة والى كل رأى، فليس بعلماء الاقتصاد وحدهم تحيا الأمم. ولايشك احد فى حسن نوايا أصحاب المبادرة، إلا أن ذلك ليس كافيا، فالطريق الى جهنم وحدها هو المفروش بكل النوايا الطيبة!! وإذا كان قد كتب على هذا الجيل، أن يتجرع كأس صناعة دولة، هى إسرائيل، ساهمنا جميعا فى بنائها بعجزنا، فحرام ان يكتب على هذا الجيل ايضا ان يتجرع كأس صناعة امبراطورية اسرائيل، نساهم فيها أيضا وهذه المرة بنوايانا الطيبة!!



المصدر : 

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

عبد المجيد فى لجنة تنسيق العمل العربى:

ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى

كتب ـ امين محمد امين:

اكد الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية ان الحاجة اصبحت ماسة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة فى كل ارجاء الوطن العربى لدعم وترسيخ التكامل الاقتصادى العربى من خلال برامج الاصلاح الاقتصادى التى تقوم بها غالبية الدول العربية وتهدف إلى ازالة العوائق والقيود الاقتصادية بجميع انواعها.

وقال الدكتور عبد المجيد ـ خلال افتتاحه امس لاعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك التى تعقد بمقر الامانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة ـ انه من اجل تنشيط عمل المنظمات العربية المتخصصة فإنه يجب العمل على حل جميع المشاكل التى تواجه تنفيذ احكام الحساب الموحد داخل لجنة التنسيق العليا، وذلك من خلال اللجنة التى شكلت برياسة الدكتور يوسف نعمة الله الامين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية وعرض نتائج اعمالها على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

حول السوق «الشرق أوسطية»

انا معترض على بعض ما قدم من نقد، من منطلق «يسارى» ومن قبل اصدقاء اعزاء أكن لهم كل تقدير، لفكرة «السوق الشرق اوسطية المشتركة» ووصفهم لها بانها «مؤامرة» واعتقد ان نقدهم من شانه إحداث مفعول عكسى، وصرف الانظار عن الخطر الحقيقى المتمثل فى مناقشة هذه الفكرة الآن.

بقلم :

محمد سيد أحمد

واعتقد انه ينبغى، باديء ذى بدء، تاكيد انه يتعذر ان نكون مع «السلام» من حيث المبدأ، وان نكون فى الوقت ذاته مناهضون لفكرة قيام «سوق شرق اوسطية» تضم مختلف دول المنطقة، بما فى ذلك اسرائيل.. إذ ليس واردا، ولا متصورا، تكرار ما جرى بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧، بمعنى ان «تجمد» حالة الحرب دون إقامة «سلام شامل» بكل ما تنطوى عليه هذه العبارة من تبادل علاقات دبلوماسية ، وتطبيع، وعلاقات تجارية، وتنقل حر للاشخاص والسلع، الخ..

قد يقال ان للأطراف العربية مصلحة فى تجنيب نفسها ويلات الحرب دون ان تلزم نفسها بالتزامات تصادر فرصها مستقبلا، وفى ظل موازين قوى مختلفة، لازالة جسم دخيل فرض عليها.. طبعا لاينتظر من اسرائيل الانسحاب مرة اخرى من اراض احتلتها دون ان يصاحب ذلك معاهدة سلام واضحة الالتزامات.. غير ان حرب ١٩٦٧ قد اثبتت ان «تعليق النزاع» قد عرض الجانب العربى لهزيمة نكراء، لا لموازين قوى افضل .. واتصور ان المنطق يقضى بترجيح شان «واقعة يقينية» حدثت فعلا، على «افتراض احتمالي» قد يتحقق او لا يتحقق مستقبلا..

ثم لايمكن وصف مايجرى من مداولات حول «السوق المشتركة» بـ «المؤامرة»، لان المؤامرة تفترض السرية والخديعة .. ذلك بينما الحديث عن مستقبل المنطقة فى اعقاب «السلام» أصبح مفتوحا واكتسب طابعا رسميا منذ مؤتمر مدريد، ويشارك فى المفاوضات بشانه مختلف الأطراف، الدولية والاقليمية.. ان احد بنود «المفاوضات المتعددة الجوانب» هو «مستقبل العلاقات الاقتصادية» على اتساع المنطقة، مما يفترض إقامة «سوق» بين اسرائيل والدول العربية.. صحيح ان سوريا ولبنان مازالا يقاطعان هذه المفاوضات. ولكن لا يدعيان ان مقاطعتهما من منطلق اعتراض مبدئى، بل لتقديرهما ان وقتها لم يحن بعد.. وتستخدم سوريا إحجامها عن المشاركة كورقة ضغط فى المفاوضات الثنائية.. ثم ان سوريا اعلنت استعدادها رسميا لإقامة «سلام كامل» مقابل «انسحاب اسرائيلى كامل» من الجولان..

ان النقد الحقيقى الجدير فى رايى بتوجيهه هو خطر ان تصبح «السوق الشرق اوسطية» سببا فى إجهاض القضية الفلسطينية (لب النزاع) واعتبار ان «السلام» قد حل.. دون حلها!.. فمن المعروف ان حل القضية الفلسطينية رهن بطرفين فقط، اسرائيل والفلسطينيين .. اما «السوق الشرق اوسطية»، فانها رهن باطراف متعددة.. واذا ما أحرز تقدم فى المفاوضات المتعددة الجوانب حول «السوق»، بينما ظلت المفاوضات الثنائية حول القضية الفلسطينية متعثرة، فسوف يثور سؤال : كيف نضمن أن تلتزم كافة اطراف «السوق» بتعليق ما جرى من اتفاقات.. لحين توصل الفلسطينيين الى ما يرونه حلا منصفا؟

ثم علينا ان ندرك ان المفاوضات المتعددة الجوانب حول العلاقات الاقتصادية بالشرق الأوسط تجرى «الآن» وبمشاركة دول عربية متعددة. بينما ما يجرى «الآن» بشان القضية الفلسطينية هو مجرد خطوة تمهيدية» .. ذلك اننا بصدد «مرحلة انتقالية» سوف تدوم خمس سنوات على الاقل.. وهى مرحلة «لاختبار» ما سوف يكون «الحل النهائى» عليه.. ذلك بينما تنجز خطوات متتابعة فى اتجاه بلورة تصور عن «السوق الشرق اوسطية»..

وبينما التصور النهائى للقضية الفلسطينية ليس واردا قبل خمس سنوات، فان هناك ومنذ الآن شواهد على تقدم ملموس فى المفاوضات السورية الاسرائيلية، ولو من حيث التصور.. فثمة قبول مبدئى بان اساس الحل هو استعادة سوريا الجولان «كلها» نظير سلام «كامل» .. وتتركز الصعاب حاليا فى ارتياب اسرائيل فيما تعنيه سوريا «بالسلام الكامل» وارتياب سوريا فى كيفية انجاز اسرائيل «انسحابها الكلى».. اما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد تفكر اسرائيل فى انسحاب جزئى - أو كلى - من غزة، لأسباب تمليها مصالحها هى لا إنصاف الفلسطينيين.. ولكن لا تصور قط بشان مستقبل الضفة.. ومعنى ذلك استمرار تعثر القضية الفلسطينية، بينما كل جوانب النزاع الأخرى وارد حلها..

ثم اننا نعلم ان المفاوض الاسرائيلى اضحى يتحدث عن آليتى «السوق»

«الديمقراطية» بوصفهما «مفتاحى» السلام.. وهو يتذرع بحجة أن هاتين الآليتين قد اصبحتا مقبولتين «كضوابط» يجرى الاحتكام اليها فى العالم كله منذ زوال «النظام الثنائى القطبية».. فلماذا يستثنى الشرق الأوسط؟.. ومن هنا زعم الجانب الاسرائيلى بوجوب تخلى الدول العربية عن مقاطعتها الاقتصادية لاسرائيل، بدعوى ان المقاطعة متنافية مع مقتضيات «السوق».. ثم قوله بوجوب محاسبة الأنظمة العربية العاجزة عن الالتزام بـ «الديمقراطية».. ومعنى ذلك فى النهاية عزل الجانب العربى عموما عن المجتمع الدولى بدعوى انتهاكه لـ «حقوق الانسان»، ثم عزل الفلسطينيين انفسهم داخل المجتمع العربى، بمحاولة تشجيع قيام «السوق» دون ما نظر الى مدى ما احرز من تقدم فى القضية الفلسطينية!..

وطبعا المغالطة فى هذا كله هو إغفال أن للنزاع بعدا تاريخيا لا يحتمل الإغفال.. وإدعاء أن المستقبل يمكن بناؤه من منطلق «موازين القوى» فى الحاضر دون مانظر إلى التاريخ!.. معنى ذلك - حتما - تجدد النزاع بصورة دورية، حتى اذا ما اتخذ «الرفض» اشكالا مبتكرة.. كإحلال الرفض باسم «الاسلام» محل الرفض باسم «القومية».. ولذلك كان على الأطراف العربية توظيف فكرة «السوق الشرق أوسطية» لالزام اسرائيل بحل عادل للقضية الفلسطينية، بدلا من أن تصبح أداة اسرائيل فى تصفية القضية الفلسطينية، بل وربما ايضا القضية القومية!.. فان ازمة الخليج قد ابرزت مدى الصعاب التى مازالت تعترض شفافية العلاقات الاقتصادية العربية / العربية.. هل تصبح «السوق الشرق أوسطية» أداة اسرائيل لتكون هى الحكم (بفتح الكاف) فى «تنقية» العلاقات الاقتصادية على اتساع المنطقة؟!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٣

السوق الشرق أوسطية: التطبيع أم السلام أولاً؟!

أمين هويدى

وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة الأسبق

فى الوقت الذى كثر فيه الحديث عن السوق الشرق أوسطية سواء فى الصحف أو فى الندوات الضيقة أو الموسعة توقف الحديث عن السوق العربية أو الشئون الاقتصادية العربية سواء من الكتاب أو المفكرين أو الجهات الرسمية المعنية بهذه الأمور الحيوية سواء فى الدول العربية أو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

وبداية فتوقيت الحديث عن السوق الشرق أوسطية فيه قفز على الواقع الاقليمى غير المستقر فمباحثات السلام لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى لم تحقق نتائج ملموسة حتى بعد انتهاء الجولة التاسعة، والمباحثات متعددة الأطراف فى لجانها المختلفة يحيطها الغموض فوق أن سوريا ولبنان تقاطعها حتى تتفتح الأمور فى المباحثات الثنائية، والمبعدون الفلسطينيون مازالوا فى مواقعهم ، والصدام اليومى بين الاسرائيليين والفلسطينيين فى الاراضى المحتلة لا ينقطع، ونقل سلطات الاحتلال للضفة وقطاع غزة مازال على حاله، والخلافات العربية ـ العربية مازالت تحول دون بناء موقف عربى واحد، والجبهات الداخلية فى أكثر من قطر عربى تتعرض لتهديدات مثيرة بعضها يسعى الى الانفصال والتفتت..

ظاهر الحال يدل على أن الواقع لا يخلق المناخ الصالح للحوار عن السوق الشرق أوسطية إلا أن إسرائيل «لا يمكن أن تنتظر ٢٠ أو ٣٠ سنة لتحقيق سلام فى الشرق الأوسط قبل البدء بإقامة حوار حول التعاون الاقتصادى بين دول الاقليم» كما ذكر أحد المشاركين الاسرائيليين فى مؤتمر نظمه مؤخرا المجلس القومى لدراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع جامعة هارفارد ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية فى القاهرة فى المدة من ٢٩ ـ ٣١ مارس الماضى ويذهب بعض الكتاب المصريين نفس المذهب فلا يجوز أن «تحول حالة الحرب دون إقامة سلام شامل بكل ما تنطوى عليه هذه العبارة من تبادل علاقات دبلوماسية وتطبيع وعلاقات تجارية وتنقل حر للأشخاص والسلع...» ومثل هذا المنطق يطرح سؤالا جادا: هل السلام أولا ثم التطبيع أم التطبيع أولا ثم السلام؟! و لا يذكر لنا التاريخ سابقة واحدة من أن الدول التى فى حالة حرب قائمة والتى تحتلها قوات أجنبية تبدأ بالتطبيع قبل بدايتها بتحرير الأرض وانسحاب القوات الأجنبية من أراضيها إلا فى حالة الاستسلام كما حدث بين ألمانيا والحلفاء عقب الحرب العالمية الأولى فى «كومبيين عام ١٩١٨ Compiegne أو ريمز عام ١٩٤٥ Rheims بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ثم ما يحدث الآن عام ١٩٩٣ حدث تماما فى أوائل الخمسينات أى منذ أربعين عاما مع اختلاف الوسائل لتغير الظروف ـ الغرض فى الحالتين واحد وهو تمييع فكرة القومية العربية أو العمل العربى الجماعى فى محيط أكبر تختلط فيه الأجناس والهويات وتواجه فيه البلاد العربية تحدياتها منفردة وتذوب القومية العربية فى دروبه المختلفة. ففى الخمسينات كان المدخل إقامة «نظام دفاعى مشترك» لدول المنطقة ـ عربيا

وغير عربية. ضد الاتحاد السوفيتى الذى يبعد عنها آلاف الأميال والذى لا يشكل تهديدا صغيرا أو كبيرا لها. واقتنع البعض بالمنطق المغلوط فانتظم فيما سمى «بحلف بغداد» ولم يقتنع البعض الآخر بالمنطق المغلوط والتزم مظلة القوة الذاتية العربية وما لبث أن سقط حلف بغداد لأن الشعب العربى رفض أن يستظل بمظلة غير مظلته والآن تتكرر المحاولة نفسها بوسيلة أخرى فبدلا من مدخل النظام الدفاعى المشترك أصبح المدخل السوق الشرق أوسطية إذ لم يعد هناك عدو تحتاج لمواجهته نظم دفاعية مشتركة ولكن يدعو الأمر الى الاستمرار فى المحافظة على الطرفين وهو تمييع السوق العربية التى لم تنم دعائمها بعد فى سوق واسعة بها قدرات متفوقة تساندها إمكانيات عظيمة ذات بأس وقوة.

وهنا نطرح السؤال التالى: هل من الحكمة فى ظل هذه الظروف أن تكون نواة السوق الشرق أوسطية مكونة من مصر وإسرائيل؟ أم تكون نواتها بداية عربية خالصة صلدة حتى تكون عامل جذب بدلا من أن تظل هشة يسهل ضمها وبلعها فهضمها؟ هل من الحكمة أن نقتحم سوقا غريبة عنا ومازلنا عاجزين عن بناء سوقنا العربية وتدعيمها؟ هل نضمن بها تحقيق الاستقرار المنشود؟!

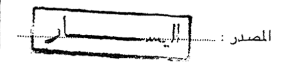
والاستقرار كما علمتنا التجارب لا يمكن أن يبنى على قاعدة توازن القوى بل على قاعدة توازن القوى وتوازن المصالح ثم لا يمكن أن يكون العامل العسكرى أو الدفاعى هو المدخل إليه وكذلك الحال مع المدخل الاقتصادى فالمدخل الأول الذى تمت محاولة تطبيقه من الخمسينات عفى عليه الزمن وأصبح غير صالح للعصر الذى نعيشه والمدخل الثانى الذى تتم محاولة فرضه فى الستينات فيه تجاوز للواقع لأن العلاقات الاقتصادية السليمة لايمكن أن تتحقق إلا على أعمدة سياسية متينة. والسوق المشتركة هى عادة تكتفى بضم مجموعة من الدول ذات المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة وليست مجرد تجمع لعدد من البلاد المتنافرة التى تحتل فيه بعض الدول - كاسرائيل فى حالتنا - أراضى الغير باستخدام القوة ضد مبادئ الأمم المتحدة وكيف نبنى سوقا مشتركة على هذه القواعد السياسية الهشة؟ كيف يمكن أن نتعامل مع آمال الشعوب وأحلام الجماهير وحقوقهم بعقلية التاجر الذى يتعامل فى السوق بالعملة النقدية على أساس المكسب والخسارة ليس إلا؟ بل كيف - إن أردنا الصراحة - إقامة سوق مشتركة بين الصياد والفريسة؟

ثم ما هذه العجلة التى نندفع بها لدخول هذه السوق المجهولة والتى تجعل أحد المسئولين يعلن «بأننا بدأنا مع إسرائيل... أول المشروعات الصالحية والنوبارية ثم يليها مشروع ٢٠٠,٠٠٠ فدان فى وادى العريش» ثم أعلن وبسرعة عن تجهيز مركز تدريب الشرق الأوسط على الزراعة الصحراوية بمريوط بالتعاون مع الجامعة الأمريكية فى مصر ثم عن قيام جامعة جديدة فى منطقة وادى الفارغ اسمها جامعة الشرق الأوسط والتى خصصت لها وزارة الزراعة ٣٠٠٠ فدان !!! إسرائيل ليس لديها شئ تعطيه ولا هى سوق كبيرة تمتص جزءا من إنتاجنا فتعدادها لا يتعدى سكان شبرا بمناطقها العشوائية علاوة على أننا نمتلك الأرض الواسعة والمياه والأيدى العاملة ورأس المال وكذلك النفط الذى تطالب بان يصب مرة أخرى فى مصافى حيفا. يعنى إسرائيل تريد أن تتحكم فى انابيب نفطنا المتجهة إلى الغرب وفى انابيب المياه القادمة من تركيا والمتجهة إلى الجنوب بيدها اليمنى على أن تظل قابضة على سلاحها النووى بقبضتها اليسرى!!! فى مقابل ماذا سنرع؟

وأخيرا أليس من الحكمة مناقشة مثل هذا المشروع المصيرى فى الحزب الحاكم وفى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المتخصصة؟ أى لابد من مناقشته مصريا ثم أليس من الحكمة مناقشته عربيا أيضا حتى نتفق على رأى واحد فى أمر يخص جيلنا والأجيال القادمة لأن مصيرنا واحد طال الزمن أم قصر رغما عن خلافاتنا الحالية؟

كتب شمعون بيريز مقالا بعنوان «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة» فى كتاب بعنوان «ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية مستقبلية لمستقبل الشرق الأوسط.» نشره مركز الأهرام للترجمة والنشر قال فيه «ليس السلام فى الشرق الأوسط عملية جراحية وإنما هندسة معمارية ضخمة» وأوافقه على ذلك كل الموافقة ولكنه يعلم قبل غيره أن المهندس القدير يبنى مشروعه الكبير على أسس راسخة متينة وعلمية قبل أى شئ وهو يجرى حساباته أن يدخل تأثيرات الزلازل وإلا إنهار المشروع الكبير كما أنهارت عمارة مصر الجديدة أثناء الزلزال الأخير.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٤

مشروع السوق الشرق أوسطية وانشاء دولة اسرائيل الكبرى

د.فوزي منصور

فى الشهور الثلاثة الأخيرة، أزيح الستار بشكل شبه رسمى فى مصرعن مشروع لإنشاء ما سمى بالسوق الشرق أوسطية، التى تتكون فى الأساس من مصر واسرائيل ومن ينضم اليهما من الدول العربية . وتناول الحديث فى هذا الشأن السعودية والمغرب والاردن وغيرهما كدول تساهم بالفعل فى مناقشة المشروع أو ترشح للمشاركة فيه ، وكذلك بعض دول الجوار مثل تركيا. وشارك فى التهليل، وربما المناقشة، بعض المحسوبين على قيادة حركة التحرير الفلسطينية.

ولم تكن المفاجأة هى سعى اسرائيل، بدعم قوى من أمريكا، لإخراج هذا المشروع الى حيز الوجود، وانما كانت المفاجأة الحقيقية هى فى كيفية الاعلان عنه، وفى ترقيت الاعلان؛ وفى جسامة ودأب وتنوع الجهود التى بذلت فى الخفاء، وتحولت الآن إلى العلانية للإعداد للمشروع ؛ وفى استدراج اسماء، وهيئات كان الظن انها تنأى بنفسها عن مثله، وفى أن تنفيذ المشروع قد بدأ بالفعل فى أشكال جنينية. حتى قبل أن يطرح للمناقشة أمام الرأى العام.

لم يكن سعى اسرائيل مفاجأة لان إقامة سوق مشتركة بينها وبين البلدان العربية لن يعني سوى شئ واحد هو نجاح اسرائيل فى بسط سلطتها الاقتصادية على هذه البلدان، واستثمار خبراتها وعمل شعوبها لخدمة مشروع اسرائيل الكبرى، ان الصهيونية لم تخف أبدا أن ذلك هو هدفها بعيد المدى ومقولة أن الاموال العربية المتراكمة لدى أصحاب النفط ، والموارد الطبيعية العربية الواسعة، والايدى العربية الوفيرة العاطلة عن العمل، تستطيع أن تتعاون مع الخبرة والتكنولوجيا والعقول الاسرائيلية لخير الجميع، هذه المقولة الوقحة الكاذبة التى أطلقها مناحيم بيغن على أرض مصر، تعبر عن المحتوى الحقيقى للحلم الصهيونى .

إن من لا يدير ماله كما قال أخونا الاستاذ« عبد الله يوسف الحمر» من الامارات العربية - **لا يملكه ومن يحتكر لنفسه الخبرة والتكنولوجيا والادارة والتسويق يصبح هو المسيطر على كل شئ، والمستغل لكل انسان. وذلك هو الدور الذى تراه اسرائيل لنفسها، والدور الذى سوف يخلص بالضرورة لها فى ظروف الوهن والهوان العربى الراهنة، وفى أية ظروف أخرى متصورة فى المستقبل المنظور لو نفذ هذا المشروع .**

لقد احتاجت السوق الأوروبية المشتركة، القائمة بين بلدان متكافئة السيادة، متحدة الهوية والهدف، و متقاربة فى مستوى المعيشة والثقافة والتطور التكنولوجى والتعليم وأنظمة الحكم، الى عشرات السنين ومئات المعاهدات والاتفاقات التفصيلية لكى تقوم على نحو يحقق المزيد من التقارب بين مستويات معيشة شعوبها، ويحاول حماية الجميع من الاثار السلبية لقانون التطور اللامتكافئ الملازم للنمو الرأسمالى. لكن ذلك



المصدر : اليســـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يونيو 1994

القانون هو الذى تسعى النظم الحاكمة الان الى اطلاقه من كل قيد ؛ لاعطائه حق السيادة،فى مختلف بلادنا العربية. **والسوق المشتركة الشرق أوسطية لن تكون، من هذه الزاوية، سوي صورة مكبرة، مما يجرى الان فى الاقتصاديات العربية**

أكثر من ذلك، ان عمليات الخصخصة المريبة واطلاق قوة السوق التى تجرى الان بسرعة محمومة، وإتاحة الفرصة للأجانب بما فى ذلك الصهاينة الذين كثيرا ما يتسترون تحت واجهات اخرى قد تحمل اسماء عربية، لوضع اليد على مواردنا الاقتصادية، تبدو لى الان هى التمهيد الضرورى لاقامة السوق المشتركة الشرق أوسطية ؛ ان التوقيت واحد والجهات الاجنبية الضاغطة فى الاتجاهين واحدة. والنظم العربية الرائدة فى الوجهين واحدة، وأساليب العمل المتراوحة بين الخفاء والعلانية المفاجئة واحدة.

من حوالى خمسين عاما، كان المصرى السائر فى شوارع وسط البلد فى القاهرة، شوارع قصر النيل وسليمان باشا فؤاد وغيرها، يشعر بالغربة لكثرة ما يرى من أسماء أجنبية، أغلبها يهودى، علي واجهات البنوك وشركات التأمين والمحلات التجارية الكبرى وإدارات الشركات الصناعية والمرافق. والسوق الشرق أوسطية. لونفذت لن تعنى أن تعود هذه الاسماء، الى وسط القاهرة، أو قد تعود ولكن كفروع لشركات مقرها فى مكان آخر. ان شوارع قصر النيل وسليمان وفؤاد القاهرية، وشوارع قصر النيل وسليمان وفؤاد الرباطية والعمانية والدمشقية والرياضية وفى كل عواصم العرب الاخرى سوف تتجمع كلها فى القدس العبرية، ستصبح اسرائيل هى العاصمة، والقدس وسط البلد فى العاصمة الكبرى، وبقية بلاد العرب هي الارياف الخاضعة المتخلفة. ذاك هو ما يعدون الان له، الان وليس غدا. أضغاث أحلام؟ كذلك كانت اسرائيل من خمسين عاما.

إن الامر بالنسبة إلى اسرائيل لم يعد تحقيق احلام قابلة للتأجيل. انه قد أصبح الان شرط بقاء والذين يساندونها عليه يعدون لها حبل النجاة. لننظر الى بعض الارقام : ان اسرائيل تسرق الان من الاراضى العربية المحتلة حوالى ١٣٠٠ مليون متر مكعب فى العام من المياه العربية. وبحلول عام ألفين سوف تحتاج الى ٨٠٠ مليون متر مكعب أخرى. واعتمادها على النفط المصرى كمصدر للطاقة أمر معروف، وسوف تحتاج في المستقبل الى المزيد الذى لن تستطيع مصر تزويدها به، وقد كان متوسط الدخل القومى فى عام ١٩٨٨، عام قبل الانتفاضة، يبلغ فى اسرائيل ٨٦٥٠ دولارا للفرد، بالمقارنة مع ٦٦٠ دولار فى مصر، أى حوالى ثلاثة عشر ضعف مصر، و ٦٢٠٠ دولار فى السعودية أكبر مخزن للنفط في العالم. هذا المستوى **العالى المتميز لا تحصل عليه اسرائيل بفضل تفوقها التكنولوجى وتقدمها العلمى كما يشاع، فصادراتها الاساسية الى غير الاراضى المحتلة تكاد تنحصر فى الماس وبعض المنتجات الزراعية، وانما تحصل اسرائيل على هذا المستوى بفضل المعونات الخارجية المتعددة الانواع، والتى تبلغ حوالى ١٠ بليون سنويا، أى بمتوسط يزيد على ٢٥٠٠ دولار للفرد، ثم بفضل احتلالها للاراضى المحتلة العربية، وذلك ، من ناحيتين** : استخدامها هذه الاراضي كسوق مغلقة عليها تمتص من خلالها قدرا كبيرا من التحويلات المالية التى ترد الى أهل الاراضى المحتلة من الخارج ، وفى سبيل ذلك تعمل اسرائيل ما فى وسعها لتعطيل نمو قوى الانتاج العربية وخاصة فى الصناعة فى هذه الاراضي ، والامر الثانى استخدام أهل الاراضي المحتلة الذين يحرمون من إقامة مشروعاتهم الخاصة كعمال مأجورين(حوالى ١٢٠ ألف عامل ، منهم ٥٠ ألف دون تصريحات رسمية ،



والمجموع ٥ر٦٪ من القوة العاملة فى اسرائيل) يقومون بالاعمال الشاقة التى أصبح الاسرائيليون الان يأنفون من القيام بها، وذلك مقابل نصف أو ثلث أجر المثل.

ومعروف ان المعونة الامريكية الى اسرائيل سوف تنخفض كثيرا، على الاغلب، ابتداء من العام القادم. كذلك من المعروف أن سيطرة الفلسطينيين على شئونهم الاقتصادية تدخل ضمن الحد الادنى الذى سوف يسمح به لهم لو تمت التسوية، الامر الذى سوف يحرم اسرائيل من متابعة الاراضى وسكانها بالمعدل العالى الذى تحقق حتى الان. **من هنا مساعى اسرائيل المحمومة لإحلال الاستغلال الاكبر لمجمل ثروات الوطن العربى وسكانه من خلال ما يسمى بالسوق المشتركة محل استغلال ما تبقى من فلسطين. والمقايضة الحقيقية التى تسعى إليها اسرائيل. إذن ليست مقايضة الارض بالسلام، ولكن مقايضة الجزء بالكل. انها باختصار، لكى أعكس مقولة كلاوسفيتز، متابعة للحرب على العرب بوسائل أخرى. ومن هنا ايضا الاصرار على أن تسير المحادثات المتعددة الاطراف، والتى تناقش قضايا مثل المياه والطاقة والبيئة مع من يرضخ من العرب، وهم كثيرون، جنبا الى جنب مع المحادثات الثنائية.**

ولم يكن غريبا أن تبحث الى جوار هذه المحادثات، وكجزء خفى منها، تلك المشروعات المشتركة التى لا يكاد يمر أسبوع الان دون أن نصدم بالجديد منها أو الجديد عنها، ودائما بتمويل يفترض أن يأتى من العرب، مثل مشروع مد المياة من تركيا الى السعودية عبر سوريا والاردن واسرائيل طبعا، ومشروع إقامة قناة اسرائيلية اردنية بين خليج العقبة والبحر الميت لتوليد الكهرباء، ومشروع الشبكة الكهربائية المشتركة بين البلدان العربية واسرائيل، ومشروع مد خطوط النفط عبر اسرائيل إلى حيفا، ومائة وخمسين مشروعا آخر أعدها المخطط الأقليمى الاسرائيلى **أهارون زوهار**، بالإضافة إلى مشروعات التعاون الصناعى والخدمى التى يحلم رجل الأعمال الفلسطينى نبيل شعث بتغطية الإقليم بها (نيوزويك عدد ١٠ مايو ١٩٩٣) ومشروعات التعاون الزراعى التى ينفذها بالفعل الدكتور يوسف والى وزير الزراعة المصرى، ويعلن انضمام المغرب اليها ويبشر بانضمام دول أخرى فى المنطقة فى القريب العاجل، ويحيط بذلك جميعه ضغوط كلينتون لإنهاء المقاطعة العربية للشركات الأمريكية التى تتعامل مع اسرائيل وتركيزه على ضرورة التعاون الاقتصادى معها الآن، ودون انتظار حتى لإتمام التسويات الثنائية التمهيدية التى يروج لها الآن حول أشكال وشروط الجلاء من الأراضى العربية المحتلة وحول حقوق الشعب الفلسطينى الوطنية.

ومن هنا أيضا كان تعدد المؤتمرات وحلقات النقاش فى نيويورك وروما والقاهرة طوال الإثنى عشر شهرا الماضية حول مشروع الشرق، والسعى إلى إنشاء جامعة للشرق الأوسط تتبناه، وتطوره بإشراف معلن وتمويل من بعض هيئات الأمم المتحدة مثل UNDP والبنك الدولى وهيئات البحوث والجامعات الأمريكية والألمانية، ومشاركة من بعض الجهات العربية شبه الرسمية مثل المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط فى القاهرة وغيره من التجمعات العلمية والبحثية.

لقد كانت بداية الإعلان شبه الرسمى عن المشروع فى حديث للدكتور يوسف والى وزير الزراعة المصرى فى حديث تم توضيبه مع الأهرام القاهرية فى صفحة شبه إعلانية تشرف عليها وزارة الزراعة. وتتابعت أحاديث الوزير مع الصحيفة بعد ذلك، كل منها يكشف جانبا مما كان مستورا ويدع للآخرين مهمة استكشاف الباقى. **وكان أكبر المفاجآت هو عدد الأسماء المرموقة التى تحسب**



المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يونيو

عادة للعمل الوطنى والقومى التى تبين أنها شاركت فى مناقشة المشروع مع أطراف أمريكية أو اسرائيلية كمشروع وارد،قابل للبحث. فهل انتهى الأمر بهؤلاء إلى تصديق ما ألقى إليهم وأصبحوا يرددونه عن هذه القرية الكونية الصغيرة القائمة على الاعتماد المتبادل التى تحول إليها عالمنا الكبير، وغفلوا بذلك عن أن أسوأ أصناف القهر والاستغلال هو تحديدا ماتحتوى عليه القرية الصغيرة؟أم هل أطفأ جذوتهم وأحبط هممهم انهيار الاتحاد السوفياتى وبطش القطب السيد الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية التى لم يبق للعرب إلا الركوع لها ولربيبتها اسرائيل!.

إن كانت هى الأخيرة فإنهم يخطئون قراءة الحاضر وقراءة التاريخ ، ويجهلون قدرة الشعوب على التجمع من جديد وتأمين مستقبلها. إن الولايات المتحدة لن تبقى دائما القوة الأوحد أو المسيطرة. ومن يراقبها عن قرب وعلم لن تخطىء عينه رؤية عوامل النحر الاقتصادى والاجتماعى التى تزعزع أساس قوتها. وإذا كان الاتحاد السوفياتى قد سقط فإن الصين، بالمقابل، تزداد قوة. لقد حققت معدل نمو قدره ٩٥٪ فى السنة- فى المتوسط- فى السنوات الأربع عشرة الأخيرة، و١٢،٨٪ فى السنتين الأخيرتين، ويتوقع أن تتحول إلى القوة الأعظم فى العالم قبل أن ينتصف القرن القادم. والشعوب الحية التى تعتمد على قواها الذاتية، قادرة بأساليبها الخاصة- على أن تحقق ماحققته الصين، أيا كانت تقلبات الأحوال حولها.

إن مشروع السوق المشتركة الشرق أوسطية هو النصف الثانى المتبقى من الحلم الصهيونى: النصف الخاص بإنشاء دولة اسرائيل الكبرى، بعد أن تحقق النصف الأول بإنشاء دولة إسرائيل.

إن هذا المشروع هو نقيض المشروع التوحيدى القومى ونفى له. ذلك النفى هو الهدف الأول للمشروع. والهدف الثانى المتكامل معه هو تحقيق الهيمنة الإسرائيلية على الوطن العربى سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا، وتأمين وتكثيف الاستغلال الإسرائيلى الأمريكى لثروات الوطن العربى وأمواله وقوة عمل أبنائه. ولتأمين هذا الهدف يجرى الآن فى عدد من الأقطار العربية التصرف بأبخس الأثمان فى الأصول الإنتاجية التى بنتها الشعوب بدمائها وعرقها عبر سنوات طويلة، وهدم القلعة والسياج اللذين يمثلهما القطاع العام، وإطلاق قوى السوق الداخلية والخارجية على نحو لن يجلب لمعظم المواطنين سوى المزيد من تدهور مستوى المعيشة والبطالة وتدنى الخدمات. والهدف الثالث للمشروع هو القفز- تحت دعاوى الرخاء المشترك وأولوية الاقتصاد على السياسة التى يروج لها الصهاينة والأمريكان- فوق رءوس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وحق الدول العربية فى استرجاع كامل سيادتها على أراضيها المحتلة.

لكن هذا المشروع الذى يتوهم أصحابه أنه سوف يفرض السلام العبرى على المنطقة،والحماية للنظم العربية العشائرية أو الكومبرادورية المتحالفة مع إسرائيل والخاضعة لهما، لن يجلب لأى من هؤلاء سلاما ولا استقرارا. ذلك أمر واضح الآن لكل ذى عينين. وسيزداد وضوحا كلما تقدم تنفيذه وزادت نقاط صدامه مع المشاعر القومية والوطنية الدينية ومع المصالح الاقتصادية المباشرة لأوسع الطبقات الشعبية وللبورجوازيات الوطنية المنتجة.

ولكيلا يتحول هذا الصدام المحتوم المتصاعد إلى سلسلة لاتنتهى من الاضطرابات وأعمال العنف الجماعى والفردى العشوائية التى لم تجلب سوى المزيد من الشقاء، وقد تنتهى إلى فوضى مدمرة، فإن لكل قوى الأمة السلمية بكل تياراتها وتوجهاتها: الوطنية والقومية، الإسلامية والاشتراكية مدعوة إلى التجمع دون إبطاء

حول هدف واضح محدد هو بحث وتنفيذ وسائل التصدى لهذا المشروع ووأده فى المهد.

كذلك فإن مثقفى ومناضلى الوطن العربى بوجه خاص مدعوون لأن يضعوا على رأس القائمة أولوياتهم:

١- فضح هذا المشروع وبيان نتائجه السياسية والاقتصادية والثقافية.

٢- مساعدة الشعوب العربية على ابتداع أساليب النضال الجديدة الفعالة الكفيلة بالتصدى له.

٣- الحذر من أن يستخدموا، من خلال المشروعات البحثية المشتركة وأنشطة المعاهد والمراكز والجمعيات العلمية والبحثية والبحوث المستقبلية وغير ذلك، كأدوات لاختراق جدار الرفض الهائل الذى تواجه به الأمة العربية ممارسات اسرائيل ومخططاتها، ومطية للتطبيع الذى تسعى إسرائيل إلى فرضه.

٤- تحذير قوى التحرير الوطنى - دولا ومنظمات- من أن يكون ثمن تحرير الأرض الوطنية هنا أو هناك هو إخضاع مجمل الوطن العربى للهيمنة الأمريكية الإسرائيلية، من خلال المشروعات المشبوهة مثل مشروع السوق الشرق أوسطية أو المشروعات المشتركة التى تنتهج نهجه.



مرة أخرى حول مشروع سوق الشرق الأوسط!

د. عبد العظيم أنيس

قرأت بإمعان مقال الصديق العزيز محمد سيد أحمد فى عدد الأهرام يوم ١٩٩٣/٥/١٣ بعنوان « حول السوق الشرق أوسطية » والذى يرد فيه على مقالى بمجلة « اليسار » عدد أول مايو وعنوانه « الإعداد لمؤامرة التسليم الأمريكية ». وقد فهمت من مقال الصديق العزيز أنه لا يعارض قيام هذه السوق التى تضم الدول العربية واسرائيل إذا وقعت اتفاقية سلام بين اسرائيل ودول الطوق، وأن الخشية الحقيقية من إثارة فكرة السوق اليوم هى أن تكون سببا فى إجهاض القضية الفلسطينية، باعتبار أن السلام قد حل دون حلها. كما أنه يعترض على استخدام تعبير « المؤامرة » فى مقالى باعتبار أن المؤامرة تفترض السرية بينما الحديث عن هذه السوق وعن مستقبل السلام فى المنطقة يجرى علنا منذ مدريد.

وانطباعى الشخصى بعد قراءة مقال الصديق مرتين أنه أساء فهم بعض ما ورد فى مقالى بمجلة « اليسار » كما أننى بالتأكيد أختلف مع بعض ماجاء في مقاله، وسوف أركز رده فى النقاط التالية:

أولا: إن وصف « المؤامرة » الذي استخدمته فى مقالى لاينصرف أساسا إلى فكرة السوق، وإنما ينصرف إلى المؤامرة الأمريكية الاسرائيلية العربية لتصفية قضية الشعب الفسطينى بعيدا عن حق تقرير المصير وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الضفة والقطاع. إنها مؤامرة « التسليم » . كما ورد فى عنوان مقالى، وماالدعوة إلى مشروع السوق إلا حلقة علنية فى هذه المؤامرة. لكن هذه الحلقة سبقتها حلقات ومنها ما سمى « مبادرة السلام فى الشرق الأوسط » والتي شكلت من أجلها منذ أكثر من عام لجنة قيادة من كبار السفراء ورجال المخابرات والمال الأمريكين السابقين والتى أحيط الكثير من أعمالها بالسرية حتى اليوم. فنحن لانعلم حتى اليوم من هم أعضاء « العقل المركزى » الذى شكلته هذه القيادة من المصريين والاسرائيليين والفلسطينيين والسعوديين والأتراك.. الخ باستثناء د. **سعد الدين ابراهيم**، ومع أن قيادة هذ المبادرة قد ذكرت أن هناك مصريين كانوا أعضاء فى مفاوضات مدريد ضمن أعضاء العقل المركزى إلا أننا لانعلم من هم حتى اليوم. ولانعلم حتى اليوم من هم المصريون الذين حضروا اجتماعات روما التى تحدثت عنها **هيلينا كوبان** فى حديثها الشهير فى مجلة المصور. ألا يدل هذا التكتم وتلك السرية على شىء؟.

ولولا ضيق المكان لذكرت للصديق هنا العديد من الشواهد والقرائن التى توضح أن الإعداد للمؤامرة - مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية- قد جرى فى واشنطن منذ أمد طويل وبتعاون أطراف عربية وصلت إلى قناعة بأن مصالحها الاقتصادية ومصالح أنظمة حكمها تقتضى التعاون مع الأطراف الأجنبية، حتى ولو كان هذا ضد مصالح شعوبها وطموحات هذه الشعوب.



المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يونيو ١٩٩٣

ثانيا: دعنى أوضح، منعا لأى سوء فهم، أننى من ناحية المبدأ لست ضد التفاوض مع اسرائيل. فأنا أعرف أن الفيتناميين كانوا يتفاوضون مع الأمريكيين أعدائهم التقليديين.لكن الفيتناميين كانوا يحاربون بجيوشهم من ناحية ويتفاوضون من ناحية أخرى، وكانت علاقات القوى الدولية والإقليمية، وعلى النطاق المحلى على أرض فيتنام، فى صالحهم تماما. لذا كان من المعقول أن يتوقع المرء انتهاء المفاوضات إلى حل قائم على أساس المبادىء، وهو ماحدث فعلا.

ولكن فى حالتنا نحن اليوم فإنه لاعلاقات القوى الدولية ولا الإقليمية تجعل الوصول إلى حل قائم على حق تقرير المصير وإنشاء الدولة المستقلة أمرا ممكنا اليوم. وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن المفاوضات تجرى فى ظل انقسام حركة التحرر الفلسطينى ذاتها بين حماس ومنظمة التحرير من ناحية ومن أطراف منظمة التحرير ذاتها من ناحية أخرى فإنه يبدو لنا أن هذا كله يستبعد تماما قبول اسرائيل وأمريكا مشروع قيام الدولة الفلسطينية. لا اليوم ولا بعد خمس سنوات. والحديث عن إعادة التفاوض بعد خمس سنوات من الحكم الذاتى الشكلى مقصود به فى حقيقة الأمر تأجيل الأمور لحين خلق واقع شرق أوسطى جديد (ومن هذا الواقع مشروع السوق) يجعل قضية فلسطين فى خبر كان!

ولذا فإننى ضد قبول مشروع الحكم الذاتى المعروض كما أننى أعارض الدعوة التى تقول أنه ليس أمامنا من بديل غير قبول هذا المشروع واعتبرها دعوة خطرة وخضوعا للضغط الأمريكى.

ثالثا: والآن لنفرض جدلا أنه وقعت اتفاقيات سلام بين اسرائيل وسوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين (ورأيى الشخصى أن هذا أمر ضعيف الاحتمال) فلماذا يكون إنشاء سوق شرق أوسطية أمرا حتميا عندئذ. كما يقول الصديق سيد أحمد!.

أفهم أن يقال إن وجود علاقات دبلوماسية وتجارية مع اسرائيل سوف يكون جزءا لايتجزأ من اتفاقات السلام، كما حدث مع مصر عام ١٩٧٩.

لكن موضوع سوق شرق أوسطى أمر آخر، لأن السوق يعنى فى نهاية الأمر إزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء تأشيرات الدخول، والسماح بالانتقال الحر للعمالة، وتوحيد العملة ..الخ هذه الأمور المعروفة. وحتى لو سلمنا بهذا جدلا فيما يتعلق بدول الطوق فلماذا توافق على هذا دول عربية ليست بينها وبين إسرائيل اتفاقات سلام؟ ألا يعنى هذا نهاية الجامعة العربية؟.

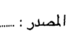
إن الحقيقة كما ذكرت فى مكان آخر (انظر الهلال عدد أول أبريل) أن فكرة سوق الشرق الأوسط هى فى الأصل مشروع أمريكى لحماية المصالح الأمريكية بالمنطقة فى مواجهة التكتلات التجارية الأخرى (السوق الأوروبية الأخرى، والتكتل اليابانى الأسيوى)، مع اعتماد اسرائيل كالوكيل الرئيسى للمصالح الأمريكية، وهو مشروع قوامه رأس المال الخليجى والتكنولوجيا الاسرائيلية والعمالة المصرية الفلسطينية كما ورد فى كتاب الصديق «بعد أن تسكت المدافع».

فلماذا يكون حتميا أن نؤيد مثل هذه المشاريع الاستعمارية؟ ولماذا تتورط أطراف عربية ذات ماض وطنى فى الدعوة لمؤتمرات حول هذه السوق، كما تتورط فى الدعوة إلى إنشاء جامعات شرق أوسطية تصب فى نفس الاتجاه؟.

وأخيرا فإننى لم أفهم من مقال الصديق محمد سيد أحمد قوله إنه معترض على ما قدمته أنا من نقد لمشروع السوق من منطلق يسارى. فهل أفهم من هذا الكلام أن «المنطلق اليسارى» قد أصبح شيئا معيبا فى رأى الصديق أم أننى مخطىء فى هذا الفهم؟.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

ضد التيار

مشروع شرق اسرائيلى !

طرحت قضية « السوق الشرق اوسطية » نفسها بكثافة ، على اعمال المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب ، الذى انهى اعماله الاسبوع الماضى ، « بالدار البيضاء » ، وهى واحدة من اجمل المدن العربية ، واكثرها سحرا وخصوصية . وكانت هذه القضية ، محورا اساسيا ، للندوات العامة التى انعقدت على هامش المؤتمر ، لمناقشة وضع العرب فى ظل المتغيرات الدولية من مختلف الجوانب ، كان من اهمها ندوة خاصة عن النظام الاقتصادى الشرق اوسطى ، للدكتور « محمود عبد الفضيل » فند فيها مزاعم الذين يروجون فكريا وسياسيا لهذا المشروع

• يقول « عبد الفضيل » ان مشروع السوق الشرق اوسطية ، هو مشروع سياسى ، يستهدف اعادة هندسة المنطقة العربية جغرافيا ، ودمجها مع دول غير عربية ، لاحكام السيطرة الغربية عليها ، على غرار ماتم فى اتفاقيات « سيكس بيكو » ، وهو مرتبط بقرب حدوث تسوية ما للصراع العربى الاسرائيلى . ويؤكد « عبد الفضيل » ان المشروع قد تم التخطيط له بالفعل ، عبر مراكز الابحاث ودوائر صنع القرار الغربية ، وان مايجرى الان هو الترويج لتمريره لدى الراى العام العربى .

ويشير « عبد الفضيل » الى « لجنة التنمية والتعاون الاقتصادى » فى اطار المحادثات متعددة الاطراف ، التى تقوم بالدور الرئيسى للتخطيط للنظام الشرق اوسطى ، بوضع مشاريع للربط بين بلدانه بشبكات الطرق والمواصلات والكهرباء والتبادل التجارى والسياحى ومشروعات التنمية والعلم والتكنولوجيا ، التى ستسخر لاستغلال المياه والثروات العربية ، وهى ترتيبات تمنح اسرائيل دورا قياديا ومهيمنا ، حيث تشير الدراسات التى اعدت لهذا الغرض إلى تنمية التبادل التجارى فى اطار منطقة حرة للتجارة بين مصر وسوريا والاردن والكيان الفلسطيني واسرائيل

وفى ظل هذا النظم الجديد تنتهى المقاطعة العربية لاسرائيل دون مقابل ، وتصبح اسرائيل نقطة الجذب الرئيسية للاستثمارات الاجنبية ، والمركز الرئيسى للتحديث التكنولوجى والمستحوذ الاعظم على المكاسب والمنافع المتولدة عنه ، وتلعب تركيا دورا قابضا فى قضايا المياه ، وايران دورا بارزا فى الترتيبات الامنية فى الخليج ؟

ويرى د . « عبد الفضيل » ان الرؤية التجريدية للموضوع فى اطار التحليل المنطقى حول مكاسبه التجارية ، تحمل قدرا كبيرا من التبسيط والاستهانة بالعقل وبالمشاعر العربية وبالمخاطر التى تهدد النظام العربى بالاضمحلال والهوية العربية بالزوال .

وكيف يمكن الحفاظ على النظام العربى حتى لاتنهار مقوماته وتضيع معالمه امام قوى الدفع الجديدة التى تسعى لاقامة هذا النظام ؟

يجيب « محمود عبد الفضيل » ردا على تساؤله ، بالتمسك بكافة اشكال واليات ومؤسسات العمل العربى المشترك ومنحها . دفعة جديدة من الحياة والحيوية حتى لاتذوب الوحدات القطرية العربية فى ترتيبات اقتصادية وامنية وبيئية ، تتعامل معها فرادى وكوحدات منفصلة .لايربطها ضابط او رابط .

فهل تكفى تلك المخاطر سببا لكى يتخلى المروجون لهذا المشروع والساعون لتقديم تبريرات ايديولوجية وسياسية تتحلى بالحياد البارد والمراوغة عن موقفهم ؟ !

امينة النقاش





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٣

السوق الشرق أوسطية وكيف تتعارض مع المصلحة القومية

بقلم : د. صلاح العقاد

كان من بين اللجان متعددة الاطراف التى انبثقت عن مؤتمر مدريد لجنة تخصص لبحث وسائل التنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط. وقد عقدت هذه اللجنة أخر اجتماعاتها خلال الشهر الماضى فى روما. فكان مناسبة لتردد الحديث فى مصر عن المخاوف التى تثيرها خطة السوق الشرق اوسطية والتى هى من بعض المقترحات الامريكية وتستهدف اقامة سوق مشتركة يدخل فى نطاقها معظم الدول العربية، فضلا عن اسرائيل وتركيا.

ولا شك ان الامريكيين استوحوا الفكرة من تجربة سابقة نجحت فى غرب اوروبا، وكانت الادارة الامريكية هى التى أوحت بها ايضا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما طرحت للتنفيذ المشروع الشهير باسم «وزير الخارجية الامريكية «مارشال» وكان الغرض منه اعادة تعمير اوروبا المخربة بأسلوب يسهل التعامل مع كتلة واحدة تضم العديد من الدول بدلا من التعامل مع كل دولة على حدة. وكان لابد لصاحب الاقتراح الامريكى بخصوص الشرق الأوسط ان يلاحظ الفرق بين المستوى الحضارى والثقافى المتقارب فى غرب اوروبا وبين ظواهر التفاوت التى تفرق بين الشعوب التى تقطن المنطقة محل الاقتراح. فضلا عن ان تكتلا باسم الشرق الأوسط يعنى فى نهاية الأمر تذويب العرب فى منطقة متعددة الجنسيات واتاحة الفرصة لاسرائيل كى تجتاح الاسواق العربية، ليس فقط بالبضائع بل برأس المال، ولتركيا لكى تسيطر على مصادر المياه.

ومن المعروف ان خطة السوق العربية المشتركة التى تأسست على الورق منذ ١٩٦٤. لم تتقدم خطوة واحدة خلال ثلاثين عاما. فما زال حجم التجارة بين الدول العربية بعضها مع البعض ضئيلا جدا. فى حين نما التبادل التجارى باطراد بين كل دولة عربية على حدة وبين اوروبا. وربما لم تكن الخلافات السياسية هى المسئول الاول عن هذه الاوضاع، بل أملتها طبيعة التخلف الاقتصادى السائد والذى جعل الدول العربية محدودة فى قدراتها الانتاجية ومضطرة الى استيراد حاجياتها الاستهلاكية من الدول المتقدمة.

من هنا وجدنا معظم المحللين فى مصر يعترضون على الفكرة من اساسها بينما قررت كل من سوريا ولبنان مقاطعة لجنة التنمية الاقتصادية متعددة الاطراف، على اساس انه يجب اولا تطبيق مبدأ الارض مقابل السلام فى المعاهدات المنتظرة بينها وبين اسرائيل. واحتفظت الجامعة العربية بمكتب المقاطعة الاقتصادية الذى يتخذ مقره فى دمشق.

وقد كانت مقاطعة اسرائيل اقتصاديا من بين المجالات القليلة التى نجحت فيها الدول العربية. وكانت المقاطعة ذات شقين:

الاول: هو منع التبادل التجارى مع الدول العربية، وقد اثبتت تجربة معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ان إلغاء المقاطعة الذى نصت عليه المعاهدة لم يؤد الى تبادل تجارى على نطاق واسع، لأنه لايستطيع أحد أن يتدخل بالقوة لعقد الصفقات التجارية. وقد تبين ان القطاع الخاص المصرى، انصرف من تلقاء نفسه عن التعامل مع اسرائيل. ومن هنا فإن الغاء المقاطعة فى مجال التبادل لن يكون له اثر كبير الا فى حالة اقامة السوق الشرق اوسطية المقترحة.

أما الشق الثانى من المقاطعة العربية فكان يتمثل فى وضع الشركات التى تستثمر اموالا فى اسرائيل على قائمة سوداء وتمتنع الدول العربية عن التعامل مع هذه الشركات العالمية، مما جعل بعضها يتراجع، عن مشروعات داخل اسرائيل، مراعاة للسوق العربية الكبيرة. وقد لوحظ فى السنوات الاخيرة تخفيف نظام المقاطعة فى هذا الشق الثانى بدون ان يكون لهذا التخفيف آثار اقتصادية هامة.

مهما يكن فإن إلغاء نظام المقاطعة شىء وقيام السوق الشرق الأوسطية المقترحة شىء أخر يختلف اختلافا تاما عن الغاء المقاطعة الذى يمكن تنفيذه عند الاتفاق على السلام ودون احداث ضرر يذكر على مستقبل العالم العربى. «قد أشرنا الى ضآلة النتائج التى ترتبت على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى المجال الاقتصادى.

أ) السوق المشتركة فتعنى حرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال دون قيد أو شرط. وبالتالى حق رؤوس الاموال الاسرائيلية فى ان تتحرك داخل العالم العربى للاستثمار فى المشروعات التى تختارها. ولو كان الامر متعلقا بالدولة العبرية وحدها لبدا الامر هينا. بيد ان رؤوس الاموال التى يمتلكها يهود فى امريكا واوروبا تعمل عادة لحساب اسرائيل ماديا ومعنويا. وقد يقال ان العرب النفطيين يمتلكون هم ايضا رؤوس اموال ضخمة ويستطيعون التنافس مع الرأسمال اليهودى العالمى. ولو افترضنا جدلا أن الرأسمال العربى يقف على قدم المساواة من حيث الحجم مع الرأسمال اليهودى فهناك الفرق من حيث الكفاءة الفنية والادارية. والدليل على ذلك هروب رؤوس الأموال العربية وتشغيلها فى الدول المتقدمة حيث تحقق أرباحا اعلى.

وهناك أسئلة كثيرة أخرى تطرح بمناسبة الحديث عن السوق الشرق اوسطية - فهل نتصور مثلا ان اسرائيل يمكن ان تفتح الباب لليد العاملة العربية دون قيد؟

لقد ثبت من خلال التجربة مع جزء صغير من الشعوب العربية ان فتح الباب لليد العاملة للضفة الغربية وقطاع غزة قد أدى الى مشاكل لا حصر لها.. وعلت الشكوى من الطرفين فبعض العاطلين الاسرائيليين احتجوا على تشغيل اليد العاملة العربية الرخيصة بحجة ان ذلك يعنى اغلاق المجال امام الوافدين اليهود الذين يتدفقون سنويا حسب خطة التهجير الطموحة.

ومن بين الاسئلة التى تثار حول السوق الشرق أوسطية واضرارها بالمصالح القومية، ما سوف تعانيه بعض الصناعات العربية من اغراق السوق بالمنتجات الاسرائيلية خاصة فى مجال الصناعات الكيماوية والالكترونية. بعبارة أخرى لو ان التركيب الاجتماعى والاقتصادى كان متشابها لامتصت اسرائيل فى سوق شرق اوسطية كبيرة يمثل العرب فيها الغالبية العظمى. ولكن فى ظل التركيبة الاسرائيلية التى تقوم عليها الآن وهى كونها تمثل عناصر نشطة وافدة من مناطق بلغت درجة كبيرة من التقدم فان النتيجة سوف تكون سيطرتها على الاغلبية العظمى من جيرانها. ولا يقتصر ذلك على المجال الاقتصادى فحسب بل هناك القضية الكبرى التى تتعلق بعدالة توزيع المياه فى الشرق الأوسط.

يلتقى بعد غد (الأحد) فى العاصمة الأردنية (عمان) وزراء خارجية دول الطوق (مصر- سوريا- الأردن - لبنان - فلسطين)، وذلك بهدف بحث وتقييم نتائج الجولة التاسعة من محادثات التسوية.. وسبل المشاركة فى الجولة العاشرة.. والتى تجرى مشاورات مكثفة لتذليل العقبات التى تحول دون عقدها خلال الشهر الحالى. وفق الأوساط الدبلوماسية، فإن اجتماع وزراء خارجية دول الطوق سيناقش -ضمن الأوراق المعدة- ورقة عمل مصرية، تبدى فيها الحكومة المصرية الرغبة فى مشاركة الأطراف العربية فى الجولة القادمة من المحادثات، وتشير إلى ضرورة تهيئة الأجواء الملائمة لذلك من خلال عدم إصدار أية اعلانات او بيانات عربية بشأن تجميد مفاوضات «التسوية» أو عدم العودة لمائدة المفاوضات، وكذلك البدء فى اعداد مذكرات عربية (لكل طرف عربى على حدة)، يتم ابلاغها للإدارة الأمريكية، فى غضون أسبوعين من انتهاء اجتماع وزراء دول الطوق.. وبحيث تتحدد فيها المطالب العربية وجدول الأعمال للمفاوضات الجديدة.. على أن تقوم الإدارة الأمريكية، بعرض هذه المذكرات على «اسرائيل» قبل بدء الجولة العاشرة، وتحصل على بعض الموافقات الأساسية والمتعلقة بصيغ التنفيذ اللازمة للقرار (٢٤٢).

جهود مكثفة لعقد الجولة العاشرة من المفاوضات
مشروع أوربى لإقامة السوق الشرق أوسطية

تقرير :
محمود بكرى

وفى محاولة لاقناع الأطراف العربية بالمشاركة فى الجولة المقبلة للمحادثات، وللخروج من حالة الفشل التى أحرزتها الجولة التاسعة، أكدت مذكرة وزارة الخارجية المصرية -المعدة لاجتماع (عمان)- على ضرورة استثمار مازعمته بالتحمس الأمريكى الراهن لاحلال السلام فى المنطقة، معتبرة أن ضياع تلك الفرصة سوف يترتب عليه العودة بالصراع العربى الإسرائيلى إلى ما قبل (مؤتمر مدريد) الذى عقد فى الثلاثين من اكتوبر ١٩٩١، ودخول المنطقة فى خضم الاستعدادات العسكرية المتبادلة بين الأطراف العربية و«إسرائيل».

مصر تحاول!

وكانت مصر قد بذلت -ومنذ الاعلان عن فشل الجولة التاسعة من المحادثات- جهوداً مكثفة لإنقاذ عملية التسوية من الانهيار، حيث أوفد الرئيس مبارك مدير مكتبه د.أسامة الباز فى زيارة لواشنطن، كما بعث وزير الخارجية عمرو موسى برسالة لوزير الخارجية الصهيونى شيمون بيريز، ومن المنتظر ان يستقبل نائب وزير الخارجية الصهيونى (يوسى بيلين) فى سياق التحركات ذاتها.

وتقول المعلومات إن زيارة الدكتور الباز لواشنطن- والتى استمرت عشرة أيام وامتدت حتى يوم الثلاثاء الماضي- استهدفت بحث الصيغة المناسبة للدور الأمريكى فى الفترة القادمة، ونقل فى هذا الشأن رؤية مصرية حول طبيعة الدور الأمريكى المطلوب فى الفترة القادمة تحددت فيما يلى:-

١- قيام الإدارة الأمريكية بدور أساسى فى حث «إسرائيل» على الوفاء بتعهداتها السابقة بشأن أوضاع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، والسماح بعودة المبعدين الفلسطينيين.

٢- سوف تكمن أهمية هذا الدور فى مدى استخدام الإدارة الأمريكية لكل أسلحة الضغط اللازمة سواء اقتصادية أو عسكرية.

٣- ضرورة اعداد الإدارة الأمريكية لتصور واضح حول كيفية تنفيذ القرار (٢٤٢) بشأن تحقيق السلام الدائم والنهائى فى المنطقة، وهذا التصور يمكن عرضه على الاطراف المشاركة فى مفاوضات «السلام» إذا ما كانت هناك استحالة فى تلاقى وجهات النظر العربية والإسرائيلية حول تنفيذ هذا القرار.

٤- تعمل الإدارة الأمريكية ومصر معاً على تهيئة المناخ المناسب لبدء جولات مفاوضات السلام بحيث تتولى الادارة الأمريكية الاتصال «بإسرائيل»، وتتولى مصر الاتصال بالاطراف العربية، وتفضل مصر أن يثمر هذا المجهود المشترك عن التوصل لمبادىء اعلان النوايا.

٥- قبل تحديد موعد الجولة القادمة لمحادثات «السلام» يجب العمل على ازالة كل العقبات الإسرائيلية القائمة حالياً.. وحتى لايؤدى تحديد الموعد لمقاطعة الاطراف العربية لجولة المفاوضات القادمة.

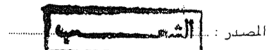
زيارة الباز

وتشير أوساط الخارجية المصرية إلى أن د.الباز عرض على المسئولين الأمريكيين الذين التقاهم مشروعاً للتقريب بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك حتى يمكن التوصل إلى صيغة اعلان المبادىء، والتى يمكن على أساسها استئناف جولات المفاوضات المقبلة.

وحسب الأوساط ذاتها، فإن المشروع المصرى التقريبى يطالب بضرورة ادخال تعديلات أساسية على المشروع الامريكى المقدم بشأن «اعلان المبادىء» والذى رفضه الجانب الفلسطينى لتبنيه وجهة النظر الإسرائيلية. وبحيث توافق إسرائيل على أن تكون هناك اشارة صريحة للربط بين المرحلة الانتقالية الخاصة بالحكم الذاتى للفلسطينيين، وبين المرحلة النهائية وأن يتضمن المشروع اشارة واضحة إلى الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة، وأن تلتزم «إسرائيل» بتجميد الاستيطان الأمنى.

وحول سلطات الفلسطينيين فى مرحلة الحكم الذاتى، يؤكد المشروع على ضرورة أن تكون تلك السلطات حقيقية على الا يتضمن «اعلان المبادىء» تفصيل هذه السلطات، بل يجب أن تأتى متمشية ومتفقة مع ما خولته القرارات الدولية، وخاصة القرار (٢٤٢) بشأن حقوق الفلسطينيين الوطنية والمشروعة، وأن





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

كما يسمح النظام بإذاعة الأذان فى التليفزيون عند كل صلاة.. وإذاعة بعض الآيات القرآنية الكريمة!

*****

– ومضت شهور التخدير.. وبدأت الحقائق تتكشف..

– إن النظام يمنح المسلمين هدايا شكلية، لكنه يمضى فى مخطط هائل يعتمد على القوة والسرعة والذكاء والصمت للقضاء على كل المضامين الإسلامية الحقيقية.. لقد أفرج عن المسلمين المحكوم عليهم، ليصادر كل حقوقهم فى الحياة فى ظلال دينهم.. لقد أعطاهم الدنيا ليعطوه الدين، فلما تبين له أن الناس لايقبلون هذه الصفقة الخاسرة، صادر –فوراً– كل حقوقهم فى الحركة والعمل والحوار، مستخدما شعارات كاذبة يرفضها أنصاف المثقفين، فضلا عن روح العصر الديمقراطية.. وقد باءت كل محاولات الإسلاميين للحوار مع النظام بالفشل؛ لأن النظام كان يريد موقفاً واحداً محدداً، وهو ترك الهوية الإسلامية، وعدم الإلحاح على التعليم العربى أو التربية الإسلامية!!

– إن الصفقة التى كانت قد أبرمت مع العهد الجديد فيما يبدو كانت صارمة فى هذا الجانب، وهى لم تسمح بأية ثغرات ينفذ منها العمل الإسلامى، ومن هنا روج النظام لشعار (تجفيف المنابع الإسلامية) أى استئصال كل فكر يحقق الانتماء الإسلامى.. أو يحافظ على الهوية الإسلامية أو الشعور الإسلامى الحي الدافق!!

وفى مقاله بالأهرام القاهرية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٥ يتحدث الأستاذ «غالى شكرى» عن مذبحة الكتاب العربى فى معرض الكتاب بتونس (وغالى شكرى –بالمناسبة– كاتب لا يمكن وصفه بالتحيز للإسلام أو الدفاع عن قضاياه أو التطرف له) فيأسف «شكرى» لأن السلطات التونسية رفضت أن يعرض فى معرض الكتاب العربى الذى عقد بتونس أى كتاب إسلامى سواء كان الكتاب للشهيد «سيد قطب» أو للشيخ «محمد الغزالى» أو للشيخ «محمد متولى الشعراوى» على اختلاف مستويات التعبير عند هؤلاء!!

والحقيقة أن النظام التونسى الحاكم لا يؤمن بتواصل الفكر لا على أساس العروبة.. ولا على أساس الإسلام، بل يؤمن به على أساس فكر آخر لا يمت للإسلام ولا للعروبة بصلة، وهذا ما تؤكده مسيرة هذا النظام منذ ثبتت قواعده، وعبر حواجز البورقيبية، وضمن السيطرة على الأمور..

ونزيد الأمر ايضاحاً فى السطور التالية..

– لئن كان النظام قد أعطى الشعب التونسى المسلم بعض المظاهر الشكلية الإسلامية التى داعبت وجدانه وألهبت خياله بآمال عريضة، بعد أن عاش أكثر من ثلاثة عقود تحت القهر البورقيبى العلمانى –فإنه– فى مجال الفعالية الحقيقية، قد أعطى الشيوعيين والعلمانيين والمتفرنسين المواقع التربوية والإعلامية والحزبية..

فالأستاذ محمد الشرفى (أحد كبار الماركسيين) عين كاتبا للدولة لشئون التربية (وزير التربية) وهو – منذ احتل موقعه الوزارى يمشى بخطوات سريعة وقوية فى سبيل علمنة المناهج





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٣

العرب والسوق الشرق أوسطية

يجرى الحديث حاليا حول فكرة اقامة سوق شرق اوسطية تضم الدول العربية والدول المجاورة لها تركيا وايران واسرائيل ، ومن أهم الافكار المطروحة فى هذا الشأن تلك الواردة فى الحوار القيم الذى أجرته جريدة الاهرام (مصر الخضراء) مع السيد الدكتور يوسف والى فى عددها الصادر بتاريخ ٢٧/ ٢/ ٩٣ .

والآراء التى أبديت فى مؤتمرات أو ندوات أخرى . واتفقت معظم الآراء على أهمية وضرورة تحقيق السلام اولا ثم البحث عن أسس التعاون والتكامل الاقتصادي

وقد يبدو من المفيد النظر الى فكرة هذه السوق من زاويتين

الاولى وبشىء من التفاؤل ونفترض فيها تحقيق السلام وقيام جسور الثقة بين العرب والاسرائيليين وتغيير ايران لسياستها الحالية. نقول ان قيام سوق شرق أوسطية تضم جميع الدول العربية واسرائيل مع ايران وتركيا يمكن ان تمثل تكتلا اقتصاديا قادرا على التعامل مع التكتلات العملاقة كالسوق الاوربية المشتركة ، وسوق أمريكا الشمالية واتحاد دول جنوب شرق آسيا وغيرها . فسوق الشرق الاوسط تقدر مساحتها بحوالى ١٦ مليون كيلو متر مربع تمثل ١١ ٪ تقريبا من مساحة العالم ويبلغ تعداد سكانها حوالى ٣٤٩ مليون نسمة بنسبة ٥ ٪ من اجمالى سكان العالم وتمتلك رصيدا هائلا من الموارد الطبيعية وبصفة خاصة النفط حيث تنتج اكثر من ٢٥ ٪ من الانتاج العالمى وتمتلك اكثر من ٦٢٪ من الاحتياطى العالمى للنفط ، ويضاف اليها الموارد البشرية والمالية .

فاذا ماتكاملت موارد الاقليم فانها يمكن ان تشكل تكتلا اقتصاديا تتكامل فيه الموارد والامكانات لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحقيق تكاليف الانتاج مع خلق سوق استهلاكية كبيرة وحجم مناسب للطلب يشجع على التطور التكنولوجى ، وهذا بمنظار التفاؤل .

الزاوية الثانية وتقودنا الى طرح سؤال هام عن مصلحة دول الجوار العربى - ايران وتركيا واسرائيل - ومانريده من وجود هذه السوق ، ثم ماهى مصلحة مصر والعرب منها وهل نتعامل معها فرادى - كدول - او جماعة ومايستلزمه ذلك من ترتيب لأوراقنا ؟

● بالنسبة للشق الاول فمن شبه المؤكد أن دول الجوار قد بدأت فى ترتيب أوراقها وتحديد مصالحها . فاسرائيل ترى أن وفرة المياه وسعة السوق الاستهلاكية فى مصر والعالم العربى والامكانيات التكنولوجية المتوافرة لها ومحاولة الاستفادة من الفوائض المالية العربية يوفر لها ماتريده من أمن ورخاء فى المنطقة لذا نسمع من حين لآخر ماتقوم به الاجهزة الاسرائيلية المتخصصة من دراسات ومشروعات لمد السكك الحديدية من حيفا الى الخليج والربط الكهربى مع مصر والاردن وسوريا وانشاء خطوط انابيب البترول من الخليج الى البحر الابيض ، وخطوط مياه من تركيا ومصر الى صحراء النقب .

● أما ايران فلم تخف اطماعها فى منطقة الخليج العربى منذ عهد الشاه ، ووقوفها ضد أى مشروعات لتحقيق التكامل العربى ومن ثم كان هجومها الضارى على مجلس التعاون الخليجى ثم على اعلان دمشق فيما بعد واذا كان الدور الايرانى الظاهر حتى الآن ذا صبغة سياسية فانه على اية حال يهدف الى تحقيق منفعة اقتصادية فى المستقبل القريب تتمثل فى محاولة جذب الاستثمارات الخليجية للسوق الايرانية لاصلاح مادمرته الحرب العراقية الايرانية ومساعدتها فى تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادية فى اطار الخطة الخمسية الثانية التى ستشرع فى تنفيذها قريبا ربما تمثل دافعا رئيسيا لايران يجعلها تحاول ان ترسم لنفسها دورا مميزا فى السوق الشرق اوسطية .

● أما بالنسبة لتركيا فيبدو انها خططت لنفسها دورا استراتيجيا تلعب فيه باوراق المياه والمشروعات المشتركة والعمالة بهدف تبادل المصالح وتوازنها مع دول الجوار، وفى هذا الاطار دعا الرئيس السابق اوزال الى انشاء صندوق لتمويل المشروعات الاقتصادية بتمويل من الدول النفطية العربية وبتكنولوجيا اوروبية امريكية يابانية ومشورة وعمالة وخبرة تركية لانشاء مشروعات انماء فى الدول التى تضررت من حرب الخليج ، يضاف الى ذلك مشروعه الخاص بانشاء خط انابيب السلام الذى يحمل المياه من تركيا الى الخليج والى الضفة الغربية لنهر الاردن ومن المحتمل ان يحقق هذا المشروع حوالى مليارى دولار سنويا نظير بيع المياه للدول العربية .

يقودنا ماسبق الى طرح الشق الثانى عن مصلحة مصر والعرب من السوق الشرق اوسطية فهل يتم التعامل معها - فرادى - أو جماعة - اذا ماقدر لها ان تصبح حقيقة فى المستقبل ؟

تأتى فكرة انشاء سوق شرق اوسطية والعالم العربى مازال يعانى من الآثار السلبية لحرب الخليج فمن قائل ان هذه الحرب اتت بمتغيرات امنية وسياسية واقتصادية تدفع نحو اعادة تشكيل المنطقة على انقاض النظام العربى ، ومن قائل انها اوجدت اتجاها لشرزمة العالم

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح

المشرف على مجلس الوحدة الاقتصادية سابقا

العربى فى اطر دولية واقليمية والهدف منها صرف النظر عن اى تعاون أو تكامل عربى ، وتقليص دور الجامعة العربية ومؤسسات العمل الاقتصادى العربي المشترك .

وعلى الرغم من ذلك فلا يجب التسرع فى الحكم على فكرة انشاء سوق الشرق الاوسط فهى قد توفر الاستقرار والرخاء لاقليم طحنته الحروب والازمات ، واذا كان لدول الجوار اهداف تمليها مصالحها فعلى الدول العربية ان تحدد - أيضا - مصالحها فى هذه السوق ، مما لاشك فيه انه لو تعامل العرب مع هذه السوق بصورة جماعية فسيكون ذلك أجدى وانفع وسيمثلون المحور الرئيسى لها\ بما لهم من امكانات مادية وبشريه ضخمة تفوق مالدى دول الجوار ، فالوطن العربى مساحته ١٤ مليون كم (٨٨ ٪ من مساحة السوق المقترحة) وتعداد سكانه ٢٣٠ مليون نسمة (٦٦ ٪ من تعداد السوق المقترحة) هذا فضلا عن أنها تنتج ٢٥ ٪ من اجمالى انتاج العالم من النفط اضافة الى الموارد الاخرى الزراعية والصناعية المستغلة وغير المستغلة . والعكس صحيح فلو لجا العرب الى التعامل كدول مع هذه السوق فسيكون فى غير صالحهم فاذا استثنينا مصر فلن يكون بمقدور اى دولة عربية أن تحقق مصلحة ما من خلال هذه السوق وسيكون من نتائجه أن تتحكم دول اخرى فى توجيه مسيرة التعاون الاقتصادى للشرق الاوسط فى مرحلة مابعد السلام . ويستلزم ذلك ان نبدأ كعرب فى ترتيب أوراقنا استعدادا لمرحلة مابعد تحقيق السلام ولا يملك اى عربى مخلص الا أن يدعو الله ان تكلل بالنجاح جهود الامين العام للجامعة العربية لتنقية الاجواء العربية ، وان يرى اعلان دمشق النور ، وان يعاد النظر فيما اتخذ من اجراءات لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى وفى مقدمة ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية



ضم اسرائيل الى دول المنطقة يؤخر انعقاد ندوة البحوث الاقتصادية في الشرق الاوسط وافريقيا

□ القاهرة –
من سوزانا طربوش:

■ قال سعيد النجار الاستاذ الفخري في كلية الدراسات الاقتصادية التابعة لجامعة القاهرة، خلال اجتماع ضم باحثين اقتصاديين من الشرق الأوسط، إن موضوع ما اذا كانت منطقة الشرق الأوسط تشمل اسرائيل، هو احد المواضيع المهمة التي ستحدد اثناء النظر في موضوع انعقاد «ندوة البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا».

وحضر الاجتماع الذي بدأ امس ويستمر يومين نحو ٨٠ باحثاً بارزاً من الشرق الأوسط بعضهم يعمل في المنطقة، وآخرون في الجامعات والمؤسسات الاستثمارية في الخارج.

والاجتماع المذكور هو الاجتماع السنوي الأول في «مبادرة تشجيع البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» وإحدى مهامه البحث في مسودة ميثاق «ندوة البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» التي يجري العمل على صياغتها.

وتلاقي مهمات البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا دعم أربع هيئات هي البنك الدولي، ومؤسسة فورد، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والمجموعة الأوروبية.

وقال البروفسور سعيد النجار وهو عضو في لجنة التنسيق في المبادرة، وعضو في اللجنة التي شكلت لوضع ميثاق عمل ندوة البحوث الاقتصادية، إن موضوع ما اذا كان يتعين على الندوة أن تضم اسرائيل «مسألة حساسة للغالبية العظمى من الاقتصاديين العرب الذي لا يريدون، أو يبدون أنهم لا يريدون، أن يكونوا على انسجام مع الاقتصاديين الاسرائيليين قبل أن تتم في المنطقة عملية التسوية الشاملة». والموضوع في غاية الحساسية أيضاً بالنسبة الى المؤسسات المالية وكثير منها تمنعه مواثيقه من دعم اي مؤسسة ذات ترتيب «اقتصاري».

وأشار البروفسور نجار الى ان مجلس الأمناء في ندوة البحوث الاقتصادية اعتمد صيغة مخاطبة «الدول التي تحتاج الى دعم لتطوير قدراتها على البحوث الاقتصادية»، وهذه الدول هي البلاد العربية وايران وتركيا.

وسيأتي الباحثون الى ندوة البحوث الاقتصادية من هذه الدول، لكن سيكون بمقدور مجلس الأمناء دعوة المواطنين من الدول الأخرى للمشاركة في النشاطات التي ترعاها الندوة.

وخاطب البروفسور نجار الحضور قائلاً إنه تم تعيين ١١ عضواً من أعضاء مجلس الامناء للمرحلة الأولى من ندوة البحوث الاقتصادية، وأن بعض المكلفين اجراء البحوث الاقتصادية سينتخبون المجالس في المستقبل. وأوضح أن المجلس سيضم أربعة ممثلين من المجالس المانحة، منهم عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار المشاركون في الاجتماع الى انه لم توجد حتى الآن مؤسسة عربية ترعى ندوة البحوث الاقتصادية، لذلك فان الهدف من تعيين السيد عبداللطيف الحمد هو المساعدة على تأمين التمويل العربي في المستقبل.

ويضم مجلس الأمناء أيضاً ثلاثة أعضاء من لجنة التنسيق في مبادرة تشجيع البحوث الاقتصادية، هم سعيد النجار وحبيب المالكي استاذ العلوم الاقتصادية في جامعة محمد الخامس في الرباط، وسمير مقدسي استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة الاميركية في بيروت.

وعين الأعضاء الخمسة الباقون على أساس ما يمكن أن يقدموه الى الندوة، وأحدهم سينشيء علاقات مع الدول الخليجية علماً أنه تمت دعوة السيد عبدالله القويز الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي ليكون عضواً لكنه امتنع بسبب التزاماته الأخرى، ويجري العمل حالياً للبحث عن بديل. والأعضاء الآخرون في المجلس هم البروفسور ستانلي فيشر استاذ الدراسات الاقتصادية في معد ماستشوستس التكنولوجي، وروبرت مابرو مدير معهد اوكسفورد لدراسات الطاقة، وعلي ناجي مشياخي المدير في معهد الأبحاث والتخطيط والتنمية (طهران) والاقتصادي الفلسطيني يوسف صايغ. وحسب ميثاق الندوة، يعين مجلس الأمناء المدير الذي سيكون مسؤولاً عن كل السلطات التنفيذية. وعلم ان من المرشحين السيدة هبة حندوسة استاذة العلوم الاقتصادية في الجامعة الأميركية في القاهرة، واسماعيل سراج الدين من مصر ويعمل استاذاً في جامعة جون هوبكنز.

ولم يُحدد بعد مكان الندوة في الشرق الأوسط لكن من المحتمل أن يكون في القاهرة، علماً أن برنامج الامم المتحدة الانمائي قدم مكتباً لهذا الغرض.

ويعتبر اجتماع القاهرة آخر جولة من المحادثات الخاصة بتأسيس ندوة البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، علماً انه تم في الأشهر الأخيرة النظر في الاقتراحات من جانب الباحثين في بيروت، وبيرزيت (الضفة الغربية) والكويت والقاهرة وواشنطن والرباط.

وساهم البنك الدولي بمبلغ ١٥٠ الف دولار، كما ساهم برنامج الامم المتحدة الانمائي أيضاً. وساهم كل من مؤسسة فورد والمجموعة الأوروبية بمبلغ ٥٠ الف دولار، بينما من المتوقع أن تكلف الندوة في العام الأول ٦٠٠ الف دولار.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

السوق الشرق أوسطية

طريق إسرائيل للخروج من أزماتها.. على حساب العرب

لواء متقاعد دكتور
محمد جمال مظلوم★

السوق الشرق أوسطية مشروع يضم مختلف دول المنطقة بما فى ذلك اسرائيل، وربما تركيا وقبرص مستقبلا، وينقسم الكتاب والمحللون فى المنطقة العربية ما بين مؤيد ومعارض وهذا ما يدعونا إلى دراسة فكرة اقامة هذه السوق وأهدافها ودوافعها الحقيقية ومستقبلها.

ويمكننا القول إن فكرة السوق الشرق أوسطية تبنتها اسرائيل فى دراساتها وتصريحات المسئولين بها للتعاون بين دول المنطقة منذ منتصف الستينات وتزايد الحديث عنه عقب توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ والاتفاق على تطبيع العلاقات بين البلدين وتصورت اسرائيل أن هذه التجربة يمكن تطبيقها مع باقى الدول العربية خاصة دول المواجهة كمرحلة أولى يتبعها باقى الدول العربية فى المرحلة التالية.

كما يمكننا القول إن اقامة السوق الشرق اوسطية تؤيد اقامتها أيضا الدول الغربية سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو دول المجموعة الأوروبية فى ظل التغيرات الدولية وما يطلق عليه النظام العالمى الجديد وعصر التكتلات الاقتصادية ونظرة هذه الدول على التعاون الاقتصادى الاقليمى كهدف من أجل تخفيف حدة التوتر فى المنطقة وعامل مساعد نحو تحقيق السلام الدائم بين دول المنطقة العربية وإسرائيل.

واصدرت اسرائيل العديد من الدراسات توضح وجهات نظرها فى التعاون الاقليمى بين دول المنطقة منها:

- دراسة اسرائيلية عن تاثير السلام على تطور الاقتصاد الاسرائيلى عام ١٩٦٥
- التصور الاسرائيلى للشرق الأوسط فى عام ٢٠٠٠ والذى صدر عام ١٩٧٠.
- خطط اسرائيل فى الثمانينات بقلم أودد يونن عن التصورات السياسية الاسرائيلية فى المنطقة العربية.

هذا بخلاف العديد من الدراسات الى صدرت فى الثمانينات عن تصورات الوزارات الاسرائيلية المختلفة عن مجالات التعاون المقترحة للتعاون مع الدول العربية فى ظل السلام خاصة عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩.

وهنا نتساءل لماذا اقترحت اسرائيل فكرة السوق الشرق أوسطية وكذلك تؤيدها الدول الغربية، ونجيب على ذلك بأن الاقتصاد الاسرائيلى يعانى منذ نشأت اسرائيل عام ١٩٤٨ من العديد من المشكلات الاقتصادية ومر بالعديد من الازمات الاقتصادية الطاحنة ووجدت إسرائيل أن حل كل هذه المشكلات يمكن أن يتحقق عن طريق تعاونها اقتصاديا مع دول المنطقة ومن أهم المشكلات الاقتصادية فى إسرائيل هى:

١ ـ ان الاقتصاد الاسرائيلى اقتصاد صغير الحجم فمن الناحية الاقتصادية لا يشكل هذا الحجم قاعدة تكفى لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية كما أنه كيان غريب فى منطقة الشرق الأوسط حيث إن تجارتها منعدمة مع دول المنطقة وتركزت تجارتها مع الدول الغربية وحدها.

٢ ـ ندرة الموارد الأولية سواء الاراضى الزراعية الصالحة للزراعة أو الموارد المائية كما أنها فقيرة فى موارد الطاقة.

٣ ـ اعباء الانفاق العسكرى الذى يستنزف جزءاً كبيراً من الميزانية الاسرائيلية. وترى اسرائيل أن حل مشكلاتها الاقتصادية يمكن أن يتحقق فى ظل تعاونها مع دول المنطقة التى يمكن أن تحقق لها:

١ ـ السوق الواسعة فى المنطقة العربية للمنتجات الاسرائيلية

٢ ـ الدول العربية كمصدر للقوى العاملة الرخيصة.

٣ ـ الدول العربية كمصدر للمياه حيث يقدران ٥٥ ـ ٦٠٪ من مواردها المائية الحالية هى من الأراضى العربية المحتلة.

٤ ـ الدول العربية كمصدر للطاقة حيث تستورد اسرائيل حوالى ٩٨٪ من احتياجاتها من الطاقة.

٥ ـ الدول العربية كمصدر لراس المال.

العلاقات الاقتصادية

وفى هذا الاطار تعد اسرائيل تصورات بعيدة المدى حول العلاقات الاقتصادية مع المنطقة العربية وقد ساعدها على ذلك:

١ ـ وجود معاهد اسرائيلية متخصصة فى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

السوق تحقق لإسرائيل:

■ تصريف منتجاتها فى المنطقة
■ استيراد العمالة العربية الرخيصة
■ علاج نقص المياه
■ جذب الاستثمارات العربية

دراسات الشرق الأوسط وسبق اعدادها للعديد من البحوث والدراسات والرسائل الجامعية التى تخدم، استراتيجية اسرائيل فى المنطقة العربية.

٢ ــ دور اجهزة المخابرات الاسرائيلية ليس فى الحصول على معلومات العمليات التى تتعلق بالاقتصاد العربى فحسب وانما أيضا معلومات خاصة بالمعالجة الموضوعية لجوانب هذا الاقتصاد.

٣ ــ استفادة اسرائيل من انفتاحها على الجامعات الأجنبية والتى يوجد بها اساتذة يهود أسرائيليون فى توجيه الدارسين العرب بهذه الجامعات لإعداد رسائلهم من الجوانب المختلفة للاقتصاد العربى الأمر الذى يحقق لها أستكمال معلوماتها عنه.

٤ ــ تبادل المعلومات عن الاقتصاد العربى مع الشخصيات اليهودية التى تعمل فى المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية المتخصصة فضلا عن التقييمات المختلفة التى تمدها بها بيوت المال والشركات اليهودية العالمية.

٥ ــ قيام الصحافة الاسرائيلية واليهودية بنشر العديد من التحقيقات والموضوعات عن الاقتصاد العربى والمشاكل التي يعانى منها.

أسس السوق المشتركة

يجدر بنا الوقوف على الأسس التي تقوم عليها السوق المشتركة حتى يمكننا النظر إلى مستقبل السوق الشرق أوسطية المفترضة والتي تعتمد على:

١ ــ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال

٢ ــ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية

٣ ــ حرية الاقامة والعمل واستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى

٤ ــ حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات.

وباستعراض هذه الأسس نجد تطبيق أو اقرار السوق الشرق أوسطية فى الوقت الحاضر التى نجدها تعتمد على أسس أخرى مهمة مثل:

ـ الارادة السياسية من دول المنطقة

ـ وجود مصالح وارتباطات اقتصادية بين دول المنطقة

وقد كان للعاملين السابقين الأثر الأكبر الذى اعتمدت عليه الدولتان العظميان راعيتا مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط ان دعوا إلى المباحثات الثنائية والمباحثات المتعددة الاطراف التى كان الهدف منها الاعداد والتمهيد للعلاقات بين دول المنطقة لعصر السلام. وقد كانت وجهة النظر المتصورة ان اقامة علاقات بين دول المنطقة قد تكون دافعة لاسرائيل للتنازل عن تشددها فى الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة. وقد شكلت خمس لجان فرعية فى أطار المباحثات المتعددة الاطراف وهى:

ـ لجنة الأمن الاقليمى والحد من التسلح

ـ لجنة العلاقات الاقتصادية



- لجنة المياه
- لجنة اللاجئين
- لجنة البيئة

وعقدت هذه اللجان حتى الان ثلاثة اجتماعات ولم تحقق فى غالبيتها أى نتائج بعد خاصة وإن كلا من سوريا ولبنان تقاطع اجتماعاتها لحين احراز أى تقدم فى المباحثات الثنائية وهو مالم يتحقق حتى الان.

والملاحظ أن دول المجموعة الأوروبية تتولى رئاسة لجنة العلاقات الاقتصادية وعقدت اللقاءات الثلاثة المشار إليها فى عواصم دول أوروبية كما طرحت دول المجموعة العديد من المشروعات المقترحة تكون أساسا للتعاون الاقتصادى الاقليمى لدول المنطقة.

وبالنظر إلى ما تحقق حتى الان فى اطار جولات المباحثات الثنائية بعد انعقاد جولاتها التسع نجد أنه لم يتحقق أى تقدم ملموس بعد فعلى الجانب السورى من المعتقد أنه ثمة قبول مبدئي بأن أساس الحل هو استعادة سوريا للجولان كلها نظير سلام كامل وعلى الجانب اللبنانى للمناطق الشمالية من اسرائيل وعلى الجانب الفلسطينى الأردنى نجد احتمال انسحاب اسرائيلى جزئى أو كلى من غزة لأسباب تمليها المصلحة الاسرائيلية ذاتها. أما بالنسبة للضفة الغربية من نهر الأردن فمازال الأمر صعبا ولم يتضح بعد، أى ما يعنى تعثر في حل القضية الفلسطينية لب الصراع فى منطقة الشرق الأوسط وحتى ان احتمالات الحل النهائية لم تتم قبل فترة انتقالية قد تمتد إلى خمس سنوات في حالة اقرارها.

وهذا يعنى صعوبة الوصول إلى حل سلمى في المنطقة فى المدى القريب وهو ما ينعكس بالتالى على المباحثات المتعددة الاطراف أى ما يعنى استحالة التفكير أو اقرار أي مجالات تعاون اقتصادية بين اسرائيل وأى من الدول العربية سواء دول المواجهة أو دول العمق العربى.

★ مدير مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية سابقا

ترويج جديد للسوق الشرق أوسطية

كتب - مصباح قطب :

انسحب الدكتور جلال امين الاقتصادى الوطنى البارز، ود. خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية من الندوة التى عقدت يوم الجمعة الماضى ولمدة ٤ ايام فى فندق السلام بالقاهرة للبحث فى انشاء شبكة بحثية اقتصادية شرق اوسطية على مستوى رفيع ، واشرف عليها د. سعيد النجار نائب رئيس البنك الدولى السابق ورئيس جمعية « النداء الجديد » .

اكد المراقبون ان الندوة ، وان حاولت ان تخفى ذلك ، وثيقة الصلة بمشروع السوق الشرق أوسطيه الذى تسعى الدوائر الامريكية والاسرائيلية لفرضة على المنطقة وكان قد سبق الندوة اجتماع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، التى تضم خيرة الاقتصاديين للتشاور حول الموقف من الندوة ودعى للاجتماع بعض مؤيدى مشروع السوق الشرق أوسطية .

اسفر اجتماع الجمعية ، عن اهمية الحضور ، وتسجيل مواقف الاحتجاج ،

من جهة اخرى سجل د. جودة عبد الخالق فى الندوة ، رفضه لان تشارك اسرائيل باى حال فى الكيان البحثى المقترح ، ورفضه لأن يكون هذا الكيان اداة لتمرير افكار ومشروعات البنك الدولى ، كما ابدى اندهاشا لتمثيل ايران وتركيا بعضو واحد لكل ، واعلن ضرورة ان تكون الاولويات البحثية للكيان المقترح من وضع الاطراف صاحبة المصلحة بالمنطقة ، لا من البنك الدولى . من جانب آخر انتهت الندوة الى تشكيل مجلس امناء ، ومدير تنفيذى هو د. هبة حندوسة استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية . وعلم ان الممولين للكيان المقترح هم الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، ومؤسسة فورد الامريكية ، والجماعة الاقتصادية الاوربية ، والبرنامج الانمائى للامم المتحدة والبنك الدولى وتم تعديل اسم الكيان الى « منتدى البحوث الاقتصادية فى البلاد العربية وايران وتركيا » .

من جانب آخر اكد عدد من المفكرين الكبار وعلى رأسهم د. فوزى منصور ، ان الندوة وان بدت فى الظاهر ، فنية ، فهى غطاء لذات المشروع السياسى ، بانشاء سوق شرق أوسطى ، يقضى على الورقة الأخيرة فى يد العرب ، وهى ورقة المقاطعة لاسرائيل ، كما ينهى الامال فى قيام كيان توحيدى قومى عربى . وقال د. فوزى أن معايير البحوث « الرفيعة » عند البنك الدولى معروفة . وهى المعايير التى تخدم الدول الصناعية الكبرى واسرائيل ، وانه لم يسبق أن مول البنك الدولى مشروعا بحثيا بهذا الشكل .

، كما اكد د. فوزى ان تجنب ذكر اسرائيل فى الندوة ، لا يعنى انها ستكون بعيدة عن المشاركة ، ولو فى مرحلة لاحقة .

يذكر أن فكرة الندوة كانت قد بدأت فى ديسمبر الماضى ، حين تلقى عدد من الاقتصاديين المصريين ، من بينهم د. جودة عبد الخالق ود. اسماعيل صبرى عبد الله ، دعوات من البنك الدولى للمشاركة فى بحث اقامة كيان بحثى اقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا . وقد سجل الاثنان فى اجتماع عقد فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، فى فبراير الماضى اعتراضات عديدة على المشروع



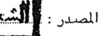
المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

هل بدأت المرحلة الثانية لتنفيذ فكرة «السوق الشرق أوسطية»

خطة إنهاء المقاطعة فى اسرائيل تنتهى فى يوليه ومرحلة هونج كونج اليهودية بدأت



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

محمد جمال عرفه

أثناء زيارته للقاهرة خلال شهر نوفمبر من العام الماضى، التقى وزير الخارجية الصهيونى شيمون بيريز بعدد من المثقفين المصريين بناء على طلبه هو، وفوجىء الذين حضروا اللقاء (عددهم سبعة) بالوزير الصهيونى يحدثهم عن رؤيته لمستقبل المنطقة العربية ويقول: إن «إسرائيل» تشبه اليابان والعرب هم المستهلكون، وأن «الإسرائيليين يريدون أن يكونوا منتجين وتجاراً وعلى العرب أن يكونوا مشترين للسلع، تماماً كما يفعلون مع اليابان»!

وقبل أن يصل بيريز كانت قد بدأت حملة لترويج فكرة السوق الشرق أوسطية التى سبق أن تحددت معادلتها فيما يلى: أيدى عاملة من مصر وأموال من الخليج وتكنولوجيا من إسرائيل!!

ومع أن مسألة إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل كانت على رأس الأولويات للتمهيد لفكرة السوق المشتركة، فقد لوحظ أن الحملة الامريكية الإسرائيلية قد بدأت خطوتها الثانية لتنفيذ خطة السوق، اعتماداً على أن خطة قتل المقاطعة العربية سوف تنتهى تماما الشهر القادم بصدور تشريع محدد من قمة طوكيو الصناعية ينهى المقاطعة او يفرض عقوبات.

فما هى ملامح المرحلة الثانية؟!

«إن إسرائيل قد خصصت نحو ١,٥ مليار دولار لاستثمارها خلال عامين فى بناء شبكة طرق سريعة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وتل أبيب، وهذه الشبكة –التى ستمول بشكل أساسى من ضمانات القروض الامريكية العشرة مليارات– تستهدف ربط الضفة وغزة بالموانىء الاسرائيلية فى حيفا وأسدود ومطار بن جوريون، لتصبح إسرائيل البوابة الرئيسية لدخول الأرض المحتلة وعبرها إلى الدول العربية. أما الهدف النهائى من شق هذه الطرق فهو تحويل إسرائيل إلى هونج كونج الشرق الأوسط بفضل الاستثمارات الامريكية».

هذا ما قاله كل من شيمون بيريز وزير الخارجية والمدير العام لوزارة الاسكان إرييه مزراحى بالنص فى لجنة المالية بالكنيست الإسرائيلى يوم ٤ يونيه الحالى، ونشرته صحيفة جيروزاليم بوست على لسانهما! بل إن المسئولين الصهيونيين راحا يتحدثان عن خطط محددة ومعدة سلفاً لإستثمار مرحلة السلام، فتحدث بيريز عن إمكانية توفير ٦ مليارات دولار سنويا بربط شبكات الكهرباء بين مصر والاردن وفلسطين، وتحدث مزراحى عن استخدام شبكة الطرق الإسرائيلية لشحن البضائع الاردنية والسعودية والسورية، وحتى البضائع الأردنية التى تستطيع –كما يقولون– الانتقال بتكلفة أقل من إستخدام ميناء العقبة الأردنى نفسه أو حتى قناة السويس!!

والغريب أن الإذاعة الصهيونية رددت أيضاً عبارة «هونج كونج الشرق الأوسط» عدة مرات، بل وادعت على لسان رجلى الأعمال نمرود وخشقاجى أن القذافى مستعد لإستثمار (٥) مليارات دولار فى قطاع غزة المحتل من أجل تحويله لهونج كونج الشرق الأوسط وقاعدة للسلام بين العالم العربى وإسرائيل!!

وقد أكد مدير مجموعة التنمية الاقتصادية فى غزة صلاح عبد الشافى أن إسرائيل بدأت تنفذ خطة قديمة –أعدت بعد حرب الخليج– لتحويل الاراضى المحتلة لمناطق تابعة للدولة اليهودية اقتصادياً، واعتبر سياسة الحصار المفروضة على أهالى الضفة وغزة جزءاً من هذه الخطة.

ترويج السياحة فى إسرائيل!

أيضا كشفت مجلة (بزنس ويك) الامريكية عن أن الدورة الأخيرة لمباحثات السلام التى عقدت فى روما فى الشهر الماضى قد شهدت مناقشات بين ممثلى اليهود وممثلى دول عربية أخرى حول ترويج مشترك للسياحة فى إسرائيل، وإنشاء شبكات قطارات سريعة تربط سوريا ومصر وإسرائيل، وأن التجارة العربية الإسرائيلية زادت. ونوهت المجلة بدور للبنك الدولى فى هذا الصدد كمساهم فى تحويل القطاع والضفة لمصنع مغلق لانتاج سلع وتوريدها إلى إسرائيل لبيعها.

بعد أن أكدت صحيفتا نيويورك تايمز وجيروزاليم بوست يوم ١٥ مايو الماضى أن دولاً خليجية تنوى وقف مقاطعتها للشركات الامريكية التى تقيم علاقات تجارية مع إسرائيل، وأن كلاً من الكويت والسعودية قررتا ذلك بعد أن أثاره معهما وزير الخارجية كريستوفر، أعلنت الكويت بالفعل الأسبوع الماضى –فى بيان قاله سفير أمريكا هناك– أنه تقرر وقف المقاطعة للشركات الامريكية المتعاملة مع إسرائيل.

وقد أكد تقرير امريكى نشرته مجلة (بيزنس ويك) أن هناك اتجاهاً لتوسيع التجارة العربية الإسرائيلية بعد إلغاء المقاطعة، وأن هناك خطة أمريكية إسرائيلية مشتركة لقتل المقاطعة العربية وستبلغ ذروتها الشهر القادم (يوليو)، حيث سيتم إقناع مجموعة الدول الصناعية السبعة الكبار فى قمة طوكيو لإعلان رفضهم لنظام المقاطعة وتوقيع عقوبات على من يرضخ لها، ولوحظ أن كلاً من اليابان والمانيا كانتا قد انتقدتا هذه المقاطعة.

والآن بدأت المقاطعة تفقد حدتها تدريجيا.. فعلى سبيل المثال بدأ عدد من الدول العربية يغض الطرف عن الشركات التى تتعامل مع إسرائيل، وأدى ذلك لتمكين شركات كورية جنوبية ويابانية تتعامل مع إسرائيل من العودة للسوق العربى مثل (هونداى) و(ماتسيسهيتا).

ويقول تقرير الـ(بيزنس ويك) إنه يتم شحن المنتجات الإسرائيلية للدول العربية الآن عبر قبرص بعد تغيير علاماتها التجارية، مثلما يحدث مع منتجات شركة (تيا فيم) لمعدات الرى.

المقاطعة ماتت وإجراءات دفنها ستتم فى يولية القادم، وبعد أن كانت هى أبرز خطوة لمنع أى تعاون مع الصهاينة تهاوت، وتحول الصهاينة لمرحلة أخطر على طريق تعزيز سيطرتهم فى المنطقة التى ستتحول لسوق شرق أوسطية. وهذه المرحلة الثانية التى بدأت هى تحويل الدولة العبرية نفسها عبر الاموال الامريكية لـ«هونج كونج الإسرائيلية»!

المؤامرة إذن تسير بثبات على طريق السوق الشرق أوسطية، بالتوازى مع ضغوط متزايدة للقبول بأى حل لمشكلة الارض المحتلة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

شبكة إقليمية بتمويل غربى للإعداد للسوق الشرق الأوسطية

كتب عبد الرحمن إسماعيل:

فى أول خطوة تنفيذية لإقامة مشروع السوق شرق أوسطية الذى يضم الدول العربية والكيان الصهيونى، أعلن فى ذكرى ٥ يونيو عن تاسيس شبكة إقليمية لتشجيع البحوث الاقتصادية فى المنطقة العربية والإسلامية وشمال أفريقيا.

حضر المؤتمر التاسيسى للجنة كوخ فيزر -نائب رئيس البنك الدولى لمنطقة الشرق الأوسط- والذى قدم تمويلا لاعمال اللجنة قدره (١٥٠) مليون دولار كما قدم البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (٨٠) مليون دولار، والمجموعة الأوروبية ٨٠ مليون دولار -كما يساهم بالتمويل كل من مؤسسة فورد فاونديشن والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى.

حضر المؤتمر ٩٠ شخصية من كبار الاقتصاديين العرب واقتصاديون إيرانيون وأتراك وفلسطينيون من داخل الأراضى المحتلة وخارجها.

وأعلن الدكتور سعيد النجار -الخبير السابق بالبنك الدولى- أن الاقتصاديين العرب أختلفوا فيما بينهم على قبول اقتصاديين صهاينة ضمن أعمال الشبكة وقال: إن المناقشات أسفرت عن اتفاق الجميع على عدم إجراء أية حوارات مع الصهاينة قبل إجراء تسوية سياسية شاملة.

وأشار إلى أن الشبكة تهدف إلى رفع كفاءة الموارد البشرية للدول العربية وإيران وتركيا.

وأكد عدد من الشخصيات المنضمة للجنة أن البنك الدولى يسعى إلى إدخال الكيان الصهيوني ضمن عمل اللجنة غير أن عدد كبيرا من الاقتصاديين العرب رفضوا حدوث ذلك قبل تحقيق أية تسوية سلمية.

أوضحت المصادر أن الجهات الأجنبية الممولة طلبت إدخال اقتصاديين صهاينة لمجلس امناء اللجنة بعد عام من بدء النشاط.

وأكدت المصادر إن أولي البحوث الاقتصادية التى ستقوم بها الشبكة وحصلت على تمويل بشأنها سوف تكون حول السو الشرق اوسطية.

وقد تم تشكيل مجلس امناء الشبكة من ١١ عضوا بينهم (٤) ممثلين عن المؤسسات المانحة وكل من سعيد النجار (مصر) وحبيب المالكى (المغرب) وسمير المقدسى (لبنان).

وجرت اتصالات مع عبد الله القويز -الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجى لتمثيل الدول الخليجية ضمن مجلس الأمناء غير انه اعتذر عن المشاركة، ويجرى حاليا البحث عن خليجى اخر.

وعلمت «الشعب» أن النية تتجه داخل مجلس الأمناء الذى يستمر عمله (٥) سنوات إلى اسناد منصب المدير التنفيذى للشبكة إلى شخصية مصرية تحبذ التعاون بين العرب والصهاينة.

جدير بالذكر ان هذه الشبكة البحثية هدفها إعداد سلسلة من الدراسات فى الابحاث فى كافة المجالات بالمنطقة العربية والإسلامية تمهيدا لإعلان السوق الشرق أوسطية فور إنهاء ما يسمى بمبحاثات السلام.

كانت «الشعب» قد نشرت منذ شهرين تحقيقا كشفت فيه عن موعد قيام هذه الشبكة وتفاصيل عملها.

آراء من المنطقة في "اقتصاديات السلام في الشرق الاوسط"

حل قضية الصراع لا يعني معالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية والدفاعية

□ لندن – من سوزانا طربوش:

■ تتناول الدراسات التي يقدمها كتاب «اقتصاديات السلام في الشرق الاوسط» النتائج الاقتصادية المحتملة للسلام في الشرق الاوسط، وذلك من وجهات نظر اقتصاديين فلسطينيين وعرب واقتصادين اسرائيليين.

يأتي نشر الكتاب في الوقت الذي وجه حصار السلطات الاسرائيلية للضفة الغربية وغزة نهاية آذار (مارس) الماضي ضربة كارثية لاقتصاد الاراضي المحتلة الضعيف اساساً. الا ان الدراسات التي يحتويها الكتاب قدمت اصلاً في مؤتمر علمي في جامعة هارفارد الاميركية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ولا يمكنها بالطبع اخذ هذا التطور الاخير بالاعتبار، على رغم ان عدداً من هذه الدراسات يعطي تفاصيل النتائج السلبية للاحتلال الاسرائيلي خلال السنين الـ ٢٦ الاخيرة لاقتصاد الاراضي المحتلة.

الكتاب هو الاول الذي تصدره مؤسسة «السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الاوسط» التي تاسست قبل عشر سنوات في مدرسة

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٣

جون اف كنيدي للعلوم السياسية التابعة لجامعة هارفارد، بهدف جمع العرب والاسرائيليين للعمل سوية على المشاكل المشتركة، ومن بينها مشاكل التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. ويتالف مجلس المؤسسة من عدد من الشخصيات العربية واليهودية.

لا تحاول هذه الدراسات تقديم تصور دقيق للشكل الذي سيتخذه السلام، الا ان غالبيتها تفترض انه سيشمل اقامة دولة فلسطينية. وتظهر الدراسات كالمتوقع تنوعاً كبيراً في التوجهات والآراء. ويلاحظ رجل الاعمال الفلسطيني زين مياسي، وهو ايضا احد نواب رئيس مجلس مؤسسة السياسة الاجتماعية والاقتصادية، في تعليقه الختامي على الكتاب، ان غالبية الاقتصاديين العرب تركز في الكتاب على الطبيعة الشاملة والمستقرة للسلام المفترض، فيما يبدي الاقتصاديون الاسرائيليون تحفظات واضحة على ذلك. من هؤلاء مثلاً ناداف هاليفي الذي يرى ان اسرائيل ستحتاج الى المحافظة على قوتها العسكرية حتى بعد الاتفاق على السلام. ويرى مياسي ان لا بد لموقف كهذا ان يؤدي الى نتيجة عكسية، لانه يضعف من صدقية اتفاق السلام المطلوب ويقلل بهذا من فرص المحافظة عليه، لان حفاظ اسرائيل على تفوقها العسكري سيشكل دافعاً لدولة عربية ما او عدد من هذه الدول في محاولة مجاراتها، مما يدخل المنطقة في دائرة مفرغة من سباق التسلح، مديماً خطر الحرب الذي قد يتحول الى حرب فعلية.

يتوزع الكتاب على ثلاثة اقسام، يحتوي الاول منها على ست دراسات لاقتصاديات السلام في مصر وسورية واسرائيل والضفة الغربية وغزة ولبنان والاردن، ويتكون الثاني من دراستين عن المستتبعات الاقتصادية على المستوى الاقليمي للسلام الشامل، فيما يقدم القسم الاخير ثلاث دراسات عن اقتصاديات الانتقال نحو السلام في الضفة الغربية وغزة واسرائيل.

يسلط محررو الكتاب الثلاثة في مقدمتهم المشتركة الضوء على المزايا الاقتصادية الرئيسية التي يتوقع ان يحملها اتفاق السلام، وفي مقدمها خفض نفقات التسلح. ويبلغ معدل الانفاق العسكري لدول المنطقة المشتبكة في النزاع نحو ١٥ في المئة من مجمل دخلها القومي، مقارنة بنسبة خمسة في المئة للدول النامية عموماً.

واذا كان لدول المنطقة هذه ان تخفض معدل انفاقها العسكري الى خمسة في المئة، وتستثمر نصف ما تقتصده نتيجة لذلك، فإن النمو الاقتصادي فيها سيزداد بنسبة تتراوح ما بين ١,٢٥ و١,٦٧.

يعبر المحررون عن الامل في ان تضاؤل الخطر الخارجي سيمكن الدول من اجراء الاصلاحات الاقتصادية التي لا تزال تلقى العراقيل في المنطقة، ومن ضمنها اعطاء القطاع الخاص حرية اكثر والتخفيف من التدخل الحكومي وتحرير التجارة. الى ذلك يتوقع ان تتوجه رؤوس الاموال من مصادر داخلية وخارجية الى المنطقة. ومع التحسن في ادارة الاقتصاد الداخلي وانحسار شبح الحرب سيجد المستثمرون ان المنطقة تعرض فرصاً افضل للاستثمار عما كانت عليه. اخيراً فإن السلام سيجعل التكامل الاقتصادي للمنطقة احتمالاً اكثر وروداً.

يرى المحررون الثلاثة ان ليس هناك من سبب ذاتي يمنع من تحقيق هذا السيناريو، الا انه يفترض سلاماً حقيقياً دائماً، وان الحكومات ستنتهز فرصة لخفض الانفاق العسكري واستثمار ما تقتصده من ذلك ولو جزئياً للاستثمار الانتاجي، كما انها ستصلح سياساتها الاقتصادية.

من العناصر التي تبقى مجهولة هو كيفية تجاوب الحكومات فعلياً مع المتغيرات في الوضع السياسي الخارجي. واذا ما بدا ان تضاؤل الخطر الخارجي سيجعل الحكومات اميل الى اصلاحات مثل تحرير التجارة، فإن الباحثين اسحق ديوان ونك باباندريو يشيران في دراستهما الى ان تلك قد لا تكون النتيجة. ذلك ان الكثير من دول المنطقة يعاني من تخلخل سياسي عميق وان زوال الخطر الخارجي سيجعل مهمة احتواء ذلك التخلخل اكثر صعوبة بالنسبة للحكومات. من هنا فإن تحرير الاقتصاد بالصعوبات والضغوط التي يجلبها على المدى القصير قد يبدو امراً بالغ الخطر لتلك الحكومات الضعيفة.

ما هي كمية الاستثمارات التي يمكن ان تتدفق على المنطقة في حال السلام؟ هناك في المنطقة من يرى ان «حسن السلوك» في محادثات السلام سيكافأ من قبل الغرب بالعون المالي. الا ان المحررين الثلاثة يشككون في ذلك، مشيرين الى انشغال اوروبا الغربية بعملية الاصلاح الاقتصادي في اوروبا الشرقية، وبالمشاكل الخطيرة في الموازنة في الولايات المتحدة، وبعدم اهتمام اليابان اصلاً بهذا الجزء من الشرق الاوسط. بالاضافة الى ان الدافع في توجه الكثير من اموال الخليج الى المنطقة كان خال الحرب مع اسرائيل مما يعني ان السلام سيزيل ذلك الدافع.

هكذا لا يبقى هناك سوى مؤسسات دولية مثل «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» ورؤوس الاموال الخاصة، ولا يحتمل من مصادر كهذه ان تصل الاستثمارات الى مستوى «خطة مارشال» للشرق الاوسط. من هنا يحذر المحررون الثلاثة من توقع مربح مالي وفير ومباشر من السلام قد لا يكون في مكانه.

تتناول الدراسة التي يقدمها سعيد النجار ومحمد العريان المتضمنات الاقتصادية على المستوى الاقليمي للسلام الشامل، وما يتيحه من فرص للانتاج المشترك، خصوصاً في مجال الزراعة والصناعة الزراعية والصناعة. مثلا هناك ما بين مصر واسرائيل تكاملات انتاجية ممكنة في صناعة النسيج، اذ توفر مصر غزيل القطن والخياطة وغيرها من المراحل الانتاجية التي تتطلب يداً عاملة وفيرة، فيما تتولى اسرائيل التصميم والتلوين والتسويق. هناك ايضا مشاريع حيوية للبنية التحتية على المستوى الاقليمي يمكن القيام بها، مثل ادارة موارد المياه في المنطقة وشبكات الكهرباء وشبكات الغاز والنفط وايضاً تحسين شبكات السكك الحديد والطرق والموانئ ومرافق السياحة الاقليمية. ويدعو المؤلفان الى انشاء مؤسسة اقليمية جديدة، هي «بنك الشرق الاوسط للاعمار والتنمية».

في تعليقه على دراستي ديوان وباباندريو والنجار والعريان يقول جون واتربري أن من غير الممكن تقدير الكمية من المدخول الوطني التي يجري تحويلها من الانفاق العسكري الى استثمارات انتاجية مدنية. ويشير الى ان السلاح والمعدات العسكرية كثيراً ما تورد الى المنطقة ضمن صفقات تفضيلية، ومع ذلك فإن الكثير منها لا يدفع ثمنه.

يذكر واتربري ان مستويات التسلح وسباقاته في المنطقة لا يحددها الصراع العربي – الاسرائيلي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة ......
التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٣ ......

فحسب، مشيراً الى الصراعات الكثيرة الكامنة بين دول الشرق الاوسط. كل هذا سيجعل تجار السلام يستمرون في التركيز على المنطقة، خصوصاً الدول التي انبثقت عن انهيار الاتحاد السوفياتي، التي ليس لها ما تحصل به على العملة الصعبة سوى السلاح والتكنولوجيا. من جهتهم سيستمر تجار السلاح الغربيون، في مقدمهم الولايات المتحدة، في الضغط من اجل الاستفادة من بيع الاسلحة والتقنيات التي اثبتت فاعليتها في حرب الخليج.

يشكك واتربري ايضاً في امكانات التكامل الاقليمي، مشيراً على سبيل المثال الى امكان التهديد بوقف الشبكات المشتركة لاسالة النفط او الماء، وكذلك طرد اليد العاملة من دولة ما من قبل دولة اخرى.

من بين الدراسات الثلاث التي تشكل الجزء المتعلق باقتصاديات الانتقال نحو السلام تلك التي يقدمها افرايم اهيرام الذي سبق له رئاسة شؤون الاقتصاد في الادارة العسكرية الاسرائيلية للضفة الغربية. يرى اهيرام ضرورة التصنيع المكثف للضفة الغربية وقطاع غزة، من اجل ضمان وتيرة نمو اقتصادي عالية لاستيعاب اليد العاملة الفلسطينية، اذ يعمل في اسرائيل ١٠٥ آلاف من العمال الفلسطينيين، فيما تنمو القوة الفلسطينية العاملة بمقدار عشرة آلاف شخص سنوياً. وليس هناك من مقوم آخر لنمو الاقتصاد الفلسطيني اضافة الى الصناعة، سوى السياحة، ويمكن انشاء مشاريع سياحية عديدة توقعاً للاعداد الكبيرة المتوقعة من السياح في حال الاتفاق على السلام.

فيما يخص استراتيجية التصنيع يرى اهيرام ضرورة التركيز على صناعة البضائع القابلة للتصدير بدل صناعة بدائل المستوردات.

هناك ربع مليون لاجئ في غزة ونحو ٩٥ الف لاجئ في الضفة الغربية، كلهم يعانون من ظروف معيشية سيئة. الى هذا العدد يمكن اضافة اعداد اخرى من العائدين من لبنان وغيرها، الا ان من غير الممكن الآن تقدير الاعداد الاضافية. وستكون المهمة الاولى للكيان الفلسطيني المستقل اعادة تاهيل اللاجئين هؤلاء. ويتوقع ان تقدم الدول الصناعية ومؤسسات المال الدولية مساعدات كبيرة في هذا السياق، وذلك لضمان وضع اجتماعي مستقر في الضفة والقطاع.

تشير التقديرات الاولية الى ان كمية الاستثمارات اللازمة للاسكان واقامة المصانع وانشاء البنى التحتية ستبلغ من عشرة الى ١٥ بليون دولار تنفق على مدى عشر سنوات. واذا توفر الاستثمار هذا بكلفة معقولة فلن يكون اللاجئون عالة على الكيان الفلسطيني بل ميزة بالغة الاهمية اقتصادياً له.

لمواجهة متطلبات الاسكان والبناء ستبرز الحاجة الى انواع من الصناعات، من بينها مصانع للمساكن الجاهزة والاسمنت ومعدات الصحة والمطابخ والاثاث واعمدة الهاتف والكهرباء وانابيب المياه الخ. ويمكن لهذه الصناعات في النهاية ان تتحول الى التصدير.

فيما يخص الاسواق المحتملة للتصدير يرى اهيرام ان التوجه الطبيعي للبضائع الفلسطينية سيكون الدول العربية الغنية، وربما تشكل اوروبا الشرقية اسواقاً مهمة. اما اوروبا الغربية يصعب دخول البضائع الفلسطينية اليها لما تتطلبه تلك الاسواق من نوعية عالية ومواصفات محددة. الا ان ذلك قد يتغير في النهاية مع تقدم الصناعة الفلسطينية.

هنالك اخيراً وليس آخراً اسرائيل نفسها فهي سوق مهمة للكيان الفلسطيني مستقبلاً، وعلى اي اتفاق اقتصادي مستقبلي بين الطرفين ان يتضمن اعطاء الافضلية لصادرات الكيان الفلسطيني ووارداته.

يستعرض هشام عورتاني في دراسته العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والفلسطينيين ويبحث امكانات التعاون، مسلطاً الضوء على سجل اسرائيل الاستغلالي في الاراضي المحتلة. ويقول انها تستحوذ ما يصل الى ٨٠ في المئة من المياه هناك، فيما تستوعب نحو ٤٠ في المئة من اليد العاملة الفلسطينية بأجور وظروف عمل تقل كثيراً عن الاسرائيليين. كما انها تلاعبت بالعلاقات التجارية الثنائية، فتحولت الاراضي المحتلة الى ملحق اقتصادي لها تتمتع من خلاله بفائض كبير في التبادل التجاري. أدى ذلك الى اضمحلال القطاعين الانتاجيين الرئيسيين في الاراضي المحتلة، الى درجة ان حصتهما المشتركة في مجمل الناتج القومي اصبحت الآن اقل من مردود تشغيل اعمال الفلسطينيين في اسرائيل. يدرس عورتاني خمسة قطاعات مهمة بالنسبة للفلسطينيين والاسرائيليين يمكن التعاون فيها وهي التجارة والزراعة والصناعة والمياه والسياحة.

في مجال الزراعة هناك امكانات كثيرة للتكامل والتعاون. اما الصناعة فهي لا تلعب حالياً دوراً كبيراً في اقتصاد الاراضي المحتلة. الا ان القطاع الصناعي دخل في تحولات عميقة منذ بداية الانتفاضة في نهاية ١٩٨٧. وهناك الآن تنوعاً اكبر من المنتوجات ونمواً كبيراً في حجم الانتاج والمبيعات وارباحاً متزايدة للصناعيين. الا ان هناك مشكلة في النوعية كما ان مستوى الاسعار قد يكون اعلى منه في حال وجود نظام التجارة الحرة.

ينظر عورتاني الى الصناعات التي يتمتع فيها الرأسماليون الفلسطينيون بمزايا نسبية تكفي للتنافس او التكامل مع الشركات الاسرائيلية الصناعية. ومن بين هذه وجود المواد الخام في الاراضي المحتلة من حجر البناء والرخام، وكذلك الصناعات اليدوية التي تخدم القطاع السياحي، المتمثلة في حفر الخشب والتطعيم والزجاج والنحاس والبسط والملابس التقليدية. ويمكن لهذه كلها ان تلعب دوراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الثنائية بين اسرائيل والفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

يعاني القطاع السياحي في الضفة الغربية وغزة من الركود تحت الاحتلال، على عكس القطاع السياحي الاسرائيلي. كما ان السياحة في الضفة والقطاع تاثرت سلباً بالانتفاضة اكثر منها في اسرائيل. يضيف عورتاني ان القطاع السياحي في الاراضي المحتلة على حافة الانهيار في السنوات الاربع الاخيرة، وان السياحة هي القطاع الاقتصادي الذي يملك الدرجة الاعلى من التكامل بين الاراضي المحتلة واسرائيل.

الموارد المائية هي القطاع الاهم من حيث امكانات التعاون او احتمالات النزاع بين اسرائيل وجيرانها الفلسطينيين. يلاحظ عورتاني ان غالبية الاسرائيليين، من ضمنهم «الحمائم»، يبدون تحفظاً شديداً على الدخول في مفاوضات منصفة على تقاسم الموارد المائية المشتركة، في حين تواجه الضفة الغربية وغزة ازمة مائية خطيرة. واذا استمرت اسرائيل في تحدي الشرعية الدولية حول حقوق الفلسطينيين المائية فهي تخاطر بفرض عقوبات عليها من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية المانحة للمساعدات. يقول عورتاني ان الصراع على الماء كان وراء غالبية الحروب العربية - الاسرائيلية ومن المحتمل ان يجلب



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٣

حروباً جديدة بدل ان يكون عنصراً في صنع السلام.

في واحدة من الدراسات عن الدول الست المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي تتفحص هبة هندوسة ونعمات شفيق وضع مصر. وتركز الباحثتان على ان كون السلام مع اسرائيل منفصلا وليس شاملا فان مصر لم تحقق منه فوائد اقتصادية مهمة. كما ان مصر لم تصغ سياساتها الاقتصادية الداخلية في شكل يمكنها من استغلال الفرص التي يتيحها السلام، اي زيادة التبادل التجاري والاستثمار والانتاجية. وعلى رغم ذلك فهناك فوائد كبيرة ممكنة لمصر من السلام الشامل والاصلاح الاقتصادي.

في دراسته عن سورية يتفحص رزق الله حلان، الاستاذ في جامعة دمشق والمستشار الاقتصادي السابق لرئيس الوزراء عبدالرؤوف الكسم، تاثيرات سلام عادل ودائم على النمو الاقتصادي لسورية، آخذاً بالاعتبار اضافة الى الخفض الممكن في موازنة التسلح التاثيرات على سوق العمل. ويعارض في هذا السياق الرأي القائل بأن تسريح جزء من القوات المسلحة سيعني زيادة البطالة، مشيرا الى ان غالبية المجندين يحتفظون في الوقت نفسه بأعمالهم المدنية، وان التسريح يمكن ان يغذي الاقتصاد بمهارات تقنية ومتخصصة وفيرة. ويرى ان من اشد سلبيات عسكرة الاقتصاد والمجتمع صعود الاحكام الديكتاتورية الى السلطة كما في الكثير من الدول النامية. وينتقد هذه الانظمة بسبب انتهاكاتها لحقوق الانسان وتبذيرها للموارد على مشاريع خيالية سيئة الادارة. والسؤال الجوهري حسب حلان هو هل يمكن افتراض ان حلول السلام ستؤدي الى زوال الانظمة الديكتاتورية لتحل مكانها المؤسسات الديموقراطية، بما يستتبعه ذلك من تحسن على الصعيدين الاقتصادي والحضاري؟

بالنسبة لاسرائيل يلاحظ الباحث ناداف هاليفي ان من شأن التسوية السلمية تشجيع الاستثمار فيها من قبل المؤسسات والشركات الغربية التي كانت تمتنع عن ذلك بسبب المقاطعة العربية. اما عن خفض الانفاق العسكري فان ذلك سيعتمد جزئياً على ما اذا كانت المستوطنات الاسرائيلية ستبقى في الاراضي المحتلة، وايضا على المفهوم الاسرائيلي للمخاطر على أمنها بعد توقيع اتفاق السلام. في هذا السياق يتكلم هاليفي عن اسلحة الدمار الشامل التي يمكن ان تحتفظ بها دول غير حدودية مثل العراق وايران وليبيا. ويقول: «من المستبعد الى حد كبير حاليا ان تجري اسرائيل على المدى المنظور خفوضات اضافية في انفاقها الدفاعي. وفي افضل الحالات فان اتفاق السلام سيمنع من زيادة هذا الانفاق». ويضيف ان المتوقع ان الولايات المتحدة ستخفض الى حد كبير مساعداتها العسكرية الى اسرائيل في هذا الحال، مما قد يعني زيادة فعلية في الانفاق الدفاعي.

تحرير: ستانلي فيشر، داني رودريك، الياس توما. مطبعة أم آي تي، كمبردج (ماساشوسيتش) ولندن/ ٢٧٠ صفحة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

رفض عربى لمشروع السوق الشرق أوسطية

كتب صلاح بديوى:

أعلن عدد من الاقطار العربية المشاركة فى اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية التى تختتم أعمالها اليوم بالقاهرة عن رفضهم المط'ق لمشروع السوق الشرق أوسطية التى تضم العرب والصهاينة.

وصف عز الدين حامد- ممثل السودان- المشروع بأنه يستهدف تدمير الجامعة العربية ومؤسساتها، معلناً رفض السودان لهذه الفكرة.

وانتقد د. نبيل نجم مندوب العراق المروجين لهذه الأطر الاقتصادية الجديدة، داعياً إلى ضرورة إحياء اتفاقيتى الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، ودعمها مالياً وفنياً للدخول بها فى النظام الاقتصادى الدولى الذى يجرى تشكيله الان.

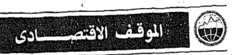
وقد رفضت الدول الأعضاء بالمجلس فكرة تقدمت بها الإمارات لدمج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى حتى يتسنى له الخروج من أزمته الراهنة، وهو الاقتراح الذى استهدفت من ورائه الإمارات توحيد العمل العربى المشترك،

البقية ص٩



رفض عربى

ونظرت إليه الدول الاعضاء بانه محاولة للقضاء على اتفاقتى السوق العربية والوحدة الاقتصادية بحساب السوق الشرق أوسطية وأعلن حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية أن الموظفين بالمجلس لم يتقاضوا رواتبهم منذ ٢٠ شهرا، وأن الدول الأعضاء بالمجلس تخلفت عن سداد حصصها المالية خلال الأعوام الماضية، وبلغت ديون المجلس عليها ٨ ملايين دولار بصورة تهدد تشريعات السوق العربية واتفاقية الوحدة بالتوقف.



التعاون الاقليمى.. ومخاطر زراعية إسرائيلية

■ عصام رفعت ■

ليس هذا موضوعاً محلياً ولكنه بالدرجة الاولى عربى واقليمى يتعدى حدود المكان والزمان لينظر الى المستقبل على ضوء الاستقرار او السلام المتوقع فى المنطقة ولينظر ايضا الى «التعاون» الذى يخترق الحدود والبرود فى العلاقات.

وحتى لا يكتنف الغموض هذا الموضوع فإننا ندخل مباشرة الى قلبه فى سؤال محدد يدور حول مخاطر اسرائيلية على الزراعة المصرية وذلك على ضوء التعاون الرسمى وغير الرسمى معها فى هذا المجال، اى التعاون المباشر وغير المباشر.

ذلك ان هناك تعاوناً متزايداً وإن كان غير واضح او بعبارة اخرى هناك تعتيم مقصود على هذا التعاون الذى يجرى على قدم وساق تحت الارض.

سؤالنا هو ما هى مخاطر اسرائيل على الارض الزراعية المصرية وعلى الزراعة المصرية ذاتها!!

فهناك مخاطر مؤكدة واخطار لحقت بالزراعة المصرية.

وقد طرحنا هذا السؤال امام ندوة عقدت مؤخراً فكانت هناك وجهة نظر شبه رسمية عبر عنها بعض رجال الزراعة المصرية الذين كانوا حضوراً فى هذه الندوة كما ان هناك وجهة نظر اخرى لمزارعين عبروا فيها عن حقائق لم يدركوا خطورتها وان كانت تنطق بالخطر والمخاطر القريبة والبعيدة معاً.

اما وجهة النظر شبه الرسمية فقد قالوا فيها ان اسرائيل دولة متقدمة زراعياً وان التكنولوجيا الغربية المتقدمة تصب فيها ولهذا فإن من الضرورى التعاون معها للحصول على هذه التكنولوجيا.

وتتناسى وجهة النظر هذه ان التكنولوجيا ليست حكراً على اسرائيل واننا حينما نحصل عليها منها فإن هناك ثمناً عاجلاً ندفعه وهناك ثمن اجل سوف ندفعه من ارض هذا الشعب وزراعته وغذائه بل وصحته وهذا هو الاهم.

غير ان المتحدثين اصحاب وجهة النظر هذه ارادوا اغلاق هذا الملف قبل فتحه فقد اثرنا هذه القضية غداة حركة تغييرات فى مناصب زراعية كانوا هم فيها القادمون لتوهم ولعلهم كانوا حريصين على الا يتورطوا بالحديث فى هذا الموضوع الحساس فى الايام الاولى لتوليهم مسئولية اعمالهم الجديدة.

اما وجهة النظر الاخرى التى تحمل حقائق خطيرة فقد جاءت على لسان البعض المزارعين فقد قال احدهم ان محافظة الاسماعيلية باكملها تزرع الطماطم ببذور اسرائيلية الا ان ١٠٪ فقط منها يأتى بطريق الاستيراد المنظم اما الباقى (٩٠٪) فيأتي تهريباً. ولا يخفى ان هذا القدر الكبير من البذور لا يمر بأى عمليات رقابة او حجر زراعى او فحص ضرورى فهو من المنشأ الاسرائيلى، الى الارض المصرية مباشرة دون بحث او فحص لما قد تحمله من امراض او مخاطر على الارض الزراعية.

والاخطر من هذا ان بعض المزارعين قد ذكر ان منطقة شرق الدلتا كلها تستخدم مبيدات وهرمونات وكيماويات اسرائيلية غريبة وخطيرة على الارض والنبات اذ انها فى اول استخدامها تحقق نتائج مذهلة من حيث كمية المحصول اما فى العام الثانى فإن الزراعات تموت والارض ذاتها تكون غير قادرة على الزراعة.

والاخطر من هذا وذاك ان هذه الكيماويات والمبيدات والهرمونات تباع على الارصفة ولدى البقالين وفى كل مكان فيما يشبه الاغراق وان المزارعين لسبب او لآخر بعد قيامهم برش المحتويات الخطيرة لأكياس هذه المواد فإنهم يقومون بحرقها.

والعملية جد خطيرة للغاية ليس فقط لانها واقع مر ولكن لان الحديث عن المستقبل الان يتناول صيغ التعاون الاقليمي فى المنطقة.. فهل يفتح الملف ام يترك مغلقاً حتى لا يعكر صفو الجو؟!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٣

مناقشات ساخنة عن « السوق الشرق أوسطية »

كتب : مدحت الزاهد

دارت مناقشات ساخنة بين د . سعيد النجار واعضاء لجنة الدفاع عن الثقافة القومية في الندوة التي نظمتها اللجنة مساء الاحد الماضي ، بنقابة الصحفيين حول ترويج « السوق الشرق اوسطية » .

اتهم د . النجار اليسار بالبعد عن العقلانية والواقعية وتغليب العاطفة والعجز عن بلورة خطاب لكسب « الطرف الثالث » (!)

دافع د . محمد الامام وفوزي منصور وعبد العظيم انيس ورمزي زكي وفريدة النقاش واحمد الجمال عن موقف اليسار من المشروع الذي يستهدف مد شرايين حياة عربية لاسرائيل . واكدوا ان اليسار في توجهاته دائما بين « الواقعية » و « الوقوعية » وبين العقل الوطني والعقل الامريكي ، ولم يفهم علاقات القوى على انها شيئا ثابتا جامدا ، بل عنصر متحرك بفعل ارادة الشعوب .

وقد ربط د . النجار في كلمته بين مشاريع « السوق الشرق اوسطية » والمفاوضات متعددة الاطراف ، ومقايضة الارض بصيغة للتعاون الاقليمي ، واكد ان هذا التعاون لن يتحقق بغير تسوية بين اسرائيل وبلدان الطوق ، تضمن حل عادل للقضية الفلسطينية يقوم على مبدأ حق تقرير المصير .

استعار د . عبد العظيم انيس لغة العقلاء وسأل : هل يتصور عاقل ان تنتهي المفاوضات الجارية الى حق تقرير المصير الفلسطيني واقامة الدولة الفلسطينية ؟

وقال د . فوزي منصور ان هدف « الشرق اوسطية » حل ازمة اسرائيل وفتح الابواب لصعود اسرائيل الكبرى ؛

ودعت فريدة النقاش ود . رمزي زكي وحلمي شعراوي الى البديل العربي في مواجهة « الشرق اوسطية » ، واحياء دور الجامعة العربية ومنظماتها الاقليمية وتطوير التعاون العربي ، وعقد مؤتمر تدعو له جمعية الاقتصاد والتشريع لبحث سبل تدعيم الكيان العربي ، وتطوير المواجهة ضد الشرق اوسطية لجذب قوى عديدة في العالم العربي حتى من بين الراسمالية المنتجة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

خبراء مصريون لـ « العالم اليوم »:

السوق الشرق أوسطية نقيض للسوق العربية المشتركة وإسرائيل هى المستفيد الوحيد من النظام المقترح

□ القاهرة - إبراهيم فرغلي:

أكد خبراء مصريون أن قيام «سوق شرق أوسطية» سيكون على حساب الاتجاه نحو انشاء السوق العربية المشتركة. ونفى بعض هؤلاء الخبراء أن نفعا سيعود على الدول العربية بانضمامها الى هذه السوق، مشيرا الى ان الدول العربية الداخلة فى هذا الكيان، ستتحول إلى سوق رائجة للصادرات الإسرائيلية من السلع الكهربائية والمعدنية والاليكترونية والاسمدة والمنتجات الكيماوية. وقال الخبراء إن استمرار الخلافات العربية هو الأرضية التى تنمو فيها وتستند اليها فكرة السوق الجديدة واضافوا ان اسرائيل هى المستفيد الوحيد من اقامة سوق مشتركة للشرق الأوسط.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

وطالبوا بحل جذرى لمشكلة الصراع العربى الإسرائيلى، قبل قبول إسرائيل بأى كيان اقتصادى مشترك مع الدول العربية.. ما هى طبيعة السوق المقترحة؟ وماهى تخصصاتها الانتاجية المطروحة؟ وهل يمكن التوفيق بينها وفكرة السوق العربية المشتركة؟

هذه هى بعض التساؤلات التى تحاول «العالم اليوم» ان تجيب عنها، فى الموضوع التالى:

الدكتور جودة عبد الخالق الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى مصر يقول إنه من حيث الطرح فإن سوقا شرق أوسطية لابد أن تكون على حساب انشاء السوق العربية لان هناك دولا اساسية يمكن ان تكون سببا فى قيام أو عدم قيام أى ترتيب مثل مصر، ويصعب ان نتصور قيام كيان عربى وكيان آخر شرق أوسطى كلاهما مبنى على فكرة التخصص وتقسيم العمل. ورغم وجود أمثلة لبلاد تتمتع بعضوية اكثر من تكتل إلا أنه فى اطار الظروف الاقليمية للمنطقة يصعب تصور ان يتقاطع الكيان العربى والكيان الشرق أوسطى فى اطار مجموعة من الدول.

ويتفق د. جلال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية فى القاهرة، مع هذه الرؤية مؤكدا ان وجود مثل هذه السوق سيكون على حساب أى تكتل عربى. إن لم يكن الغرض الرئيسى هو تفكيك أو منع اى تكتل عربى قائم أو محتمل.

دعوة قديمة جديدة

ويشير د. رمزى زكى الأستاذ بمعهد التخطيط القومى فى مصر، إلى أن اللافت للنظر فى الدعوة لإنشاء مايسمى بسوق شرق أوسطية، مواكبتها لمفاوضات السلام التى تجرى الآن بين الاطراف العربية المعنية وإسرائيل وبالذات المفاوضات متعددة الأطراف، التي تركز على قضايا مثل البيئة والمياه والتنمية والأمن الاقليمى.

ويؤكد د. رمزى زكى أن مفهوم إسرائيل للسلام يتمحور حول تنفيذ مشروع السوق الشرق أوسطية لسبب بسيط وهو ان اسرائيل تدرك انها لايمكن ان تستمر فى البقاء إلا فى ظل دمجها وسيطرتها على المنطقة العربية وبخاصة فى ضوء تغير علاقات القوى في العالم، واحتمالات ضعف انسياب المعونات الأمريكية لها فى المستقبل القريب.

توزيع المغانم

وحول السؤال الخاص بالربح والخسارة فى ضوء الاوزان المتباينة لاقتصاديات الدول المقترح انضمامها للسوق، يرى د. جودة عبد الخالق انه سؤال حول توزيع المغانم وهو سؤال وارد دائما عند سعى أى مجموعة من الدول للالتحام وهو يشير بشكل أو باخر الى حجم الدول المشاركة وقدرتها على السيطرة، ففى الجماعة الأوروبية مثلا هناك عمالقة مثل ألمانيا ــ حتى قبل أن يتم توحيدها واعضاء اقزام مثل لوكسمبورج.

ويقول د. جودة: فى حالة السوق الشرق أوسطية هناك كيانات كبيرة مثل مصر وتركيا وهناك كيانات اصغر. وهناك تباين من حيث درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى بين هذه الدول. ويحذر د. عبد الخالق من ان تقوم اسرائيل أو تركيا بالسيطرة على باقى اطراف التكتل خاصة اسرائيل بحكم تفوقها التكنولوجى.

د. رمزى زكى يؤكد انه لانفع عربيا من هذه السوق، ويقول: لا اتصور انه فى ظل الوضع الحالى ان هناك اى نفع سيعود على الاطراف العربية باشتراكها فى قيام مثل هذه السوق، فالواضح من التعنت الاسرائيلى فى مفاوضات السلام ان هناك كثيرا من الامور الجوهرية التى لاتتنازل عنها اسرائيل (موضوع القدس ـ الدولة الفلسطينية ـ الترتيبات الأمنية التى تضمن لها التفوق المطلق على جيرانها العرب). لكن النقطة التى لم يلتفت اليها أحد ـ يضيف د. زكى ـ هى العلاقة التى ستنشأ بين هذه السوق والولايات المتحدة الأمريكية عبر الاتفاق الاستراتيجى الذى كانت الولايات المتحدة قد ابرمته مع اسرائيل فى عام ١٩٨٧، وهو اتفاق من ضمن بنوده ايجاد منطقة تجارة حرة وكان الهدف من ذلك هو الالتفاف حول قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل. ومن المعلوم انه حين قيام منطقة حرة وتتدفق فيها السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية مطلقة لتفقد السلع هويتها (بلد المنشأ) وعليه فإنه من الممكن أن تدخل السلع الإسرائيلية للمنطقة العربية على أساس انها امريكية ونفس الشىء يمكن ان ينطبق على رأس المال. لهذا فانه فى حالة قيام هذه السوق سيكون هناك جسر يربط بين السوق والولايات المتحدة الأمريكية.

التخصص لمصلحة إسرائيل!

ويتوقع د. جلال أمين أن يتحدد نموذج التخصص بحيث تقوم اسرائيل بدور المصدر للسلع الصناعية المتقدمة والبسيطة فيما تستورد المواد الأولية. ويتوقع أن تجد اسرائيل فى البلاد العربية ـ اذا تكونت هذه السوق ــ سوقا رائجة لصادراتها من السلع المعدنية والكهربائية والالكترونية، ومن السماد والمواد الكيماوية والاسلحة. وربما أيضا بعض الأنواع المتقدمة من المنسوجات والازياء فضلا عن بعض أنواع

الخبرة والمهارات الصناعية وفى مقابل ذلك تستورد اسرائيل المواد الخام والوقود وبعض السلع الغذائية والمنتجات الصناعية البسيطة اضافة للايدى العاملة الأقل مهارة.

غير أن الدكتور جودة عبد الخالق يتحفظ على السؤال المطروح موضحا انه مطروح من ذهنية سلبية ويضيف: أنا ذكرت صراحة ويستفاد من كلامى ان ارضيتى قومية ومع ذلك لا استطيع مهما تعاميت عن كثير من الأمور الجوهرية ان ابارك الوضع القائم لأنه وضع غير قابلل للاستمرار. وبالتالى قد تكون الاجابة المتوقعة على السؤال هى ان نمط تقسيم الانتاج الممكن هو أن تهيمن اسرائيل وتركيا تكنولوجيا.. إلخ.

غير ان تقديرى أن الافضل هو ان يتم طرح السؤال من ذهنية ايجابية بمعنى افتراض حل الخلافات العربية لكى تدير الاطراف العربية شئونها كجماعة واحدة. والمشكلة ان هناك عقبات كثيرة حتى الآن ومع زيادة الحاح الاطراف غير العربية فقد تدفع الاطراف العربية إلى ترتيب من هذا النوع وهى غير متحسبة للعواقب القائمة. وهنا تكمن الخطورة.

ويؤكد د. جلال أمين أن استخدام الموارد العربية المشتركة مع دول الجوار لتعديل مواقفها من القضايا العربية يتوقف على قوة المساومة العربية فى المفاوضات التى يمكن ان تدور حول هذه السوق وهذا هو ما يحدث فى اى مشروعات لاى علاقات اقتصادية بين طرفين. وللأسف فإن علاقة الدول العربية منذ تكونت تلك الدول عام ١٩٤٧ كانت قائمة على ضعف قدرة العرب على المساومة مقابل التعسف الإسرائيلي، وحصوله على مايريد.

أما د. جودة عبد الخالق، فيرى ان المسالة تتوقف على كيفية ترتيب هذه السوق، فاذا كان المدخل هو دخول كل دولة عربية بمفردها داخل الكيان الكبير فبالطبع ستكون قضية الموارد هنا محكومة بالوزن النسبى للأطراف المختلفة: تركيا والعراق وسوريا فى حالة وإسرائيل ولبنان والاردن والضفة وغزة فى حالة ثانية وايران مع دول الخليج فى حالة ثالثة. غير ان دخول الاطراف العربية كتكتل داخل الكيان الاكبر فان النتائج ستكون مختلفة بطبيعة الحال.

ماهو البديل؟

ويرى د. جودة ان الرفض للمشروع المطروح بدون ايجاد البديل سيضر اكثر مما ينفع ويري ان انشاء سوق عربية مشتركة هو الحل المثالى لتوافر كافة مقومات اى مشروع اقتصادى وهى مقومات لم تتوافر للنموذج الاوروبى نفسه رغم نجاحه خاصة فيما يتعلق بالخلفيات الثقافية واللغوية المشتركة.

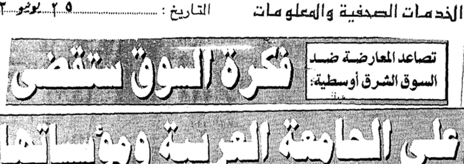
ويقول د. رمزى زكى إن هناك من يرى ان هذه السوق فى طريقها للتحقق وبالتالى لايجوز اغفال ذلك لكنى اقول إن قرار الدول ذات الثقل على المستوى العربى تجاه هذه المسألة من الخطورة بمكان وهو الذى سيدفع باقى الدول أو يحد من تحركها للانضمام لفعاليات السوق المقترحة والبديل الذى يطرحه د. زكى هو عودة احياء النظام العربى الاقليمى وترميم الشروخ التى حدثت فيه والعمل نحو تكوين جماعة اقتصادية عربية. ويشير د. زكى إلى درس السوق الأوروبية المشتركة فرغم عدم التجانس العرقى والثقافى والحضارى واللغوى بين الدول الأوروبية بل وتطاحنها فى حربين عالميتين ضاريتين إلا أنها تمكنت من ذلك عبر المنافع الاقتصادية المتبادلة ان تقيم التكتل الاقتصادى الأوروبى المعروف بالسوق الأوروبية المشتركة.. والمنطقة العربية لاتقدم عوامل التجانس والتآلف.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٣



تصاعد المعارضة ضد السوق الشرق أوسطية: فكرة السوق ستقضي على الجامعة العربية ومؤسساتها

والان تصاعدت أصوات الرافضين لفكرة السوق الشرق أوسطية.. ولهم الحق فالوضع خطير.

ولكن د. يوسف والى يتجاهل تعليمات القيادة السياسية ويمضى مع الصهاينة فى الإعداد لإجراءاتها التنفيذية.

والى أعد غرفة عمليات بها ٥٠٠ خبير وفنى صهيونى ومصرى للتنسيق فى مجالات إدارة المشروعات المشتركة الحالية والمستقبلية.

وجهات أمريكية أبلغت مسؤولين فى وزارة الزراعة المصرية بإعلان قيام السوق رسمياً وإمداد العدو بمياه النيل فى عام ١٩٩٥.

ومعلومات هامة تشير إلى إعلان قيام ما يسمى بإسرائيل الكبرى على أنقاض النظام العربى فى عام ١٩٩٧، بدعم كامل من النظام العالمى الصهيونى الجديد.

وفى ذكرى كارثة ٥ يونيو هناك أربع مؤسسات دولية يوجهها الصهاينة ومؤسسة عربية يمولون شبكة بحثية علمية مشبوهة الأهداف بالمنطقة العربية والإسلامية بـ ٣٦٠ مليون دولار.. واتفاق سرى بضم الكيان الصهيونى إليها، وذلك للإعداد للسوق.

بينما رفض ممثلو الأقطار العربية بمجلس الوحدة الاقتصادية فكرة السوق الشرق أوسطية، ودعوا لدعم اتفاقيتى الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة كفكرة موازية لها.

ومازالت الخلافات تدب بين قلة تنفيذية مؤيدة للسوق الشرق أوسطية وفكرتها تدعمها المؤسسات الدولية، وكثرة -على قدر كبير من الوعى- تحاول إحباط هذه المخططات، التى فجرها د. يوسف والى

والى يتهرب من «الشعب»

طلبت مقابلة د. يوسف والى لإجراء حوار معه حول «والسوق الشرق أوسطية وتعاونه الراهن مع الصهاينة». بيد أن المهندس فتحى عبد الفتاح (مدير إدارة العلاقات العامة بالوزارة) طلب منى كتابة ما أريد الاستفسار عنه من قضايا، وإزاء هذا الطلب كتبت ستة أسئلة للوزير تدور جميعها حول تصوراته للسوق الشرق أوسطية ومستقبلها، وحقيقة ما تقوم به وزارة الزراعة من خطوات فى الوقت الراهن لتنفيذ مشروعات السوق.

حدث ذلك منذ خمسة أسابيع مضت، وحتى الآن لم يرد الوزير على أسئلة «الشعب».

ويفضل لقاء الصهاينة

وعموماً فإن د. يوسف والى قد خاطبته نقابة الصحفيين فى عهد الأستاذ مكرم -نقيبها السابق- وعهد الأستاذ إبراهيم نافع -نقيبها الحالى- بناء على شكاوى من مندوب «الشعب» بالوزارة، تضمنت دعوة النقابة للتدخل لوقف قرارات الوزير بحجب المعلومات عن الجريدة، لكن والى للأسف فضل الصحف المعادية على صحيفة وطنية مصرية.

وتؤكد «الشعب» ان والى أهدر خلال الـ ٦ شهور الماضية أكثر من ٧٥ ألف جنيه من أموال الوزارة فى شراء الصفحات الإعلانية بالصحف القومية التى تسيطر عليها حكومته، ولم يكف الوزير ما ينشر له من أخبار بكافة وسائل الإعلام الحكومية يومياً لمواجهة ما تنشره جريدة «الشعب» بحجج باطلة.. بل قام بشراء صفحات إعلانية، وواصل والى ترويجه لفكرة السوق الشرق أوسطية وسياساته الزراعية الفاشلة.

وكما ورد فى التقارير التى رفعت للوزير من قبل المهندس فؤاد أبو هدب نائبه ومنسق الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة الزراعية المصرية الصهيونية المشتركة (والذى أحيل للمعاش منذ أيام، خلال دورتى انعقادها اللتين تمتا فى ديسمبر من عام ٩٢ ومايو من عام ١٩٩٣، فإن أهم الخطوات المستقبلية للإعداد لهذه السوق تتلخص فى الاتى:

خطوات تنفيذية خطيرة

* إقامة غرفة عمليات رئيسية عبارة عن مركز علمى بحثى إرشادى إدارى، تتولى تنسيق السياسات المشتركة للمشروعات الصهيونية المصرية الراهنة، وتوسيع حجمها ورقعتها لتشمل كافة نواحى الزراعة البحثية، كنواة للإدارة العليا للسوق الشرق أوسطية.

* تضم غرفة العلميات تلك أكثر من ٥٠٠ خبير وفنى مناصفة فى العدد بين الجانبين، وتتولى الإدارة الدولية الأمريكية للتنمية الزراعية تمويل تكاليفها وتزويدها بكافة أجهزة ومعدات وتقنيات البحث والإرشاد، على أن تشرف عليها لجنة توجيهية من الخبراء الأمريكان لها حق الفيتو، وحق اختيار الخبراء العاملين بهذه الغرفة.

* خلال السبعة شهور الماضية وقع والى فى إطار هذه السوق ما يقرب من ١٤ إتفاقية زراعية، شملت تطوير شركات البذور ومحطات تجاربها والإرشاد الزراعى ومزارع الخريجين وإقامة منافذ للسوق الشرق أوسطية ومركز علمى تدريبى لكوادرها، ومنها ثلاث اتفاقيات حول التصدى لما وصف بمشاكل البيئة.

شبكة معلومات مشبوهة

وعقد مؤخراً ملتقى بأحد فنادق الخمس نجوم بالقاهرة، وفى ذكرى كارثة ١٩٦٧، انتهى بالاعلان عن إقامة شبكة بحثية لدول الشرق الأوسط، تنفيذاً لمبادرة من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى ومؤسسة فورد فاونديشن الصهيونية الأمريكية، وكل من المجموعة الأوربية والتى ساهمت بتمويل قدره ٨٠ مليون دولار، والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة بـ ٨٠ مليون دولار أيضا

والبنك الدولى قدم ١٥٠ مليون دولار بمجموع نهائى تخطى ٣١٠ مليون دولار.

وقد شارك ممثلون للكيان الصهيونى فى الاجتماعات التمهيدية لهذه الشبكة التى عقدت بواشنطن ثم القاهرة قبل ثلاثة شهور، وعندما اكتشفت «الشعب» المؤامرة وفضحتها وأحرجت حكومات المنطقة، وفق ما ذكره لى مصدر بهذه الشبكة، جرت حوارات واسعة مع ممثلين عن هذه الجهات والكيان الصهيونى، شارك فيها خبراء عرب وتم الاتفاق خلالها على تاجيل إعلان أنضمام الكيان الصهيونى لهذه الشبكة لمدة عام وإلى ما بعد انتهاء مباحثات الاستسلام، لتجنيب الحكومات العربية المشاركة فيها الحرج.

إنهم يضحكون على أنفسهم

٣١٠ مليون دولار قدمتها أربعة مؤسسات دولية لأخطر شبكة معلومات مشبوهة بالمنطقة العربية والإسلامية

وفكرة هذه الشبكة البحثية العلمية الخطيرة نبعت من هذه المؤسسات المشبوهة، بهدف إدخال الكيان الصهيونى فى النظام العربى الإسلامى وهيمنته عليه، وإصرار بعض الأعضاء بالشبكة على عدم مشاركته فيها هو نوع من الهراء، لأن المؤسسات التمويلية الدولية أعطت لنفسها الحق فى تقييم أعمال الشبكة وتوجيهها والإشراف عليها واختيار العناصر المشاركة فيها، واقامتها لإحكام الهيمنة الصهيونية، والخبراء العرب والمسلمون يضحكون على أنفسهم إذ تصوروا استبعاد العدو عن الشبكة.

واجتماعات الشبكة التى عقدت فى الاسبوع الماضى شاركت فيها شخصيات من كبار الاقتصاديين العرب والإيرانيين والاتراك وفلسطينيون من داخل الاراضى المحتلة وخارجها، وقد تم تشكيل مجلس أمناء الشبكة من ١١ عضوا بينهم أربعة ممثلين عن المؤسسات المانحة للمساعدات لهم حق الفيتو، وبمشاركة من د. سعيد النجار نائب رئيس البنك الدولى السابق عن مصر وحبيب المالكي (المغربى) وسمير المقدسى (لبنان).

وعلمت «الشعب» ان اتفاقا سريا، بإدخال خبراء صهاينة لمجلس أمناء الشبكة قد تم بالفعل ، وأوضحت مصادر «الشعب» بأنه لولا ضم الكيان الصهيونى لهذه الشبكة لما قدمت المؤسسات الدولية مليما واحداً لها.

وتستهدف الشبكة إعداد دراسات تطبيقية وميدانية حول المشروعات المشتركة المنتظر إقامتها فى ظل السوق الشرق أوسطية ، وتشمل مكافحة التلوث والتصحر، وتنمية الأراضى القاحلة، والتخصص الزراعى، وترشيد المياه، وسبل استغلال المياه الجوفية، ودراسات حول قوانين الإصلاح الاقتصادى، وإجراءاته المتبعة بالمنطقة، وسبل تحرير التجارة الخارجية، وحرية انتقال الأفراد والبضائع ونقل التكنولوجيا

وتعد الشبكة بمثابة لجنة توجيهية عليا ينتظر أن تلعب دوراً رئيسيا فى إرساء السوق الشرق أوسطية.

رؤية هامة

وأوضح د. على نجم محافظ البنك المركزى السابق، وأوضح فى تصريحات «للشعب» أنه يفضل إنشاء صندوق عربي يقتصر على تمويل مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك.

هذا، فى الوقت الذى تصاعد فيه الرفض لفكرة السوق الشرق أوسطية من قبل عدة جهات وهيئات وشخصيات مصرية وعربية، ابرزها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، وبعض النقابات المهنية والاتحادات العربية وبعض كبار الكتاب فى مصر، وأذكر منهم محمد سيد أحمد الذى وصفها بأنها تستهدف القضاء على قضية شعب فلسطين، وفهمى هويدى الذى توقعها مشروعا لإسرائيل الكبري، ومصطفى طيبة الذى اعتبرها تهديداً للعمل العربى المشترك، ومحمد عودة وكامل زهيرى وأمين هويدى وغيرهم.

وموقف عربى موحد ضد المؤامرة

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اجتماعاً هاماً بدأ يوم الأحد الثانى من الشهر الجارى. اعلن عز الدين حامد مندوب السودان رفضه للسوق الشرق أوسطية وفكرتها، ووصفها د. نبيل نجم مندوب العراق الدائم بأنها تخلق أطرا اقتصادية جديدة تستهدف القضاء على مؤسسات العمل العربى المشترك.

واتفق الجميع على ضرورة دعم اتفاقيتى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة التى يشرف على تنفيذها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حتى يمكن مواجهة فكرة السوق الشرق أوسطية وإحباطها.

وألقى حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية -وهو أردنى الجنسية- كلمة أوضح خلالها ان التعاون والتنسيق الاقتصادى العربي يشهد صنوفا من الضغوط والمعوقات غير المسبوقة وسط تفاقم قضايا المديونية والجوع والفقر والبطالة. وحذر من أن ذلك ينذر بأفدح المخاطر، فى إيماءة منه للضغوط الأجنبية التى تستهدف إقامة السوق الشرق أوسطية على أنقاض المؤسسات العربية.

وأوضح انه لايزال يؤكد ان النظام العربى المستند إلى فكر وسياسات التكامل الاقتصادى القومى يمثل الضمانة الأكيدة للأمة العربية للتكيف مع النظام الاقتصادى الدولى ، ودعا الأقطار العربية الإحد عشر الأعضاء بالمجلس للحفاظ على إتفاقيتيه ودعمهما وانضمام كافة الأقطار العربية إليهما، مع العلم بأن اتفاقية السوق انضمت إليها سبع دول من الأعضاء بالمجلس فقط لاغير.

وحذر من مواجهة المجلس لصعوبات بفعل تاخر الدول الأعضاء عن دفع ٨ ملايين دولار تمثل حصصها المستحقة لامانته العامة، وأن موظفيه بفعل الصعوبات المادية لم يتقاضوا رواتبهم منذ ٢٠ شهراً.



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٣

وجـــــه آخـــــر لإســـــرائيل

«السلام هو العدو الحقيقى لإسرائيل على الأجل الطويل».. هذه الحقيقة ادركها وعبر عنها مفكرون يهودي بارزون منذ أواخر الستينـات.. وفي رأيهم أن قبول الدولة اليهودية للسـلام الكامل والدائم قد يؤذن بنهـايتها، لأنها ستكون عـرضة للتحلل التدريجي، بعد أن تفقـد تفوقها العسكـرى النوعى على الدول العربية مجتمعة.. وربما لهذا السبب تتعثـر محادثات السلام بين العرب واسرائيل التى تجاوز عمرها العام ونصف دون نتائج يعتد بها اللهم إلا إذا اعتبرنا أن مجرد استمرار المحادثات هو نوع من النجاح.. أمـا الشرط الضرورى واللازم لبقاء ـ بل وازدهار ـ الدولة اليهودية فى إطار صيغة مقبـولة للسـلام فيتمثل فى ضمان مقعـد القيـادة لها دون منازع على مستـوى المنطقـة بأسرهـا، وان اختلفت الصيغ والأدوات والسياسات.

• ومن هنا تاتـى اهمية وخطورة فكـرة السوق الشرق أوسطيـة التى تروج لها بدأب شـديد الـدولة اليهوديـة، وبعض الدوائر المؤيـدة والمسانـدة والمتعاطفـة معها.. فالهدف الاسـتراتيجى مـن قبل هذه السوق يتمثل فى احلال الهيمنة الاقتصادية على موارد ومقدرات الشرق الأوسط.. وبشكل أكثر تحديدا ثروات العالم العربـى. محل التفوق العسكرى.. أو بمعنى اخر استبدال ـ أو بالأحـرى تغليف التوجه العدوانى لإسرائيل ـ الذى لم تتخل عنه لحظة منذ استزراعها قسرا جسد الوطن العربى عام ١٩٤٨ ـ بأداة جديدة موازية تلائم مرحلة السلام وتؤدى نفس الغرض: «الهيمنة الشاملة على المنطقة بأسرها، ولكن من مقعد قيادة الاقتصاد مع الاحتفاظ بالرادع العسكرى الأكثر شمولا إن لزم الأمر».

وفى هـذا الاطـار يتعين على العـرب.. كل العرب إدراك ابعـاد مـا يبيت لهم، ولاجيـالهم المقبلـة عبر مشـاريع الهيمنة المطـروحة اقليميـا وأهمها «السـوق الشرق أوسطية».. فـالمؤكد أن الـدول العربيـة ستتحول فى ظل هذه السوق المقترحة إلى مجرد سوق مستهلكة ـ مع ترك كل مهام القيادة والإدارة للشريك اليهودي الأكثر تفوقا.

العالم اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣

تأمين السلام فى الشرق الأوسط مشروع بشأن التحول الاقتصادى

اقتصاد السلام



يمكن الاطمئنان الى استقرار السلام فى الشرق الاوسط اذا كانت جذوره قد رسخت فى الحياة اليومية لشعوب المنطقة، لذا فان تامين السلام يتطلب علاوة على تامين الاتفاقيات السياسية المناسبة، إيجاد بيئة منفتحة للتنمية الاقتصادية.

وبالتعاون مع طاقم من الاقتصاديين من جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستش للتكنولوجيا «أم آى تى» يطرح هنا اقتصاديون فلسطينيون واسرائيليون وأردنيون خطة سياسة للتجارة والتنمية بين هذه الاطراف الثلاثة ـ وهى خطة تقضى ببدء حقبة اقتصادية جديدة فى الشرق الاوسط.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمركية، وبخاصة بين الاراضى المحتلة واسرائيل، ويمكن ان تختلف معدلات الضريبة فى كل منطقة اختلافا طفيفا. وسيكون من السهل تنسيق التعرفة الجمركية اذا شكلت الاراضى المحتلة واسرائيل اتحادا جمركيا، وسيكون ذلك سهلا عن طريق قيام اسرائيل بتقليصات فى معدل التعرفة الجمركية.

اما الفروق فى معدلات ضريبة الدخل الشخصية والمؤسساتية فيمكن تسويتها باتفاقيات حول فرض الضرائب من قبل البلد الذى يقيم فيه الافراد والشركات.

٥) الترتيبات النقدية والمالية:

نوصى بأن يكون الدينار هو العملة القانونية للتعامل فى قطاع غزة ومن المسلم به لأنه لابد من توسيع مدى التداخل المالى، سيكون من المرغوب فيه، خلال الفترة الانتقالية، ان تقوم اسرائيل بمزيد من تقليصات مراقبة راس المال الى الحد الذى لاتكون فيه تلك المراقبة اكثر تقييدا من المراقبة الاردنية وستستفيد اقتصاديات الاطراف الثلاثة من الجريان الحر لرأس المال.

ان المهمة الرئيسية للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية المؤقتة هى المساعدة على تحسين النظام المالى فى الاراضى المحتلة وبهذا تساهم فى تطورها الاقتصادى وتدعو الحاجة الى دائرة منفصلة لأن بعض مهامها مثل الاشراف على البنوك تتطلب معرفة متخصصة ثم لضمان ان تتولى مؤسسة واحدة هذه المسئولية المهمة، وتشمل وظائف السلطة المالية والنقدية الفلسطينية المؤقتة الامور التالية:

- اقامة بنوك جديدة والاشراف عليها ووضع تنظيماتها وكذلك الاشراف على البنوك التجارية القائمة ووضع تنظيماتها.

- اقامة والاشراف على الوسطاء الماليين غير المصرفيين الموجودين حاليا، مثل شركات التامين وصناديق التقاعد.

- جمع ونشر المعطيات عن النظام المالى، وتقديم المشورة لسلطة الحكم الذاتى حول سياسة الاقتصاد الكلى.

- اقتسام المسئولية لايجاد وتشغيل المؤسسات المالية والوسطاء «ان وجدوا» اللازمين للقطاع العام.

٦) ادارة المعونة الخارجية:

سيكون دور المعونة الخارجية كبيرا ومتنوعا وبخاصة فى السنوات الاولى عندما يجرى العمل على ايجاد بنية قطاع عام، واعادة تنشيط القطاع الخاص، وستكون هناك حاجة لانواع مختلفة من المعونة منها:

- معونة للمشروع: ستكون المعونة المخصصة لدعم مشاريع محددة معلما رئيسيا من معالم المساعدة المقدمة للاراضى المحتلة للمستقبل غير المحدود.

- معونة للبرنامج: وهى عبارة عن تمويل عام لاعمال لاتتعلق بمشاريع لتمويل ميزانية الحكومة ودعم ميزان المدفوعات.

- مشاريع اقليمية: يمكن للمعونة الخارجية ان تلعب دورا اساسيا فى تطوير المشاريع الاقليمية التى تشمل دولا عدة فى المنطقة.

ويجب ان تشكل سلطة الحكم الذاتى وكالة تنسيق للمعونة تتبع دائرة المالية ومهمتها تنسيق المعونة الخارجية واعداد الطلبات لها وادارة تطبيقها.

اثناء الفترة الانتقالية وربما طوال بضع سنوات بعد ذلك سيكون من غير المحتمل ان تتوافر لسلطة الحكم الذاتى الخبرة والمهارات التى تتطلبها المهام التى تواجهها تلك السلطة. يمكن ملء هذه الفجوة من الخبرة عن طريق المساعدة التقنية.

شارك فى اعداد الدراسة
معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية فى الشرق الاوسط
كلية جون كنيدى للعلوم السياسية
جامعة هارفارد
المدير: ليونارد هاوسمان
مديرة مشاركة: آنا كراسيك
الرئيسان المشاركان فى لجنة التوجيه: ستانلى فيشر - توماس شيلينج
مقدمة بقلم: جوزف كاليفانو، رئيس مجلس الادارة»، كامبريدج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٢

بدلا من التقوقع خلف متاريس الماضى

«الشرق أوسطيـــة» الجديدة.. حقيقة قادمة

■ د. فتحى عبدالفتاح ■

مع عدم التجاوز عن الأبعاد الاقتصادية والسياسية للجغرافيا السياسية، وبعيدا عن الدخول فى تفسيرات وتأويلات علمية أو نظرية لمفهوم المناطق الجغرافية والمصالح المشتركة أو الصراعات التاريخية التى تجمعها.. فإنه من الواضح أن قضية «الشرق أوسطية» تفرض نفسها على الواقع العربى الراهن وتثير الكثير من الجدل والمناقشات..

ومن خلال الحضور والاشتراك فى بعض الندوات التى جرت حول هذه القضية لاحظت، ولعلى أكون مخطئا، أن المناقشات فى أغلبها تركز على ما هو «آنى» وليس على ما هو «آت»، وأعنى اللحظة الراهنة دون بذل جهد كاف لاستشفاف الساعة القادمة.

ويبدو الأمر، من الظاهر على الأقل أن هناك خطوطا بيضاء أو سوداء وانقسام الرأى إلى معسكرين فى هذه القضية.. معسكر الدفاع عن العروبة والأمن العربى فى مقابل من يتحدثون عن مصالح وأمن شرق أوسطى..

وهذا الانقسام الحاد ينطلق من أن تعبير «الشرق أوسطية» يعنى فى المقام الأول إضافة إسرائيل إلى المنطقة، وهو أمر صحيح من الناحية الواقعية والعملية، فالتعبير لم يتواتر إلا بعد بدء مؤتمر مدريد والمحادثات العربية الإسرائيلية وتداعياتها فى الجولات العشر من المحادثات التى امتدت حتى الآن فى إطار المحادثات الثنائية بين الأطراف العربية المعنية وإسرائيل بحثا عن حل سلمى عادل لمشكلة الصراع العربى الإسرائيلى..

ولكن مدريد أخرجت أيضا صيغة أخرى هى المحادثات المتعددة الأطراف، وهذه الآلية الأخرى تشترك فيها الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط كلها «تركيا وإسرائيل» وتتناول عددا من القضايا الحيوية التى تهم جمع الأطراف، مشاكل نزع السلاح، مشاكل المياه ومشاكل العلاقات الاقتصادية والتجارية.

أى أن المفهوم الموضوعى للشرق أوسطية لا يشمل إسرائيل فقط بل دولا أخرى تعودنا أن نطلق عليها تسمية دول «الجوار التاريخى».

ولعل العداء الحاد لفكرة «الشرق أوسطية» يستمد جذوره من تاريخ الحقبة الماضية، وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية حينما فرضت إسرائيل فى المنطقة وترتب عليه ولفترة تمتد ولاكثر من اربعين عاما سلسلة من الصراعات والحروب العربية الإسرائيلية بلغت خمسة حروب كبيرة فى سنوات ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢.

على أن العداء الحاد للشرق أوسطية لم ينبع فقط من هذه الحروب العربية الإسرائيلية التى استنزفت - ولاشك - طاقة المنطقة، وكانت عاملا من عوامل التبرير والتمرير لكثير من الموبقات العربية، ولكنها ارتبطت أيضا بنبرة العداء المستحكم فى العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار التاريخى «تركيا وإيران»، وتواكبت فى تلك الحقبة مشروعات كثيرة كانت فى واقع الأمر تستهدف حصار المد العربى فى ذلك الوقت، واسند فيها لدول الجوار دور أساسى، مشروعات مثل «حلف بغداد» والذى سمى بعد خروج العراق منه فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٨ بالحلف المركزى، وصاحبه أيضا نظرية ملء الفراغ التى خرج بها الرئيس الأمريكى الأسبق ايزنهاور.. وغيرها من المشروعات والترتيبات الاقتصادية والسياسية، وبالرغم من عدم وجود تحالف بين دول الجوار وإسرائيل من الناحية الرسمية إلا أنه ومن خلال الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية كان مفهوما أن تنسيق المصالح بين هذه الدول كان يمضى من خلال القطب المشترك الذى تستند إليه.

أى أنه من الناحية التاريخية «الأربعون عاما الماضية، كان مفهوم «الشرق أوسطية» يقدم الصيغة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٣

المنافسة والمناقضة لمفهوم الارتباط المصلحى العربى، وهى نفس الفترة التى شهدت انقسام العالم إلى معسكرين واشتداد الحرب الباردة.

ومن المتفق عليه أن هناك الكثير من الصيغ، وبالتالى الحقائق التى تعرضت للتغيير وإعادة التشكيل منذ التغيرات الدرامية التى جرت فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، والتى أدت من الناحية العملية إلى انتهاء صيغة الانقسام الايديولوجى والعسكرى إلى معسكرين.

وهذا لا يمنع بالطبع أن تتحول ثنائية الصراع السابق إلى ثلاثية أو رباعية فى زمن لاحق، كذلك انتهاء صيغة الحرب الباردة بالصورة التى كانت تجرى «وهذا أيضا لا يمنع حلول صيغ أخرى جديدة للصراع لعل ارهاصاتها تبدو فيما نسميه بالحروب التجارية التى بدأت تستقر بين الجبهات الاقتصادية المختلفة.

وقد كان من أهم هذه المتغيرات عربيا هى حرب الخليج الثانية التى قامت فيها دولة عربية، ولأول مرة فى التاريخ العربى المعاصر، باحتلال دولة عربية أخرى وتدخلت أطراف عربية وغير عربية لانهاء هذا الاحتلال.

كذلك يعتبر مؤتمر مدريد وصيغته الثنائية والمتعددة هى أحد المعطيات الجديدة فى سياسة الشرق الأوسط.

وبغض النظر عما تحقق، وما يمكن أن يتحقق، أو لا يتحقق، فى هذه المحادثات ووجهات النظر المختلفة فى تقييمها إلا أننا أمام واقع جديد يقول بوضوح أن الدول العربية وإسرائيل ودول الجوار التاريخى تدخل ولأول مرة فى حوار لحل المشاكل المزمنة بينها، وبمعنى آخر للبحث عن صيغة لحماية المصالح المشتركة بينها، فلاشك أن الرغبة فى حل المشاكل المزمنة يترتب عليها البحث عن المصالح المشتركة، وهذا أمر طبيعى ومنطقى.

ومن الواضح أيضا أن العرب، سواء فيما يسمى بدول الطوق المجاورة لإسرائيل أو دول العمق، يسعون من وراء المحادثات الثنائية إلى إيجاد حل سلمى وعادل لمشكلة الصراع العربى الإسرائيلى يعترفون فيه بحقوق الآخرين مثلما يعترف فيه الآخرون بحقوقهم وهذا الحل يعتمد فى صيغته الحديثة على مفهوم «الأرض مقابل السلام» أى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، مقابل التنازل عن صيغة العداء والحرب مع إسرائيل.

ومعنى هذا أنه إذا أمكن الوصول إلى حل يرضى عنه العرب ويعتقدون أنه يؤدى إلى تحقيق هذا الهدف، فليس هناك اعتراض بعد ذلك على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، ومن هذا المنطلق وافقت الدول العربية على الدخول أيضا فى المحادثات المتعددة الأطراف لمناقشة قضايا المصالح المشتركة بين الدول العربية ودول المنطقة بما فيها إسرائيل وطبعا دول الجوار، قضايا مثل انتاج وتسويق السلاح فى المنطقة، وخاصة أن الشرق الأوسط يستهلك أكثر من ٥٠٪ من مبيعات السلاح العالمى، وقضايا مثل المياه، خاصة أن المنطقة تعتبر من أفقر المناطق العالمية فى مصادر المياه، كما أن هذه المصادر تتوزع بين أكثر من دولة عربية وغير عربية الأمر الذى يفترض التنسيق والتعاون، وقضايا مثل التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والتكنولوجى، خاصة أن المنطقة هى أيضا من أقل المناطق فى العالم من زاوية التبادل التجارى، والتعاون الاقتصادى والصناعى (يقدر حجم التبادل التجارى بين الدول العربية من ٧ إلى ١٠٪).

ومعنى هذا أنه مع إيجاد حل سلمى وعادل للصراع العربى الإسرائيلى، فإن قضية التعاون العربى الشرق أوسطى تصبح قضية مطروحة، الأمر الذى يحتاج ومن الآن إلى دراسات معمقة ومتروية وفوق هذا فهما واقعيا لمجريات الأمور وطبيعتها.

ولاشك أن هذا الفهم الواقعى المدروس، يمكن أن يوظف لصالح الشعوب العربية وليس على حسابها.

والإمكانية موجودة والاحتمال قائم بدلا من التقوقع خلف متاريس الماضى وخوفا من المستقبل، مع عدم وعى بمعطياته وعجز عن ادراك أبعاده الحقيقية.

كيف يصبح «السوق» سلاحا فرض حل عادل للقضية الفلسطينية

مرة أخرى.. حول السوق الشرق أوسطية

محمد سيد أحمد

ختم أخى وصديقى واستاذى الدكتور عبد العظيم أنيس تعليقه، فى عدد «اليسار» الأخير. على مقالى بـ «الاهرام» بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٣ بفقرة جاء فيها أنه لم يفهم قولى بأنى معترض على ماقدمه من نقد لمشروع السوق الشرق أوسطية «من منطلق يسارى» وسأل: «هل أفهم من هذا الكلام أن المنطلق اليسارى قد أصبح شيئا معيبا فى رأى الصديق. أم اننى مخطئ فى هذا الفهم؟».

والحقيقة أننى قصدت بعبارة «من منطلق يسارى» تمييز نوعية النقد التى أناقشها، ذلك أن نقد «السوق الشرق الأوسطية» وارد حدوثه من مدارس غير يسارية، كنقد الاتجاهات الاسلامية الراديكالية مثلا.. ثم لم أكن قد ذكرت الدكتور عبد العظيم بالاسم وأنا أكتب فى صحيفة «الاهرام» التى لا يفترض فيها تناول الموضوعات «من منطلق يسارى». ومن هنا لاتحمل العبارة المعنى الذى استخلصه الدكتور عبد العظيم. وهو معنى لم يكن قد خطر ببالى قط، والذى شغلنى هو أن يصل إلى هذا الاستخلاص، مما أشعرنى بأن المناقشة قد احاطتها حساسية مفرطة.

ولذلك ازعم أن الوقت قد حان للاشارة الى وجوب تحاشى اللجوء الى حجج تحصل ضمنا معنى كثيرا ما لجأ إليه اليساريون، وهو فرض «الانضباط الايديولوجى» عن طريق التلميح بـ «الخروج على الفكر اليسارى» واعتباره «معيبا» .. وربما كنت أنا بالذات شديد الحساسية لهذا النوع من الاتهام. لاسباب تتعلق بتاريخى الشخصى فى الحركة الشيوعية ، وتتلمذى على مدارس فى اليسار المصرى تمادى بعضها فى توجيه الاتهامات بـ «الخيانة» .. اننى فى حياتى ، وربما هذا من عيوبى، «تتلمذت» كثيرا ثم «تمردت» كثيرا!.. وأعتقد أن الوقت قد حان كى لا «نتتلمذ» ولا «نتمرد» ، وأن نبتعد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار

التاريخ : يوليو ١٩٩٣

عن حجيج «التخوين» ، خاصة في عمر أصبح فيه ما ينسب الى اليسار وماينسب الى اليمين موضع جدل واسع، وأنه لم يعد يجوز الادعاء، بأن أحدا يملك أكثر من غيره «مرجعية» يتعين على الكل الخضوع لها.. وقد يكون لأننى لم أكن تلميذا للدكتور عبد العظيم فى مجال السياسة، ولكنه قطعيا استاذى فى مجالات أخرى اعتز بتتلمذى عليه فيها، وهو أمر يشعرنى بحساسية خاصة وأنا اجادله مجادلة جادة، حتى لو كان موضوع الجدال فى غير مجال تتلمذى عليه فيه.

وفى الموضوع، لا أخالف الدكتور عبد العظيم الرأى فى وجوب مناهضة قيام سوق شرق أوسطية مناهضة لاتهادن فيها.. طالما لم يحل النزاع، ولم تنسحب اسرائيل من الاراضى المحتلة، ولم تحل القضية الفلسطينية بالذات.. ولكن السؤال هو : ماالموقف فى حالة توقيع اتفاقيات سلام؟.. يقول الدكتور عبد العظيم أنه فى حالة وقوع اتفاقات بين اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن والفلسطينيين، وهو فى رأيه الشخصى أمر ضعيف الاحتمال، فأن هذه الاتفاقات لا تجعل انشاء سوق شرق أوسطية أمرا حتميا كما أوردت فى مقالى.. ويوضح وجهة نظره بقوله أنه يفهم أن يقال أن وجود علاقات دبلوماسية وتجارية مع أسرائيل سوف يكون جزءا لايتجزأ من اتفاقات السلام، ولكن موضوع السوق الشرق اوسطية، فهو موضوع آخر، وهو يعنى إزالة الحواجز الجمركية، والغاء تاشيرات الدخول، والسماح بالانتقال الحر للعمالة، الخ.. وهذه الامور ليس هناك مايحتم على الاطراف التى لاتبرم اتفاقات سلام مع اسرائيل القبول بها.

معنى ذلك أن الدكتور عبد العظيم ينطلق من إمكانية أن تكون هناك علاقات «تطبيع» مع اسرائيل فى منطقة العالم العربى المحيطة باسرائيل مباشرة، بينما تظل اجزاء أخرى من العالم العربى بمنأى عن هذه الاتفاقات... صحيح أنه ليست هناك «حتمية» تلزم كل الاطراف العربية الابعد، والتى مازالت تناهض اسرائيل، كى تتحمل آثار الاتفاقات التعاقدية التى سوف تبرمها الاطراف العربية المتاخمة لاسرائيل.. ثم أن السوق، فى اى الاحوال ، عرض وطلب، وهى تتعارض أصلا مع فكرة الالزام.. ولكن لا أتصور اننا نملك، من الوجهة العملية، وفى المستقبل المنظور، تعليق آمال على أمكانية اقامة أوضاع فى الشرق الأوسط على غرار تلك التى نشأت وإستقرت، طوال حقبة الحرب الباردة، والتى انطلقت من وجود «سوقين عالميتين»، سوق اشتراكية، وسوق رأسمالية.. لا أتصور سوقا عربية متعاملة مع أسرائيل وسوقا عربية غير متعاملة معها، خاصة وأن أبرز الاطراف المنتمية الى السوق العربية التى ليست ملزمة بالتعامل مع اسرائيل- وأعنى بذلك دول الخليج بالذات- ربما هى أكثر الدول العربية حرصا على السوق الشرق أوسطية. **وها نحن نرى الكويت، ومنذ الآن تتحدث عن رفع المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل!..**

ولذلك أزعم أن محور المعركة حول «السوق الشرق أوسطية» والانطلاق من أن السلام مع أسرائيل ليس مرفوضا من حيث المبدأ بينما «السوق الشرق أوسطية» مرفوضة مبدئيا، ليس هو الموقع الأفضل لمواجهة أخطار هذه السوق، أو كسب أكبر قدر من الأنصار على اتساع الوطن العربى فى المعركة ضد أخطارها .. قد يخالفنى الدكتور عبد العظيم فى هذا النهج.. وربما إختلفت الرؤية، واختلف النهج، عندما تكون نقطة الانطلاق «تسجيل مواقف مبدئية» (كالمواقف التى تسجلها المقولات التالية مثلا: «أنا ضد السوق الشرق أوسطية»، «أنا ضد القبول بالحكم الذاتى الفلسطينى»، الخ..) أو تكون نقطة الانطلاق المشاركة فى العملية السياسية، والتخندق عند موقف يعتقد أنه الأكثر فعالية فى لحظة محددة من لحظات الممارسة، وفى ظل موازين قوى متحركة..

واوافق الدكتور عبد العظيم على أن السوق الشرق أوسطية مشروع تشجعه أمريكا، وربما بالذات إدارة كلينتون، ذلك أنها تسعى بالفعل للحد من وطأة أعباء أمريكا حيال



المصدر : اليســـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

اصدقائها فى الخارج، وأن أحد الأهداف الهامة لعملية السلام التى تشرف عليها الآن ، هى أن تحمل دول الخليج الكثير من هذه الأعباء بما فى ذلك بعض أعباء أمريكا المالية لاسرائيل فى إطار سوق شرق أوسطية تكون لاسرائيل الكلمة العليا فيها.

أن الموقع الأفضل الذى يتعين فى رأيى التعسكر عنده لمواجهة أخطار التفريط، هو الإصرار على رفض فكرة السوق الشرق أوسطية مالم تحل القضية الفلسطينية.. بل علينا استخدام تطلع اسرائيل وانصارها الى السوق سلاحا لفرض حل عادل للقضية الفلسطينية، بدلا من أن تصبح «مزامرة» يجرى بمقتضاها طمس وتمييع وتصفيه القضية الفلسطينية.. أن كافة الاطراف العربية تجد صعوبة فى اعتبار أن السلام قد حل والقضية الفلسطينية غير محلولة، بينما لن تجد اطرافا كثيرة توافقنا على أن السلام اذا ما حل، فانه يجوز لنا وضع عقبات فى وجه إقامة سوق مشتركة على اتساع المنطقة..

ولا أختلف مع الدكتور عبد العظيم فى أن هنالك «مؤامرة» بشأن القضية الفلسطينية ، بمعنى أن إجهاض هذه القضية هو هدف أطراف عديدة، بما فيها أطراف تعلن أنها تناصر القضية الفلسطينية وتساندها.. أى أن مايجرى فى الخفاء يناقض مايجرى فى العلن. وهذا هو صميم ما يوصف بالمؤامرة .. ولكن لا أعتقد أن هذا ينسحب على موضوع «السوق الشرق أوسطية» فإن الإعداد لها يجرى فى العلن. وإن وجدت مؤامرة، فهى ليست حول الدعوة الى السوق، بل باعتبار السوق إحدى حلقات ، وأدوات، المؤامرة ضد الفلسطينيين.. وإن كان هذا هو الذى قصده الدكتور عبد العظيم، فانى فى ذلك لا أختلف معه..



المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٣

دوائر القرار ومراكز الأبحاث الغربية تعد سيناريوهات السوق

صادرات دول السوق خلال عشرين عاما تصل ٣٠ مليار دولار حصة اسرائيل منها ٥٠٪

اسرائيل وسط هذه السوق هى نقطة الجذب الرئيسية للإستثمارات الأجنبية.

مخاطر ومحاذير السوق الشرق أوسطية

د. محمود عبد الفضيل

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن « نظام اقتصادى شرق أوسطى » كسبيل للسلام والرفاة الاقتصادى للمنطقة العربية في إطار هندسة إقتصادية وسياسة جديدة تعيد تعريف الحدود الجغرافية والسياسية لما يسمى «الشرق الأوسط»، وخرج الحديث من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث المتخصصة ودوائر صنع القرار الغربية ليجرى الترويج له على نطاق واسع على الصعيدين الفكرى والسياسى فى المنطقة العربية بهدف تسويق المفاهيم والمخططات الاستراتيجية الجديدة بطبعات وعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج.

ولعل من أكثر الأفكار رواجا فى الآونة الأخيرة الحديث عن ضرورة إقامة «سوق شرق- أوسطية » كتكتل اقتصادى كبير فى منطقة الشرق الأوسط لمواجهة التكتلات الإقتصادية العالمية الأخرى. وقد عبر الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ونائب رئيس الوزراء في مصر عن تلك الآراء فى حوار نشرته جريدة الأهرام القاهرية يوم ٢٧ فبراير/شباط ١٩٩٣ تحت عنوان: « أفكار مصرية لإقامة سوق - شرق أوسطية ».

ومن الواضح أن الدعوة لمثل هذه السوق ترتكز في تطبيقها على مصر وإسرائيل فى المقام الأول، لتشكل أحد المداخل الرئيسية لما يسمى الانعقاد السياسى للسلام الذى

يجرى إعداد السيناريوهات العديدة له على قدم وساق فى العديد من مراكز الأبحاث ودوائر القرار الغربية (على رأسها البنك الدولى فى واشنطن، المفوضيه الأوروبية فى بروكسيل والمعهد الدولى لبحوث وسياسات الغذاء في واشنطن)

وسوف نحاول في هذه المقالة مناقشة أبعاد « النظام الشرق الأوسطى » الذي يجرى الترويج له هذه الأيام، ومخاطر هذا النظام على قضايا التحرر والتنمية والوحدة العربية.



المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

سيناريوهات السوق

ولعله ليس سرا أن فريق من الخبراء الأوروبين يعمل فى إطار المفوضية الأوروبية فى بروكسيل على بلورة سيناريوهات التعاون الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط، وفقا للمفهوم الشرق أوسطى ، تلعب اسرائيل وتركيا أدوارا مركزية وبما يساعد فى المستقبل

على الاندماج بشكل مواز فى « الفضاء الاقتصادى» (economic space) المتوسطى الأوربى. ومن بين أهم الأفكار المطروحة ضمن هذه السيناريوهات « الشرق أوسطية»

(١) إقامة تعاون اقتصادى ثلاثى بين الأردن والكيان الفلسطينى الوليد واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول البنلوكس الأوربية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج).

(٢) إقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بين مصر وفلسطين واسرائيل والأردن ولبنان وسوريا (المشرق الجديد)، وأن تقيم كل منها تبادلا حرا مع أوروبا ومع غالبية دول حوض البحر الأبيض المتوسط فى مرحلة لاحقة.

(٣) إنشاء « سلطة مياة نهر الأردن» كسلطة مشتركة بين سورية والأردن وفلسطين واسرائيل من أجل تحسين استغلال واقتسام المصادر المائية للنهر.

وتعتبر « المفاوضات متعددة الأطراف» هى الآلية الفعالة لإنشاء مثل هذا النظام« شرق الأوسطى» للأمن والتعاون الاقتصادى، بهدف إرساء الضمانات الموضوعية للعملية السلمية وضبط الصراعات والنزاعات فى المنطقة من خلال خلق شبكة من المصالح المتبادلة والترتيبات الأمنية المشتركة.

وكما هو معروف تغطى « المحادثات متعددة الأطراف» عددا من المجالات الحيوية: المياه، البيئة التنمية والتعاون الإقليمي، الأمن والحد من التسلح. وفى إطار هذه المحادثات يتم وضع تصورات للنظم الوظيفية (sub-systems) الجديدة التى سوف يتشكل منها « نظام شرق أوسطى »جديد على حساب النظام

العربى. وتعتبر «لجنة التنمية والتعاون الإقتصادى» من أهم اللجان التخطيطية للنظام الشرق أوسطى الجديد فى إطار المحادثات متعددة الأطراف، إذ يتم من خلال هذه اللجنة وضع مشاريع مستقبلية للربط بين بلدان المنظومة« الشرق أوسطية» الجديدة في مجالات : شبكات الطرق والمواصلات، شبكات الكهرباء، التبادل التجارى المشروعات السياحية المشتركة، المشروعات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا. ويتم استبعاد إيران من هذه «المخططات التوجيهية»، بينما يوجد دور قيادى ومهيمن لإسرائيل فى كل هذه المخططات والترتيبات. ولإعطاء فكرة مبدئية فقط عن تلك التصورات المستقبلية، تشير دراسة للمفوضية الأوربية عن تنمية التبادل

التجارى فى إطار منطقة حرة للتجارة تجمع بين مصر ، وسوريا ، والأردن، ولبنان، والكيان الفلسطينى، وإسرائيل،إلى أن الصادرات المجمعة لتلك البلدان ستكون حوالى ٣٠بليون دولار عام ٢٠١٠ تكون حصة اسرائيل منها ٥٠٪. وهناك دور مركزى آخر لتركيا فى مجال إدارة واقتسام الموارد المائية حيث تتحكم تركيا فى منابع مياه الفرات ودجلة بعد إنشاء « سد أتاتورك» وغيره من السدود، ومن خلال مشروع « أنابيب المياه» الذى تقدمت به منذ مدة.

التحدى المطروح

وبالتالى فإن الإشكالية الجديدة المطروحة على العرب اليوم وغدا هى كيفية التعامل مع هذا « النظام الشرق أوسطى الجديد» دون فقدان الهوية ودون فهم روابط التكامل بين الأقطار العربية المشرقية والمغاربية والخليجية(ويلاحظ أنه يتم التعامل مع مصر على أنها « دولة مشرقية» فى إطار تلك المخططات).

وضمن هذه التصورات والمخططات الجديدة، تستعد إسرائيل إلى الدخول بقوة فى النسيج الشرق أوسطى الجديد، لتلعب دورا قياديا وفاعلا لأحياء حلم تيودور هرتزل- مؤسس الدولة العبرية- بإنشاء «كومنولث شرق أوسطى» تلعب فيه

اسرائيل دورا قياديا وتكنولوجيا فاعلا وموجها.

وإذا كانت المنطقة العربية لاتستطيع أن تعيش بمعزل عن التطورات والتفاعلات الجديدة وعمليات إعادة الهيكلة الجارية على الصعيدين الإقليمى والعالمى، نظرا لموقعها الجغرافى وأهميتها الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية، فكيف يمكن الحفاظ على « النظام العربى » حتى لاتنهار مقوماته وتضيع معالمه أمام قوى الدفع الجديدة التى تسعى لإقامة« نظام اقتصادى شرق أوسطى جديد »؟ ذاك هو سؤال مصيرى هام لابد من الإجابة عليه بواقعية دون الاكتفاء بمجرد الرفض والشجب.

ويشير الدكتور ناصيف حتى فى مقال هام، نشر فى مجلة الهلال مؤخرا إلى أن النظام العربى يقف أمام ثلاث مشاهد رئيسية:

الأول: مزيد من الإنهيار وغياب أية بلورة لسياسة حد أدنى لهذا النظام.. وبالتالى يصبح طرفا متلقيا وليس طرفا فاعلا فى النظام الشرق أوسطى الجديد الذى يتكون.

الثانى: انتهاء« النظام العربى» فى شكله الحالى وتفككه إلى أنظمة فرعية مندمجة فى أنظمة إقليمية تحوى دولا فى المحيط العربى والمحيط غير العربى، مع إقامة نظام شرق أوسطى كإطار أوسع وأشمل لتلك الأنظمة الفرعية.

الثالث: إحياء للنظام العربى عبر بلورة قيادة لهذا النظام، تأسس على بعض الأطراف الرئيسية الفاعلة وتشكل هذه القيادة قوة دفع للنظام.وذلك المشهد يقتضى وجود مجموعة من القواعد والتوجهات العامة التى تحدد نمط الأولويات على صعيد التعاون الداخلى(العربى- العربى) ،وكذا طبيعة العلاقات التى يمكن أن تنشأ مع (أو فى مواجهة) « النظام الشرق أوسطى الجديد».

ولعل المشهد الثانى هو المشهد المطروح حاليا للتسويق فكريا وسياسيا وتطبيقيا كما تشير إليه وثائق ومداولات المحادثات متعددة الأطراف على النحو السابق الإشارة إليه، حيث تلعب تركيا دورا هاما وقائدا فى قضايا المياه، واسرائيل دورا هاما وحاكما فى قضايا البيئة والتكنولوجيا والمبادلات التجارية، وتلعب إيران (بعد أحداث تغيرات فى طبيعة النظام الحالى) دورا هاما فى الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج. وعملية تشكيل« النظم الفرعية» الجديدة تبدو واضحة المعالم من الآن، وخاصة مايسمى تجمع المشرق الذى يضم مصر والسودان والأردن وسوريا ولبنان والكيان الفلسطينى الجديد(إذا كتبت له الولادة) ويبدو أن العراق(مابعد صدام) فى تلك المخططات سوف يكون جزءا من نظام فرعى اقتصادى وأمنى آخر يشمل دول مجلس التعاون الخليجى وإيران.

هيمنة إسرائيلية

وهكذا فإن الحديث عن «السوق الشرق أوسطية الجديدة» ينصرف بالدرجة الأولى إلى تجمع « بلدان المشرق» وفقا للتعريف الجديد، وحيث تسعى إسرائيل للهيمنة على تلك السوق الجديدة الواسعة.إذ تصبح اسرائيل ضمن هذا« الفضاء الاقتصادى الجديد» نقطة الجذب الرئيسية للاستثمارات الأجنبية، والمركز الأساسى للتطوير والتحديث التكنولوجى والخبرة التقنية ، وتستحوذ على الجانب الأعظم من

النظام الشرق أوسطى الجديد لتحقيق الهدف الصهيونى فى بناء اسرائيل الكبرى

المنافع والمكاسب المتولدة عن ذلك « الفضاء الاقتصادى الجديد» من خلال تصريف منتجات الشركات الدولية العاملة مع إسرائيل ولاسيما فى مجال المنتجات عالية التقنية(high teah) ،ومن خلال علاقات التعاقد من الباطن(sub-contractioing arranilments)مع بلدان المنطقة العربية ولا سيما فى مجال الصناعات والأنشطة ذات العمالة الكثيفة وغير الماهرة.

ويعتبر المشروع المشترك لتطوير خليج العقبة- المقترح فى إطار المحادثات المتعددة الأطراف- والذى من المفترض أن تشارك فيه مصر واسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية نموذجا لأشكال الشراكة المستقبلية



المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أول يوليو ١٩٩٢

حيث تزاوج فائض رأس المال العربي(السعودية) مع الخبرة التكنولوجية (اسرائيل) ،مع الموارد البشرية الوفيرة(مصر والأردن).

الهدف النهائي

• ويرتبط بالمخططات والتصورات الجديدة لإقامة نظام شرق أوسطى..اقتصادى جديد تخفيض حجم الإنفاق العسكرى على القوات التقليدية فى كل من مصر وسوريا والأردن واسرائيل بشكل ملموس،مما يعنى تأكيد التفوق العسكرى الاسرائيلى على سائر البلدان العربية (ولاسيما بلدان المواجهة) ،فى غياب أي إجراء لنزع السلاح النووى الاسرائيلى.إذ أن تخفيض الإنفاق العسكرى على القوات والأسلحة التقليدية فى كل من مصر وسوريا والأردن يجردها من مصدر القوة الوحيد الذى يحقق لها بعض التعادل(parity)مع اسرائيل، بينما اسرائيل تعتمد فى تفوقها العسكرى على السلاح النووى والتفوق الجوى كأساس للردع الفعال فى نزاعاتها المسلحة مع العرب.

ويفصح شيمون بيريز- وزير الخارجية فى الحكومة الإسرائيلية الحالية- عن المصلحة الاسرائيلية فى قيام النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد فى ظل السلام على النحو التالى:

« تواجه اسرائيل خيارا حادا: أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم،أو أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق التى تحت تصرفها ».

وفى الحالتين لا حياد عن هدف بناء « اسرائيل الكبرى» ،فى وقت يتشرذم فيه العرب، وتتضارب مواقفهم وينكفئون قطريا، ويسلمون أسلحتهم الواحد بعد الآخر دون وعى بتحديات « السلام» الجديد القادم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

قضايا ساخنة

السوق الشرق أوسطية الاسم السرى لمد إسرائيل بشرايين حياة عربية..

مدحت الزاهد

منذ أن أطلق ماسمى «بالعقل المركزى» الأمريكى مبادرته (مبادرة التعاون والسلام في الشرق الأوسط)، والتى واكبت بدء المحادثات متعددة الأطراف،بعد افتتاحية مدريد، توالت الاجتماعات والمؤتمرات، وتعددت اسماء المبادرة، مثلما تنوعت جنسيات المشاركين فيها، والعواصم التى استضافتها.

ولم تعد المبادرة قصرا على ١٧ أمريكيا من السفراء ورجال المخابرات والأمن القومى وممثلى الاحتكارات وجماعات المصالح ممن بلوروا أهدافها،إذ سرعان ما أنضم إليهم **البنك الدولى ومؤسسة فورد الأمريكية ومؤسسة فردريش إيبرت الألمانية**، ومراكز بحثية عربية أبرزها **المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط** فى مصر.

كما لم تعد واشنطن نقطة مقرا لاجتماعاتها التحضيرية، بل شملت رحلتها **روما والقاهرة** وعواصم أخرى لم يكشف عنها النقاب،كما تعددت مجالاتها بين الأمن (ولايزال طى الكتمان) والسياسة،والاقتصاد الذي سلطت عليه الأضواء،،كما انضم إلى المبادرة **مصريون وسعوديون وكويتيون وإسرائيليون وأردنيون وفلسطينيون**، وغيرهم وأصبح لها دعاة ومتحدثين باسمها في العالم العربى من أمثال **د.يوسف والى ود.مصطفى خليل واللواء أحمد فخر ود.سعيد النجار ود..الحبيب المالكى ود.سمير المقدسى**.

ولأن أهداف المبادرة، كما تشير نصوصها، خدمة المفاوضين وصناع القرار، والعمل سريعا في فترة التفاوض الجماعى لتوصيل رسالتها للمجتمع المدنى، وتهيئة الظروف للتطبيع العربى الإسرائيلى، وتوفير المناخ لعلاقات التعاون فى الشرق الأوسط فإن المؤتمرات قد توالت سريعا:

* **المؤتمر الإقليمى للشرق الأوسط** الذى استضافه المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط فى القاهرة من ٢٩ إلى ٣١مارس.
* **اجتماع ٤ أبريل فى جمعية الاقتصاد والتشريع** لبحث مبادرة جديدة للبحوث الاقتصادية فى الشرق الأوسط وسبل قيام سوق شرق أوسطية..
* **مؤتمر مبادرات الشرق الأوسط**،



المصدر : اليســـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٣

بعد المؤتمر الإقليمى للشرق الأوسط: البنك الدولى يرعى مؤتمر «مبادرات الشرق الأوسط» فى فندق السلام.

استراتيجية أمريكية جديدة: احتواء العراق وإيران فى الشرق..وتعاون عربى اسرائيلى فى الغرب..

الذى عقد فى فندق السلام من ٤ إلى٧ يونيو الماضى، تحت رعاية **البنك الدولى**، والذى انتهى إلى إعلان **منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران**، وتشكيل مجلس أمناء ضم الاقتصادى الصهيونى **ستانلى فيشر**.

وقد سبق هذا الاجتماع لقاء **جمعية الاقتصاديين العرب** فى فندق سفير في ٣ يونيو الماضى لبحث الموقف من المبادرة واحتمالات المشاركة فيها.

فالعجلة ، كما ترى، تسير بسرعة ، بهدف تمهيد الأجواء *لتطبيع العلاقات العربية* الإسرائيلية، وتذويب الكيان العربى فى كيان إقليمى أوسع، تحت المظلة العسكرية، **وتصفية مؤسسات العمل العربى المشترك، الرسمى والشعبى والأكاديمى، وإحلال مؤسسات دولية شرق أوسطية محلها**، تعبيرا عن أعمق توجهات السياسة الأمريكية والإسرائيلية كما سوف نرى..

السلام مقابل السلام

والواقع أن كل هذه المبادرات« الشرق أوسطية» تتم في سياق متمم ومكمل لمحادثات التسوية التى بدأت في مدريد، ثم طارت منها إلي واشنطون ، وعلى الأخص المحادثات متعددة الأطراف التي تبحث قضايا التعاون الإقليمى والاشكال التي ترتديها علاقات السلام، والتى تسير جنبا إلى جنب مع المحادثات الثنائية التي تبحث قضايا الأرض والأمن، والخطوط العريضة للتسويات بين إسرائيل وباقى دول(المواجهة) العربية.

فقد تواكبت مبادرة العقل المركزى مع المحادثات متعددة الأطراف ثم سبقتها فى تمهيد الأجواء لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

ففى أكثر من مذكرة من الإدارة الأمريكية **للمسئولين المصريين الذين طلب منهم القيام بدور الوسيط فى إقناع الوفود العربية بالمشاركة في المحادثات متعددة الأطراف**، أشارت الإدارة الأمريكية إلي أن مجالات التعاون العربي مع إسرائيل هى الورقة التي يمكن أن يقدمها العرب لإسرائيل مقابل الانسحاب، فهى الحافز العربى لإسرائيل للمشاركة في العملية برمتها كما عبر وليام كوانت فى مقاله السلام في الشرق الأوسط.

ومن جانبها فإن اسرائيل قد رفضت، بإصرار المشاركة فى إطار للتسوية يقتصر على المحادثات الثنائية وحدها.. وكان لديها

أسئلة عن الفائدة التى تجنيها من مثل هذه المشاركة..

الانسحاب من أراضى عربية(حتي مع احتفاظها بالسيادة الأمنية) ..مقابل ماذا؟.

إنهاء حالة الحرب!.

ولكن الدول العربية فى الوضع الراهن لها مصلحة أكبر فى إنهاء حالة الحرب ،واسرائيل ليست تحت التهديد..وللغرب مصلحة أكبر فى السلام!.

ولعل لهذا السبب بلورة كتلة الليكود شعار « **السلام مقابل السلام**» في مواجهة «**الأرض مقابل السلام**» رغم ماتنطوى

عليه مقايضة الأرض بالسلام من اعتراف بمشروعية الكيان الصهيونى..

وبصرف النظر عن الاختلافات بين الليكود والعمل، فإن التيار الغالب فى الفكر السياسى الإسرائيلى يركز على مقايضة الأرض والسلام والتعاون فى حزمة واحدة، كما يقول زييف تسعيف المراسل العسكرى لهآرتس.

والسلام فى المفهوم الإسرائيلى لايقتصر على تبادل الأنخاب، أو السماح برفع أعلام تل أبيب فوق العواصم العربية،وعزف نشيدها الوطنى فى المناسبات.

السلام.. كما وصفه موشى دايان، وزير دفاعها وخارجيتها الأسبق،حالة..وقائع..حركة.. تجارة..انسياب حر للسلع والأفراد والأفكار، قبل أن يكون ترتيبات أمن عسكرية، ومعاهدة يمكن أن يمزقها زعيم عربى، فى لحظة.

السلام الساخن

وإذا كانت إسرائيل قد قبلت فى حالة مصر، ماكان يسميه جوزيف جونيل، مراسل الجيروساليم بوست فى القاهرة، لفترة، بالسلام البارد ،فذلك لأن إخراج أكبر قوة عربية من ساحة الصراع، كان ضروريا لعملها على باقى الجبهات..

أما الآن بعد مبادرة السلام، وكامب ديفيد وانهيار السوفيت وحرب الخليج وتحول الوضع العربى إلى شظايا متناثرة فإن إسرائيل لاتقبل بأقل، من السلام الساخن..سلاما يوفر فيه العرب لإسرائيل موارد كان يمكن أن تكسب بعضها بالحرب والاستيلاء والضم..وسلاما يعوضها من خلال علاقات التعاون عن عناصر ضعفها..سلاما يمدها بشرايين حياة عربية!!

تمهيد النخبة

ولأن هذا السلام أمر لن يحله الدبلوماسيون فى الغرف المغلقة، فإن بلورة مؤسسات وتشكيل مجموعات بحثية واصطياد النخبة فى علاقة تعاون مشترك مع الإسرائيليين، لخلق حالة اعتياد على هذا التعاون، وابتناء جسور الثقة، يعد تمهيدا ملائما للرأى العام العربى للعهد الجديد.

وهذه هى الوظيفة التى تقوم بها المؤتمرات

المفاوض الإسرائيلى:السلام حالة حركة وتجارة وتدفق حرللسلع والأفراد والأفكار

**

مبادرات الشرق الأوسط والمحادثات متعددة الأطراف تهيئة للتطبيع الاسرائيلى. العربى الشامل

**

لجنة الدفاع عن الثقافة القومية تدعو للاستمرار فى رفع راية المقاومة وإسقاط التطبيع

والاجتماعات العلنية والسرية الجارية الآن.

استراتيجية أمريكية

والتصور الأمريكى نفسه يكشف عن أن جوهر الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية، مركزها هو اسرائيل، ففى محاضرة القاها أخيرا - فى ٢٠ مايو الماضى- مارتن انديك مدير شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، شرح ملامح الاستراتيجية التى بلورتها إدارة كلينتون للشرق الأوسط، وكانت موضع مناقشات مع كل من رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحاق رابين والرئيس المصرى حسنى مبارك أثناء زيارتيهما لواشنطون.

وهذه الإستراتيجية تقوم على محورين:

*احتواء مزدوج لإيران والعراق فى الشرق.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٣

(وهذا يعنى أن مشروع «الشرق أوسطية» لايشملها عكس مايدعى أصحاب المشروع، فهذه المظلة تقتصر على حلفاء وأصدقاء أمريكا كما يقول مارتن أنديك).

* وتعزيز السلام العربى الإسرائيلي في الغرب .وفي مناقشته للمحور الأول(العراقى- الإيرانى) يقول إننا لانقبل الحجة القائلة، بأنه يتعين علينا مواصلة لعبة توازن القوى القديمة بين طهران وبغداد، أي دعم قوة التوازن الأخرى، فالتحالف الذى حارب فى الخليج لايزال قائما..ومادمنا قادرين على المحافظة على وجودنا العسكرى فى المنطقة،ومادمنا نستطيع الاعتماد على **حلفائنا فى المنطقة... مصر واسرائيل والسعودية ومجلس التعاون الخليجى** **وتركيا** (وهى إشارة تعنى المجال الجغرافى الحقيقى للشرق أوسطية) للحفاظ على توازن القوى فى صالحنا..ستتوفر لدينا السبل للتصدى للنظامين، دون أن نكون فى حاجة لاستخدام طرف ضد الآخر.

حليف استراتيجى

وإذا كان مجال الشرق أوسطية كان واضحا في محاضرة مدير شئون الشرق الأدنى فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، فإن مركز إسرائيل أيضا كان واضحا، حيث ذكر فى محاضرته

«لقد أكد الرئيس كلينتون ووزير خارجيته للسيد رابين أن نهجنا حيال المفاوضات هو العمل مع إسرائيل وليس ضدها، فنحن ملتزمون بالأهداف الإستراتيجية المشتركة بيننا»..

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أكد أن حكومته مستعدة لأن تجازف من أجل السلام،ولكن لايستطيع أن يفعل ذلك مالم يعرض على إسرائيل سلام حقيقى مقابل ذلك.. وإذا لم تكن إسرائيل واثقة بأن الولايات المتحدة تقف خلفها بكل ثقلها..وقد رد عليه **كلينتون** بقوله إن دور أمريكا هو تقليل هذه المجازفة إلى أدنى حد ممكن وأحد الطرق التى نستطيع أن نفعل بها ذلك هو أن نفى بإلتزامنا بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعى»..

السوق الشرق أوسطية

إلى هذه الأجواء إذن تنتمى مبادرات الشرق أوسطية..ضمان المصالح الأمريكية فى المنطقة، وتحقيق التفوق النوعى لإسرائيل على كل الدول العربية مجتمعة، كما تبرز أهمية تركيا فى جذب الجمهوريات الاسلامية التى استقلت حديثا فى آسيا الوسطى، ولتوسطها بين **العراق وسوريا وإيران**. وعلى المستوى العربى فإن مصر والسعودية ودول الخليج تمثل حجر الزاوية فى تأمين هذه المصالح.

تمويه وخداع

ولشعور أصحاب المبادرة بأن الشعور العربى المعادي لإسرائيل ،لايزال طازجا، فقد تم الاستقرار أخيرا على اسم تتخفى اسرائيل وراءه، في مرحلة التمهيد، وهو **السوق الشرق أوسطية**. والسوق يوحى بفرص عمل ومشروعات وتجارة فهو لفظ له إغراء ورنين في عالم عربى تعانى معظم دوله من معدلات عالية فى البطالة..والشرق أوسطية،وإن لعب دوره فى طمس الهوية العربية، والإشارة إلى كيان إقليمى يضم حلفاء أمريكا فى المنطقة،إلا أن مركز الشرق أوسطية،- أى إسرائيل- تتخفى أيضا وراء الاسم..

ولكن قبل أن يكتسب هذا الاسم« السوق الشرق أوسطية» حق المواطنة فى قاموس السياسة ومفردات اللغة لابد من الإشارة إلى ماينطوى عليه الاسم من تمويه وخداع..

إسرائيل الكبرى

ويتفق **د.فوزى منصور** على اعتبار اسم السوق الشرق أوسطية كلمة السر فى مشروع لظهور اسرائيل الكبرى، فالسوق يتطلب شرطين: حد أدنى من التكافؤ بين البرجوازيات المختلفة وهذا متوفر فى دول السوق الأوربية المشتركة (عدا الحزام الجنوبى -اليونان واسبانيا والبرتغال وإيطاليا- حيث استغرقت فترة أطول لاستقرار قواعد السوق)، وسلطة سياسية تستطيع تلطيف الآثار السلبية للسوق على المناطق المتضررة.

فالسوق الرأسمالي ، حتى في البلد الواحد، يخضع لقانون التطور غير المتكافيء ،حيث يركز التطور في الشمال، والتخلف في الجنوب، فالإطلاق الكامل لقوى السوق لايؤدى فقط إلى تعميق الفوارق بين الطبقات الإجتماعية، بل أيضا بين المناطق الجغرافية..ومن هنا فإن الميزانية المشتركة لدول السوق تدفع قرابة ٦مليار دولار سنويا لجنوب أوروبا وإيرلندا للتخفيف من آثار التوحيد.

والشرطان- كما يقول د.فوزي- غائبان في المنطقة ،فالتفاوت لايزال كبيرا بين البرجوازيات العربية، فحتى السوق العربية المشتركة والأسواق المشتركة للتجمعات الإقليمية لاتزال حلما بعيدا، مع اندماجها جميعا في إطار علاقات التبعية، كما أن إسرائيل تريد أن تدخل هذا السوق مدعومة بالصهيونية العالمية والدعم الأمريكي. فإسرائيل تريد أن تعتمد على الموارد العربية من المياه والنفط ورأس المال ،لكي تتحول هي إلى مركز مالي، مصدر للتكنولوجيا ،وجوهر الأمر، كما يرى د.فوزي منصور، هو مسعى إسرائيل لكي تمد إليها شرايين حياة عربية تساعد في تحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

دعم عربي لإسرائيل

وفي هذا السياق نفسه يلاحظ د. محمد محمود الإمام أن السوق هو نمط معين من العلاقات لدول يربطها واقع اجتماعي وحضاري واحد، وتصور معين للمستقبل ..فأين إسرائيل من هذا كله؟.

وقال إن هناك فرقا بين السلام والقاء المسئولية على العرب في تثبيت كيان مصطنع ، فالعلاقات الاقتصادية لاتفرض فرضا والتشبه بأوروبا غير وارد.

والقضية كما يحددها د.إمام أن أمريكا تريد أن تتخفف من عبء تمويل المشروع الصهيوني، وتطلب من العرب أن يتحملوا هم كلفته!

وقال د. الإمام أن إنهاء المقاطعة العربية للشركات التي كانت تتعامل مع إسرائيل يفتح أمامها الباب لكي تعمل بإطمئنان هناك وأن تقدم على إنشاء مصانع في المدن المحتلة، كلما حقق ذلك مصالحها، أما انتقال العمالة العربية لإسرائيل، فهو أمر غير وارد بسبب نسب البطالة العالية التي تعاني منها اسرائيل، خصوصا بعد تدفق موجات الهجرة.

تبعية معممة

ويلاحظ د. محمد السيد سعيد أيضا أن المشروع الجاري الإعداد له، لبس السوق الشرق أوسطية ، ويبدى هنا عدة ملاحظات منها:

* إنه رغم ملكية إسرائيل لقاعدة اقتصادية جبارة، فإن قدرتها الاقتصادية مبالغ فيها، فدولابها الاقتصادي محدود، كما أنها تعاني من عجز مزمن وضخم.
* إن وضع التبعية المعمم في المنطقة يحد من إمكانيات التجارة البينية بين دول المنطقة، لصالح روابطها بالسوق الرأسمالي العالمي، فالنمط الرئيس للتجارة هو التجارة الراسية مع المجتمعات الغربية.
* تملك الاقتصادات العربية عناصر قوة، ففي حالة وجود سياسة تجارية نشيطة تستطيع مصر على سبيل المثال ، ضرب صناعة النسيج في إسرائيل، كما أن بعض السلع الاستهلاكية تتوفر فيها بصورة أرخص وأجود من مثيلتها الإسرائيلية.



المصدر : اليسار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : يوليو ١٩٩٢

* إن التفوق النسبي الاسرائيلي في الاستيعاب التكنولوجي لايرقى بمنتجاتها إلى مستوى منافسة حتى السلع الكورية. ناهيك عن السلع الأمريكية والأوروبية واليابان.

وردا على سؤال عما إذا كان الجانب القسري، فوق الاقتصادي، يمكن أن يلعب دورا في حصول إسرائيل على الموارد العربية أجاب د. سعيد بأن هذا مستبعد كليا، فيما عدا صادرات النفط المصرية، فهي نموذج غير قابل للتكرار، والصيغة الدولية لتقسيم العمل الأوروبي انتهت منذ الثمانينات، فهناك فائض من معظم المواد الخام الزراعية والصناعية، والعرب يستوردون المواد الخام، عدا النفط، مثلهم مثل إسرائيل.

ويستبعد د. سعيد حصول اسرائيل عنوة على المياه، عدا في وضع الأراضي المحتلة، ويرجع اتجاهها لتحلية مياه البحر، فليس لدى الدول العربية فائض مياه يمكن أن توفره لإسرائيل، كما يستبعد بصورة قاطعة صعود إسرائيل كقوة امبريالية شرق أوسطية..

والخلاصة أن **د.محمد السيد سعيد** يعتبر أن الهدف الجوهري لمشروع السوق الشرق أوسطية هو **انهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وتطبيع العلاقات معها على المستوى** السياسي والاقتصادي فحسب..

ومهما يثار الجدل حول طبيعة الأهداف«الشرق أوسطية» فإن نقطة الإجماع تنعقد حول تطبيع العلاقات،ومحاولة اختراق النخب العربية وجماعات المثقفين. **فـ د.محمد محمود الإمام** يلح على المساعي الرامية لتأكيد مفهوم الشرق أوسطية في البحوث الاقتصادية، فالمنظمات الدولية تستهدف ضرب الأنظمة الموجودة وإنشاء بنية مؤسساتية لمنظمات جديدة ترتبط بتوجهات البنك والصندوق الدوليين، وتوجه أبحاثها لخدمة عمليات الخصخصة، وترجيح كفة مدرسة الصندوق، وخلق حالة ولاء لها، وتوفير قاعدة بيانات لليهود المشاركين. فهو محاولة للاستيلاء على الفكر الاقتصادي العربي، لخصخصته..

مؤتمر فندق السلام

ويقودنا حديث د. الامام الى تبين ملامح هذه الأهداف في مؤتمر فندق السلام، الذي عقد في القاهرة من٤ إلى٧ يونيو، والذي وافق انعقاده ذكرى هزيمة يونيو.

والتركيز هنا، على هذا المؤتمر بالذات، يعود إلى أن د.عبد العظيم أنيس كان قد عرض بالتفصيل، وفي حدود المعلومات المتاحة، في مقالاته باليسار، لمؤتمر مبادرات الشرق الأوسط، واجتماعات واشنطون وروما، واجتماع جمعية الاقتصاد والتشريع في٤ ابريل الماضي.

مبادرة البنك الدولي

وكان البنك الدولي، بعد شهور قليلة، من مبادرة العقل المركزي الأمريكي قد دعا إلى إنشاء هيئة معنية بالبحوث الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبنى الدعوة على المستوى العربي **د. سعيد النجار ود.يوسف المقدسي ود. عبد الوهاب المالكي.**

وفي اجتماع جمعية الاقتصاد والتشريع تراوحت المواقف بين مقاطعة المبادرة، أوالمشاركة فيها وتعديل مسارها..

وفي هذا الاجتماع أكد د. **سعيد النجار** أنه أوضح لممثلي البنك أن مشاركة إسرائيل في البداية، قد تنسف المبادرة، وأن من الأفضل إرجاء مشاركتها لمرحلة لاحقة.. وكانت الأغلبية مع المشاركة شرط استبعاد اسرائيل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

وبعد الاجتماع ، فيما يشير د. احمد حسن، نشطت اتصالات لتمهيد الأجواء للمؤتمر، وجمع البيانات عن الاقتصاديين المصريين، واتجاهات ابحاثهم ، شارك فيها د.نادر الفرجاني.

وعندما تم توجيه الدعوة إلى اجتماع ٤ يونيو ،عقدت الجمعية الاقتصادية العربية اجتماعا مصغرا فى فندق سفير ، يوم ٣ يونيو، وعشية انعقاد مؤتمر فندق السلام وقد تراوحت المواقف فى اجتماعات الجمعية العربية، كما يوضح د.احمد حسن، بين المقاطعة..أو المشاركة بشروط.. وفى النهاية كانت الغلبة لاتجاه المشاركة المشروطة.. وإن الح د.النجار فى البداية على أهمية المشاركة الإسرائيلية،وقال أنها تتحقق من خلال مشاركات فردية وليست حكومية، كما أن رفض التمثيل الإسرائيلى قد يثير اعتراض الممولين!

وقد تحددت الشروط فى:

* استبعاد المشاركة الإسرائيلية.
* اقتصار الأبحاث والدراسات على الدول العربية لما لها من خصوصية.
* أن يتم التمثيل فى الهيئة البحثية من خلال المنظمات الاقتصادية العربية،لا الأفراد.
* أن تكون المرجعية فى تحديد اتجاهات البحث لهذه المؤسسات.

معارضة

وفى اليوم التالى تم عقد مؤتمر فندق السلام ، وانسحب فى البداية د.خيرالدين حسيب متحملا تكلفة السفر والإقامة، وكذلك د.جلال أمين فيما تولى اقتصاديون عرب الدفاع عن موقف جمعية الاقتصاديين...

ويوضح د. جودة عبد الخالق إنه قد أثار خلال مداخلاته عدة ملاحظات:

* ملاحظات تتعلق بالتمثيل الذى غلب عليه أنصار مايمكن تسميته بمدرسة البنك الدولى، رغم كل آثار السياسات الضارة لهذه المدرسة فى دول العالم الثالث واعتبار البنك المرجعية فى تحديد مستوى الأبحاث الرفيعة أو الموضوعات التى لها أولوية البحث.

ويتصل بذلك عشوائية التمثيل، ومن ذلك غياب معهد التخطيط ومعظم الجامعات المصرية، فضلا عن اقتصاديين بارزين من مختلف الدول المشاركة.

* ملاحظة تتصل بالمجال الجغرافى للمبادرة والتأكيد على خصوصية الوضع العربى
* وملاحظة تتصل بأزمة البحوث الاقتصادية فى العالم العربى، التى لاتعود إلى التمويل ،بل الفرص المتاحة للباحثين الشبان.

وتحت ضغط المعارضة، تم تعديل الميثاق، الذى قدم جاهزا، لكى يصبح اسم الهيئة البحثية، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران».

وقد بدا هذا التعديل ،كما يقو د. جوده كمجرد تراجع تكتيكى فقبيل انتهاء أعمال المؤتمر، تم إخطار الحضور بإدخال بند جديد على الميثاق يمنح لمجلس الأمناء سلطة تعديله، بما قد يفتح الباب لمشاركة اسرائيلية فى مرحلة لاحقة.

أما اختيار مجلس الأمناء فقد بدا أيضا ،وكأنه قد تم بالتعيين، حيث قدمت ٤ مقاعد للهيئات المانحة (البنك الدولى والأمم المتحدة ومؤسسة فورد- والمجلس العربى للإنماء والتنمية)، ومن جماعة المؤسسين سعيد النجار وحبيب المالكى وقد انضم إليهم د.يوسف صايغ، و٤ ممثلين للجامعات الأجنبية، منهم الاقتصادى الصهيونى ستانلى فيشر، وروبرت مابرو ولين سكوير وشالجى مدير معهد التخطيط فى إيران وترأس مجلس الأمناء د.سمير المقدسى، وتولت د. هبه حندوسة الأستاذة بالجامعة الأمريكية منصب المدير.

ويبدو أن هذا المجلس سوف يتولى من الآن زمام المبادرة..

المشاركة والمقاطعة

وقد أثارت المشاركة فى المؤتمر ،مناقشات واسعة بين السياسيين والاقتصاديين ويقول د. الامام أن المشاركة حققت تحديد المجال الجغرافى بصورة تستبعد اسرائيل، كما نجحت فى إثارة عدد من التحفظات الهامة أمام الحضور..



المصدر : اليسار

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بينما يؤكد د.جوده عبد الخالق، أن المقاطعة كانت تعتمد على وزن وموقف الكتلة الحرجة من الاقتصاديين، وإن المشاركة تمت لوضع الأحجار أمام الجوانب السلبية للمشروع، ولكن ذلك لايعنى أنه قد ركب هذا المركب، وسوف يركبها، فقد كان هناك رسالة تم إبلاغها. بينما يلاحظ د. الامام أن الحل يرتبط بتنمية مراكز بحوث قومية فى المنطقة، يدعمها تمويل عربى حقيقى، ويوجه ابحاثها لخدمة قضايا التعاون والتكامل بين الدول العربية.

مقاومة

وفى اجتماعات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التى تتصدر صفوف مقاومة مشاريع الشرق أوسطية، لم تكن هناك شبهة شك ،فى الرموز الوطنية التى شاركت، ولكن تراوحت التقديرات بين اعتبار هذه المشاركة عملا إيجابيا محدودا.. وكفى، وبين مايمكن أن تؤدى إليه هذه المشاركة من إسباغ المشروعية على كيانات يجدر أن تولد معزولة.

وقدأكدت اللجنة أن جوهر هذه المبادرات ومايتصل بها هو تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وفتح الأبواب العربية أمامها، واختراق العقل العربى ومؤسساته وجماعة المثقفين، بما يوجب طرح هذا الهدف فى صدارة الحملة التى تختفى فيها إسرائيل وراء « السوق الشرق أوسطية » .

وقد أكدت اللجنة على ضرورة استمرارالمقاومة ، وتوسيع نطاقها، وجذب قوى عديدة إليها قطعا للطريق على إمداد إسرائيل بشرايين حياة عربية.. وأكد على هذا المعنى د. لطيفة الزيات وحلمى شعراوى ود. ليلى عبد الوهاب ود. على نصار، ود.سيد البحراوى ود.أمينه رشيد وشاهندة مقلد وعريان نصيف ومحسن عبد البديع.

وكان توجه اللجنة واضحا فى ضرورة جذب قوى جديدة للمواجهة.

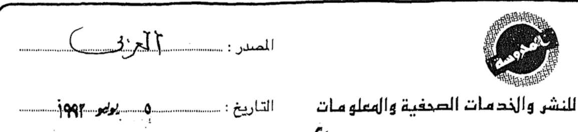
اجتماع سرى

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى اجتماع سرى عقدته إحدى الهيئات السيادية مع ممثلين عن قطاع الصناعة والسياحة ورجال الأعمال والزراعة والاقتصاديين أشار فيه ممثلو قطاع السياحة إلى أن إسرائيل قد استفادت من كل برامج السياحة المشتركة، وفى حين أن السائح يقبل البرنامج لأنه يشمل زيارة مصر فقد حصلت هى على نصيب الأسد ولم تترك لمصر سوى الفتات.

كما أبدى ممثلو رجال الأعمال دهشتهم من التفكير فى فتح الأبواب أمام إسرائيل، بينما يعانى رجال الأعمال ممن يرتبطون بالانتاج في مصر من سياسات وإجراءات تضع فى طريقهم العراقيل. ولاحظ الزراعيون أن الفلاح المصرى يملك خبرة آلاف السنين بينما لايؤدى التعاون مع إسرائيل جديد تضيفه للخبرة المصرية حتى فيما يزعمون تفرقها فيه(فى زراعة الصحراء)..وطالب رجال الصناعة حماية الصناعة المصرية من سياسة الإغراق وحرية التجارة والاستيراد واشاروا إلى مايمكن أن تسفر عنه من الأضرار...

وطلقات المقاومة يمكن أن تتسع ، وأن تحرز النجاح، فمثلما سقط مشروع مد مياه النيل لإسرائيل، يمكن إسقاط كل المشروعات التى تستهدف مد شرايين الحياة لها خصما من موارد القوة العربية..

فالمعركة لازالت، طويلة، والشعور الشعبى العربى المعادى لإسرائيل لايزال طازجا، ،شرط أن يتكاتف كل الوطنيين فى رفع رايات المقاومة.



عرب أم شرق أوسطيون

وثيقة أمريكية :

□ المصالحة العربية الإسرائيلية بديل «التطرف القومى والدينى»

□ تبادلنا الرأى مع زعماء المنطقة وهيئاتها الأمنية لوضع الاستراتيجية الجديدة

□ سياستنا: احتواء مزدوج لإيران والعراق

وقراءة فى نص وثيقتين يفصل بينهما ٣٢ عاماً

بيان مارتن أنديك عام ١٩٩٣ عن شرق أوسط أمريكى صهيونى

خطاب جمال عبد لناصر إلى كيندى عام ١٩٦١ عن سياق صراع الإرادات



إن سياسة الولايات المتحدة اتجهت فى أعقاب انتهاء معركة السويس بهزيمة العدوان إلى عزل مصر ومحاولة تحقيق أهداف العدوان بوسائل سلمية، وكان ذلك عن طريق مشروع ايزنهاور الذى أراد معاملة الشرق الأوسط كما لو كان مقاطعة أمريكية.



جمال عبد الناصر فى رسالته لكيندى
١٨ أغسطس ١٩٦١



نعمل لسياسة خارجية تعمل على تعزيز مصالح مؤسسات الأعمال الأمريكية فى الخارج .. سياسة خارجية تعمل بالتعاون مع اصدقائنا وحلفائنا فى الشرق الأوسط - إسرائيل ومصر والعربية السعودية - لحماية المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط والتصدى لما تتعرض له هذه المصالح من أخطار من قبل أنظمة الحكم الراديكالية سواء كانت دينية أم علمانية!



مارتن انديك فى بيانه ٢٠ مايو ١٩٩٣

يدور جدل ساخن حول مايسمي بالسوق الشرق اوسطية التي يتولى الترويج لها قيادات من الحزب الوطنى الحاكم، ومجموعات من أصحاب المصالح المرتبطة بالرأسمالية العالمية وبالكيان الصهيونى. وقد تصدت مجموعة من السياسيين، والمثقفين الوطنيين لهذه المسألة، ومازال التصدى قائماً ويحتاج إلى تنظيم للجهود وتوسيع لها.

ورغم أهمية التصدى للسوق الشرق أوسطية إلا أنها جزء من كل، هو المشروع الشرق أوسطى، الذى تمثل السوق جانبه الاقتصادى، وله جوانب أخرى جغرافية استراتيجية، وعسكرية، وسياسية، وثقافية.

ومنذ عدة أسابيع، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية خطتها السياسية تجاه ما أسمته بالشرق الأوسط، وجاءت الخطة على شكل بيان ألقاه يوم ٢٠ مايو ١٩٩٣ «مارتن انديك» - مدير شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا فى مجلس الأمن القومي الأمريكي .. في ندوة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وكان بعنوان «تحديات المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط: عقبات وفرص».

وبعد صدور هذا «البيان - الوثيقة» وإعلانه وتوزيعه بدأت ردود الفعل التى أعطت انطباعاً بأن الأمر جديد، وبدأت التساؤلات تتوالى حول كيفية التصدى له.

غير أن التعامل المتأنى قليلاً مع هذا الطرح الأمريكي، يدفعنا إلى القول بأن الأمر ليس جديداً، وأنه جملة متأخرة فى سياق طويل متصل منذ وجود الاستعمار القديم، ومنذ احتدام الصراع بين الإرادات فى المنطقة إبان صعود الحركة القومية العربية ذات المضمون الحضارى التحررى التى قادتها مصر بزعامة جمال عبد الناصر.

ولم تكن مصادفة أن نكتشف فى الذاكرة الوطنية فصلاً من فصول كتاب هذه المواجهة المستمرة، كان «ديالوجا» أو حواراً بين قيادة المشروع القومى العربى، ممثلة فى الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، وبين من يريدونه شرق أوسطى يخدم مصالحهم، ممثلين فى الرئيس الأمريكي الراحل جون كنيدى ..

أجرى القراءة والتحليل:
قسم الدراسات

وهذا الفصل الذى نشير إليه مسجل كوثيقة هى الخطاب الذى وجهه عبد الناصر إلى جون كيندى فى ١٨ أغسطس ١٩٦١.

ولأن «العربي» كصحيفة للحزب الناصرى تعتبر أن إحدى مهامها الرئيسية هى أن تعبر عن مشروعنا القومى، وتتصدى

للمشروعات المضادة وفي مقدمتها ذلك المشروع الشرق أوسطى الذى قرر أصحابه أن يقيموه على انقاض المشروع العربى فإن هذا الموضوع يعد بداية اولى فى مواجهة طويلة تستلزم الاعتماد على الوسائل العلمية والعملية وتستنهض روح المقاومة لدى شعب مصر العربي، ومن ثم الأمة العربية.

وحتى لانبقى دوماً فى دائرة الاتهام بأن ذاكرتنا ضامرة، وأننا نبدأ كل أمر من نقطة الصفر دون أن ننتبه إلى ماسبق أن أنجز أو تم رصده وتوضيحه والتصدى له، فإننا سنضع الوثيقة الأمريكية المؤرخة بعام ١٩٩٣، فى مواجهة مع الوثيقة الناصرية المؤرخة عام ١٩٦١، كى نكتشف ماذا كنا نريده ولانزال نريده.

إن التصدى للمشروع الشرق أوسطى، هو من صميم السعي لبناء المشروع القومى العربى، على ألا نغفل أهمية أن ننتقل من مواقع الرفض للرفض، ومن مجرد الكشف والفضح، إلى مواقع الرفض المقرون بتقديم البدائل المدروسة .. ولذلك فإن خطة هذه الصفحة فى المرحلة المقبلة تضم - فيما تضم - مناقشة للعلاقات المصرية - الأمريكية عبر دراسة علمية موثقة، تعقبها حلقات حوار متخصصة حول معالم البديل القومى العربى.

أصدقاء وحلفاء أمريكا

فى البيان الذى ألقاه مارتن انديك حددت حكومة كلينتون نهجها حيال الشرق الأوسط فى أنها «سياسة خارجية تعمل على تعزيز مصالح مؤسسات الأعمال الأمريكية فى الخارج، وبالتعاون مع أصدقائنا وحلفائنا فى الشرق الأوسط - إسرائيل ومصر والعربية السعودية - لحماية المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط والتصدى لما تتعرض له هذه المصالح من أخطار من قبل أنظمة الحكم الراديكالية سواء كانت دينية أو علمانية».

هذا التحديد الذى صدر عام ١٩٩٣، رصده الزعيم الخالد جمال عبد الناصر عام ١٩٦١، وقال فى رسالته لجون كيندى مانصه: «ان سياسة الولايات المتحدة اتجهت فى أعقاب انتهاء معركة السويس بهزيمة العدوان إلى عزل مصر ومحاولة تحقيق أهداف العدوان بوسائل سلمية، وكان ذلك عن طريق مشروع ايزنهاور الذى أراد معاملة الشرق الأوسط كما لو كان مقاطعة أمريكية»!!

مستقبلان بديلان

يقول انديك فى بيانه: «إن الرؤيا كانت واضحة جداً لدى الرئيس كلينتون قبل أن يتسلم مهام منصبه فهو يفهم أن الشرق الأوسط متوازن توازناً دقيقاً بين مستقبلين بديلين احدهما يسيطر فيه المتطرفون سواء تستروا بعباءة دينية أو قومية .. والآخر مستقبل تعقد فيه اسرائيل وجاراتها العربيات والفلسطينيون مصالحة تاريخية تمهد الطريق أمام التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية فى المنطقة واتفاقات ضبط تسلح وازدياد الأنظمة الديموقراطية فى جميع أرجاء الشرق الأوسط».

والمهمة الأولى التى واجهناها كانت صياغة استراتيجية متماسكة لهذه الأهداف فراجعنا السياسات القائمة وحللنا شئون المنطقة واشتركنا فى مفاوضات مستفيضة مع مختلف الهيئات الحكومية التى تتعاطى الشئون الأمنية وتبادلنا الآراء مع زعماء المنطقة خلال جولة الوزير كريستوفر فى فبراير ولاحقا عندما اجتمع الرئيس كلينتون مع رئيس الوزراء رابين والرئيس مبارك وكانت هذه عملية متروية استغرقت بعض الوقت .. وقد انجزت تقريباً».

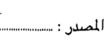
ويحدد انديك الثوابت والمتغيرات فى السياسة الأمريكية الشرق أوسطية فيقول عن الثوابت مايلى: «لاتزال لدينا مصلحة ثابتة فى التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة، ولدينا مصلحة ثابتة فى تبادل صداقة أولئك فى العالم العربى الذين ينشدون علاقات طيبة مع الولايات المتحدة .. ولاتزال لدينا مصلحة ثابتة فى أمن وبقاء وخير دولة إسرائيل».

أما المتغيرات فى نظره فتبدأ من نقطة غياب الاتحاد السوفيتى إذ «لم تعد القوتان العظميان تتنافسان على النفوذ فى هذه المنطقة السريعة الانفجار مما يعنى أن الولايات المتحدة لاتحتاج بعد الآن إلى النظر إلى المنطقة من منظار التنافس العالمى، ولأول مرة يمكننا الحكم على التطورات هناك فى اطار كيفية تأثيرها على مصالحنا الاقليمية لا مصالحنا العالمية .. ولم نعد نستطيع التعامل مع المنطقة كأجزاء منفصلة عن بعضها البعض، فمع انتشار الصواريخ الباليستيكية من ناحية، والتطرف من ناحية أخرى يمكن للنزاعات والاضطرابات فى جزء من المنطقة أن يكون لها تأثير خطير على الأحداث فى مكان آخر».

ثم يحدد انديك المفهوم الجغرافى الاستراتيجى للشرق الأوسط فيقول: «مع انتهاء الحرب الباردة أصبحت هناك حاجة لإعادة تحديد المنطقة بوضوح وعلى الرغم من وقوع الدول الإسلامية التى استقلت مؤخراً فى آسيا الوسطى على حدود منطقة الشرق الأوسط، فإنه يتعين ادماجها فى استراتيجيتنا للمنطقة وإذا فعلنا ذلك ندرك الأهمية المتزايدة لدور تركيا فى حساباتنا الاقليمية .. التى يأتى دورها لتلعب دوراً هاماً ليس فى آسيا الوسطى فحسب ولكن فى الشرق الأوسط أيضاً، لأن لها حدوداً مشتركة مع ايران والعراق وسوريا وهذا هام للجهود التى نبذلها لاحتواء نظام صدام حسين .. وهى دولة علمانية وديموقراطية وإسلامية وتحتل موقعاً عسكرياً استراتيجياً وهى قوة اقتصادية وحليفة قديمة للولايات المتحدة .. إن أحد التحديات التى نواجهها هو أن نستخدم هذه العوامل أفضل استخدام فى سعينا لتحقيق أهدافنا فى الشرق الأوسط.

الفراغ .. وملئه.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٣

ويتحدث انديك عن التهديدات فى المنطقة فيقول: «فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى واندحار العراق جاء انهيار الجبهة الراديكالية الرافضة فى الشرق الأوسط ولكن الطبيعة - خاصة طبيعة الشرق الأوسط - تكره الفراغ، فبعد أن تندحر مجموعة من مثيرى الاضطراب، تظهر أخرى لتحل محلها .. ويجب علينا ألا نفرط فى تبسيط تحد معقد ذى منابع اقليمية وقومية مختلفة، ويجب علينا ايضاً ألا نعتبر جميع المصلحين الدينين متطرفين ولا نستطيع أن نتجاهل أنهم فى لجوئهم للعنف وجد بعض المتطرفين الدينيين عوناً من الأنظمة الأصولية فى ايران والسودان».

أمام هذا الوضع فإن الولايات المتحدة قررت: «اعانة شعوب المنطقة وحكومات الشرق الأوسط فى تصديها لهذا التهديد المتنامى .. ويكون ذلك جزئياً بمتابعة تحقيق السلام .. وجزئياً فى احتواء التطرف عبر المنطقة .. وجزئياً بتبنى تصور بديل يتمثل فى التنمية السياسية الديموقراطية وتطوير السوق الحرة ليس فقط لشعوب الاتحاد السوفيتى السابق بل لجميع شعوب الشرق الأوسط».

ثم اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية اقليمية متماسكة تجمع هذه الاعتبارات «ويبدأ نهجنا بمفهوم الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربى والشرقى من الشرق الأوسط: وهكذا فإن احتواء التهديدات التى يثيرها العراق وايران فى الشرق سيؤثر على قدرتنا على تعزيز السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب فى الغرب.. والعكس صحيح .. وباختصار فإن استراتيجية حكومة كلينتون كالتالى:

- احتواء مزدوج لايران والعراق فى الشرق.
- تعزيز السلام العربى - الإسرائيلى فى الغرب.

دعم ذلك بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ديموقراطية وازدهاراً بالنسبة لجميع شعوب الشرق الأوسط.

ويستفيض مارتن انديك فى شرح البندين الأولين ليصل إلى لب الموضوع وجوهره وهو دور الولايات المتحدة مع الكيان الصهيونى:

«لقد أكد الرئيس ووزير الخارجية أن نهجنا حيال المفاوضات سيتناول العمل مع إسرائيل وليس ضدها فنحن ملتزمون بتمتين شراكتنا الاستراتيجية مع إسرائيل سعياً وراء السلام والأمن .. وأولئك الذين يسعون إلى تحقيق تقدم حقيقى يجب أن يفهموا انه لن يتحقق أى تقدم بدون هذا النوع من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل .. ولقد رد الرئيس على رئيس وزراء إسرائيل عندما قال انه مستعد لأن يجازف من أجل السلام، بقوله - أى كلينتون - : «إن دورنا هو تقليل هذه المجازفة إلى أدنى حد، واحدى الطرق التى نستطيع بها أن نفعل ذلك هى أن نفى بالتزامنا بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعى .. وطريقة أخرى هى أن نقيم شراكة فى تطوير وانتاج معدات التكنولوجيا المتقدمة»، «ولهذا السبب وفى الرئيس بالتعهد الذى قطعه اثناء حملته الانتخابية بتشكيل لجنة أمريكية - إسرائيلية للعلوم والتكنولوجيا برأس الجانب الأمريكى منها رون براون وزير التجارة».

تهديد للجميع

ولم يفت انديك أن يقرر مصير الذين يقفون ضد المشروع الشرق أوسطى: «أن الذين يعارضون عملية السلام والذين يعملون على تخريبها من خلال العنف والترهيب لن يجدوا تسامحاً هنا حيال أساليبهم»! إذن هو شرق أوسط يضم مصر والمشرق العربى والكيان الصهيونى وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ولايضم المغرب العربى الذى سيوكل أمره إلى أوروبا، ويبدو أن ادخال جمهوريات آسيا الوسطى مرجعه إلى رغبة أمريكا والكيان الصهيونى فى ضبط عمليات التسلح وخاصة فى المجال النووى، لأن هناك هواجس قوية من أن تكون القدرات النووية لتلك الجمهوريات والتى ورثتها عن وضعها السابق فى الاتحاد السوفيتى متاحة لدول أخرى كايران وبعض الدول العربية. وهو شرق أوسط يقوم أساساً وبداية ونهاية على ضمان المصالح الأمريكية، وعلى تفوق وأمن وسيطرة الدولة العبرية على المنطقة، وضرب أية نتوءات تتعارض مع هذه النتوءات إذ يتساوى فيها الدينى مع العلمانى مع القومى طالما أنهم يتقاطعون مع المخطط الأمريكى - الصهيونى.

عود على بدء عبد الناصر ١٩٦١

سبق أن أشرنا إلى رصد الزعيم الخالد جمال عبد الناصر للرؤية الأمريكية تجاه «الشرق الأوسط» وكيف أنها تريده «مقاطعة أمريكية»، ونستطرد فى قراءة الوثيقة الناصرية .. الخطاب الذى وجهه عبد الناصر لجون كينيدى فى ١٨ أغسطس ١٩٦١، لعلنا ندرك مرتكزات موقفنا وثوابتنا.

يفسر جمال عبد الناصر لكينيدى أصل الصراع فى المنطقة على أساس أن من لايملك أعطى وعداً لمن لايستحق .. ثم يقرأ المستقبل فيقول فى خطابه:

«إن الخطر الإسرائيلى .. لايمثل مجرد ماتم حتى الآن من عدوان على الحق العربى وإنما يمتد إلى المستقبل العربى ويهدده بأفدح الأخطار .. وإذا ما لاحظتم استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وتشجيعها وفتح الأبواب أمامها رأيتم معنا أن هذه الهجرة تصنع ضغطاً داخل إسرائيل لابد له أن ينفجر ويتوسع، ولعل ذلك هو التفسير المنطقى للتحالف القوى بين إسرائيل وبين مصالح الاستعمار فى منطقتنا، فإن إسرائيل منذ قيامها لم تبتعد كثيراً عن الفلك الاستعمارى وكان واضحاً أنها تشعر بترابط مصالحها مع الاستعمار كذلك فإن الاستعمار من ناحيته يستخدم إسرائيل كأداة لفصل الأمة العربية فصلاً جغرافياً عن بعضها وكذلك كان يستخدمها كقاعدة لتهديد أى حركة تسعى للتحرر من سيطرته ولست بحاجة للتدليل على ذلك بتذكيركم بالظروف التى تم فيها العدوان الثلاثى علينا والتواطؤ الذى سبقه عام ١٩٥٦ .. أردت أن أقول لكم أن موقفنا من إسرائيل ليس عقدة مشحونة بالعواطف وإنما هو:

عدوان تم فى الماضى

وأخطار تتحرك فى الحاضر

ومستقبل غامض محفوف بأسباب التوتر والقلق معرض للانفجار فى أى وقت.



ولنلاحظ القارىء هنا أن اشارة عبد الناصر إلى «تهديد أى حركة تحرر» هى ترجمة مبكرة لما قاله انديك فى نهاية وثيقته: «لن نتسامح مع الذين يعارضون عملية السلام».

ويؤصل جمال عبد الناصر للدور السلبى، بل والعدوانى الذى مارسته الولايات المتحدة تجاه أمتنا عندما يفند اشارة كيندى إلى دور الرئيسين الأمريكيين وودرو ويلسون، وفرانكلن روزفلت فى بروز دولة عربية مستقلة ذات سيادة متكافئة فى المجتمع الدولى فيشير الزعيم الخالد إلى أن كلا الرئيسين لايمثلان فى بلادنا آمالاً تحققت بقدر مايمثلان آمالاً لم تتحقق، ويستشهد بما حدث للوفد المصرى الذى ذهب لحضور مؤتمر الصلح فى باريس.

وينتقل عبد الناصر إلى مجموعة من النقاط أو الملاحظات حول الموقف الأمريكى نوجزها فيما يلى:

- أن الصدمة الكبرى فى العلاقات العربية - الأمريكية هى غلبة اعتبارات السياسة المحلية الأمريكية على اعتبارات العدل الأمريكى .. فى تقرير موقفها من الظروف التى أهدر فيها الحق العربى فى فلسطين اهداراً كاملاً.

«لاحظ هنا موضوع اسبقية مصالح أمريكا على أى شىء كما ورد فى بيان انديك».

- احتدام الخلاف بين مصر وبين أمريكا وازدياد حدته بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ بسبب التباين بين نظرة كل من الطرفين إلى مشكلة واحدة هى مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث كان رأى مصر هو أن الأحلاف العسكرية خصوصاً تلك التى تستند على قوى عالمية كبرى لاتكفل هذا الدفاع وإنما تزيد تعرضه للخطر.

ويشير عبد الناصر إلى أنه فى غمرة المناقشات الكبرى حول الدفاع فى الشرق الأوسط وقعت الحادثة التى كانت بمثابة نقطة التحول فى اتجاهات الحوادث وهى الغارة على غزة فى فبراير ١٩٥٥، ثم مواصلة الخطة العدوانية على مصر والتى استهدفت الجبهة الداخلية «عملية لافون».

«لاحظ هنا ماورد فى بيان انديك السابق عرضه حول ضمان أمن وتفوق الدولة العبرية، وإقامة شراكة معها فى انتاج وتطوير معدات التكنولوجيا المتقدمة دون تحديد لنوعها بما يعنى أنها تحمل المعدات العسكرية، ونتذكر أيضاً التحالف الاستراتيجى السابق ابرامه بين الطرفين بحيث يصبح الشرق الأوسط تحت الهيمنة العسكرية المطلقة لطرف واحد هو الصهاينة».

ويتساءل عبد الناصر فى خطابه إلى كيندى عن عدم استيعاب الولايات المتحدة الدروس مما يؤكد أنها وهى ترسم الآن خطوط شرقها الأوسط تتعامل مع السياسة باعتبارها نهايات تاريخية.

يقول الخطاب: «انهار حلف بغداد وكان يوم الثورة فى العراق هو اليوم الفاصل فى امره وبانهيار هذا الحلف انهارت كذلك سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية، وأصبحت الحاجة ماسة إلى سياسة جديدة واعية تستلهم الماضى وتجربته وتقدر على مواجهة الحاضر واحتمالات المستقبل ولقد كان مؤلماً حقيقة ألا تسأل حكومة الولايات المتحدة نفسها بعد انهيار حلف بغداد فيما يتعلق بصلة الشعوب به:

-لماذا تحولت السياسة الأمريكية إلى انقاض على هذا النحو؟

-لماذا اختفى معظم الأصدقاء التقليديين للسياسة الأمريكية وحكمت عليهم شعوبهم؟

-لماذا تقف الولايات المتحدة وهى دولة قامت على الحرية وعلى الثورة ضد نزعة الحرية ونزعة الثورة وتجد نفسها مع القوى الرجعية والعناصر المعادية للتقدم فى صف واحد؟!

ليسوا وحدهم

وإذا كانت الولايات المتحدة لم تستوعب درس حلف بغداد، ولا درس السويس، ولا درس معركة بناء وتمويل السد العالى .. وتجىء الآن لتعلن على الملأ ماكانت تسعى إليه منذ أمد بعيد فى المنطقة، وهو افراغها من مضمونها القومى التحررى الإنسانى، فإنها لم تكن لتقدر على ذلك لولا أن لها اتباعا من الدرجة العاشرة فى المنطقة، لايستوعبون أن الشرعية فى الحكم لايمكن أن تظل معتمدة على جلوسهم تحت أقدام الولايات المتحدة، وأن الذين تحركوا فى الخمسينيات والستينيات ليواصلوا كفاح المراحل السابقة منذ الثورة الأولى ضد الحملة الفرنسية، يمكن أن يتحركوا ثانية مهما طال الزمن.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالصدفة!

شرق عربي.. أم أوسطي؟

هذه بعض البيانات والمعلومات والحوارات التي ذكرت وأثيرت أثناء انعقاد ندوة «النظام الشرق أوسطي» بمركز الدراسات الحضارية مساء السبت الماضي.

- تحصل إسرائيل على ٤ ملايين طن من إنتاج البترول المصري البالغ ١٠ ملايين طن (٢ طن بطريق مباشر و٢ طن عن طريق الشركات الأجنبية).

- وتستأجر مصر سفنا إسرائيلية لنقل البترول من حقول مصر إلى حقول إسرائيل.

- ومحطات الكهرباء المصرية، باتت الآن تستعمل سولارا مستوردا من إسرائيل.

- زادت إسرائيل من الطاقة الانتاجية لمصانع البتروكيماويات لديها لتصل إلى ١٥٠ ألف طن بدلاً من ٥٠ ألف طن، وأعلنت أنها ستصدر منتجاتها إلى كل من مصر والأردن وسوريا وقبرص ولبنان، ووصلت إلى مصر فعلاً أول شحنة من بتروكيماويات إسرائيل في فبراير الماضي.

- عرضت مصر على الدول المشاركة والمستخدمة «لخط سوميد» أن يحدث توسيع للخط لكي يستوعب البترول العربي، ولإحباط الخطة الاسرائيلية لانشاء خط أنابيب بترول إلى غزة على البحر الأبيض المتوسط لينقل البترول العربي(!) (!)..لكن الدول العربية المشاركة في الخط قالت: إن تطوير الخط سيكون ضمن خط سوق الشرق الاوسط، والمباحثات المتعددة الأطراف.

وأثار الحاضرون تساؤلا: هل يبني الأمريكان والصهاينة الآن «نظام شرق أوسطي» أمني واقتصادي وعسكري، بديلاً للنظام العربي الاسلامي، أم أن ما يجري تنفيذه الآن هو بناء «سوق شرق أوسطي»، وتوصل الحاضرون -تقريبا- إلى نتيجة هي أن السوق يلعب أهمية كبيرة في المفهوم والتحرك الغربي عموما، كبعد حضاري غربي، لكن ذلك لا يعني أن الهدف هو بناء السوق بقدر ما هو إعادة تشكيل وترتيب المنطقة طائفيا وفكريا وسياسيا وأمنيا وعسكريا.

لكن السؤال الأهم هو: ما المقصود بتعبير الشرق الأوسط؟ إن التعبير ليس له تحديد واضح ودقيق، فالشرق الأوسط -حسب ما هو مطروح في المفاوضات المتعددة- مساحة تمتد من المغرب إلى تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان!

أما الشرق الاوسط بالتعريف القديم، فيتوقف عند حدود مصر الشرقية دون أن تدخل فيه فما بالك بالمساحة من مصر إلى المغرب!

فإذا كان الفهم الأول هو المقصود، فتكون الخطة الأمريكية الاسرائيلية هي: «ترتيب المنطقة العربية والاسلامية تحت هذا المسمى الخادع»

وللندوة بقية

طلعت رميح



المصدر : الشعب

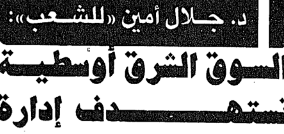
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 9 يوليو ١٩٩٢

أثار طرح فكرة إنشاء السوق الشرق أوسطية.. العديد من التساؤلات حول مغزى توقيت الإعلان عن الفكرة - المؤامرة.. ورغم المخاطر المتوقعة من وراء طرحها على مصر بشكل خاص.. والمنطقة العربية بشكل عام.. فقد تدافع عدد من المفكرين لتبني الفكرة.. وحمل راية اقناع المصريين بجدواها.

وإذا كان الترويج للسوق الشرق أوسطية ترافق مع اتجاه الحكومة المصرية لتصفية وبيع القطاع العام للأجانب.. وتنفيذ روشتة صندوق النقد الدولي، وبما يعني التحول إلى نظام «اقتصاد السوق» فإن علامات استفهام عديدة تطرح نفسها حول مغزى هذا التلازم.

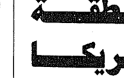
وبينما تتسابق بعض العناصر هنا لتمهيد الأجواء للقبول بالفكرة - في وقت لاتزال فيه محادثات التسوية عاجزة عن إحراز اى تقدم - تتسارع - على الجانب الاخر - بعض الأطراف الخليجية لرفع المقاطعة الاقتصادية عن الكيان الصهيوني.

ويبدو الأمر.. وكان «المايسترو» الأمريكي، يحرك تابعيه وعملاءه بعصاه.. بحيث ينفذ كل منهم ما هو موكل إليه في خدمة المخططات الغربية



د. جلال أمين «للشعب»:

السوق الشرق أوسطية تستهدف إدارة «إسرائيل» للمنطقة لحساب أمريكا





د. جلال أمين

حوار: محمود بكرى

حول الفكرة... وتوقيتها.. ومغزاها.. ومخاطرها.. واثارها، وانعكاساتها المتوقعة.. التقت «الشعب» بـ د.جلال أمين المفكر الاقتصادى والأستاذ بالجامعة الامريكية.. وكان هذا الحوار:-

- في تصوركم.. ما هى البواعث التي دفعت بتلك الفكرة للخروج إلى حيز العلن في ذلك التوقيت بالذات-؟

** من الواضح أن التوقيت لم يحدث عبثاً.. فالموضوع أثير فجاة.. بيد أن الملاحظ أن الخطوات تتسارع لإقناع الراى العام بجدواه.. ويدفعنا ذلك للتساؤل عن سبب ذلك، وفي تصورى فإن الأمر يتعلق بمفاوضات «السلام» الجارية، حيث تهدف «إسرائيل» إلى كسب مواقع لها، قبل أن تمنح هى اية مكاسب. ومهما كانت محدوديتها للجانب العربى والفلسطينى المفاوض.

وعلى ذلك.. فإن «إسرائيل» ترى ان تنفيذ تلك الفكرة أمر أساسي بالنسبة لها، قبيل تقديم اية تنازلات. تماماً، كما فعلت بالنسبة لاتفاقات كامب ديفيد، حيث مارست ضغوطاً شديدة لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع مصر قبيل تحقيق الانسحاب من سيناء.

وبالإضافة إلى ذلك.. فمن الجائز أن

يكون لاختيار هذا التوقيت لطرح الفكرة علاقة بسقوط الكتلة الاشتراكية... وبحيث يكون الاتجاه الامريكى بشأن التنظيم الجديد للمنطقة معتمداً على قيام «إسرائيل» بدور أكبر تأثيراً مما مضى.. كأن تصبح «مديرة المنطقة» وتنظمها لحساب الولايات المتحدة.. وبمعنى اخر ايجاد نوع جديد من العلاقة بين الجانبين، يختلف عن العلاقة التي ربطت بينهما على مدار الـ(٤٠) سنة الماضية.. وإذا صح هذا- وأنا لا أستبعده- تصبح مسألة السوق الشرق أوسطية مجرد «تعبير متواضع عن نظام جديد تلعب فيه إسرائيل» دوراً كبيراً.

المخاطر المتوقعة

– على ضوء ذلك- كيف تنظرون للمخاطر التي يمكن ان تصيب المنطقة إذا ما تم تنفيذ تلك الفكرة؟

** حقيقة الأمر.. فإن الفكرة فى حد ذاتها تثير انزعاجا شديداً.. ولذلك أسبابه، ودوافعه.. ابرزها أن هناك على الدوام حظراً من اى تكامل اقتصادي أو تعاون وثيق بين دولتين تكون الفجوة التكنولوجية والاقتصادية بينهما كبيرة، حيث يكون هذا التكامل او التعاون هو دائما فى صالح المتفوقة اقتصاديا.. بدأ ما اتسمت به دائما العلاقة بين الدول الاستعمارية، والدول المستعمرة، والنظرة الآن فى «إسرائيل» هى اقامة علاقة بينها وبين الدول العربية شبيهة بتلك العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية.. وهو أن نتخصص نحن فى نوع معين من الصناعات أو السلع الزراعية.. على حين يتخصصون فى الأمور الأكثر تقدما.

* والهدف من وراء ذلك هو تكريس تخلفنا.. لان القبول بالفكرة يعنى تخلينا عن اى أمل فى النهضة، وإعلان من جانبنا باننا سلمنا نهائيا فيما يتعلق بمشروع النهضة، واقرار باحقية الغير فى إدارة شئوننا وتحديد سياساتنا.. تحت دعاوى أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة.. وهنا يبدو التساؤل المنطقى: هو مع من نتكتل..؟ القضية ليست فى الانضمام إلى تكتل لان تلك كلمة حق يرادبها باطل.. ويبقى التساؤل المنطقى هو: أنك تتكتل مع من؟ ولأى غرض؟ وفى مصلحة من هذا التكتل؟.. وأرى فى هذا الشأن ان تكاملنا الطبيعي يجب أن يكون مع منطقتنا العربية، والتى عليها أن ترسم خطتها بنفسها ولاتكون مكبلة بالعلاقة مع دول أكثر تقدما.. وإذا اردنا تكتلات أكبر فلماذا لانطرح مشروعا عربيا للتعاون مع تركيا وإيران؟!! حيث إمكانات النهضة ترسم طموحاتك وملامحك.. بل ولماذا لا نتعاون مع قبرص مثلا؟!! اعتقد ان السبب فى ذلك أننا لا نشعر حتي الآن أن قبرص جزء من مشروعنا النهضوى.

– ترافق مع الترويج لفكرة السوق الشرق أوسطية شروع بعض البلدان الخليجية، وعلى رأسها الكويت، فى رفع المقاطعة الاقتصادية عن «إسرائيل».. هل هناك علاقة تربط بين هاتين الخطوتين؟

** أول ما يتبادر إلى الذهن، أن لهذا الامر علاقة بحرب الخليج، والتى اذلت الخليج لدرجة كبيرة ووضعتهم تحت رحمة الولايات المتحدة، واصبحوا يؤتمرون بأمرها.. فعبر تخويفهم -امريكا- بالخطر العراقى من ناحية، وبالوجود العسكرى الاجنبى من ناحية أخرى.. لم يعد هناك أدنى تردد فى أقطار الخليج لتنفيذ كل الأوامر.. وبلا تردد.. وعلى ذلك نقول: إن إلغاء المقاطعة جزء من العملية الكبيرة التى تسمى السوق الشرق اوسطية، ويتضح ذلك من السرعة التى تتم بها عمليات رفع المقاطعة.

مواقف غريبة

– يلاحظ ان بعض المروجين لفكرة السوق شرق اوسطية.. هم من العناصر المحسوبة على اليسار.. ولبعضها مواقف وطنية لا يمكن إنكارها.. بم تفسرون دوافع هؤلاء؟

** أتصور أن روح اليأس بدأت تتزايد بسرعة عند البعض سواء كانوا من اليسار أو غير اليسار.. وأنا اقابل بعض الناس الذين أصبحت لديهم إمكانية للتعايش مع «إسرائيل»، والقبول بها.. ورأيى أن هذا تعبير عن اليأس.. نتيجة للضرب المتواصل منذ العام ١٩٦٧م.. فمع مرور الوقت أصبح عدد من المفكرين يميلون إلى إعطاء الامور الفنية والاقتصادية أهمية أكبر مما للأمور الحضارية، والنهضوية العامة والقومية.. بحيث بات البعض يعبر عن النهضة.. وكأنها امور فنية تكنولوجية محضة.

فى مثل هذا المناخ، يسهل القول بأنه مادامت «إسرائيل» متفوقة تكنولوجيا.. فلا مانع من التعاون معها، حيث يعتبر البعض- وفقا لذلك -أن عصر القوميات انتهى.. ولم يعودوا يهتمون سوى بأمور كسب العيش وزيادة النمو والتقدم التكنولوجي.. وأنا أتصور أنه -رغم كل شيء- يجب أن نواصل الوقوف ضد هذا الاتجاه بكل قوة.. لان النتيجة فى النهاية ستكون سيئة للغاية.. فقد يكون لديك مستوى معيشة متحسن.. ولكنك ستكون بلا شخصية.. وتابعا وذليلا.

– ما هو فى رأيكم مستقبل جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة فى حال تنفيذ تلك الفكرة؟

** اعتقد ان التمثيلية تتطلب الإبقاء على هذه الكيانات كتمثيل، وبحيث يبدو الأمر.. وكانهم ليسوا ضد الشعور العربى.. وأرى ان المسلسل سيزداد هزالا.

– هناك تساؤل يثير الدهشة حول الأسباب التي تدفع بالبعض للترويج لفكرة السوق، على حين ان محادثات التسوية فى مساريها الثنائى والمتعدد لم تحرز اى تقدم يذكر.

** هذا هو ما يثير الاستغراب بالفعل.. فحتى لو كانت لديك النية فى عمل هذه السوق فى نهاية الأمر، فالأمر المنطقى يتطلب.. أنه وحتى من الناحية التكتيكية البحتة أن تربط تنفيذ الفكرة بتقديم تنازلات لصالح القضية الفلسطينية، والقضايا العربية الأخرى.. وهذا يعنى أن العرب وصلوا لمستوى أنهم يفرطون حتى فى أوراق الضغط القليلة التى بحوزتهم.. ومن الناحية التفاوضية البحتة أرى أن ما أقدم عليه البعض- بترويج هذه الفكرة دون ربطها بإجراء مكاسب لصالح المفاوض العربى والفلسطينى- نوع من السذاجة والحماقة.

علاقة وثيقة

– فى ظل اتجاه الحكومة المصرية لبيع القطاع العام للاجانب والأخذ بنظام «اقتصاد السوق» هل ترون أن ثمة رابطا بين ذلك، وبين محاولات الإسراع بتنفيذ فكرة السوق الشرق أوسطية؟

** لا أشك أبدا فى أن هناك علاقة وثيقة بين تجاه «التصحيح الهيكلى» وبما فى ذلك بيع القطاع العام، وبين الاتجاه لفكرة السوق الشرق أوسطية، ويلاحظ أن هناك بعض الأسماء المعنية تعمل فى الاتجاهين معا فى نفس الوقت، هناك جمعيات جديدة تنشأ ومن الواضح أن الولايات المتحدة ترعى الاتجاهين، وتلعب فى الاتجاهين فى نفس الوقت.. حيث تتكون الجمعيات الاقتصادية الجديدة بدعم منها، والتى من أغراضها الأساسية تطبيع العلاقات الاقتصادية بين العرب و«إسرائيل».

وفى هذا السياق يمكننا القول: بأنه بالإضافة إلى استفادة «إسرائيل» الأساسية من فكرة السوق الشرق اوسطية فإن الشركات الدولية تستفيد أيضا من هذه الفكرة، وتسعى عبر محاولاتها لإزالة العوائق الجمركية إلى غزو المنطقة بدرجة اكبر مما كان بكثير.. وأتصور فى هذا السياق ان عمليات «التصحيح الهيكلى» الجارية فى مصر تتم لصالح هذه الشركات الدولية.. والتى يهمها ان تتعامل مع المنطقة كلها كسوق واحد، وتعبر من بلد إلى آخر دون عوائق.

وهنا تدور الرابطة، والتى يمكن أن تقوم منها «إسرائيل» بدور العميل أو الوكيل لهذه الشركات الدولية..

وقبل أن يختتم د. جلال أمين حواره مع «الشعب»، أشار إلى ملاحظة هامة بشأن الاسم الذى تم اختياره لتنفيذ المؤامرة الجديدة ضد المنطقة، وهو «السوق الشرق اوسطية»، حيث اعتبر أنه جرى اختيار هذه الاسم خصيصا لإخفاء حقيقته الكامنة.. فلفظة «سوق» تبدو وكأنها لفظة محايدة.. ولكنها اكبر من «سوق» بكثير.. فهى عبارة عن تعاون اقتصادى يريدون له التحقق مع من نعتبره عدواً منذ اكثر من (٥٠) عاما!!.

السوق الشرق أوسطية فى رأى الخبراء المصريين

أحمد يحيى: الدعوة للسوق ينبغى ان تكون حافزا لايجاد كيان اقتصادى عربى

على لطفى: السوق يجب ان ترتبط بحل القضية الفلسطينية

محمد فريد: لابد من استغلال رغبة اسرائيل فى إقامة السوق للوصول للسلام العادل



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٣

□ القاهرة - سحر مدين:

مازال الحديث عن السوق الشرق أوسطية يدور فى فلك التكهنات ولكن ماذا إذا وجدنا امامنا السوق شرق أوسطية واقعا لابد ان نتعامل معه؟

يقول د. على لطفى «رئيس الوزراء السابق نحن نعيش فى عصر التكتلات الاقتصادية ونستطيع القول بأن الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية قد بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

لكنه تحول الى موجة دولية عامة من امريكا الشمالية الى الشرق الأقصى مرورا بالجماعة الاوروبية.

وبالنسبة للدول العربية فقد انشىء مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، وانشئت السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، وعلى الرغم من مضى عشرات السنين إلا أن اتفاقية مجلس الوحدة واتفاقية السوق العربية مازالت حبرا على الورق.

ويرى أحمد يحيى مدير عام المصرف العربى الدولى ان العالم يعيش عصر الكيانات الكبيرة فى الاقتصاد.

وبالنسبة للحديث عن الاطراف المكونة للسوق الشرق اوسطية يجيب د. على لطفى بأن المفهوم حتى الآن ان هذه السوق تضم الدول العربية وايران وتركيا واسرائيل. ومنذ بدأ الحديث عن السوق الشرق اوسطية يلاحظ ان امريكا واسرائيل تؤيد ان قيامها، وهذا وضع طبيعى لان الاقتصاد


على لطفى

الاسرائيلى يعانى من مجموعة كبيرة من المشاكل فهو اقتصاد صغير الحجم يتميز بضيق حجم السوق حيث لايتجاوز عدد السكان ٥ ملايين ومن ثم فمهما ارتفع متوسط دخل الفرد فى اسرائيل لايمكن لاقتصادها ان يستوعب انتاج قاعدة انتاجية كبيرة بالاضافة لذلك فإن الاقتصاد الاسرائيلى يعانى من ندرة الموارد الطبيعية وبخاصة الأرض الزراعية والمياه والطاقة، ولابد ان نشير ايضا الى تأثر الاقتصاد الاسرائيلى بأعباء الانفاق العسكرى الضخم الذى يستحوذ على ثلث ميزانية اسرائيل وهى من اعلى النسب فى العالم، ومن هنا فإن اسرائيل ستجد امامها سوقا متسعة تستوعب الكثير من منتجاتها، ومن جهة اخرى فإن اسرائيل تستطيع الحصول على الايدى العاملة


أحمد يحيى

رخيصة التكلفة، وفى تقديرى اننا حينما نفكر فى موضوع السوق الشرق أوسطية فيجب ان نربط بين ذلك وبين حل القضية الفلسطينية ومن ثم انهاء الصراع العربى الاسرائيلى والتوصل الى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وبعد التوصل لهذا الحل فليس هناك مانع فى تقديرى من تكوين السوق الشرق أوسطية حتى نستطيع أن نساير الاتجاه العالمى الذى اشرت اليه فى بداية الحديث وهو عصر التكتلات الاقتصادية.

ويقول محمد فريد نائب رئيس البنك العربى الافريقى «ان الذى يحرك الامور امريكا واسرائيل وهذا اقتراح للوصول الى السلام فى المنطقة، فإذا كانتا تنشدان اقامة سوق شرق اوسطية فلابد ان نستغل هذه الفكرة لكى نصل الى افضل شروط السلام العادل

محمد فريد

ويكون ذلك بشرطنا نحن فى مقابل ذلك، وبالنسبة لاستفادة القطاع المصرفى من قيام السوق الشرق اوسطية فهو مستفيد بلاشك فى حالة الرواج الاقتصادى فوجود هذه السوق معناه زيادة الرواج الاقتصادى فى المنطقة وبالتالى زيادة النشاط المصرفى، وبالنسبة لاستفادة مصر من قيام هذه السوق، فمصر من بين أكبر الدول الشرق اوسطية من ناحية حجم السكان وهذا يعطى حجما اكبر للسوق، ومصر كدولة منتجة ولديها انتاج فى صناعات . ختلفة فهى محتاجة لسوق اكبر والسوق الشرق اوسطية ستعطى الاولوية لدول السوق.

وبالنسبة لعملية التعامل بين اسرائيل ودول المنطقة العربية فيقول محمد فريد ان السوق له قوانينه ولوائحة فالمفروض ان اى دولة ستكون عضوا فى هذا السوق ان تتعامل فى حدود اللوائح والقوانين التى ستضعها دول السوق، والمفروض انه بقدر مانأخذ نعطى فليس هناك مكسب لطرف وخسارة لطرف آخر.

ويرى احمد يحيى انه اذا كانت السوق الشرق اوسطية هى محاولة لايجاد التكتل القادر على المنافسة فإن من حق المتسائل ان يسأل هل من الممكن ان تكون اسرائل والقوى التى تدفعها عاملا حقيقيا من اجل ايجاد كيان اقتصادى كبير للعرب؟ هذا التساؤل يقتضينا ان نفكر، لأن الاقتصاد لايجب ان تحكمه النوايا الطيبة وانما الدراسات الواقعية والاستقراءات وللأحداث التى بمقتضاها نستطيع الحكم على اى مشروع يقدم لنا، وهذا يطرح علينا تساؤلا آخر الاتحفزنا هذه الدعوة ان نوجد نحن الكيان الاقتصادى العربى المشترك اما اذا اقيمت سوق شرق اوسطية فيجب ان يفكر العرب فى ان يكونوا فى وسط هذه السوق قوة لكى تحقق السوق منهم الفوائد المرجوة ويتنبهوا ان وجودهم بالسوق هو استنفاد للثروات العربية اوتوجيه للثروة المائية لخدمة اسرائيل فإذا وعى العرب فى التعامل مع هذه السوق، امكانياتهم وثرواتهم وامكان استثمارها الاستثمار الجيد فهذا هو التعامل الايجابى مع هذه السوق!!



□ خبراء الاقتصاد الاسلامي يؤكدون :

السوق الشرق اوسطية .. سوق مشبوهة هدفها خدمة اسرائيل فى المقام الأول



في الوقت الذى تتعالى فيه الاصوات المؤيدة لسياسة التطبيع الاسرائيلى تتحرك الايدى الخفية للوبي الصهيوني بغرض انشاء سوق شرق اوسطية تشارك اسرائيل فى عضويتها مع دول المنطقة في هذا الوقت تختفي تدريجا فكرة السوق الاسلامية المشتركة لتتبدد معها آمال وتطلعات المسلمين نحو مستقبل اقتصادى أفضل يمكن لهم مواجهة التكتلات الاقتصادية الموجودة فى العالم.

ولقد أظهرت الأبحاث العلمية المقدمة حول السوق الاسلامية المشتركة في الندوة التى عقدت في الفترة من ٤ الى ٦ مايو ١٩٩١م. تحت رعاية الامام الاكبر شيخ الازهر أظهرت الابحاث أن العالم الاسلامي يملك كل مقومات نجاح التكامل الاقتصادى بما يملكه من موارد طبيعية من سكان يبلغ تعدادهم كما جاء في احصائيات سنة ١٩٩٠م. اكثر من مليار نسمة ومن اختلاف وتفاوت فى توزيع السكان على كل دول العالم الاسلامى كذلك اختلاف التربة والمناخ والتضاريس كما يتميز العالم الاسلامي بامتلاكه ثروة هائله من المواد الطبيعية كالحديد والنحاس والفوسفات والبترول الذى يمثل ٣١٪ من الانتاج العالمي كذلك الغاز الطبيعي الذى يمثل ٩٪ من انتاج العالم والعالم الاسلامي تتنوع فيه الأنشطة الاقتصادية فهناك البلاد الاسلامية التى تعتمد على الزراعة كمصر والسودان واخرى تعتمد على الموالح والزيتون كدول المغرب العربى .. وثالثة على البترول كدول الخليج هذا بالاضافة الى ان العالم الاسلامي تتنوع فيه عناصر الانتاج من ايدى عاملة حيث وجد ان هناك دولاً اسلامية معدل النمو السكانى فيها ٢,٥٪ وهناك دولاً اخرى معدل النمو السكانى فيها ١,٩٪ وأن العالم الاسلامى يمتلك رؤوس الاموال من صادرات البترول الامر الذى جعل صادرات الدول الاسلامية


ديسرى مصطفى

تحقيق:
هشام ابراهيم

عام ١٩٨٧ م تبلغ ٣٠٠ مليار دولار وحجم رؤوس الاموال من ٤٦٠ الى ٦٢٠ مليار دولار. والعالم الاسلامي يمتلك مساحات شاسعة من الاراضى تبلغ ١٥٠٠ هكتار وان بيوت الخبرة والمعاهد والاكاديمات العلمية المتخصصة تتواجد بكثرة في العالم الاسلامى ومن هذا كله يتضح لنا ان العالم الاسلامى يملك من القوى البشرية الضخمة والخبرات العلمية والثروات الهائلة ورؤس الاموال الفائضة ما يصلح أساساً لإقامة دولة عظمى تقف جنبا الى جنب مع امريكا واليابان ولكن للآن لم تلعب دورها بسبب افتقار العالم الاسلامى للتضامن والتكامل والوحدة على الرغم من أن الدول الاوروبية قد لجأت الى التكامل الاقتصادى والسياسي. عقب الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الاوروبية كما ظهر مجلس التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية (والسؤال الذى يتردد الآن لماذا تظهر على الساحة فكرة السوق الشرق اوسطية وتختفى فكرة السوق الاسلامية المشتركة هذا الحلم الذى راود المسلمين منذ ان نادى به الامام بن تيمية فى كتابة السياسية الشرعية وحتى مؤتمرات القمة الاسلامية فى العقود الاخيرة التى نادت بقيام السوق الاسلامية المشتركة طرحنا هذا التساؤل على خبراء الاقتصاد فماذا قالوا؟

يقول الدكتور ناصر الغريب خبير الاقتصاد الاسلامي

أن فكرة السوق الاسلامية المشتركة ظلت تسيطر على عقول الباحثين والدارسين من خلال الدراسات المختلفة ومن ثم لم يكن هناك معوق ليعرقل هذه الفكرة الى ان ظهرت فجاة وعلى غير موعد دعوة شاذة مشبوعهة حملت اسم السوق الشرق اوسطية يتم الترويج لها على صفحات الجرائد لتحل محل السوق العربية او الاسلامية.

وأضاف ان هذه السوق المشبوهه لا تضيف جديدا غير ادخال هذا الكيان الصهيوني ضمن عناصر السوق لتستفيد اسرائيل من ذلك لترويج منتجاتها وبضائعها فى الاسواق العربية.

(الصلح مع اسرائيل)



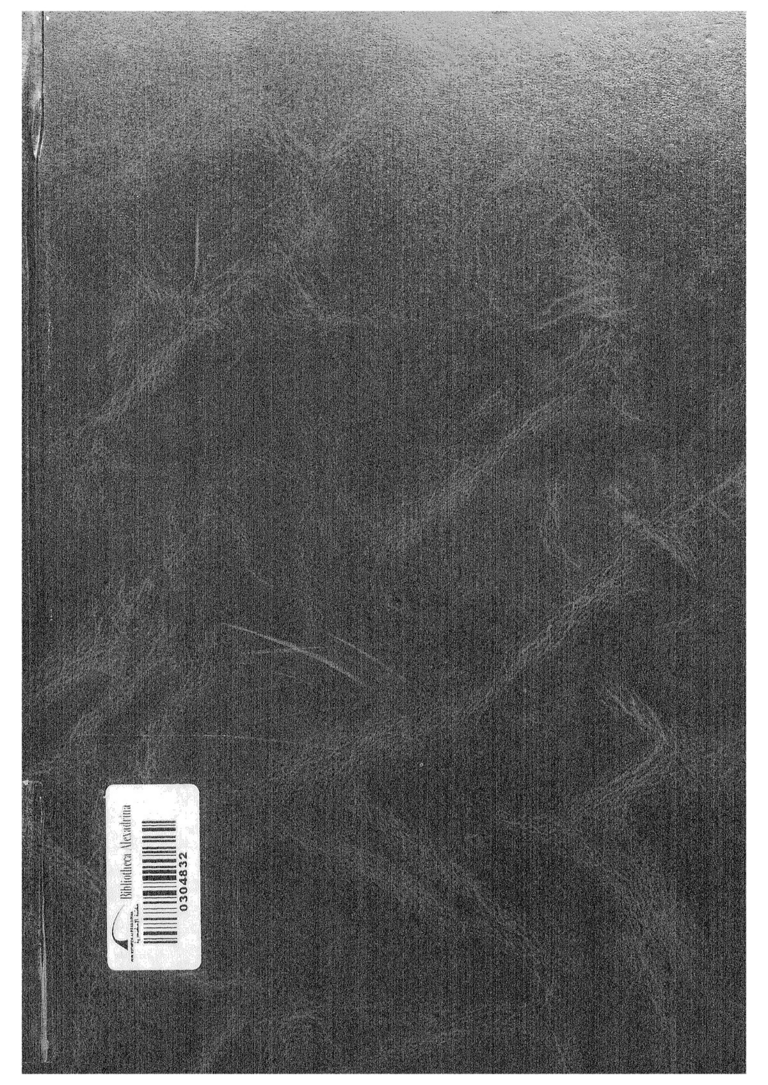
المصدر : النـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٣

ويتحدث الاستاذ يوسف كمال الخبير في مجال الاقتصاد الاسلامى فيقول ان اسرائيل الآن تسعى جاهدة لاتمام الصلح مع العرب بشروطها الخاصة حتى تعمل على منح علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية وتهيئة الدول الاسلامية والعربية لهذه السوق وليكن معلوما ان اسرائيل هى المستفيد الاول من السوق فى رواج قدراتها الانتاجية العالمية فى اسواق المنطقة وان الاثارة الاعلامية تهدف الى معرفة مدى قابلية الشارع الاسلامى والعربى لهذه السوق المشبوة.ويعتقد د. يوسف كمال ان اسرائيل لن تنجح فى اظهار هذه السوق الا بعد الانتهاء من الصلح مع العرب وان ما حدث هواثارة اعلامية فقط كفترة تمهيدية لذلك.ويتفق الدكتور محمد شوقى الفنجرى فى ان النظام العالمي الجديد هو نظام مصالح متبادلة بين الأمم المختلفة وان اسرائيل لابد ان تسعي من خلال الصلح مع العرب لانشاء هذه السوق.وان العرب اذا رضوا بالصلح مع اسرائيل . فلابد ان يرتضوا اى شئ آخر سواء كانت سوق شرق اوسطية او غيرها وان اى دولة فى العالم الآن تسعى جاهدة فى سبيل مصالحها الشخصية وان اسرائيل ترى مصالحها الشخصية الاقتصادية موجودة عند العرب وفى منطقة الشرق الاوسط!!

التكامل الاقتصادى واجب شرعي

ويوضح الدكتور شعبان فهمي استاذ الاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر ان التكامل بين الدول الاسلامية واجب من حيث الحكم الشرعى حتي لاتكون فريسة للنظام العالمي الجديد و.افضل لنا ان نسعي للسوق الاسلامية المشتركة بدلا من السوق الشرق اوسطية وان العالم الاسلامى يتمتع بظروف موضوعية من الانتاج والعمالة وراس المال وحجم السكان والارض ما يتيح له ان يكون قوة اقتصادية تهدد اقتصاد العالم وانه لا توجد اى اسباب تقف امام تكوين سوق اسلامية مشتركة غير الاسباب السياسية وما يفرضة النظام العالمى الجديد ولا بد ان تصدق النوايا لمواجهة هذا الخطر القادم الـــــيـــنـــا.


Bibliotheca Alexandrina
0304832